حكايات

بلال فضل

ماذا صنع الله بعزيزة بركات ؟

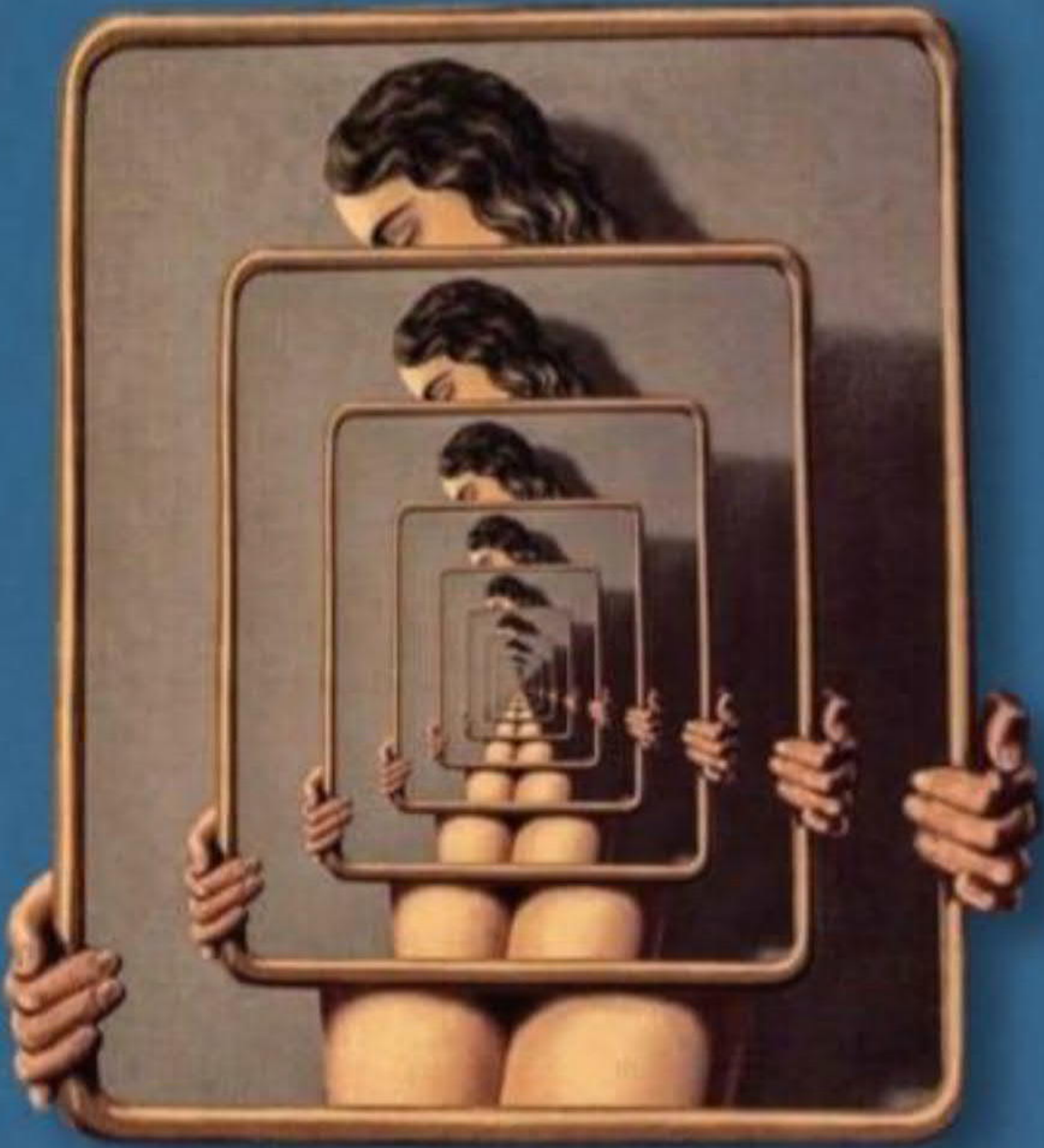

ساحر الكتب

بلال فضل

ماذا صنع الله

بعزيزة بركات؟

حكايات من المشوار

إلى أول أصدقائي وأقرب أقاربي إلى قلبي

خالي، والخال والد:

قاهر السيد إبراهيم

هذه حكايات متفرقة من مشوار حياتي، قصدت بها الإمتاع والمؤانسة والتخفف من أثقال حمل بعضها على قلبي، فإن وجدت فيها ما يمتعك فالحمد لله على ذلك، وإن وجدت فوق ذلك ما يفيدك أو يلهمك «فزيادة الخير خيرين»، وإن لم تجد شيئاً من ذلك فعوضك على الله، واعتبرها على أية حال «ربط كلام» حتى يأتي الوقت الذي أكتب فيه حكاية المشوار بأكملها، وأتمنى أن يحدث ذلك قريباً، قبل أن يزحف النسيان.

«في دايرة الرحلة

طُرُق بنا تِخلَى
عيون مَرّة تِباعد

خطاوي مَرّة تِعاند
حنين جوّانا يحكي

وشوق جوّانا يبكي
والدمع ساقية كَبْت
في دايرة الرحلة»

ياسر أبو النصر
بصوت أحمد منيب

ماذا صنع الله بعزيزة بركات؟

بدأت رحلة البحث بتفكير عابث تحوّل إلى لعبة شيقة، كادت أن تقلب بجد، لكنها انتهت عابثة كما بدأت. كنا وقتها نفضل قعدة البيوت على لقاءات المقاهي توفيراً لمصاريف الخُروجات، وكانت لقاءاتنا المنتظمة تعيننا على تجاوز آثار البطالة الصريحة التي ابتلينا بها في تلك الأيام من أواخر التسعينات، مبتهلين إلى الله أن يرزقنا كبعض زملائنا بنعيم البطالة المُقنّعة في أي صحيفة أو مجلة حكومية، لا يمكن أن تتعرض للغلق والمصادرة مهما زادت خسائرها وتعاظم فشلها.

جلسنا نرغي يومها كعادتنا أمام التلفزيون ذي الإيريال الهزيل، الذي لا تكفي صحته المتهالكة إلا لجلب القنوات الحكومية التعيسة، وكان يعرض في تلك الظهيرة الكئيبة فيلماً سقيماً للأستاذ فريد الأطرش الذي كان حزيناً كعادته، لكنه كان مصحوباً في نواحه الغنائي بأكثر من خمس عشرة راقصة ممشوقة القوام، يتمايلن خلف سامية جمال التي كانت ترقص بانشكاح كعادتها، وقد رسمت على وجهها الجميل ضحكتها الشهيرة، التي كنت أحب أن أتصورها كضحكة ساخرة من حزن فريد غير المبرر، ولم يكن لدي

ما أؤكد به تصوري ذلك، سوى أنني كنت أجد حزن فريد الأطرش مبالغاً فيه برغم كل أسبابه، مع تقديري الكامل لفكرة شاعر الشعب ابن عروس القاضية بأنه «ما حد من الهم خالي، حتى قلوع الصواري»، لأن المجهود الذي تبذله قلوع الصواري خلال تأدية عملها يستحق شيل الهم، على عكس فريد الأطرش، لكن هذا ليس موضوعنا على أية حال.

كانت الراقصات اللواتي يكتظ بهن ذلك «التابلوه» الغنائي السينمائي ذوات ملامح غربية جليّة، كما جرت العادة وقتها في أغلب أفلام الأبيض والأسود، لأسباب قد يحلو للدارسين المتعمقين إرجاعها إلى الطابع «الكوزموبوليتاني» الذي ساد «هوليوود الشرق» وما حولها في تلك الفترة، بينما أرجعه أنا إلى عشق المتفرج المصري الأصيل لرؤية أكبر قدر من الأجساد البيضاء العارية، في حين أرجعه صديق متحذلق إلى حرص منتجي السينما الأذكياء على استغلال رغبة المتفرج المصري مهضوم الحقوق في الشعور ببعض التفوق الوطني، حين يرى راقصات إفرنجيات مائلات مُميلات كـ «لهطة القشطة»، يتراقصن في حضرة مطربين يشبهونه مثل عبد العزيز محمود وكارم محمود وعبد الغني السيد، لكن هذا ليس موضوعنا على أية حال.

لا أدري لماذا جذبت انتباهي في تلك اللحظة الخاوية

من أي معنى، ملامح وجه راقصة ما، اختارتها عيني من بين كل المحشورات في الكادر، ربما لأنها كانت خمرية اللون مدملجة القوام عريضة الرئتين على حد تعبير سمير غانم، وكان ذلك يميزها بقوة عن «المِسَلْوَعات» الضامرات شاحبات اللون المجاورات لها، أو ربما لأنها كانت تتمايل مع غناء الأطرش بنشوة ظاهرة وحماس لافت وضحكة لعوب، على عكس زميلاتها اللواتي كانت ملامحهن توحي بالجوع والملل والشكوى من غدر الزمان والتضرع إلى الله أن ينتهي «أوردر» التصوير في أسرع وقت ممكن.

اقتربت من شاشة التلفزيون ذي الـ 14 بوصة، وانتظرت عودة سِرب الراقصات إلى الكادر فور انتهاء «الكوبليه» الحزين، لأشير إلى وجهها الضحوك، وأطلب من أصدقائي التركيز على ملامحها قبل أن تعود سِحنة فريد لاحتلال الكادر، فاتفق أغلبهم معي على خصوصية أدائها وملامحها، ولأننا وجدنا فيها موضوعاً يشغل فراغنا العقيم، انتظرنا أن تطل علينا في الأغنية التالية في الفيلم، ثم التي تليها، فلم نجدها، مع أن أغنية الفيلم الختامية شهدت تجمعاً لعدد كبير من الراقصات كعادة كثير من «فينالات» الأفلام الغنائية.

كان ذلك ثاني فيلم أكمله لفريد الأطرش، بعد فيلم (أنت حبيبي) الذي أحببته إكراماً لشادية ولـ «لَسَعان» مخرجه

يوسف شاهين في كثير من كادراته، ولأننا لم نكن نعرف اسم الفيلم الذي لم نشاهده منذ بدايته، فقد أطلقنا عليه اسماً كودياً هو (فيلم اللّونة المجهولة)، نسبة إلى صديقتنا المجهولة ذات الوجه الضحوك والرئتين العريضتين، التي تحولت إلى موضوع للنقاش يلائم تلك المرحلة التي لم نكن نفعل فيها شيئاً ذا بال، ولذلك كنا نبحث عن كل ما يساعدنا على «رفو جورب الوقت»، لكنني كنت أكثر اهتماماً بالراقصة المجهولة بحكم اكتشافي لها، ولذلك حرصت لفترة على متابعة كل ما تعرضه قنوات التلفزيون من أفلام عربية قديمة، وقد كان عددها كبيراً لحسن الحظ في تلك الأيام، لأبحث في كل الاستعراضات الغنائية التي تصادفني عن ذلك الوجه المبهج اللعوب، وكم كانت فرحتي غامرة، حين وجدت صديقتي المجهولة في كادر مزدحم في فيلم كان يغني فيه الرائع عبد العزيز محمود على أنغام غربية داخل كباريه ما، ومع أنها كانت تعاني في ضبط رقصتها على الإيقاع، مقارنة بزميلاتها من بنات الفرنجة، فإنها كانت لا تزال تحتفظ بتلك الضحكة الآسرة، التي أحببت أن أتصورها ساخرة من الظروف التي رمتها بعيداً عن الرقص الشرقي الذي ترتاح إليه أكثر.

بعد الفيلم الثالث الذي رأيتها ترقص فيه خلف سعد عبد الوهاب، بضحكة أقل تألقاً وحماس أهدأ، اتخذت قراراً

بالبحث عن «اللِونة المجهولة» لإجراء حوار صحفي معها، على أمل أن تشجعني المعلومات التي سترد فيه إلى كتابة رواية عن كواليس تلك الفترة تعتمد على حياة بطلتي المجهولة، التي تصورتها بالضرورة حياة درامية حافلة، وهو قرار تعامل معه أصدقائي بفتور، لأنهم رأوه مرتبطاً بتقلبات وتقلصات أيام البطالة التعيسة، وذكّرني أحدهم بهوس كان قد انتابني قبلها بفترة، وهو هوس استخراج علاقات رياضية من أرقام لوحات السيارات، قبل أن يحولوها بعد ذلك إلى أرقام تختلط فيها الحروف بالأرقام، لذلك أظهر بعض الأصدقاء القلق على سلامتي النفسية، حين بدأت بالاستدانة منهم للذهاب إلى شارع الشواربي، الذي لم تكن أكشاك بيع أفلام الفيديو فيه قد لفظت أنفاسها الأخيرة، لأشتري أفلاماً متنوعة لفريد الأطرش وسعد عبد الوهاب وعبد العزيز محمود، وأبحث فيها عن بطلة هَوَسي الجديد.

تضاعف قلق أصدقائي عليّ حين اتفقت مع صديق آخر من مُلّاك أجهزة الفيديو كاسيت التي لم تكن هي الأخرى قد لفظت أنفاسها بعد، وذهبت إلى بيته وبصحبتنا صديق غير حميم من المصورين الصحفيين، لنقوم بتثبيت الكادر حين يهل وجه بطلتي الضاحك في أكثر استعراضاتها وضوحاً، فيقوم المصور بتصويره لأستخدم تلك الصورة للبحث عنها، منطلقاً من نقطة ارتكاز كانت أول ما خطر

بذهني، وهي (قهوة بَعْرة) الكائنة في شارع سليمان الحلبي المتفرع من شارع عماد الدين في وِسط البلد، والتي كانت برغم صغرها أشهر ملتقى لكومبارسات السينما ومظاليمها، الذين كنا نسعد حين نمر إلى جوار مقهاهم عند خروجنا من سينما (كوزموس) المجاورة للمقهى أو سينما كريم القريبة منه، فنرى وجوه بعضهم المألوفة لدينا من أفلام السبعينات والثمانينات. صحيح أن الأفلام التي شاركت فيها (اللونة المجهولة) كانت تنتمي إلى مطلع الخمسينات، وأن وجهها لم يصادفني في أفلام ما بعد تلك الفترة، على كثرة ما كنت أشاهده من أفلام، لكنني لم أكن أملك طريقة أكثر منطقية للبدء في رحلة البحث.

لم يكن أصدقائي يعلمون أن لرحلتي العبثية جذوراً جادة قديمة، بدأت لديّ منذ أيام الطفولة التي عشتها في بيت جدتي بالإسكندرية، مستمتعاً بمشاهدة أفلام ليلى مراد وأنور وجدي ومحمد فوزي، التي كانت مشاهدتها مستحيلة في بيت أبي الذي لم يكن به تلفزيون أصلاً، لأسباب دينية لا اقتصادية، وإلى جوار مشاهد إسماعيل ياسين وشكوكو وعبد السلام النابلسي وزينات صدقي وعبد الفتاح القصري وماري منيب، ووجه ليلى مراد وصوت محمد فوزي، كانت تبهرني المشاهد الاستعراضية التي تغُصّ خلفيتها بجموع من الراقصات كنت أجد نفسي مشدوداً إلى التأمل في ملامحهن

وحركاتهن، أكثر من التأمل في ملامح وحركات من يحتل مقدمة الكادر أياً كان.

تطورت تلك العادة الغريبة مع مرور الوقت، وتحولت إلى رياضة ذهنية أترجمها إلى تساؤلات عبثية أشرك فيها من يشاهد الفيلم معي، لأطلب منه أن نتشارك في تخيل المصائر المحتملة لهذه الراقصة أو تلك، فهذه مثلاً فتاة يهودية من بولندا جاءت إلى مصر مع أسرتها الهاربة من بطش النازي، وذهبت إلى معهد إيزاك للرقص، أشهر المعاهد التي كانت تجتذب المخرجين للبحث عن وجوه جميلة جديدة، فلفتت ملامحها الجميلة أنظار حلمي رفلة، فتعاقد معها على الاشتراك في كل الأفلام التي يخرجها وينتجها، وعاشت أسعد أيامها في رحاب شركته وأفلامه، وحين انتهت الحرب العظمى واندحر هتلر وجنوده، عادت مع أسرتها إلى بولندا بخميرة الثروة التي جمعتها من الأفلام الاستعراضية، التي كانت تنتج في مصر بالعشرات كل عام، وفتحت في مدينتها الصغيرة مزرعة ومعمل ألبان، وتزوجت ابن عمها الجزار وأنجبت منه ستة أبناء، وأسمت ابنها الأكبر رفلة، تقديراً منها لأفضال «مستر حلمي» عليها، وقامت بتعليم إستر ابنتها الوحيدة الرقص الشرقي، دون علم أبيها الذي كان يزعجه الحديث عن ماضي الأم، ووعدتها بالذهاب معاً إلى مصر يوماً ما، لكي تعرفها على زملاء أجمل أيام العمر، لكن ذلك

الحلم لم يتحقق قط.

أما تلك الراقصة السمراء الممتلئة، التي تظهر في أغلب المشاهد بملامح غير متحمسة للرقص الجماعي، فقد كانت في الأصل تحلم بتكرار أمجاد تحية كاريوكا، حين هربت من أهلها القاطنين في (تفهنا العزب) مركز زفتى بإقليم الغربية، لكنها لم تصادف أي حظ، لأن أيام الغرام بالممتلئات كانت قد ولّت، فلم تجد منفذاً إلى الشاشة إلا في أفلام حمادة عبد الوهاب وحسن الصيفي والسيد زيادة ومحمد عبد الجواد، وحين قل الطلب على الأفلام الاستعراضية في سوق السينما، واقتصر إنتاجها على حسن الإمام الذي كان مشهوراً عنه الولع بعريضات العجيزة، حاوَلتِ الحصول على فرصة في أكثر من فيلم له، لكنها لم تدخل مزاج مساعده الأول، وحين زادت أيام بطالتها، وتعاظم خوفها من تقلبات الزمان، تزوجت من محمود برنس مساعد المصور الشهير كريكور، الذي كانت قد دخلت قلبه منذ أول مرة رآها، فذهب إليها وانتحى بها جانباً، وأعطاها نصيحة ثمينة في كيفية سرقة الكادر من الراقصة الرئيسية، لكنها كانت أجبن من تنفيذ نصيحته، بعد ما سمعته عن بطش الراقصات النجمات، ومع أنها صدته بقوة في البداية خوفاً منها على مسار «كاريرها»، الذي لا يجدي فيه الارتباط بعلاقات إلا مع المخرجين ومساعديهم، إن تعذر الوصول إلى المنتجين ومموليهم، لكنه

ظل يودها من فيلم لآخر، و«يعين» لها نصيباً من وجباته، ولا يمل من أن يعزم عليها بالأكل والسجاير، وحين بذلت له الود، بعد أن يئست من مستقبل أفضل في الرقص والتمثيل، لم يحاسبها على سابق عجرفتها، بل فتح لها قلبه وبيته، وأنجب منها ثلاثة أبناء، وحجّا معاً إلى البيت الحرام، وبعد أن تخرج الأولاد، عادا معاً إلى مدينته فاقوس، واستقرا في الأرض التي اشترياها، حتى وافتهما المنية.

أتخيل أيضاً أن تلك الراقصة الطويلة التي يبدو بياضها شاهقاً على الشاشة، ربما لأنها كانت شقراء أكثر من اللازم، لم تظهر في أفلام أخرى غير ذلك الفيلم الذي كان بطله محسن سرحان، ربما لأن جمالها لعب برأس فتى الشاشة ذي الصدغين العريضين، أو لأن نظراتها الجريئة وعدته بأشياء لم تكن تقصدها، أو لأنه عاكسها بالإنجليزية بكلمات متجاوزة، فردّت عليه بشخرة «اسكندراني»، ليكتشف أنها ابنة مهاجر يوناني قديم، وأنها ولدت وترعرعت في شوارع (بوالينو) بمحرم بيه بالإسكندرية، وأن المخرج عبد الفتاح حسن شاهدها في مكتب (بهنا فيلم)، حين كان يحضر لتصوير لقطات خارجية على شط اسكندرية لفيلم من بطولة نجمه المفضل محمد فوزي، فدعاها للنزول إلى مصر، ووعدها بأن يكون لها حظ لا يقل عن حظ ليلى فوزي التي تقل عنها جمالاً، لكن والدها الأرثوذكسي الملتزم دينياً

وصاحب البقالة الشهيرة في شارع جوهر القائد التي تأكل منها أحلى بسطرمة، رفض الفكرة تماماً وهددها بمقاطعتها إلى الأبد، وتطلب الأمر سنة وأكثر من محاولة انتحار لإقناعه، وحين «نزلت» أخيراً إلى القاهرة فوجئت بوفاة عبد الفتاح حسن المفاجئة، فوافقت على العمل كراقصة «سنّيدة» في أول فيلم عرض عليها، وكانت تظن أن قصة كفاحها ستشجع محسن سرحان وغيره على الوقوف إلى جوارها، لكنها اكتشفت أنه كان مشغولاً كغيره بأشياء أخرى غير دعمها فنياً، فانتهى الأمر بفضيحة الشخرة التي دوّت في الاستديو، والتي نتج عنها طردها وحظر التعامل معها في كل أفلام استديو مصر، لتقرر العودة إلى كنف والدها، وتتزوج على هواه وذوقه من يوناني قريب، وتعود معه إلى اليونان، قبل سنوات من الرحيل الجماعي لأبناء جلدتها، بعد هوجة النشوة الوطنية بتطهير مصر من «الآخرين والأغيار».

كانت تلك اللعبة ذات القصص التي لا تنتهي، مسلية دائماً لي ولمن حولي، وكنت قد اعتبرتها اختباراً مهماً لقدراتي على التأليف واختلاق المصائر، لكنها بعد ذلك اليوم الذي صادفت فيه وجه (اللّونة المجهولة)، لم تعد مجرد لعبة للتسلية، بل أصبحت واعدة بمشروع فني حقيقي، تصورت أنه قد ينتج عنه فيلم تسجيلي جميل، وكنت وقتها «مسحولاً» بالأفلام التسجيلية بعد أن تعرفت على المخرجة العظيمة عطيات

الأبنودي، واشتركت معها في كتابة تعليق لفيلم تسجيلي عن تاريخ القاهرة وأحوالها، ثم بدأت بعدها في العمل على فيلم آخر عن عربات الكبدة والسجق المنتشرة في شوارع القاهرة والجيزة، تحمس له الصديق المخرج أحمد رشوان وقدّمه إلى المركز القومي للسينما، ولم يكتمل المشروع للأسف الشديد.

لم يكن ممكناً أن أحول قصة (اللِونة المجهولة) إلى مشروع حقيقي أشرك معي فيه مخرجاً أو جهة إنتاج، قبل أن أمسك بطرف خيط يقودني إلى بطلتي المستقبلية التي كنت أعرفها جسماً لا اسماً، ولم يكن ذلك ممكناً قبل أن تكون لدي صورة لها، خاصة أن محاولة الاستعانة بالمصور المتطوع أسفرت عن نتائج مخزية، حين ذهبنا لاستلام الصور بعد تحميضها من استديو (عنتر فوتو ستورز) الكائن أسفل عمارة عبد الهادي الحلواني في باب اللوق، الذي كان قد عرفني عليه المصور البارع عبد الوهاب السهيتي، الذي لم أكمل تعلم التصوير الفوتوغرافي على يديه خلال سنوات الكلية، لنرى حين فتحنا الظرف المرتجى، صوراً غائمة مشوشة تشبه صور السونار التي تحتاج إلى شرح الطبيب لتعرف لجنينك رأساً من رِجلين.

انهال صديقنا مالك الڤيديو تريقة على المصور الذي حمل

لقب (الكُفتجي) منذ ذلك اليوم، والذي حاول الدفاع عن نفسه بالقول إن شاشة تلفزيون صديقنا من النوع الزبالة، الذي لا يمكّن الكاميرات المحترمة من التقاط الصور، ثم ألقى محاضرة تبريرية في صعوبة التقاط الصور من الشاشات الرديئة، مستشهداً ببعض المشاهد التي تعرضها الأفلام السينمائية المصرية لشاشات التلفزيون وهي تبث خطوطاً عرضية تتحرك رأسياً بشكل مزعج، وحين واصل صديقي مالك الڤيديو التريقة عليه، فاجأنا المصور الكفتجي بأنه لم يكن مهذباً كما نظن، وأنه يحفظ شتائم لم نسمعها من قبل، رصّها وراء بعضها قبل أن يوجه الكلام لي وحدي قائلاً إنه يشعر بالندم لأنه أضاع وقته الثمين في موضوع تافه كهذا، متمنياً لي أن أرتقي بفكري إلى أمور تنفع الناس وتمكث في الأرض، ثم لم يمكث معنا أكثر، وتركنا في ضحكنا العابث، ليخفت اهتمامي بالموضوع بعدها، حين لم أجد مصوراً محترماً ينجز مهمة تصوير وجه بطلتي الغامضة.

لم يطل «نَشَفان» الأحوال، وصارت الأشياء «معدن» إلى حدٍ ما، حين بدأتُ التعاون مع مكتب صحيفة (الاتحاد) الإماراتية في القاهرة، فتمكنث بعد أشهر من النشر المنتظم، من شراء تلفزيون وڤيديو بالقسط من نقابة المهن التطبيقية فرع شبرا الخيمة، بفضل جدعنة صديق ضمنني برقبته عند والده عضو مجلس النقابة، الذي عرفت فيما بعد أنه لم

يضمنني عند نقابته لوجه الله، بل لأنه كان يظنني عريساً محتملاً لابنته التي لم أكن أحتملها على الإطلاق. وبعد أن استقر الڤيديو في غرفتي وتأكدت من جودة صورة بطلتي المجهولة على شاشة تلفازي، قررت أن أستعين بمصور معتبر كنت قد عملت معه في أكثر من موضوع صحفي للمكتب، ولأنه كان يشاركني في عشق أفلام الأبيض والأسود، فقد أحب فكرتي كثيراً، وأبدى استعداده لتصوير رحلة البحث، بشرط أن أتعاقد مع الإدارة على تحمل تكاليف الصور التي سيلتقطها قبل نشر الموضوع، لأنه لا يستطيع دفع تكاليفها من جيبه.

قررت عرض الفكرة على الصحفي المخضرم الأستاذ سيد عز الدين مدير المكتب، كان الرجل يحترمني لأنني بدأت عملي معه في المكتب بحوارات مدوية النجاح مع أحمد زكي ويوسف شاهين، ثم أتبعت ذلك بحوار مع جيهان السادات، وآخر مع الدكتور مصطفى خليل، فأصبح ينتظر مني حوارات مماثلة مع فاتن حمامة وعادل إمام والدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء السابق لا أقل، وحين قلت له إنني فشلت في الوصول إلى السيدة فاتن، وأنني سبق أن أجريت حواراً مع عادل إمام قبل سنة، ولن أتمكن من تكرار التجربة لأسباب تخص تعقد علاقتي به في ذلك الوقت، وأنني لست مهتماً من الأصل بمحاورة الدكتور

عاطف صدقي، لأنه لن يقول كلمتين مهمتين على بعض، اتهمني بالكسل والاستسهال، وأصبح شديد السخط عليّ، ولذلك كان طبيعياً أن يرفض تمويل رحلة بحث عن راقصة مجهولة لا نعرف اسمها، ليتطلب الأمر شهرين من العمل الدؤوب، حَفِلا بموضوعات جادة ومهمة، ليعاود الرجل اقتناعه بكفاءتي المهنية، فلا أُحرم من مصدر رزقي الوحيد وقتها.

وعدت زميلي المصور البارع بتدبير مصدر آخر لتمويل مشروعنا في أقرب فرصة، وشكرته على جدعنته التي مكّنتني من امتلاك صورة وحيدة واضحة لوجه بطلتي الغامضة، التي أصبحت واثقاً أنني سأصنع من قصة رحلة بحثي عنها ثم لقائي بها فيلماً سيكون فريداً من نوعه في تاريخ السينما التسجيلية، ولكن بعد أن أعرف أولاً من هي أصلاً؟ وهي مهمة كان يمكن أن أبدأ بها من غير أن يصحبني فيها مصور محترف، لعلي أصل عبر البحث إلى «عُقاد نافع» يقنع أحداً بتمويل المشروع فيما بعد، لكن ذهابي إلى محطة البدء في قهوة بعرة تأخر بفعل تلاهي الأيام والجري وراء لقمة العيش، وحين سنحت أقرب فرصة رَوَقان، ذهبت إلى القهوة وبصحبتي الصورة التي ستعينني على الوصول إلى بطلتي المجهولة.

لم تكن مهمتي سهلة في قهوة بَعْرة، فقد وجدت القهوة خالية من قدامى الكومبارس أو الممثلين الثالثيين والرابعيين كما كنت أحب تسميتهم، ليس لأنهم باتوا أهم وأشهر من النزول إلى القهوة بانتظام، بل لأن السينما وقتها كانت تشهد حالة انتعاش كبيرة بعد مرحلة انفجار فيلم (إسماعيلية رايح جاي)، والتي أخرجت استوديوهات السينما من حالة الموات التي ظلت فيها لسنوات، فضلاً عن اقتراب شهر رمضان، موسم المسلسلات التلفزيونية التي كانت قد تحولت إلى مصدر رزق للممثلين من كل الفئات والدرجات بعد توعّك صحة السينما، وحين سألت عنهم الرجل المتجهم القائم على شؤون القهوة (للعلم، لم أر في مصر حتى غادرتها قائماً على شؤون مقهى يتمتع بالبشاشة واللطف، أو يحب الاحتفاء بالقادمين إلى مقهاه، وقد يكون هذا من سوء حظي أو من سوء اختياري لما كنت أجلس عليه من قهاوي) ردّ عليّ من طرف مناخيره ناصحاً أن آتي إلى القهوة يوم الجمعة، لعلي أجد عم مطاوع عويس أو الحاجة فايزة عبد المجيد أو عم محمد هوندا، وهم الأقدم في العمل السينمائي من بين المترددين على القهوة، وقد كنت أعرف العم مطاوع والحاجة فايزة، لأنني شاهدتهما مرة في حوار قصير أجراه معهما برنامج تلفزيوني عن السينما وكواليسها.

حين عدت في الجمعة التالية، وجدت المقهى والأرصفة المجاورة له مكتظة بالرواد المنهمكين في الرغي والطاولة والدمنة، لكني وجدت وجهاً مختلفاً في موقع المدير الذي، كان هذه المرة أكبر سناً من سابقه وأكثر تجهماً، ولذلك لم أخبره بطبيعة رحلة البحث التي أقوم بها، احترازاً من عدوانيته الظاهرة، بل أخبرته أنني أقوم بعمل تحقيق صحفي عن قهوة بعرة العريقة الخالدة، ودورها المهم في تاريخ السينما وأبرز روادها الذين حظوا بشرف التردد عليها، وفيما كنت أظن أنني قد أحكمت تلبيسه العِمّة، فوجئت به يقول غاضباً: «ما هو كل صحفي ييجي يشتغلنا بالكلمتين دول وبعد ما ياخد اللي عايزه، يكتب يقول قهوة الكومبارسات وكلام يسد النفس»، ليتضح أن صحفياً من صحيفة حكومية بلهاء، كان قد نشر قبل يومين من مجيئي موضوعاً «ماسخاً» عن القهوة، أهمل فيه كل ما حرص القائمون على أمر القهوة على الحديث عنه، وخصوصاً حديثهم عن تاريخها العريق، وكيف كانت عبر عقود طويلة ملتقى لنجوم السينما المهمين أمثال فريد شوقي ورشدي أباظة وشكري سرحان، ليركز فقط على كونها ملتقى للكومبارسات، وهو ما يعتقد أصحاب القهوة أنه يجعل الممثلين الصغار الراغبين في الشهرة أو الذين اقتربوا من نيلها، يطفشون من التردد عليها، لكيلا تلتصق بهم شبهة أنهم

«كومبارس».

بالطبع لم يكن المدير المتجهم مهتماً بتأكيدي على أنني لست من هواة مصطلح (كومبارس)، ولا باعتقادي في أهمية ممثلي الأدوار الصغيرة التي تهتم بهم السينما العالمية نفس اهتمامها بالممثلين الكبار لتحقيق أكبر قدر من المصداقية الفنية للأفلام، لأنه قاطع كلامي بانفعال قائلاً: «ممثلين صغيرين إيه يا أستاذ، دي قهوة اللي سمّاها قهوة بعرة رشدي أباظة بجلالة قدره، وقعد عليها عادل إمام وإستيفان روستي وفريد شوقي وعظماء السيما، ولحد وقت قريب محمود حميدة ومحمد هنيدي وعلاء ولي الدين كانوا بييجوا يسهروا هنا ويلعبوا طاولة، ولما حد فيهم بيبقى عند فاروق بيه صبري بييجي يشرب شايه وشيشته هنا -كان يشير إلى مكتب المنتج والسيناريست الكبير فاروق صبري الكائن في سينما كوزموس المجاورة للمقهى- وما بطّلوش ييجوا إلا لما الصحافة زودتها في موضوع قهوة الكومبارس اللي قرفونا بيه ده».

ظللت أهز رأسي مؤمّناً على كلامه، ثم غيّرت الموضوع، وسألته عن قدامى المترددين على القهوة من العاملين في السينما، حتى لو لم يكونوا من الممثلين، وكيف يمكن أن أجدهم للحديث معهم، فعرفت أن أحداً منهم لم يأتِ يومها،

وأن عم مطاوع والحاجة فايزة بالتحديد قل ترددهما على القهوة، بسبب السن والصحة والمشاغل، وربما لأنه شعر بخطئه حين هب فيّ دون مناسبة، نصحني بأن ألجأ إلى أي ريچيسير لأحصل منه على أرقامهما، لأحدد معهما موعداً للقاء، وهنا استغللت وده المفاجئ، فشرحت له باختصار هدف مجيئي إلى المقهى، وأنني أبحث عن وجه جميل لراقصة قديمة من أفلام الأبيض والأسود، فأطلق ضحكة عصبية، تجاوزت عما بها من «استهياف» لشأني، وقبل أن أكمل شرح هدفي، قال لي بجدية: «للأسف مش هتلاقي حد هنا يدلك، ما عادش في حد فاضل من أيام الأبيض والإسود غير اللي قلت لك عليهم، الحاجات دي تبقى تسأل عليها مخرج قديم ولا مصور قديم»، ثم أضاف بنبرة ساخرة: «وربنا يوفقك في المهمة الصعبة دي»، ثم قال لأحد عماله: «شوف يا ابني الأستاذ يشرب إيه؟»، فأدركت أهمية قفل المشهد سريعاً، وشكرته وانصرفت، وبعد فترة من الزمن أدركت أن ما قاله لي الرجل عن إساءة الصحافة إلى الصورة الذهنية لقهوة بعرة، كان أمراً يشغل القائمين على شؤون القهوة، لأنهم قرروا ألا يكتفوا بتلك اللافتة التي كانت تحمل اسم المقهى الشهير والبسيط (قهوة بَعْرة)، ليستبدلوه بلافتة تحمل صور عدد من الفنانين الكبار الذين ذكر بعض أسمائهم، وقد كتب إلى جوارها اسم (قهوة بعرة ملتقى الفنانين) ثم

كتب في لافتة أخرى مجاورة (أشهر قهوة لنجوم السينما).

خرجت من المقهى ممتناً لمديره المتجهم الذي لم يسعفني بمزيد من الود لأسأله عن طبيعة شخصيته وذكرياته، متعجباً من نفسي كيف غفلت عن أهمية اللجوء إلى أي ريچيسير قديم، سيكون أقدر على مساعدتي في عملية البحث، بوصفه حلقة الوصل بين المخرجين والممثلين على اختلاف أهميتهم ومساحاتهم. لم أكن قد عملت في السينما وقتها، ولذلك لم أكن أعرف أحداً من الريچيسيرات القدامى أو الجدد، لكنني عزمت على الاستعانة بالأصدقاء العاملين في الصحافة والفن، ثم تذكرت أنني كنت أتلقى أحياناً مكالمات من ريچيسير شاب، كان لافتاً لي في أول مكالمة أنه يحمل اسم (عمر الشريف)، وكان يتصل بي من حين لآخر ليسألني عن عنواني، لكي يرسل إليه دعوة لحضور عرض خاص لأحد الأفلام، وكانت هذه مهمة يوكلها المنتجون لـ «الريچيسيرات»، الذين كان عملهم يقتضي امتلاك قاعدة بيانات بها عناوين وأرقام هواتف كل المرتبطين بالفن من قريب أو بعيد، وفكرت أن إقناع «عمر الشريف» بإمدادي ببعض أرقام قدامى العاملين في الإخراج والتصوير، سيكون أسهل من طلبها من نقابة السينمائيين التي حاولت عبرها مرة أن أصل إلى تليفون المخرج القديم حسين حلمي المهندس، فلم أحظ بالترحاب والتعاون، لكنني للأسف لم

أجد ضالتي عنده، لأنه كان يتعامل مع أجيال أحدث في السن والالتحاق بدنيا الفن.

أخذت أتذكر أسماء من أعرف من قدامى المخرجين والمصورين الذين عملوا في تلك الفترة، كنت قد أجريت قبل سنوات حوارات مع يوسف شاهين وكمال الشيخ وتوفيق صالح وعاطف سالم، لكن ذلك كان قبل مرحلة الهوس المفاجئ بالبحث عن «اللونة الغامضة ذات الضحكة الجميلة». لم أر أنه من الحكمة معاودة الاتصال بمكتب يوسف شاهين وطلب مساعدة الأصدقاء العاملين فيه لترتيب موعد للقاء به وسؤاله عنها، لأن إجابته ستكون في الأغلب بصوت حلقي منغّم. كان الأستاذ كمال الشيخ قد توفاه الله، وكان الأستاذ توفيق صالح غارقاً في همومه الشخصية وصراعاته السينمائية الدائمة، وكان الأستاذ عاطف سالم أقرب إلى ما كنت أبحث عنه، لأنه قبل أن يعمل في إخراج أفلامه الجميلة، كان قد عمل لفترة طويلة مساعداً للإخراج في أشهر الأفلام الغنائية والكوميدية، وقد كان من بينها بالتحديد فيلم (تعال سلِّم) الذي كنا قد التقطنا صورة اللونة الغامضة من أحد مشاهده الاستعراضية، وحين استضفته عام 1998 في برنامج تلفزيوني في قناة راديو وتلفزيون العرب ART ليتحدث عن علاقته بعبد الحليم حافظ، بدا أنه حاضر الذهن وصاحب ذاكرة حديدية، ولذلك

جربت الاتصال برقم منزله الذي كان لدي، فوجدته مرفوعاً من الخدمة.

اتصلت لأسأل عنه بالصديقة منى زكي التي كانت وقتها تعمل معه في فيلم (فارس ضهر الخيل) من إنتاج قطاع الإنتاج الذي كان آخر عهده بالسينما، لتخبرني أن الفيلم متوقف بسبب مشاكل كبيرة نشأت بينه وبين القطاع، وأن صحته تدهورت للغاية، وأمدني صديق كان يتابع تصوير الفيلم بأخبار مؤسفة عن تدهور صحة وأعصاب وذاكرة ومزاج عاطف سالم الذي كان يطيح في كل من حوله ويسبهم بأقذع الألفاظ إذا أغضبوه، فقررت تأجيل الاتصال به طلباً لراحته وصوناً لكرامتي، ثم تذكرت بعدها صديقي المنتج الفني عمرو الصيفي الذي كان والده حسن الصيفي واحداً من أكثر مخرجي فترة الخمسينات نشاطاً، وكان قبلها المساعد الأول لأستاذه أنور وجدي في أهم أفلامه، وشعرت بالسعادة لأنني أخيراً جبت التائهة، وتعجبت من لَخْفَنَتي التي أنستني أهمية عمنا حسن الصيفي في موضوع كهذا، لكنني حين اتصلت بعمرو وجدت صوته متغيراً ومخنوقاً على غير عادته، وعرفت منه أنه منشغل بمرض والده الشديد، فلم أفاتحه في الموضوع، واتفقنا على أن نلتقي حين تتحسن الأحوال عند صديقنا المشترك الموسيقار عمار الشريعي، لأفاتحه بالموضوع حينها في لحظة روقان.

لم تأتِ تلك اللحظة سريعاً، لأنني بعدها بفترة قصيرة تلقيت مكالمة طال انتظاري لها، بدأت بعدها عملي ككاتب سيناريو في أول أفلامي (حرامية في كي جي تو)، مع المنتج وائل عبد الله والمخرجة ساندرا نشأت، لأتفرغ للعمل في الفيلم، وأنسى كل ما كان لدي من مشاريع، بما فيها رحلة البحث عن «اللونة الغامضة» التي ضاعت شرائط أفلامها خلال تنقلي من شقة لأخرى، لكني ظللت محتفظاً بصورتها على أمل استئناف البحث عنها يوماً ما، ولم أتذكرها إلا بعد عامين بعد أن توثقت علاقتي بواحد من قدامى أهل السينما، هو عامل الكلاكيت حسين عرعر الذي لم يكن شهيراً فقط بوصفه أقدم عامل كلاكيت في السينما المصرية، بل بكونه أيضاً واحداً من أشهر ممثلي المشاهد الوحيدة في السينما، فقد كان النجوم يتفاءلون بحضوره على الشاشة، فضلاً عن حضوره في «لوكيشنات التصوير»، حتى إن وحش الشاشة فريد شوقي لم يكن يعمل في فيلم إلا إذا كان حسين عرعر هو الذي يمسك بالكلاكيت ويشاركه في تمثيل أحد المشاهد.

لم يكن التفاؤل والتشاؤم وراء ذلك الإصرار على حضور حسين عرعر، فقد كان عم حسين مزيجاً من الذكاء والظرف واللماحية، يجعله يوصل بعينيه إلى الممثل رأيه في طريقة أدائه للمشهد، وهل كان في أدائه مبالغة «وأفورة»، أم كان

فيه تباطؤ ومَوَات، لدرجة أن بعض النجوم كان يتلقى رأياً إيجابياً من المخرج في أدائه، فيصر على الإعادة لأنه لمح في عيني حسين عرعر عدم رضا عن أدائه، وبرغم ذلك النفوذ المعنوي الذي امتلكه عم حسين، والذي رسخته الحكايات المتداولة عنه، التي لم يكن يؤكدها أو ينفيها أو يتوسع في تفاصيلها، إلا إذا ارتاح لك ورضي عنك، فإنه لم يكن قط بالغباء الذي يجعله يتصور لنفسه دوراً أكبر من حدود مهنته، التي كان يؤديها بإتقان، محتفظاً «لرأيه بنفسه»، فلا يعلن رأيه أبداً في حضور مخرج، إلا إذا طلب منه المخرج ذلك، وكان يحتفظ في داخله بكتالوج شفهي للنفسيات والشخصيات التي تعمل في الوسط الفني، فيحذر ويحذِّرك في لحظات الصفا من أصحاب العُقَد الذين يظنون أن تلقي الرأي من عامل كلاكيت يعتبر عيباً في قدراتهم، ويُقبل وينصحك بالإقبال على الموهوبين الأذكياء الذين يحترمون الخبرات الإنسانية ويقدرونها ويحرصون على طلبها.

حسين عرعر أشهر كلاكيت في تاريخ السينما المصرية

لذلك كنتُ إذا دخلتُ إلى «لوكيشن تصوير» أي من أفلامي سواءً كان في بلاتوه مغلق، أو في موقع تصوير خارجي، أحب أن أستمع إلى آراء عم حسين فيما تم تصويره من مشاهد الفيلم، ثم ألازمه ما استطعت في «البريك» أو في الوقت المتاح بين مشهد وآخر، لأستمع إلى ذكرياته وأسراره التي كان بعضها مما سبق لي أن سمعته من فنانين عاصروا الجيل الأقدم، وكان بعضها مما أسمعه لأول مرة، وكان يقسم عليّ بالله أن أحتفظ به لنفسي، لأنه يخص أسرار أناس دخل بيوتهم وأكل معهم على سفرة واحدة، فأجيبه

إلى طلبه، وما زلت أفعل برغم غواية الحكي، وكان أكثر ما يستهويني من حكاياته ما يتعلق بطريقة إدارة العمل التي تجمع بين المخرجين والممثلين، والتي فسّرت لي الكثير من جوانب القوة والضعف لدى أسماء كبيرة أحببت بعض أعمالها واستغربت بعضها الآخر، والمهم أنني وسط كل ما جمعني بعم حسين من حواديت، لم أخبره بقصة اللِّونة الغامضة ورحلة بحثي عنها، ربما لأنني كنت أعلم أنه بدأ عمله السينمائي في أواخر الستينات مع الراحل حسين الإمام، ثم حين قادنا الحكي مرة إلى مصائر مغامير السينما وممثليها المظاليم، حدثته عن قصة رحلة بحثي المجهضة عن «اللِّونة الغامضة»، فشجعني على أن أحضر له صورتها، لعل «زخانيق» السينما تكون قد جمعته بها، خاصة أن بعض الراقصات والممثلات المغمورات كما قال، سبق أن عملن بعد انحسار موجة الأفلام الاستعراضية، كعاملات ماكياج وكوافير وعاملات أزياء ولبّيسات.

لم أصدق نفسي، حين نظر عم حسين بدهشة إلى الصورة التي أعطيتها له، ثم هتف قائلاً: «يااااه، دي عزيزة بركات، حد في بلاتوهات السيما ما يعرفش عزيزة بركات»، وبعد أن قفزت من الكرسي بفرحة، كان بديهياً أن يكون سؤالي التالي: «طيب ما تعرفش إذا كانت لسه عايشة؟»، فقال إنه بأمانة ليس متأكداً، لكنه ذكّرني بأسماء نجمات أكبر منها سناً

وما زلن بصحة وعافية، يكفي أن الست أمينة رزق كانت لا تزال على قيد الحياة وقتها، ولذلك لم أسأله عن الطريقة التي يمكن أن توصلني إلى من لم تعد غامضة، بل صارت (عزيزة بركات)، مؤجلاً كل أسئلتي إلى أن ينتهي من إخباري بكل ما يعرفه عنها.

كانت مفاجأته الأولى أنه لم يعرف بطلتي عن طريق السينما، بل عن طريق الكاسيت، وهي قصة شرحها يطول، ومختصرها أن الست عزيزة بركات، كانت قد أطلقت على نفسها هذا الاسم الفني، لأن أول فيلم عملت كراقصة سنّيدة في أحد مشاهده الاستعراضية، كان فيلم (لحن الخلود) الذي أخرجه الأستاذ هنري بركات، ولأنها كانت معروفة في كواليس السينما بأنها «عايقة ولعبيّة»، فقد جعل ذلك الأستاذ بركات يخشى أن يظن أحد أنه مرتبط بها بشكل أو بآخر، فيجلب له ذلك مشاكل أسرية هو في غنى عنها، خاصة أنه معروف بين الكل بالتزامه وحسن خلقه، وليس بحاجة إلى أن يستغل أحد منافسيه أي فرصة لتشويهه، ولذلك استدعى عزيزة على الملأ وطلب منها أن تغير اسمها على الفور، وفوجئ أنها لم تمتثل على الفور، بل قالت له متبجحة إن ذلك لا طائل من ورائه لأن اسمها لا يُكتب على التيترات والأفيشات، ولا يعرف أحد به سوى العاملين في السينما، ثم انهالت عليه بوصلات مجاملة وتودد زادت من ريبة بركات

فيها، فهددها أنه لن يسمح لها بدخول بلاتوه يعمل فيه هو وأي من أصدقائه ومعارفه، طالما لم تغير اسمها أولاً، خاصة أن أسماء المخرجين في مصر على قفا من يشيل، وفيهم من يسعده أن يشيل شيلة كهذه لا تَلزَمه شخصياً.

كان يمكن لعزيزة أن تقوم بحذف اسم بركات من اسمها الفني بهدوء، لكن الحكاية كبرت في دماغها، لأنها كانت عنيدة وناشفة الدماغ، ربما بسبب أصولها الصعيدية، التي كانت أيضاً سبباً في توعد أهلها بقتلها، لو استمرت في العمل في السينما، أو ربما لأنها ظنت أن بركات المشهور بلطفه ودماثة أخلاقه، لن يقوم بتكبير الموضوع، لكنه بالفعل منعها من العمل معه، وفوجئت أن أكثر من مخرج مهم يطلب منها تغيير اسمها إذا رغبت في العمل معه، فكانت ترفض قائلة لهم إنها ليست سبة أو عاراً لكي يتم التبرؤ من ارتباط اسمها باسم بركات، وأنها تعرف أنها فنانة شاطرة، لا تجيد الرقص والتمثيل فقط، بل وتجيد الغناء أيضاً، وسيكون لها مستقبل أهم من مستقبل الست هدى سلطان التي كانت يومها نجمة المرحلة، وكانت قصتها في التغلب على ممانعة أخيها محمد فوزي لعملها بالفن، قصة ملهمة لعزيزة التي وجدت بين مخرجي الصف الثاني من يتفهم موقفها ويساندها فتظهر في أفلام من بطولة مطربين أقل شهرة، صحيح أن تلك المشاهد كانت هامشية وغير مهمة، لكنها كانت تشبع رغبتها

في استعراض موهبتها في الرقص، على أمل أن يقودها ذلك قريباً إلى فرصة أداء مشهد متكلم، يقودها إلى ما هو أكبر وأهم.

لكن آمال عزيزة بركات تحطمت على الفور، بعد أن أثبت أهلها أنهم لا يقلون جدية وعناداً عن الأستاذ بركات، فقام أحد أقاربها الغيورين –الذي كانت قد رفضت عرضه للزواج– برمي «قزازة مية نار بحالها» على وجهها ورقبتها، فشوّه ملامحها الجميلة إلى حد كبير، ولم تفلح المسكينة في مداواة كافة آثار العدوان الغادر عليها، بسبب كونها على باب الله ولا تملك تكلفة إجراء السفر إلى الخارج لإجراء عمليات تجميل ناجعة الأثر، لكن قصتها أثارت تعاطف الكثيرين، ففتح لها أولاد الحلال باب رزق يستغل صوتها، الذي لم يكن جميلاً إلى الحد الكافي لجعلها مطربة شهيرة، كما كانت تتصور، لكنه كان جميلاً لدرجة تكفل لها العمل كفتاة كورس أو كورال، خاصة أنها كانت تمتلك بحّة صوت مميزة، تجعلها حسب رأي المتخصصين بحّة صوت مثالية للاشتراك في الأغاني الريفية أو الصعيدية، التي كانت موضة في عصر صعود العمال والفلاحين، لذلك أصبحت عزيزة ضيفة دائمة على استوديوهات الإذاعة، تخرج من أوبريت إلى صورة غنائية إلى أغنية وطنية إلى أغنية فردية تحتاج إلى كورس.

ووسط ذلك النشاط الغنائي المحموم أكرمها الله، فتزوجت عازف كمان من العازفين المعينين بالإذاعة المصرية، بعد أن جمعهما الحب من أول نظرة، وهو حب لم تكن تتوقع مجيئه بعد ما جرى لملامحها من تشويه، وكان أكثر ما هزّها كأنثى، أن حبيب القلب كان قادراً على أن يشعرها دائماً بأنها لا زالت في قمة جمالها، وحين اكتشفت أنه لا ينجب، تمسكت به برغم شوقها العارم إلى الخِلفة، وظلت محبة ومخلصة له، حتى مات في مطلع السبعينات، ومع أنها كانت مرغوبة بسبب «جسمها المدملك»، فإنها لم تتزوج بعده، وظلت تقيم مع والدتها، التي كانت الوحيدة من أهلها التي صالحتها، وبعد أن ولّى زمن الإذاعة وصورها الغنائية وأوبريتاتها، ودخلت مصر مع منتصف السبعينات عصر انفجار الأغاني الشعبية، زادت الأيام من أهمية بحّة صوت عزيزة التي ظلت متمسكة باسم بركات رغماً عنه وعن الزمن، فأصبحت القاسم المشترك الأعظم في كورس أغاني أحمد عدوية وكتكوت الأمير ومن هم أقل شهرة منهما من المطربين الشعبيين، لتتحول مع مرور الوقت إلى بركة فعلية يزيدها عنصر الخبرة أهمية، حيث يحرص المطربون على أن تشارك في أعمالهم التي يرجون لها النجاح، ويأخذون رأيها في غنائهم وعُرَبِهم وقفلاتهم الغنائية.

كان أول عهد عم حسين بها هو اشتراكها في كورس فيلم

(شيء من الخوف) الذي عمل فيه عم حسين عرعر، وكان مخرجه الأستاذ حسين كمال يحبه ويحرص على أن يصحبه معه لحضور تسجيلات أغاني الفيلم، ليرتبط عم حسين بصداقة قوية معها، إلى أن انقطعت أخبارها عنه منذ بداية الثمانينات، لكنه سمع من أصدقاء مشتركين، أنها ظلت فتيّة الصوت حاضرة البحة، لدرجة أنها «لِحقِت» زمن المطرب الشعبي الشهير حسن الأسمر، وغنت خلفه في شرائط مطلع التسعينات التي شهدت صعوده الكاسح، لكنه لا يعرف أين ذهبت بها الأيام بعد ذلك.

عدت يومها إلى البيت وأنا في قمة سعادتي بما سمعته عن بطلتي، وأذكر أن أول ما فعلته كان أن علقت صورتها على لوحة خشبية كنت أعلق عليها ملاحظاتي خلال كتابة السيناريو، وكتبت أسفل الصورة بخط فخور: (عزيزة بركات). كنت سعيداً لأن صورتها المجهولة اكتسبت أخيراً اسماً وتاريخ حياة، ثم اتجهت إلى الكمبيوتر وفتحت ملفاً جديداً، أسميته (البحث عن عزيزة بركات)، وقمت فيه بكتابة ما حكاه لي عم حسين عرعر قبل أن أنساه، وبدأت أهنئ نفسي لأن المشروع الغائم الذي كنت أحلم به من سنين، لم تتضح معالمه فقط، بل أسفر عن قصة إنسانية مدهشة، تحتاج فقط إلى مخرج ماهر وجهة إنتاج محترمة، لينتج عن ذلك مشروع فيلم تسجيلي من أفضل ما يمكن،

وقلت لنفسي إن نقطة البداية هذه المرة ستكون من عم حسين عرعر نفسه، الذي لا بد أن أذهب إليه في الغد مبكراً، لأنتحي به جانباً، وأتفق معه على العمل معي في المشروع بشكل رسمي، يبدأ من تعريفه على جهة الإنتاج التي فكرت فيها، واستطلعت رأي أحد أصدقائي العاملين فيها، فرحّب بذلك وأثنى على الفكرة، وقلت إنه حين يتم التعاقد، سيكون علي أنا وعم حسين أن نطرق أبواب شركات إنتاج الكاسيت واستوديوهات الإذاعة ونقابة الموسيقيين ومهندسي الصوت القدامى للبحث عن الست عزيزة، وإذا كنت قد وصلت إلى طرف خيط بعد طول السنين، جعلني أعرف من تكون، فقد زاد ذلك من ثقتي في الوصول إليها شخصياً، بمساعدة العم حسين عرعر وذاكرته الحديدية.

في اليوم التالي، لم أفهم امتقاع وجه عم حسين، حين قلت إنني سأطلب له على الموبايل صديقي المهم في شركة الإنتاج ليتأكد عم حسين من جدية الموضوع، ولأثبت لصديقي أن كلامي معه ليس طقّ حَنَك والسلام، فظننت أن في الأمر حساسية مرتبطة بعلاقة شخصية ما كانت بينه وبين الست عزيزة ذات البحّة، خاصة أن عم حسين كان كما تقول حواديته من قدامى أعضاء نقابة «مقطّعي السمكة وذيلها»، فطلبت منه أن يكون صريحاً معي ويبلغني بأي تحفظات لديه على المشروع، ووعدته أنني سأراعيه

على الآخر إذا أراد الاشتراك في المشروع، ولن أسبب له أي حرج إذا لم يرد، وحين ذكّرته بما بيننا من مودة وعِشرة، زاد امتقاع وجهه، وقال لي: «ما هو ده اللي مزعّلني من نفسي، أصل الحكاية وما فيها بأمانة ربنا إني ما أعرفش أصلاً مين صاحبة الصورة، ولا أعرف إذا كان اسمها عزيزة ولّا أنيسة، ولا في بحّة ولا دياولو، أنا بس قلت أريّحك وأحكي لك حكاية تخليك تجيب آخر الموضوع وتقفله، ما كنتش أعرف إنك هتكبر المسائل كده ويطلع في فيلم وشركة إنتاج وشغلانة بجد، ويستحيل طبعاً أطلّعك صغيّر قدام الناس دي».

حين وجدني أنظر إليه متشككاً وأنا أقول لنفسي إن تراجعه عن قصته وراءه رغبة في حماية صديقته الغامضة، أعاد تكرار نفيه للقصة مقسماً على ذلك بالحلفان تلو الآخر، وحين نظرت إليه غاضباً وأنا أبحث عن رد مناسب يحترم سنه ويناسب ما بيننا من مودة، قرر التمادي في التعبير عن هزلية الموضوع، ليقول ضاحكاً بطريقة تسوق الهبل على الشيطنة: «هو إيه يا أستاذ هتحتكروا التأليف خلاص، مالناش نفس نألف إحنا كمان مرة قبل ما نموت»، لينتزع مني ابتسامة، تعامل معها على أنها ضحكة، ليقول متخابثاً: «ما تنساش إني خبرة برضه في قصص الرقاصات وسيرتهم، مش اشتغلت مع عمك حسين الإمام فوق الخمستاشر فيلم».

بعد أن هدأ الضحك والعتاب والتقطيم والتهديد بعدم تصديق حكاياته مجدداً، نظرتُ إلى صورة اللونة الغامضة التي لم أعد متأكداً من كونها عزيزة، ولا أستطيع أن أجزم أو أنفي علاقتها ببركات، وقلت لعم حسين إنني أعرف أن رحلة بحثي عنها لم تكن منطقية ولا عقلانية، لكنني مع ذلك كنت أتمنى بصدق أن أعرف حكايتها، فلم يبخل عليّ بواحدة من حِكمه، التي كان يطلقها ببساطة وسط معابثاته وقصصه وتشنيعاته، حين قال بمنتهى الهدوء: «ما هو مش كل إنسان لازم يبقى ليه حكاية، في ناس بتعيش وتموت عادي كده»، فأغلق بقولته تلك باب الحكاية.

عن العم صلاح
وتلفزيونه اللعين!

(١)

كانت سيرة ذلك التلفزيون الضخم المتهالك تجلب الهزار والتريَقَة كلما انفتحت، لكنها أفْضَت إلى غَمّ مُبين.

رغم شكله الذي لا يَسُرّ الناظرين، كان لذلك التلفزيون مكانة خاصة لدى الفنان الكبير صلاح السعدني –أبي الذي لم تلده ستّي كما أدعوه دائماً– فقد كان أول تلفزيون مُلوّن يشتريه في حياته، ولأن العِشرة لا تهون إلا على أولاد الحرام، فقد قرّر حين انتهى عمر تلفزيونه الافتراضي في نهاية الثمانينات أن يخرجه من منزله في القاهرة، حيث كان يمكن أن يتعرض التلفزيون للأذى المادي من أبنائه، ويتعرض عم صلاح للأذى المعنوي من أصدقائه طوال اللسان، وإكراماً لشيبة التلفزيون احتفظ به في شقته القديمة بالإسكندرية، التي لم يكن يذهب إليها إلا حين يدعوه إلى التلاقي صديق عمره وجاره في نفس العمارة عمّنا السيناريست الكبير أسامة أنور عكاشة، وبالطبع لم أكن أفوّت أي فرصة تسنح لأذهب بصحبته في طلعات كهذه كنت أنعم فيها بصحبة بعض من أجمل وألطف خلق الله من الممثلين الذين كان الأستاذ

أسامة يحب صحبتهم.

حين قلت مازحاً للعم صلاح إنني سأجبره على التخلص من ذلك التلفزيون المِهَكّع الذي يحتل مكاناً لا يليق به في شقة اسكندرية، وأنه سيصحو من نومه يوماً فيجدني وقد بعته لأول بائع روبابيكيا يمر بالجوار، حذّرني من التطاول على واحد من أعز ما يمتلك من ذكريات أيام الكفاح، قبل أن يشكِّك في وجود بائع روبابيكيا فاقد للتمييز إلى حد يجعله يقبل الحصول على ذلك التلفزيون ولو مجاناً، ولم أكن أعلم أن الأيام ستثبت له –بعد أقل من شهرين– أن هناك من سيعتبر تلفزيونه مطمعاً يستحق عناء السطو عليه، لدرجة أنه قرر ألا يسرق من شقة العم صلاح غيره، أو لنقل إنه لم يجد فيها ما يمكن له حمله غيره، فقد كان ذلك التلفزيون رغم ضخامته، أخف وزناً من السراير والكَنَب والدواليب، وكان بالتأكيد أثمن قيمة من أدوات المطبخ المهجورة وكراسي السفرة العتيقة.

اكتشفنا السرقة بعد فترة وجيزة من وقوعها، فقد كانت تلك زيارتنا الثانية للشقة خلال أسبوعين، وهو ما لا يحدث كثيراً. وقع قلب بواب العمارة بين رجليه، حين عنّفه عم صلاح على إهماله في حراسة الشقة، لكنه حين عرف أن التلفزيون إياه كان الضحية الوحيدة لعملية السطو، أفلت

منه تعليق تلقائي من نوعية: «الحمد لله يا بيه إن ربنا بعت لك اللي يخلصك من التلفزيون ده»، لكن رد فعل العم صلاح الغاضب، جعل البواب يدرك أن التلفزيون كان عزيزاً حقاً على قلبه، فانهار تحت وطأة البَسْتَفَة، معترفاً أنه أخطأ قبل أيام حين ترك العمارة دون حراسة لليلة واحدة، حين استوجب ظرف طارئ عودته إلى البلد.

لكي يخفف من أثر الاعتراف الذي يجعله مسؤولاً عما جرى، تحرك البواب بسرعة مربكة بين باب الشقة وباب البلكونة، وبعد أن تقمص شخصية محقق جنائي أقسم برحمة أمه أنه متأكد أن الحرامي لم يدخل إلى الشقة من بابها، بل من بلكونة الدور الأول المطل على الكورنيش، مستدلاً بسلامة كالون باب الشقة الذي يصعب فتحه، في حين يسهل فتح باب البلكونة، مضيفاً بحماس أن من الأسهل إنزال التلفزيون إلى الشارع بحبل ليتلقفه شريك ما في عربية نقل، في حين يستحيل النزول به على السلم إلا في حالة «شيله مِرابعَة»، وهو ما يمكن أن يلفت انتباه الجيران بسهولة.

لم يشاركني عم صلاح الإعجاب بموهبة البواب الجنائية، فقطع تدفقها طالباً من البواب أن يوفر سرد رؤيته البوليسية لضباط المباحث الذين سنذهب إليهم حالاً لعمل محضر

سرقة، ليتجمد البواب مفزوعاً، ويقول بصوت محشرج: «ليه كده بس يا بيه.. كل ده عشان التلفزيون الكُهنة ده». كانت عبارة البواب ناضحة بانفعال صادق دفع عم صلاح لأن يشرح له منطقه في أهمية الإبلاغ عن السرقة، لكي لا يظن بشخصه بخلاً، أو بعقله سوءاً، قائلاً إن خطورة واقعة السرقة لا علاقة لها بطبيعة المسروقات وقيمتها، بل بكون العمارة قد أصبحت هدفاً للسرقة، وهو ما قد يجعل السارق يكرر زيارته لشققها في الأدوار المختلفة، لو أدرك أن سكانها لا يلقون بالاً لما يُسرق منهم، والبواب لم يكن في حالة تؤهله للاقتناع بأي وجهة نظر، لأن أعراض ذعر بيّنة كانت قد انتابته، جعلته يستحلف عم صلاح بكل ما هو غالٍ لديه، أن يصرف النظر عن موضوع المحضر، لأن الإبلاغ عن السرقة، سيجعله المتهم الأول في نظر ضباط المباحث، الذين سيتسلّون عليه حتى ينتزعوا منه اعترافاً بجريمة لم يرتكبها.

قبل أن يفتح عم صلاح فمه معلقاً، انهار البواب في نوبة بكاء حادة، مقسماً بكل المقدسات التي تخطر على البال أنه لن يكرّر الغياب عن العمارة تحت أي ظرف، وحين حاول عم صلاح تهدئته بالتأكيد على استحالة أن يسمح بتعرضه لأي أذى، مقسماً أنه لن يخرج من القسم إلا بصحبته، رد البواب المذعور على الفور، برواية واقعة تعرض فيها بواب من بلديّاته، للكهربة والمزمَطة بل والبَعْبَصة، لكي يعترف

بالاشتراك في سرقة وقعت في عمارته، ويقِرّ على مكان المسروقات، دون أن تنفع مئات الحلفانات المبينة في إقناع باشوات القسم أنه بريء من تلك السرقة براءة الذئب من دم ابن يعقوب، ليتضح بعد شهور من رَمْيته في السجن، أن زوجة الساكن المسروق هي التي قامت بسرقة زوجها انتقاماً من لعبه بذيله من ورائها.

لم يكن ممكناً أن يستمع عم صلاح إلى قصة كهذه رويت بتماسك درامي مدهش مصحوب بنشيج حاد ورجفة واضحة للعيان وإفرازات أنفية غزيرة، ثم يمضي في إصراره على الذهاب إلى القسم، لذلك ظل صامتاً وهو ينظر بإشفاق إلى البواب الذي يرتعش باكياً، وحداثة سني جعلتني أتدخل لتخفيف توتر الموقف بأن أقول لعم صلاح مداعباً إن الموضوع لا يُعقل أن يكون وراءه سرقة، فأغلب الظن أنها عملية خطف قام بها من يعرف غلاوة التلفزيون لديه، وأنه يجب أن ينتظر مكالمة طلب الفدية في أي وقت.

الشحنة العاطفية التي كانت تملأ الصالة، جعلت رد عم صلاح يخلو من شتائم توقعتها دون خوف، ظناً مني أن ذلك سيساعد البواب في مأزقه، لكن عم صلاح قال لي بجدية أربكتني للحظات: «عندك حق والله.. بس لو حد عمل كده مش هيبقى غيرك عشان إنت أكتر حد عارف غلاوته عندي..

وعشان كده هنطلع حالاً أنا والراجل الطيب ده هنبلّغ عنك في القسم لغاية ما تِقرّ على مكان التلفزيون»، والبواب الوغد أقنعته نبرة الجدية المصطنعة بإتقان، فنسي تعاطفي المعلن معه، ليكتسي وجهه الباكي بضحكة ارتياح، لأنه وجد أخيراً من يزيح عنه البلاء، لكن ضحكته سرعان ما توارت حين قال له عم صلاح بحزمٍ شاخط، أنه قرر ألا يبلغ البوليس لكيلا يعرضه لأي أذى، لكن الواجب يحتم عليه إبلاغ سكان العمارة بما حدث، لكي يأخذوا حذرهم ويراقبوا أداءه لعمله، لكيلا يتسبب تراخيه مستقبلاً في مشاكل أشد ضرراً لهم.

(٢)

خلال الأشهر التالية لواقعة السرقة، ظل التلفزيون الفقيد مثاراً لمزاح سهراتنا في القاهرة إلى جوار كنبة العم صلاح، وأذكر أن أول وصلة سخرية انتهت بمونولوج حزين، بثّنا فيه عم صلاح حِنقه، ليس فقط لأنه تعرض للسرقة لأول مرة في حياته، بل لأن المسروق كان ذلك الجهاز العزيز الذي كان أول بخته في الحياة الدنيا من الأجهزة الكهربائية، حيث اشتراه من أول مرتب قَبَضه كمدير لفرقة الفنانين المتحدين، وهي الوظيفة الإدارية الوحيدة التي شغلها مضطراً بعد أن تم منعه من التمثيل في عهد الرئيس السادات، تأديباً له لأنه قام بالتوقيع على بيان المثقفين والفنانين الذي يدين حالة

اللاحرب واللاسلم، التي شهدتها مصر في (عام الضباب) الذي سبق حرب أكتوبر 1973، وانتقاماً في شخصه من أخيه الكاتب الكبير محمود السعدني الذي غضب عليه السادات، بسبب نكتة «أبيحة» قالها عن السادات في مكالمة تليفونية مع شعراوي جمعة، وتم رفع تسجيلها إلى السادات، ليدخل السعدني الكبير السجن، ثم يخرج منه إلى المنفى، ويتعرض صلاح لبطالة إجبارية، كان يمكن أن تصبح نتائجها كارثية لولا تضامن أصدقائه في فرقة الفنانين المتحدين، وعلى رأسهم المنتج سمير خفاجي وصديقا عمره عادل إمام وسعيد صالح، الذين وفّروا له تلك الوظيفة الإدارية، ليستطيع الإنفاق على نفسه وأسرته طيلة سنوات الحرمان الإجباري من التمثيل، التي لم تنته بالنسبة له إلا بعد بدء ظاهرة هجرة الفنانين إلى استوديوهات الخليج وتونس واليونان، لتصوير عشرات المسلسلات الدرامية التي استأنف فيها تعاونه مع الأساتذة نور الدمرداش وإبراهيم الصحن وفخر الدين صلاح وإسماعيل عبد الحافظ ومحمد فاضل، وتبدأ رحلة صعوده التلفزيوني المشرقة والمشرفة، التي تخلى فيها عن أجهزة كهربائية كثيرة، إلا ذلك التلفزيون العزيز على قلبه، والذي كنا نظن أن سرقته ستغلق ملفه إلى الأبد، لكن ذلك لم يحدث.

(٣)

كان العم صلاح يعرف أنني لن أشاركه الابتهاج العارم بعودة التلفزيون المسروق من غيبته، وحتى وإن أبديت ابتهاجاً ما، فإن ذلك لن يكون من قلبي، ولذلك لم يخبرني بعودة الجهاز الغائب، حين أيقظني ذات صباح باكر من صباحات عام 1999، ليدعوني لمشاركته في رحلة عاجلة إلى الإسكندرية. لم يكن لدي يومها ما يشغلني، فقد كنت لا أزال أعاني من آثار بطالة أعقبت تركي للعمل كمحرر عام لصحيفة (القاهرة) عقب خلاف حاد مع عم صلاح آخر، هو الكاتب الكبير الأستاذ صلاح عيسى.

ولأني لم أكن أمتلك أيامها مبلغاً يسمح لي بالعودة إلى بيتنا في الإسكندرية، دون أن يظهر عليّ بؤس يجلب لي سيلاً من النصائح واللوم والتقطيم من أهلي، فقد ظننت أن تلك السفرية المباغتة ستكون حلاً رائعاً لإنجاز زيارة خاطفة للاطمئنان على الأهل، دون أن أنسف ما تبقى لديّ من مدخرات تكفي بالكاد لمخر عُباب الحياة، لكن عم صلاح أطاح بآمالي في الزيارة، حين قال إن مشوارنا إلى الإسكندرية هذه المرة سيكون «صدّ ردّ»، وأننا ذاهبون للاطمئنان العاجل على صديق قديم يمر بأزمة مرضية خطيرة، وأنه قرر أن ينعم علي بمشاركته في أجر زيارة المريض بدلاً من ملازمة «الإيد البطّالة النِجسة» طيلة

الوقت، وبعد أن لمح في صوتي زمزقة قد تُفضي إلى بوادر «خَلَعان» من المشوار ، زفّ إليّ بشرى مفادها أننا سنتغدى بعد أداء واجب ذلك المشوار مع «عمك أسامة عكاشة»، وسنعود معه إلى القاهرة لتأكل دماغه برغيك طيلة الطريق، وبالطبع كان العم صلاح يعرف أن ذكر ذلك الوعد كافٍ، لكي أقول له إنني سأكون جاهزاً للإقلاع خلال نصف ساعة بالكثير.

(٤)

لا يشكو من الملل من يرافق صلاح السعدني في حلّ أو ترحال، ومع أنني تعودت على أن ألمس منه البهجة في الغالب الأعم، فإنه كان في تلك السفرية شديد الابتهاج بشكل وجدته غير متسق مع قلقه السابق على صديقه الذي يعاني من حالة صحية خطيرة، وهو ما دفعني لسؤاله عمن يكون ذلك الصديق الذي لم يذكر لي اسمه في البدء، ثم حين سألته عن اسمه، ذكر اسماً غريباً على مسامعي، وحين قلت إنني أسمع ذلك الاسم لأول مرة، خاصة أنني أعرف كل أصدقائه السكندريين، قال إنه صديق قديم عائد للتو من هجرة طويلة في كندا لكي يموت في الإسكندرية.

قبل أن أشم رائحة التأليف الفوري التي لم يكن راغباً في مواصلتها، أدار عم صلاح شريطاً يضم أغنيات كان قد

كتبها الشاعر الكبير سيد حجاب ولحنها الملحن السكندري الجميل فاروق الشرنوبي خصيصاً لمسلسل (عمو عزيز) الذي كان قيد الإنتاج وقتها، وقد تكفلت أول أغنية سمعتها بإيقافي عن مواصلة الأسئلة، لأنني ظللت أديرها أكثر من مرة للاستمتاع بها، وحين عرفت أن عم صلاح هو الذي سيغني تلك الأغنية التي تقول كلماتها الطريفة: «عالرصيف زي الزبالة.. أترمي شوفوا الندالة.. آه ما أنا طلعت بريالة.. والعيال طلعوا بغزالة.. بهدلوني ومرمطوني وحالتي حالة.. شوفوا الندالة»، نصحته صادقاً بأن لا يفعل ذلك، وأن يترك غناء أغاني المسلسل لفاروق الشرنوبي، الذي أحببت صوته في غناء ألحانه، وبالطبع جاء رد العم صلاح متجاوباً مع النصيحة: «وانت إيش فهمك أصلاً في الغنا، أنا هاغنيها بطريقة نجيب الريحاني في غَزْل البنات»، ليبدأ بعدها في غناء الأغنية التي أعجبتني، بشكل لم أجد سبيلاً لمقاومته إلا أن أقرر أنا أيضاً غناءها معه، رافعاً صوتي ليعلو على صوته وصوت فاروق الشرنوبي، ويبدو أنه رأى في لحظة التحدي تلك، دافعاً لكي يخبرني أننا لسنا ذاهبين لزيارة مريض قادم من كندا، وأننا لن نلتقي بالعم أسامة، الذي يوجد أصلاً في القاهرة لمتابعة تصوير مسلسله (لما التعلب فات)، بل نحن ذاهبون في الحقيقة، لاستعادة تلفزيونه الحبيب الذي رد الله أخيراً غيبته.

مع العم صلاح خلال حضوره احتفالي بعيد ميلادي
سبتمبر سنة **1997** في صحيفة (الدستور)

(٥)

كيف حدث ذلك، ومتى وأين ولماذا وهو لم يبلغ عن سرقة التلفزيون أصلاً؟ تتالت أسئلتي التي تنازعها الغيظ والدهشة، فبدأ إجابته على أسئلتي بإكليشيه درامي مضمون عن «المال الحلال اللي عمره ما يضيع»، قبل أن يحكي بفخر عن اتصال مفاجئ تلقاه من ضابط بالعلاقات العامة بمديرية أمن الإسكندرية زفّ إليه بشرى القبض على لص منازل عتيد، دأب على ممارسة نشاطه في منطقة سيدي بشر وما جاورها،

وأن اللص قال ضمن اعترافاته التي تدفقت ببركات أقلام وشلاليت رجال المباحث البواسل إنه قام بسرقة شقة العمدة سليمان غانم في إسكندرية، وللحظات لم يفهم أحد من الضباط والمخبرين، أنه يقصد شقة صلاح السعدني، إلا بعد مزيد من الأقلام والأقفية، وهنا حكى الضابط للعم صلاح ضاحكاً كيف روى لهم اللص المعكوش خيبة أمله في شقة «بتاع التمثيليات المتريِّش»، التي عشّم نفسه أنها ستريحه من الشغل عدة أشهر، لكنه فوجئ بأنها من أتعس الشقق التي مرت عليه في مشواره المهني، فاضطر لسرقة التلفزيون الثقيل القديم، لكيلا يعود إلى بيته خاوي الوفاض، وأقسم أنه كاد يقع على سلالم العمارة فتنكسر رقبته وهو يحمل التلفزيون «اللي قد الداهية»، في اعتراف قضى على إعجابي بقدرات البواب الجنائية، ثم قال الحرامي التعيس إن كل محاولات بيع التلفزيون فشلت، خاصة أن أحداً لم يصدقه، حين كان يقسم أنه تلفزيون ممثل شهير، ولذلك كان تلفزيون العم صلاح واحداً من المسروقات القليلة التي تم ضبطها في شقة لص المنازل، بعد أن وقع في أيدي البوليس بفعل وشاية عشيقة غاضبة رماها رمية الكلاب وشاف شوفةً غيرها.

بعد أن التقطت أنفاسي من ضحك مديد، عرفت أن مشوارنا العاجل إلى الإسكندرية سيقودنا تحديداً إلى مقر النيابة، حيث يفترض أن يتعرف العم صلاح على تلفزيونه

القابع في أحد مخازن مجمع النيابات بالمنشية ضمن أحراز القضية التي يحاكم اللص التعيس عليها، وهي معلومة لم يعرفها العم صلاح إلا بعد أن طلب منه الضابط أن يدلي بأوصاف تلفزيونه المسروق، ليبدو أن الضابط كان حتى وقت اتصاله به، يظن قصة اللص نَخعةً من نفحات الكودافين أو البارمولار وغيره من مُعليّات الدماغ، وهنا روى العم صلاح للضابط تفاصيل علاقته الإنسانية الوطيدة بالتلفزيون، فبدا الأمر مفهوماً لدرجة أن الضابط وعد العم صلاح بأن يرتب له إن أراد لقاءً إنسانياً مع سارق تلفزيونه، ليفهم منه دوافعه التي أفضت به إلى ارتكاب فعل أحمق كهذا، وهو لقاء بدا لي أنه فرصة ذهبية لكتابة حلوة أسجل فيها تلك اللحظات العبثية، لكن أملي خاب بعد أن قال عم صلاح إن اقتراح الضابط بأن يتم تصوير اللقاء لنشره في الصحف لكي يستفيد منه في الترقيات فيما بعد، جعله يرفض الفكرة مكتفياً بمغنم عودة عِشرة عمره إلى أحضانه.

(٦)

حرص عم صلاح على الاتفاق مع الضابط على الإسراع بإنجاز العمليات القانونية المطلوبة، لنتمكن من العودة في أسرع وقت إلى القاهرة بعد استعادة التلفزيون الذي قرر تكريمه بوضعه في مكتب شركة الشمس للإنتاج الفني

التي كان قد افتتحها في القاهرة وبدأ أعمالها بإنتاج ذلك المسلسل الذي كان عمل الشركة الأول والأخير، لكن عم صلاح اكتشف عقب لمّ شمله بالتلفزيون أن ذلك اللقاء كان مؤقتاً، لأن الإجراءات تقتضي ألا يتم تسليم الأحراز للضحايا المسروقين، إلا بعد أن يصدر حكم باتّ في القضية، خاصة أن أي عبث بالأحراز تحت أي ظرف، يمكن أن يتخذه محامي اللص ذريعة لتشريك القضية، وهو ما لم يكن لدى عم صلاح مانع فيه، لو كان سيعجّل استعادته لتلفزيونه، لكن ذلك لم يكن سيرضي ضباط المباحث الذين قاموا بالقبض على اللص، والذين سينال كل منهم بالطبع مكافأة وترقية، لأنه قام بالقبض على لص خطير قام بسرقة شقة فنان شهير، بغض النظر عن كُنه تلك المتعلقات الكُهْنة.

لم أحضر للأسف لقاء لم الشمل القصير، لأن دخولي إلى مخزن الأحراز لم يكن مسموحاً به، خاصة أنني وقتها كنت صحفياً عاطلاً عن العمل ومشروع جنين سيناريست، فلم يكن لدي ما يمكن أن يساعد عم صلاح على إقناع الضابط بضرورة دخولي إلى ذلك المكان «الدرامي» الذي كنت أتوق لرؤية شكله، لكن أسفي على عدم دخوله تضاءل حين قال عم صلاح إن المخزن لم يكن به أي عناصر للتشويق الدرامي، بل كان به أكبر مجموعة ممكنة من الأجهزة الكهربائية والمنزلية، كان تلفزيونه بالطبع أقدمها سناً وأضخمها حجماً،

وأنه حين قام بتفحص التلفزيون، أكبر في الحرامي حرصه على الحفاظ عليه، فلم يقم مثلاً بدَشْدشته في لحظة يأس من بيعه، بل كانت المفاجأة السارة أن اللص قام بإصلاح عيب فني في التلفزيون لم يكن عم صلاح مهتماً بإصلاحه، وبالطبع لم يفعل اللص ذلك تعاطفاً مع التلفزيون، بل رغبة في تحسين ظروف بيعه المتعثر.

كان العم صلاح مستاءً لأن مشوارنا إلى الإسكندرية لم يحقق نتيجته المرجوة، وخلال سيرنا إلى مكتب وكيل النيابة الذي يباشر القضية لكي يدلي بأقواله، أخذنا نفكر في اقتراحات لقضاء وقت لطيف لمدة ساعتين أو ثلاث قبل العودة إلى القاهرة، ليتصل بالشاعر الكبير سيد حجاب والسيناريست المستشار محمد صفاء عامر، اللذين كانا يقيمان في الإسكندرية أغلب وقتيهما، لمعرفة أيهما يمكن لنا لقاؤه بعد أن ينتهي من الإدلاء بأقواله، قبل أن نعرف أن دخول مكتب وكيل النيابة لن يكون زيّ خروجه، وأننا سنكون بعد قليل على موعد مع واحدة من ألعن وأضل التجارب التي مرت على كلينا في حياته، برغم ما بيننا من فارق كبير في السن والتجربة والخبرة.

(٧)

كان واضحاً منذ دخلنا إلى مكتب وكيل النيابة، أن هناك

مشكلة ما تنغص صفو حياته، وتجعله عصبياً ومتوتراً وكارهاً لكل ما ومن يحيط به، خصوصاً ذلك الممثل الشهير الذي جاء ليشغل وقته في قضية سرقة جهاز تلفزيون متهالك، بصحبة ذلك الشاب الضخم رثّ المظهر الذي لم يتبين هل هو حارس السعدني الخاص أم سائقه، وكما بدا من تعبيرات وجهه المشمئنط، لم يصدق عم صلاح حين قال له إنني ابن أخته دفعاً للحرج، حين لاحظ نبرات الجفاء في سؤاله عمن أكون، وعن سبب تواجدي في قضية كهذه لا تخصني.

حتى ذلك الحين، كان وكيل النيابة ذلك أول شخص أراه يعامل صلاح السعدني بجفاء لا يبذل حتى جهداً في تلطيفه أو إخفائه، وهو ما كان مربكاً للغاية لعم صلاح الذي كان يُعامل دائماً بحفاوة شديدة ومستحقة لفنان كبير ومحبوب لم يتورط قط في فعل مشين أو مستفز للناس، بل ولم يكن أحد يراه في غير أعماله التمثيلية، بحكم نفوره من الحوارات الصحفية والبرامج التلفزيونية، مما يقلل فرصة أن يكون وكيل النيابة، مثلاً قد غضب منه بسبب تصريح مخالف له في الرأي وبدا لي أن التفسير الوحيد هو كون وكيل النيابة من غُلاة الزملكاوية الذين يكرهون جهر السعدني بأهلاويته.

بعد قليل، قلّلت الألفاظ البذيئة التي وجهها وكيل النيابة

للمتحدث في مكالمة تليفونية جاءته، من احتمالية أن يكون لديه موقف متشدد دينياً من الفن، خاصة أننا لم نكن قد دخلنا وقتها العصر الذي يمكن أن ترتبط فيه عبارات مثل «يا شراميط يا أنجاس» أو «أنا وهبت نفسي لله يا ولاد المتناكة» بمن يدعون الغيرة على الدين ويحرمون الفن المفسد للأخلاق، ليتبقى لي تفسير أكثر منطقية وواقعية لذلك الجفاء المزعج، وهو أن حظنا وقع في وكيل نيابة سيكوباتي لا يكن كراهية للمشاهير من الفنانين وحدهم، بل لكل مخلوقات الله التي تمر في مجاله الحيوي، سواءً كانت مترددة للشهادة أو الاتهام أو الدفاع أو أشياء أخرى تذكر.

كنت وحدي المشغول بمحاولة فهم دوافع جَلْيَطة وكيل النيابة، أما العم صلاح فقد أذهلني بقدرته على تطنيش كل الاستفزازات التي كانت تعلنها لغة جسد وكيل النيابة ونبرات صوته وحركاته المتقافزة ما بين شباك المكتب وسماعة التليفون وجرس استدعاء عامل البوفيه والكرسي الذي يستقر عليه لاستئناف أخذ أقوال المجني عليه، وهو هنا العم صلاح صاحب التلفزيون المسروق الذي رد على كل الأسئلة بهدوء، وحتى حين كان يوجه له سؤال مكرر، لم يكن يرد بعبارات من نوعية «سبق أن أجبت على هذا السؤال»، أو «زي ما قلت قبل كده»، بل كان يعيد إجابة السؤال بالتفصيل وبنبرات هادئة، جعلت كاتب التحقيق ينظر أكثر من مرة

إلى ملامح وكيل النيابة، ربما لكيلا يُحرم من رؤية مشاعر الغيظ التي تعتريه، بسبب أداء عم صلاح الذي تقمص فجأة شخصية ممثل عديم «النيرف» في مسلسل بطيء الإيقاع.

وصل العم صلاح إلى ذروة ذلك الأداء التأملي، حين أخذ يجيب بجدية على سؤال وجهه له وكيل النيابة حول أوصاف التلفزيون المسروق، فأخذ يصف «تلفزيونه الحبيب»، بما يشبه طريقة مندوبي إعلانات شركة تميمة للتسويق التلفزيوني التي كانت رائجة وقتها، ولكن بإيقاع هادئ وصوت درامي، مصمماً على أن يستخدم كلمة (التلفاز) وهو يقول: «يتميز تلفازي العريق بتصميم كلاسيكي فريد يعطيه طابعاً مهيباً، لكنه في نفس الوقت لا يسرق عين المشاهد بعيداً عن إطاره الفضي العارض لصورة الإرسال الواصلة إليه»، وكلام كثير من هذا القبيل، كان يدخل فعلياً في بند الهَذَر، لكن يستحيل في نفس الوقت وصفه رسمياً بالهذر، لأنه يمثل إجابة على سؤال «ميري» ينبغي على من طلبها أن يتحمل سماعها وتدوينها، وكان واضحاً أن طريقة العم صلاح جعلت وكيل النيابة يتميز غيظاً، ويدرك أن مهمة استفزاز هذا الممثل لن تكون سهلة، ولذلك قرر أن ينهي استجوابه في أسرع وقت ممكن، لكي ينزل علينا بالقاضية.

(٨)

«طيب نستأذن إحنا سعادتك؟»، قالها العم صلاح لوكيل النيابة الذي أشرق وجهه بالابتسام للمرة الأولى منذ دخلنا مكتبه، ثم رد قائلاً: «لا.. تمشي فين يا باشا.. هو إحنا بنتشرف بجنابك كل يوم.. إحنا خلصنا الشغل الرسمي.. ولازم نشرب سوا فنجان قهوة».

استغربت أن محاولة العم صلاح في التملص جاءت تقليدية، ربما لأنه كان مندهشاً من تغير «أتتيود» وكيل النيابة بهذه السرعة، ففي العادة يقول العم صلاح – بطريقة تسوق الهَبَل على الشيطنة أشياء من نوعية «معلهش أصل خالتي كتب كتابها دلوقتي، ولازم أحضر أحسن عريسها يزعل»، فيفهم محدثه أنه ليس مستعداً للبقاء معه فترة أطول، لكن مقام جلستنا لم يكن مهيّأً لقول أشياء عابثة، خاصة أن وكيل النيابة قرر أن لا يكتفي بمجاملات السؤال عن المشاريب، ليقول لعم صلاح بلهجة تصور أنها ستثير فضوله: «أنا بقى هاضايفك على حاجة هتعجبك.. حاجة مش هتشوفها في أي مكان تاني.. مش إنتو بقى بتعملوا مسلسلات عن مشاكل المجتمع.. أنا بقى هاوريك قضية تعرفك إن اللي بتجيبوه في المسلسلات ده ولا حاجة جنب اللي بيحصل في الواقع».

لم تكن لهجة وكيل النيابة مثيرة فقط للفضول الإنساني

والدرامي، بل كانت مليئة بنوع من التحدي كان يدرك أن عم صلاح سيرغب في مواجهته، وقد كان، حيث وضع العم صلاح ابتسامة عريضة على وجهه، وأخذ يقول عبارات من نوعية: «وماله يا مولانا.. منكم نستفيد.. إحنا يسعدنا نعرف مجتمعنا أكتر لإن هو الهدف من شغلنا كله»، وأظنه لو كان سيعرف كُنه القضية التي قرر وكيل النيابة أن «يضايفنا» عليها، لقال له بذات الابتسامة العريضة: «لا معلهش ده أصلاً مش دوري كممثل، ممكن أبعت لسيادتك حد من زملائنا المؤلفين، إنما أنا لازم أمشي حالاً عشان خالتي كتب كتابها كمان شوية».

(٩)

بعد ثوانٍ أعقبت ضغط وكيل النيابة للجرس الموصل بمكتبه، دخل عسكري المراسلة إلى المكتب مؤدياً تحية عسكرية «مبالغاً فيها»، فقال له وكيل النيابة بتهكم رزيل: «هات لي يا ابني العائلة الكريمة اللي كنت باحقق معاها النهارده الصبح»، وحين نظر العسكري إلى عم صلاح، كأنه ينبه الباشا إلى أنه ما زال موجوداً في المكان، كان نصيبه زغرة مُدغمة بشخطة «اتحرك يا بَجَم»، فطار العسكري على إثرهما مغلقاً باب المكتب، ليتركنا في صمت مطبق، ونحن نتبادل النظرات، مخمنين طبيعة العائلة الكريمة التي سنمثل

في حضرتها رغماً عنّا.

فيما بعد قال لي العم صلاح إنه توقع دخول عائلة من أب وأم وأربعة أطفال يعملون معاً في السرقة والسطو على البيوت، بحكم كوننا في مكتب وكيل نيابة يحقق في قضايا السرقات، أما أنا ولأنني بحكم تجاربي مولعٌ بافتراض الأسوأ دائماً، فقد توقعت أن تدخل علينا عائلة يقوم فيها الأب بتسريح زوجته وابنتيه في الدعارة الصيفية، وهو ما تأكد لي حين دخل إلى المكتب رجل بدا في الخمسين من عمره، وامرأة أربعينية، وبصحبتهما فتاتان إحداهما تبدو عشرينية، والأخرى تبدو أصغر بكثير، لكنها كانت تحمل على كتفها رضيعاً، كان يغُطّ في نوم عميق.

كان وكيل النيابة قبل دخول تلك «العائلة»، قد نقل موقع الكرسي الذي كان يجلس عليه العم صلاح، ليستقر إلى جواره مباشرة، بحيث يمكن له تفحص الداخلين إلى المكتب، في حين ظللتُ جالساً على كرسيّي الذي يقع على يمين الباب، مما كان يجعلني أقرب إلى العائلة، بحيث أبدو لمن يدخل المكتب فجأة، كأنني واحد من أفرادها، لكنه يجلس فقط على كرسي، في حين يقفون صاغرين في حضرة وكيل النيابة، ولذلك حاولت في حركة تلقائية تحريك الكرسي لأبتعد به عنهم قليلاً، إلا أن زغرة من وكيل النيابة ألزمتني

مكاني لأكتفي بتفحص وجوه الداخلين التي كانت جميعها شاحبة وذاهلة، كأن أصحابها تعاطوا للتو مخدراً ثقيلاً، يسمح لهم بالكاد بفتح أعينهم للنظر إلى وجوه المحيطين بهم، وأغلب نظراتهم كانت بالطبع من نصيب عم صلاح، نظرات كانت تنم عن شكوك ساورتهم للحظات في أنهم رأوه من قبل، لكن شكوكهم تبددت حين قال لهم وكيل النيابة وهو يشير إلى العم صلاح: «البيه جاي من وزارة العدل في مصر عشان يسمع تفاصيل قضيتكو ونحاول نشوف لها حل ما يبقاش فيه فضايح ولا شوشرة»، قبل أن يتحدث بلهجة تحذيرية عن ثمن الفضائح الذي سيدفعه أطفال العائلة الأصغر سناً، والذين يسألون بالتأكيد الآن عن سر اختفاء أبيهم وأمهم كل هذه المدة، ليتضح لنا مما قاله أن الموجودين في المكتب ليسوا كل أفراد تلك العائلة، وأن للموضوع جذوراً أكثر تعقيداً بشكل قلّل من نسبة فضولنا، وزاد من نسبة حذرنا، خاصة أن وكيل النيابة لم تكن تفارق وجهه ابتسامة غتيتة مُقبضة.

(١٠)

«خليك انت في الآخر.. أنا عايز أسمع الأم الأول.. احكي يا ستي إيه اللي حصل بالضبط»، قالها وكيل النيابة مُسكتاً الرجل الذي كشفت عبارة وكيل النيابة ضِمناً أنه الأب، أو ربما

كان زوج الأم، ربما لأنني تمنيت بذلك وقوع أخفّ الضررين، وهو أن نكون بصدد قضية مألوفة البشاعة لدى من عملوا مثل حالاتي في تحرير صفحات الحوادث والجرائم، لكن الأم لم تحقق رغبتي وبدأت تحكي حكاية العائلة الأليمة بلهجة لم تتخلص من لكنة ريفية ما، وهي تنظر إلى الحائط الذي يعلو رأس وكيل النيابة، كأنها تقرأ سطوراً تتحرك على الحائط ببطء:

«ما فيش يا باشا.. عيالي حظهم خرا.. أبوهم غير كل الأبّهات اللي في الدنيا.. راجل كافر ابن وسخة.. بقى له سنين بينام مع الكبيرة دي.. لغاية ما جاب منها العيل اللي سعادتك شايفه.. ونام بعدها مع الوسطانية دي.. ودلوقتي حِبلى في تلاتّ اشهُر.. والحمد لله إن الصغيرّة نفدت منه.. وأني مش عارفة نعمل إيه يا باشا.. أني باقول تعدموه وتعدموني وتقتلوا العيل ده والعيل التاني اللي في بطن البتّ دي وتريّحونا كلنا عشان أني خلاص تعبت يا باشا وما عدتش قادرة خلاص».

حين بدأت السيدة في إلقائها الهادئ لتلك العبارات التي وقعت على رؤوسنا كالصواعق، كان وكيل النيابة قد التفت بكامل جسده إلى حيث يجلس العم صلاح، مصوباً نظره عليه وهو يبتسم، كأنه يستمتع برؤية قناع عم صلاح الرزين

وهو يتمزق على الفور، ليكتسي وجهه بذهول يزيد شحوب وجهه، وهو يوزع نظراته الزائغة بين الأم والبنتين والرضيع والأب، قبل أن ينظر إليّ ربما ليتأكد من أننا نعيش معاً نفس الكابوس، ليراني أنظر إليه مستنجداً ومناشداً بأن يستخدم كل ما لديه من نفوذ معنوي لإيقاف ما يحدث، والسماح لنا بالخروج فوراً من المكتب.

زاد ارتباكنا حين علا صوت وكيل النيابة وهو يسأل البنت الكبرى: «قولي للبيه.. الكلام ده حصل يا عبير ولا أمك بتتبلى على أبوكي؟»، فهزت البنت رأسها موافقة، وقد ارتسمت على وجهها علامات تحدٍ، مصحوبة بابتسامة باهتة لم يطل غموضها كثيراً، حين تطوع وكيل النيابة لتفسيرها قائلاً بذات ابتسامته الصفراء المقبضة: «أصل عبير هي اللي بلّغت عن أبوها.. لما عرفت إنه بينام مع أختها.. زي ما تقول كده حسّت إنها مش مالية عينه.. مش خوف على أختها يعني.. لأ دي غيرة نسوان.. آه والله زي ما باقولك كده.. مش صح كده يا عبير؟»، وعبير لم ترد هذه المرة، ولم تهز حتى رأسها، بل صوبت نظرات عدائية إلى أختها، التي أذهلني أن أعرف من وصلة الكلام التالية التي أدلى بها وكيل النيابة، أنها في الخامسة عشرة من عمرها، مع أن تكوينها الضئيل كان يوحي بأنها أصغر بسنتين أو ثلاث.

كانت قوى العم صلاح قد خارت، فلم يعد قادراً على التحمل، وحين ظهر عليه أنه يغالب رغبة قوية في التقيؤ، مد إليه وكيل النيابة منديلاً ورقياً وكوب الماء الموجود إلى جواره، وهو يقول له بذات الابتسامة الغتيتة: «مش قلت لك يا باشا.. اللي بتعرضوه في المسلسلات ده ما يجيش حاجة جنب اللي بنشوفه كل يوم»، ليجد العم صلاح في تلك العبارة فرصة سانحة لقطع تدفق العفن الذي وجدنا أنفسنا غارقين فيه فجأة، فنهض من كرسيه قائلاً لوكيل النيابة وهو ينتزع ابتسامة باهتة: «الله يقويك يا باشا.. إحنا لازم نمشي عشان نسافر ونسيبك لشغلك»، وفاجأني أن وكيل النيابة هبّ من كرسيه، وأمسك بيده بشكل غريب، فخشيت للحظات أن يجعل ذلك العم صلاح يقوم بدفعه أو ما هو أكثر من ذلك، فندخل في دوامة تفضي إلى أخبار من نوعية «صلاح السعدني يعتدي على وكيل نيابة»، وغيرها من الأخبار التي تحب الصحف تداولها، خصوصاً في تلك الأيام التي كانت مسكونة بخواء سياسي مرعب، كان الناس يبحثون في ظله بلهفة عن أي فضائح ممكنة، ولم تكن الدولة تبخل عليهم بها، مفبركة أو حقيقية، لإرضاء عطشهم إلى الشعور بأن هناك شيئاً ما يحدث في واديهم الطيب الأمين.

(١١)

«رايح فين بس يا فنان.. دي أمانة عليك ومسؤولية إنك تشوف الواقع بنفسك، عشان لازم تعالج المشكلة دي في عمل فني ينبه الشعب لخطورة اللي بيحصل في العشوائيات»، قال وكيل النيابة ذلك بلهجة جادة هذه المرة، بعد أن ظهر له ربما أن استمرار ابتسامته الصفراء المستفزة، سيدفع العم صلاح للإصرار على الخروج، وللحظات شعرت أن كل ما قابلنا به من غتاتة، كان مبعثها وطأة ما شهده خلال تحقيقه مع تلك العائلة، وهو شعور أدركت أنه ساور العم صلاح، حين وجدته يجلس على كرسيه، وهو يحاول أن يهدأ، ليقول له وكيل النيابة بنفس لهجته الجادة الطارئة: «ما تزعلش مني يا أستاذ صلاح.. بس تخيل اللي انت ما قدرتش تستحمل تسمعه الكلام دقيقة دول.. أنا شغّال فيه بقى لي كام يوم.. طب والله أنا ما صدقت إني ألاقي حد يساعدني ويشيله عني ولو حتى بالسَمَع بدل ما أنا لايص فيه لوحدي»، ولا أدري لماذا خطفت حينها نظرة إلى كرسي كاتب النيابة، لأكتشف أنني لم آخذ بالي من خلوّه، وأن الكاتب الحويط غادر الغرفة بهدوء، فور دخول العائلة إليها، لأنه بالتأكيد لم يطق فكرة الاستماع إلى تلك الفظائع مجدداً.

مرتعشاً جاء صوت العم صلاح وهو يقول لوكيل النيابة: «أنا مقدر اللي سيادتك بتقوله لكن أنا فعلاً مش قادر أتصور اللي أنا باسمعه ده وأعتقد إني لو كملت ممكن أقوم أخنق

الحيوان اللي واقف ده وما أسيبوش إلا وهو ميت»، وكأنني حين أشار العم صلاح بيده إلى حيث يقف الأب، كنت أنتظر أحداً لكي يشجعني على قرار شديد الصعوبة، هو أن أنظر مجرد النظر إلى وجهه، الذي لا أظن أنني رأيت حتى الآن وجهاً أكثر بشاعة منه، رغم أن ملامحه بدت لي عادية للغاية، حين دخل إلى المكتب قبل قليل.

كان الأب يرتدي جلباباً متسخاً، ويقف مطأطئاً رأسه، وناظراً إلى نقطة غير محددة في بلاط المكتب، دون أن يتحرك رأسه إلا للحظات، حين زغده عسكري المراسلة لكي يلبي وكيل النيابة بدء الحديث، ليغمغم قائلاً: «هأقول إيه بس ياباشا أمر الله وَنَفَذ»، ويعود إلى صمته، مطأطئاً رأسه من جديد، ليسدد عسكري المراسلة إلى قفاه، أكثر من عشرين صفعة في زمن قياسي، وأظنه لم يكن ليتوقف عن صفعه بكل ما في الدنيا من غل، لولا أن وكيل النيابة شخط فيه لكي يتوقف عن الصفع، مغمغماً بعبارة من قبيل «ما يصحش اللي إنت بتعمله ده»، كان واضحاً أنها مجرد طق حنك لتسجيل موقف قانوني في حضور غرباء، حتى لو كان متأكداً أنهم من فرط ما بهم من قرف وغل، راغبون في مساعدة عسكري المراسلة في مهمته التي بدا من ملامح الأب أنها عبثية ومحكوم عليها بالفشل، لأن هذا الجسد المتخشب لن تفلح كل آلات التعذيب الجهنمية في أن تنتزع

منه آهة ألم، فضلاً عن عبارة ندم على ما اقترف في حق الجثث الحية التي كانت تقف إلى جواره، وقد أرسلت كل صاحبة جثة نظراتها الخاوية في بقعة من فضاء الغرفة، دون أن يبدو أن هناك ما يشغل أياً منهن، سوى أمل الوصول إلى نهاية سريعة لما يشهدنه الآن، لعل ذلك يكون بداية لأي خلاص يحسم عذابهن الأزلي.

(١٢)

فجأة تبدد الصمت المطبق على الغرفة، حين انفجر الرضيع باكياً، فيما بعد قال وكيل النيابة إن البنت الوسطى هي حتماً من قرصت الرضيع، لكي يستيقظ باكياً، فينهي بواخة تلك المواجهة، وأنا وجدت رأيه وجيهاً، خاصة أن كل أفراد الأسرة اكتشفوا بعد ما دار بين وكيل النيابة والعم صلاح، أن الضيف القادم لا علاقة له بوزارة العدل، وأن تلك المواجهة لم تكن إلا فُرجة منصوبة لضيوف سعادة وكيل النيابة، ولذلك كان لا بد أن تنتهي.

الغريب أن بكاء الرضيع المتعالي والحاد، جلب حياة مفاجئة إلى العيون التي ظننتها ميتة، فقد انهارت الأم فجأة في نشيج حاد، وتبعتها بعد قليل الابنة الكبرى التي اختفت ملامحها المتحدية، وتبدلت إلى بؤس لا سبيل إلى وصفه، أما أختها التي لم نعرف لها اسماً سوى «الوسطانية»، فقد

ظلت رابطة الجأش ومكتفية بهز الرضيع بعصبية، قبل أن تفقد تماسكها، وتبكي هي الأخرى بحرقة، بعد أن خلعت أمها «البُلغة» التي كانت ترتديها، وأخذت تنهال على نفسها بالضرب بقوة، ليتعامل معها وكيل النيابة وعسكري المراسلة ببرود، كأنهم يعتبرونها إجراءً تطهيرياً لا يصح إثناء الأم عنه، في حين ارتسمت على وجه الأب اللعين ابتسامة لم أر أغرب منها في حياتي، قبل أن يقول بغلظة شاخطاً: «ما تبَس بقى.. ما تبَس بقى».

أصابتنا مداخلته المفاجئة والقصيرة بحالة من الذهول، بمن فينا عسكري المراسلة الذي نظر إلى وكيل النيابة منتظراً منه مجرد هزة رأس، ليسمح له بأن يضرب ذلك الكائن اللعين على قفاه حتى الموت، ويبدو أن وكيل النيابة لم يكن سيمانع، لولا أنه سمع فجأة صوت العم صلاح وهو يجهش ببكاء مرير فشل طويلاً في كتمه، لتعلو مع بكائه أصوات بكاء الأم وابنتيها، ويظهر حرج شديد على وكيل النيابة، الذي حاول إظهار تعاطفه بمد علبة المناديل وكوب الماء من جديد، في حين ظللت أنظر إلى العم صلاح بملامح جامدة، وأنا أحسده من كل قلبي، لأنه تمكن من أن يجد دموعاً في تلك اللحظة، التي لم أشهد أحقر منها في حياتي حتى الآن، ولا أذكر أنني نجحت أبداً في البكاء حين أتذكرها، وأنا كثيراً ما أتذكرها، ففي كل مرة، يتملكني شعور خانق مُمِضّ، تبدو

الدموع معه وبعده عسيرة المنال.

(١٣)

أشار وكيل النيابة إلى عسكري المراسلة، بأن يخرج العائلة من المكتب فوراً، ليقوم العسكري سريعاً بنزع البُلغة من يد الأم، التي لم تكن قد كفّت للحظة عن ضرب نفسها بها، ويرميها على الأرض لتضع الأم قدميها فيها، وتزحف خارجة خلف الأب الذي أخذ يسير في المقدمة مطأطئ الرأس، وقد صدّر قفاه للعسكري الذي انهال عليه فجأة بصفعة مدوية، نظر بعدها إلى وكيل النيابة بنظرة اعتذار، مفادها أن تلك الصفعة كانت لازمة له لكي يمتلك قوة معنوية تساعده على تحريك هذه الجثث نحو مستقرها من جديد.

فجأة كفّت البنت الكبرى عن البكاء، كأنها لم تكن تبكي من قبل، وخرجت وهي توزع علينا نظراتها المتحدية التي استعادتها فجأة، في حين استمرت أختها في السير باكية، وهي تواصل هدهدة الرضيع، الذي عرفنا فيما بعد من وكيل النيابة، أنها تتطوع دائماً لحمله، لأن أختها الكبرى ترفض لمسه، وكذلك ترفض أمها الاقتراب منه، فهي كما قالت لوكيل النيابة تشعر أن حمايته مسؤوليتها الشخصية، خاصة أن الاثنتين -كما أقسمت مراراً- حاولتا قتله، كما حاولتا إجهاضها حين علما بحملها، بل إنها أعربت لوكيل النيابة عن

استعدادها لتقبل عقوبة الإعدام التي اقترحتها الأم، فقط لو تعهد لها وكيل النيابة بأن أخاها الرضيع الذي أنجبته أختها من أبيها، وأخاها الذي لا يزال في بطنها، سيتم إيداعهما معاً في دار أيتام يلقيان فيها حظاً أفضل من الذي شافته هي وإخوتها.

بعد أن خرجت العائلة من المكتب، تحدث وكيل النيابة عن تفاصيل كثيرة، كانت لازمة لإكمال صورة ذلك المشهد اللعين، أهمها أن تلك العائلة تسكن في منطقة عشوائية مجهولة للكثيرين، تقع بين المعمورة وأبو قير، وأن العائلة المكونة من سبعة أفراد، تسكن في شقة صغيرة من غرفتين صغيرتين، وتشارك ثلاث أسر أخرى في دورة مياه، وأن الأب ضبط ابنته الكبرى «متلبسة بالتنزه مع ابن الجيران» قريباً من مشارف المعمورة، فمنعها هي وأختها من الخروج من المنزل بتاتاً، لتُحرما من إكمال تعليمهما الذي كانت الأم تصر عليه، لعلهما تحصلان على مستقبل أفضل من خدمة البيوت التي قَطَمَت وِسْطها.

كانت البنت الكبرى في بدايات قيام أبيها بممارسة الجنس معها، تظن أنه يؤدبها على خروجها مع ابن الجيران، خاصة أنه كان يبدأ عادة بضربها وجذبها من شعرها وقرصها في مناطق متفرقة من جسدها بغلّ شديد، قائلة إنها لم تكن

تفهم في البدء لماذا يقوم الأب بضرب أمها حين كانت تبكي عقب انتهاء الأب من فعلته، لكنها حين سألت جارة لها أكبر منها سناً بقليل، شرحت لها ما يفعله الأب، ونصحتها بالصمت المطبق لأن أحداً لن يصدقها إن اشتكت، وأنها «ستخرب على نفسها» لو تحدثت، فلن يتقدم للزواج منها أحد في المستقبل، لتظل تحت قبضة الأب الحيوان إلى الأبد، وهو ما وافقت عليه الأم بشدة، مكتفية بالشكوى إلى الله ومحاولة إيقاف الأب عن الاستمرار في محاولاته، مهما كلفها ذلك من ضرب واعتداءات، وحين وقعت الطامة وتم اكتشاف حمل البنت، تواطأ الجميع لحبك تمثيلية أن الأم حامل، قائلين للجيران إنها ستذهب لكي تلد في البلد، وستضطر لترك أبنائها الأصغر سناً مع أبيهم وأختهم الوسطى.

مع اقتراب موعد الولادة، ذهبت الأم مع البنت الكبرى، للإقامة في غرفة في أحد شوارع منطقة (السيوف قبلي) بالإسكندرية، قام الأب بتأجيرها لكي تلد البنت فيها، وسط تعاطف من أهل الشارع، الذين قالت لهم الأم إن زوج ابنتها مسافر للعمل في ليبيا، ولم يكن أحد يتوقع أن علاقة الأب بالبنت الوسطى ستبدأ في تلك الفترة، بعد أن خلت له بها الشقة التي كان يعود إليها مخموراً ومخدراً كل ليلة، كما تعود بعد أن ينهي عمله في الفلاحة في أرض زراعية قريبة يمتلكها أحد بلدياته، ملقياً خلال دفاعه المتبجح عن نفسه،

باللوم على زوجته التي أهملت نفسها فلم تعد «تملا عينه»، ومنهياً وصلة ذلك الدفاع الكريه في كل مرة، بلعن خلفة البنات التي لا تجلب سوى العار والفقر.

(١٤)

أنهى وكيل النيابة حكاية ذلك الكابوس اللعين، ليسأل العم صلاح بحيرة مريرة عما يقترح عليه فعله في قضية كهذه، لكن قدرة العم صلاح على التماسك كانت قد انتهت، فنظر إلى وكيل النيابة برجاء حقيقي، قائلاً له بصوت تمكن منه الأسى والإجهاد: «أرجوك يا فندم لو سمحت ممكن نستأذن فوراً.. بعد إذن حضرتك لازم نمشي حالاً»، ووكيل النيابة أدرك الذي فيه هذه المرة، فلم يكرر سؤاله أو حتى طلبه بالبقاء قليلاً، ولم ينطق بما هو أكثر من: «شرفتنا يا أستاذ صلاح.. يا ريت ما تزعلش مني.. بس أنا كنت حاسس إني هاموت لو ما حدش غيري شاف اللي أنا شفته»، والعم صلاح هز رأسه دون أن يجد كلمات تقال، ومد يده ليصافحه، وخرج مسرعاً من الغرفة، وأنا في إثره، ولا ندري كيف وجدنا طريقنا إلى المكان الذي أوقفنا فيه السيارة، ولا كيف سارت بنا إلى خارج الإسكندرية، أو وصلت بنا إلى القاهرة، دون أن ينطق أحدنا بكلمة.

بمجرد وصولنا إلى ميدان لبنان، طلبت من العم صلاح أن

ينزلني فوراً، على عكس عادتنا في الذهاب معاً إلى منزله، وبعدها مضى وقت طويل، أطول من المعتاد، قبل أن نجرؤ على تذكر ما جرى، وعلى حكايته لأصدقائنا، ربما لكي نؤكد لأنفسنا أننا شهدناه فعلاً، ثم مضى وقت أطول، حتى جاء علينا يوم، استعدنا فيه ما حدث، حين مرت أمامنا سيرة العشوائيات في برنامج تلفزيوني ما، لأتذكر أنني لم أسأل عم صلاح منذ ذلك الوقت، عن مصير ذلك التلفزيون اللعين، الذي أدخلنا في تلك التجربة، وحين قال لي العم صلاح إنه لم ولن يسأل عنه ثانية، لم أستغرب موقفه قط، وللحظات اكتنفنا صمت حزين، قبل أن يسألني: «تفتكر العيل اللي كان على كتف البنت راح فين دلوقتي؟»، وبالطبع لم أكن غبياً، لأتخيل أنه يتوقع مني إجابة من أي نوع.

المحروق

كالعادة، لم تكن الصحافة في تلك الأيام قادرة على تغيير أي شيء في البلد، لكنها دون أن تقصد نجحت في إدخال السخان الكهربائي إلى بيتنا العريق بالإسكندرية، بعد عقود من مقاومة التغيير، والوفاء غير المشروط وغير المنطقي لـ «وابور الجاز».

كنا وقتها في 1997، وكنت عائداً إلى الإسكندرية لأقضي إجازة قصيرة أستمتع فيها بصحبة أخوالي وخالاتي: آكل «لُقمة نظيفة»، وأغسل ملابسي التي أُهين عَرْض أنسجتها كلما غسلتها بنفسي، وأقضي «ساعات صفا» على البحر تساعدني على تمضية الأسابيع الصعبة التالية في مطحنة القاهرة التي لا تتوقف فيها الصراعات الشرسة لإثبات الوجود والبحث عن مكان تحت شمسها الحارقة.

كان كل شيء في بيت عائلتي رائعاً مقارنة بالخرابة التي أسكنها في إحدى حواري الجيزة: السرير الحِنيّن النظيف الذي يمكن الاعتماد عليه في التقلّبات المفاجئة، الكنبة الوثيرة المستقرة بشموخ أمام التلفزيون الملون والفيديو، المطبخ الذي لا تنقطع منه الروائح الفاتحة للشهيّة، الثلاجة العامرة بالخير الطازج والبايت، جهاز الكاسيت المحاط بأجمل «الشرايط» وأحدثها، البلكونة المطلة على شارع

«يشغي» بالحياة، والمفعمة بهواء يردّ الروح، ومع أن الحمام وحده كان بعيداً عن نطاق حركة التحديث المتواصلة في البيت، فإنه كان أنظف وأوسع وأفضل بكثير من حمام شقتي الذي لم يكن به ماء ساخن أو شطّاف أو سيفون أو حتى باب، وهذه قصة أخرى -بضم الألف أو فتحها إن شئت- سأعفيك من سماعها.

جدتي نرجس التي توفيت قبل عامين مما جرى لي، كانت السبب الأبرز في مقاومة إدخال أي نوع من السخّانات إلى البيت، بسبب ما قالت إنها قرأته وسمعته عن حوادث الاختناق التي تتسبب بها سخانات الغاز، فضلاً عن استهلاكها الهائل لأنابيب البوتاجاز في منطقتنا في تلك الأيام التي لم يكن الغاز الطبيعي فيها من «الأوبشنات»، وبسبب ما سمعته عن الارتفاع الهستيري لفواتير النور في أي شقة يدخلها سخان الكهرباء، ولذلك لم تستجب لاعتراضات أصغر خالاتي، الممرضة التي كانت من رواد التعامل مع أحدث الأجهزة الكهربائية منذ أن تزوجت مقاولاً ميسور الحال، والتي كانت تقلل من مبالغات جدتي في هجاء «السخّانات الكهربا» التي يمكن تأمينها والسيطرة على فواتيرها بتنظيم استهلاكها، ورأت خالتي في مقاومة جدتي للتغيير أمراً محرجاً لها أمام زوجها وأسرته حين يزوروننا ويضطرون لدخول الحمام.

كان الكل يدركون انعدام جدوى أي نقاش عقلاني مع جدتي في تغيير ما تحبه وتأنس إليه، يعني، لم ينفع من قبل إقناعها بعدم جدوى تربية الأرانب في إحدى غرف البيت بعد أن خلا من أغلب أبنائها الذين تزوجوا وتركوها إلى حياة جديدة، ولم يُجدِ تنبيهها إلى أن بعض الأقارب وكثيراً من الجيران أبدوا انزعاجهم من عشّة الفراخ التي نصبتها في ركن من البلكونة والتي لا تناسب أوهامهم الطبقية عن أنفسهم، ولا نُصحها بضرورة توسيع الصالون بنقل ماكينة الخياطة القديمة التي تحتل أبرز ركن فيه بعد أن أوقفها تدهور الصحة عن العمل عليها بعد عمر من الانكباب عليها نتج عنها تعليم وتستير أبنائها وبناتها.

لذلك ولذلك كله، لم يكن سيجدي الحديث معها عن ضرورة تغيير طريقتها في الاعتماد في تسخين الماء على وابور الجاز الذي كانت تطرب لصوت «وشيشه» وتقول إنه يريح نفسيتها، ويذكّرها بحلاوة الأيام الخوالي التي راحت وراحت معها البركة، وهي نفس الأيام التي كانت تلعنها في ساعات السخط وتقول إنها جابت لها المرض وتعب الأعصاب، ولذلك لم يكن غريباً أنها حين سافرتُ إلى القاهرة لأدرس في الجامعة، أهدتني وابور جاز صغيراً ليكون رفيقي في ليل القاهرة الموحش، ومع أنها حاولت تعليمي كيف أقوم

بتشغيله، فإنني لم أصل قط إلى براعتها في «تعمير الوابور» وتنظيفه وتغيير إبرته والتعامل معه باحترافٍ ودود، كأنها محارب قديم يجيد تفكيك وتركيب وتنظيف سلاحه الأثير.

كان من الصعب أن يقبل شركاء أول سكن لي في القاهرة بالإقامة مع شخص يهبّب لهم أجواء الشقة برائحة الجاز المنبعث من الوابور، الذي كان صوت «وَشيشه» قد سكن وجدانه كجدته، فأصبح يأنس إليه حين يذاكر، لذلك رميت الوابور آسفاً عليه منعاً للمشاكل، ولم أعرف أن الأحوال ستتدهور بي سريعاً لأسكن بعدها بفترة في شُقَق لا تعرف طريق السخانات مثل شقة جدتي، لأعود من جديد للاعتماد على بوابير جاز، لم تكن بنفس براعة وابور جدتي التي كان يمكن أن تظنها خريجة هندسة إن رأيتها تتحدث بطلاقة عن أنواع ماكينات الخياطة وبوابير الجاز وتفضّل بعضها على بعض وتحذرك من الانخداع في ماركاتها «الفالصو» التي تبدو لقصار النظر أشيك وألطف.

في عاميها الأخيرين كانت جدتي قد فقدت الكثير من حدتها وصلابتها اللازمتين كأداة للبقاء في سوق الخياطة التي تسودها منافسة شرسة، وأصبحت ألطف وأرقّ مع الجميع وبالذات معي، وكأنها كانت تدرك قِصَر الباقي من الزمن. في آخر زيارة لي إلى الإسكندرية قبل رحيلها إلى

جوار الله، أعطتني كرتونة صغيرة من الكحك والغريّبة، وبرطمان عسل وبرطمان ليمون معصفر، وبعد أن حذرتني بصرامة من النوم في قطار الدرجة الثالثة لكيلا أصحو فأجد نفسي وقد فقدت ما هو أهم من الكرتونة والبرطمانين، منحتني «حُضن مطارات» غريباً عليها، ولمحتُ في عينيها دمعة لم أكن قد رأيت مثلها من قبل، وحين حاولت التحقق منها، دفعتني نحو باب الشقة لكيلا أتأخر على القطار، قبل أن تحذرني من أن أترك كرتونة الكحك دون تغطيتها، لكيلا يشاركني فيها النمل الشرس، وهي النصيحة التي لم أستمع إليها للأسف فاضطررت لأكل ما تبقى من الكحك بعد تنظيفه من جحافل النمل الغائصة فيه.

انطفأت بهجة البيت بعد رحيل جدتي الفاجع، ولأنها كانت قد توقفت عن تربية الأرانب والفراخ قبل فترة من رحيلها، فقد تعامل الجميع مع ماكينة الخياطة ووابور الجاز بوصفهما أثرين مقدسين من «ريحة الغالية»، لا ينبغي المساس بهما ولو حتى بتحريك ماكينة الخياطة من مكانها بعيداً عن أيادي أحفادها الأطفال الفضوليين، خصوصاً بعد أن رحلت من كانت تردعهم بشخطاتها وزغراتها إن اقتربوا منها، ولذلك استمرت ماكينة الخياطة راسخة في موقعها الأثير لسنوات طويلة، أما وابور الجاز الذي استمر الاعتماد عليه بعد رحيلها، فلم يُكتب له نفس الخلود، بعد أن تسبب

في حرق مساحة شاسعة من صدري، وكان يمكن أن يؤدي إلى حرق ما هو أخطر وأكثر نفعاً، لكن ربنا ستر.

لن ألومك لو سألتني: وما الذي رماك على «الحموم» بوابور الجاز، هل حَبَكَت يعني؟ سأذكّرك فقط بأن الماء الساخن الكاشط للأدران وإن جاء عبر وابور جاز أو وابور زلط أرحم ألف مرة من الماء البارد الجالب للقشعريرة، وأن الحمام المتسع النظيف خير من الحمام المزنوق القذر، خصوصاً إذا كان مخلوع الباب، وعندها لن تلومني لأنني انتهزت فرصة وجودي في بيت العائلة ودخلت الحمام لأستحمّ، ولو أني أعرف خاتمتي ما كنت دخلت.

قبل أن ينقضّ الماء المغلي على صدري، قال خالي الأحنّ والأقرب إلى قلبي إنه سيكفيني عناء تحضير الوابور لتسخين الماء، فقد كنت أعاني كلما اضطررت إلى تشغيل الوابور، ربما لأنني تعلمت طريقة استخدامه بطريقة الزغد والتقطيم المحببة إلى جدتي وسائر الجدّات في بلادنا. وبالطبع انتهزت فرصة حنان خالي، فمددت تعسيلة النوم ربع ساعة كنت في أمسّ الحاجة إليها، لأكون في قمة يقظتي حين ألعب معه دور الدمنة المعتاد على القهوة، وحين أيقظني في الموعد بعد أن قال إن كل شيء جاهز لاستحمام جنابي، ذهبت إلى الحمام وأنا نصف نائم، وكان

ينبغي ألا أضع رجلي في الحمام إلا بعد أن أفيق تماماً من آثار التعسيلة التي أنستني أول وأهم القواعد الأربعين للاستحمام بالماء المغلي.

مددتُ الكوز إلى صفيحة الماء الساخن التي كانت تغلي فوق الباجور، وبدلاً من أن أصبّ الماء المغلي كالعادة في طشت الماء الفاتر لكي أعادل درجة حرارته ثم أبدأ في الاستحمام، دَلَقتُ بغفلتي كوز الماء المغلي على صدري، لتظلم الدنيا أمامي للحظات فقدت فيها القدرة على النطق، ثم تنبعث مني صرخة مدوية قال شهود العيان إنها بدت لهم شبيهة بصرخات حيوانات البراري والغابات التي يسمعونها في برنامج (عالم الحيوان).

ولأن صَهْد نار الوابور كان قريباً جداً مني، تضاعف خوفي من أن أتزحلق فأقع عليه وأتسبب لنفسي فيما هو أسوأ، فقررت سرعة الخروج من الحمام وأنا أصرخ بعزم ما فيّ صرخات أسمعت من في آخر الشارع: «آآآآآآه.. الحقوني، اتحرقت»، وحين انتبهت إلى أن من سيلحقني من أهل البيت سيراني عارياً زَلْط ملْط، سارعت لستر نفسي ببشكير لففته حول وِسْطي، وخرجت من الحمام باحثاً عن منقذ يطفئ لهيبي.

بعد أن تجاوزنا أيام الصدمة والأسى، وبدأنا في استعادة

ذكريات الحادث الأليم، قال خالي إنني وسط عوائي وبكائي لم أكن أقول «إلحقوني» فقط، بل كنت أقول «إلحقيني يا امّه»، مع أنني كنت أعلم أن أمي على بعد آلاف الكيلومترات مني وقتها، وحين كابرت في إنكار روايته، لامني لأنني أخجل من حقيقة أن الإنسان في لحظات انهياره يستدعي ربه ثم أمّه، وإلا لما قال محمود عبد العزيز قولته الشهيرة في فيلم (جري الوحوش): «آه يا حوستي السودة يا أنا يا امّه»، خاصة أنني لم يكن مطلوباً مني أن أخرج من الحمام وأنا أصرخ مثل أرخميدس: «وجدتها وجدتها».

لا أريد أن أستفيض في هذا الجدل العقيم حول وقائع غير متواترة حول ما كنت أستغيث به، فالمؤكد أنني ظللت لفترة أتدحرج على بلاط الصالة ثم أتنطط في سمائها من شدة الألم، ولذلك لم آخذ فرصة للنظر إلى الأرض المحروقة في صدري، إلا بعد أن رأيت نظرات الفزع والاستبشاع تملأ وجوه كل من رآني ولم يصلّ على النبي، بل حوقل وتصعّب ومصمص شفتيه وضرب كفيه حسرة وأسفاً، وحين ألقيت النظر إلى مواضع نظرهم، رأيت أن هناك طبقة ما من الجلد تبدو وقد فارقت موضعها ودنت وتدلّت نحو أسفل الصدر، فأقنعت نفسي بأنني أهلوس تحت تأثير الصدمة، وعدت للصراخ في الواقفين المتفرجين لكي يسعفوني بحل سريع.

مع دخول بعض الجيران الذين جابتهم الصرخات على مَلا وجوههم، تنوعت مصادر الحل السريع، وكان يمكن أن تصل إلى عدد لا نهائي في بلد يولد فيه كل مواطن طبيباً ومهندساً ومديراً فنياً للمنتخب الوطني، وبالطبع لم يكن من بين تلك الحلول ضرورة الذهاب الفوري إلى أقرب مستشفى، لأن الحرق كما أجمع الواقفون المبحلقون في تضاريسه لا يستحق كل هذه الدوشة التي أحدثتها، مرجحين أن يكون سبب ما أنا فيه من ألم عائداً إلى الصدمة أكثر من كونه مرتبطاً بحالة الجلد، وهو إجماع لا أنكر أنه تسبب في توقفي عن الدحرجة والتنطيط، ليس بسبب غياب الألم، بل بفعل وطأة الخجل الذي دعاني للتجلد أمام الجيران، لأريهمُ «أني لريب الدهر لا أتضعضعُ».

لم يطل ثباتي ووقوفي على بعضي، وإن كنت لم أعد إلى التنطيط، بل استبدلته بالجري الملتاع الصارخ من أقصى الشقة إلى أقصاها، بعد أن تم تطبيق أول حل سريع اقترحته خالتي الكبرى التي اعتبرها الجميع مصدر ثقة في الطب والدواء، لأنها تعمل في هيئة التأمين الصحي، صحيح أنها تعمل موظفة إدارية، لكن ألسنا نؤمن بأن من جاور السعيد يسعد، فلماذا لا يفتي في الطب من جاور الأطباء طيلة عمره؟ ولذلك استجاب الكل لنصيحتها واستبشروا بالشفا القادم على يديها بعد أن وضعت على مكان الحرق معجون

أسنان، لم أكن أتوقع أن بمكوناته مادة كاوية ستجعل نهاري أسود من الليل الذي «أرخى سدوله عليّ بأنواع الهموم ليبتلي».

بالتأكيد، حين يتفاعل الألم السابق الناتج عن الحرق مع الألم اللاحق القادم من كيمياء المعجون، لن تتوقف هنيهة أمام أي اقتراح جديد لتختبر مصداقيته وقدرته على تخفيف آلامك، لذلك لم يكن غريباً أن أتمدد على الكنبة ليَطْقُش جارنا بيضتين على صدري ويقوم بتلييطه بهما دون أن يرأف بحالي، زاعماً أن ما في البيض من سحر طبيعي سيمتص كل الحرارة التي تضج بها المنطقة المحترقة، وبالطبع كان يصعب على ظريف يقف في الجوار منعني الألم من تحديد هويته أن يمتنع عن رمي «إقّيه كان حازقُه» عن البيض الذي ستسوّيه الحرارة فوراً ليصبح صالحاً للأكل بالهنا والشفا.

بعد ثوانٍ من خفوت الآلام فور انتشار البيض على المنطقة المحروقة، ربما بسبب اندهاش الجلد مما يحدث له، عادت الآلام لتشعل كل ذرة في جسدي، وكان لا بد للجار الذي أفتى بالبيض أن يقول مبرراً فشل تخريفته: «يمكن عشان البيض ده مش بلدي»، فتقترح زوجته اللجوء إلى العسل شريطة أن يكون عسلاً جبلياً، لأن عسل زهرة البرسيم ليس

مفيداً في هذه الحالات، وأسمع في الخلفية وسط الأصوات المتداخلة من يتحدث عن سحر اللبن الحليب في هذه الحالات، وينتفض جسدي بأكمله من التوتر فور أن سمعت سيرة الخل الأبيض تدور في الحوار، وكان لا بد بعدها أن تدلي زوجة البواب بدلوها في تفسير تشنجاتي التي ربما كانت تتواصل لأنني أصبحت ملبوساً بعد أن ارتكبت الخطأ التاريخي وصرخت في الحمام، ولكي تقوم بتدقيق وجهة نظرها سألت بمنتهى الهدوء «هو الأستاذ لما سرّخ في الحمام كان عريان؟».

بعد أن اكتفيت بالصراخ الجاف والعويل الحاد طيلة اللحظات الطويييلة الثقيييييلة التي أعقبت احتراقي بالماء المغلي، لم أستطع منع نفسي من البكاء المرير الذي بلغ النهنهة، والغريب أن ذلك حدث فقط حين أزكمت أنفي رائحة البيض النيئ المختلط بالحليب، والذي تزحلق في أرجاء نصفي الأعلى وتزحلقت معه كرامتي إلى أسفل سافلين.

صَعُب حالي على خالتي التي شعَرَت بمسؤوليتها عن تأجيج آلامي باقتراح دهن الحرق بمعجون الأسنان، فسارعَت للاتصال بطبيب يناوب في عيادة التأمين الصحي التي تعمل بها والتي تقع قرب استاد الإسكندرية القريب من بيتنا، ولكي ترفع من روحي المعنوية وتخفض من صوت

نشيجي المزعج، بشّرتني أن الطبيب الذي اتفقت معه على استقبالي فوراً، عائد قبل أشهر من دراسة الماجستير في أمريكا «وإيديه تتلفّ في حرير».

في ظروف مختلفة كنت سأتساءل عما يدفع طبيباً حريري اليد للعمل في تلك العيادة البائسة، لكنني تعلقت بقشّة خالتي وتحملت آلامي، وسارعت لمحاولة ارتداء ملابسي للذهاب إلى العيادة، متحملاً بجَلَد الفرسان عذاب احتكاك نسيجها بالجلد المحترق كلما تحركتُ ونزلتُ درجة من درجات السلم الذي بدا أطول بكثير من كل مرة، هو والطريق إلى العيادة، الذي جعلني الألم أعُدّ كل مطبّاته التي لم يترك التاكسي اللعين واحداً منها إلا وأخذه على أكمل وجه، ربما تحت تأثير خالي الذي كان يحُضّ سائقه ليدوس أكثر على البنزين للإسراع بإنقاذي، ولم يفهم السائق لماذا شَخَطَ فيه الجميع حين سأل ببراءة عما إذا كنا أيضاً نشم رائحة بيض داخل التاكسي.

اتضح أن خالتي تملك دلالاً على زملائها الذين أعفونا من طول الانتظار، وسارعوا بإدخالي إلى الدكتور حريري اليدّ الذي كشفت له صدري واتجهت إلى السماء داعياً بتعجيل الشفاء، وأزعجني أن وجهه خلا من كل أمارات التعاطف، ونظر إلى موضع الحرق بقرف، وقال وهو في غاية

الاشمئزاز: «ده حريق من الدرجة التانية»، ولأنني كنت أسمع المصطلح لأول مرة لم أفهم هل كان ذلك يعيب حرقي أم يشرّفه، وهل كانت حالتي ستكون أخطر أم أهون لو كان حرقي درجة أولى أو درجة ثالثة؟

زاد اشمئزاز الطبيب الأليط حين طلبت توضيح ما يقصده بموضوع الدرجة الثانية، فاضطر خالي أن يحسّن موقفي أمامه، ويقول له إنني صحفي ذائع الصيت، فجاءت محاولته بعكس نتيجتها حين قال الطبيب بقرف أشد: «إزاي تبقى صحفي وتعمل كده في نفسك؟»، ولو لم أكن أقف أمامه مفتوح الصدر ومحروقه، لأعطيته كلمتين فيهما النصيب، أو حتى شرحت له أنني مجرد ضحية لتمسك أسرتي المبالغ فيه بكل ما له علاقة برائحة ستّي رحمها الله، لكن خالي طلب مني أن أنظر إليه وأكون واقعياً وأتحلى بالصمت المطبق، ليشير الطبيب بطراطيف أصابعه إلى اتجاه لم أتبينه وهو يقول بلهجة الأمر: «شيلي له الجلد المحروق بالجفْت».

حين نظرت إلى المطرح الذي اتجهت نحوه كلماته المتعالية، لعلي أرى كُنه «الجِفْت» الذي سيُزال جلدي المحروق به، رأيت ممرضة عريضة المنكبين والأصداغ والحواجب والأيدي والأقدام، تمسك جسماً معدنياً كالمقص وما هو بمقص، وبدا لي فيما يرى المحروق أن لُعاب المشتاق

للأذى يسيل من شفتيها وهي تنظر نحو موضع الحرق، ودون أن تقوم بتمهيدي نفسياً وعقلياً لما ستفعله، أو تسألني إذا ما كنت أرغب في أخذ مسكّن للآلام أو مخدر موضعي أو كُلّي، انهالت بجِفتها على موضع الحرق وبدأت تَكْحَت فيه، ليرعبني ارتعاش عينيها من فرط النشوة بما تفعله، فأعُضّ على لساني وأمنع حنجرتي من الصراخ لكيلا تدِبّ الجِفت في عينيّ.

لم يأخذ الجلد المحترق في يدها غَلوة، وبعد أن ابتعدت مسرعة بما نزعته حتى ظننت أنها ستأكله، رفعتُ عقيرتي بالصراخ والنواح والاستغاثة، ومنعتني البقع المريبة التي تلطخ ملاءة السرير من اللجوء إلى عضّه تخفيفاً لألمي، وحين رجا خالي الطبيب عديم الإحساس أن يشوف لألمي حلاً كرامة لله والنبي وخالتي، مد يده نحو مكتبه بتثاقل، وتناول شريطاً من علبة دواء، وطلب مني أن أبلع منه قرصين كل ست ساعات، محذراً من تناول الشريط بأكمله إذا كنت سأرغب في الانتحار، لأن الانتحار يتطلب بلع ثلاثة شرائط على الأقل، ثم مد يده إلى دفتر الروشِتّات وكتب اسم مرهم قال إنه سيفيد في تطييب الآلام، مؤكداً بكل شفافية أن التشوه الذي أنتجه الحرق في صدري لن يداويه إلا الزمن، ناصحاً بضرورة تعريض مكان الحرق للهواء وإبعاده عن الاحتكاك بأي نسيج ملابس من أي نوع لأن ذلك

قد يحدث التهاباً أو تلوثاً غير محمود العواقب، ثم طلب منا إبلاغ السلام لخالتي والإسراع بالخروج من الغرفة لكي يشوف له شوفة غيرنا.

في الطريق الطويل المرير إلى الصيدلية ومنها إلى البيت الذي بدا أبعد من ذي قبل، تحولتُ إلى عِظة وعبرة بصدري الذي فتحتُ أزرار قميصه للشمس والهواء والشوارع بكل من فيها من مبحلقين وساخرين وهمّازين لمّازين مشّائين بنميم، ولم يكن ينقص مولد الفرجة الذي تم نصبه لي وحولي، إلا أن تستوقفني الأمهات الراغبات في تربية أبنائهن ليشرن إلى صدري الذي تتجاور فيه بقع لونية بعضها أرجواني وبعضها أقحواني وبعضها أفعواني، ليصبح شبيهاً بالشوارع التي نسير عليها في امتلائها بالمطبات والحفر، قائلات لأبنائهن: «لو ما سمعتش الكلام بعد كده ربنا هيسخطك زي الراجل أبو صدر مسلوخ ده»، ولو كان ثمن تلك المهانة التعجيل بشفائي لرضيت واحتسبت، لكن ما أسفرت عنه تلك المهانة كان أبعد ما يكون عن الشفاء العاجل أو الآجل.

ساعدني المرهم والمسكّن اللذين كتبهما الدكتور الحريري على تخفيف آلامي المبرحة، لكنهما لم ينجحا في تخفيف إحساسي بالمهانة مما تعرضت له خلال رحلة العودة إلى البيت من مسخرة متنوعة الأشكال، وهو ما توقعت أن أجد

مثله أضعافاً مضاعفة خلال رحلة عودتي إلى القاهرة.

يعني، إذا كنت سأراهن على دماثة وتحضّر الراكبين معي في عربة الدرجة الثانية في القطار العائد إلى القاهرة، الذين سيكتفون بالحوقلة والبسملة وهم يرمقون صدري المحروق المفتوح على مصراعيه، فمن سيضمن لي النجاة من بطش ألسنة القاهريين المتشوقين لفشّ غلهم وعدوانيتهم في كل من هبّ ودبّ؟ ومن سيقنع زملائي في الصحيفة بكتم سيل الإفيهات ليتقبلوا العمل في صمت مع زميل عاري الصدر ومحروقه؟ ومن يوقف في رأسي طواحين استعادة ما مضى والخوف مما سيأتي لأتمكن من النوم في سلام؟

كنت حسن الحظ لأن خالتي الصغرى، وهي الممرضة ذات الخبرة الطبية الواسعة، قررت أن تزورني للاطمئنان عليّ قبل سفري، وما إن رأت حالتي الكَرْب، حتى أطلقت وابلاً من اللعنات والدعوات على الدكتور الضلالي ابن الدايخة الذي لم يستمر دفاع خالتي الكبرى عنه، بعد أن فهمنا كيف قام بتحويل الحرق إلى جرح، حين دفع الممرضة ذات الصدر الأعظم لنزع الجلد المحترق، وهو ما كان سيفجّر «تسونامي» من الآلام حين يخفُت تأثير المرهم والمسكّن، لتلومنا خالتي الواعية على جهلنا المطبق بمبادئ الإسعافات الأولية، لأننا لم نبادر إلى فتح ماء الحنفيّة البارد على موضع

الحرق نصف ساعة أو يزيد، وهو ما كان سيفرق كثيراً مع تداعيات الحرق وآلامه.

اتضح أن علاج حالتي الناجع كان أسهل بكثير مما اقترفت أيادي جلادي التأمين الصحي: بعضٌ من محلول الملح، ومرهم محلي الصنع يحمل اسماً لطيف الوقع على الأذن «سفراتول»، وكثير من الشاش والقطن اللازمين لمنع تلوث الجرح، يتم التغيير بهما على موضع الجريمة مرة كل يوم، صحيح أن مدة العلاج ستطول 21 يوماً على الأقل، لكن ألم نزع البلاستر الملتصق بشعر الصدر القليل عند الغيار اليومي، كان بالتأكيد أخف مرارةً على النفس من وقع ألسنة أصدقائي السليطة المسلّطة طول اليوم على صدري العاري.

بعد أن قمت بأول عملية غيار أدركت أن كتمان ما جرى عن كل من أعرفهم من زملاء وأصدقاء، لن يكون سهلاً لأن آثار القطن والشاش والبلاستر امتدت حتى مشارف رقبتي، ولم يكن من العملي استمرار تغطية رقبتي بشال خانق، أو ارتداء بلوفر برقبة عالية تشبه قازة تخرج منها الرأس مفرهَدَة من العَرَق، وبدلاً من أن أجتهد في تأليف كذبة تسترني طبقياً، قررت أن أصارح الجميع بحقيقة ما جرى، متحدياً وفخوراً بعائلتي العريقة التي ترفض الانحناء لقيم الحداثة وتصر على التشبث بتقاليد الماضي التليدة، مستبقاً انحراف

التعليقات الساخرة التي ستزعم عابثة أن حدود الحرق تجاوزت منطقة الصدر، بالتأكيد العدائي على أنه لم يتم تضرر أي ممتلكات ثمينة في الحادث الأليم.

حين ذهبت بعد عودتي إلى القاهرة لإجراء حوار صحفي مع الفنان الكبير عادل إمام في ستوديو مصر العريق خلال تصويره لفيلم (رسالة إلى الوالي)، كان لا بد أن أشرح له ما جرى بملامح تبالغ في الشكوى من آلام الحريق، لعله يخفف غلواء سخريته المنتظرة، وكان الزعيم عند حسن ظني به وفخري بصداقته، فأبدى تعاطفه البالغ معي، وأخذ يستعيد ذكرياته الساخرة مع وابور الجاز في بيت أسرته في الحلمية، الذي صحب الأسرة مع باقي ممتلكاتها حين انتقلَث إلى الجيزة ليبقى في البيت إلى أن خرج عادل منه وشق طريقه في الحياة.

نصحني الأستاذ عادل بأن أكتب عن التجربة في مقالي الأسبوعي بصحيفة (الدستور) لكي أذكر الأجيال التي من سني وما تلاه بذلك التقليد المصري الصميم والذي أوشك على الاندثار في أغلب المدن المصرية، ومن يدري؟ لعل كتابتي تفجر موضة العودة للاستحمام بالوابور والكوز، ليس فقط وسط البسطاء الذين يشكون من ارتفاع فواتير الكهرباء وندرة أنابيب البوتاجاز، بل لدى الأغنياء المهووسين بكل ما

هو غريب و«أوريچينال»، بدليل أنهم على حد تعبيره بدأوا في تلك الأيام هجران الدقيق الفاخر، وأخذوا يزاحمون الفقراء في العيش أبو ردّة الذي أصبحوا يدلّعونه بـ «العيش السِنّ».

اتضح أن صبر عادل إمام على السخرية من حرقي وآلامه كان مؤقتاً لأنه كان ينتظر وصول شريكته في بطولة الفيلم الفنانة يسرا التي كنت أراها لأول مرة في ذلك اليوم، وبعد أن رمت السلام الودود اللطيف على الجميع، عرّفها عليّ الأستاذ عادل مفخّماً من شأني، وحين وقعت نظراتها المستغربة على البلاستر الذي كاد أن يغطي زوري، قال لها بجدية إنني تعرضت للحرق في مباحث أمن الدولة بسبب مقال سياسي كتبته، وحين نظرت إليّ مرتبكة ومستغربة، مال عليّ وقال وهو يكتم ضحكته الرائقة: «نمشّيها أمن الدولة ولا تقول الحقيقة أحسن؟».

قلت الحقيقة طبعاً لنجمتي المفضلة، لكيلا أبشّر على نفسي، وكانت الحقيقة صادمة لها، فأخذت وقتاً لكي تتأكد من أننا لا نمارس اشتغالة اتفقتُ عليها مع عادل المستمتع بدهشتها وصدمتها، ولأنها شخصية إيجابية وشديدة التعاطف مع الآخرين، فقد كتمت أسئلة كثيرة كان يمكن أن تسبب لي الحرج، وأخذت تشدد على أهمية أن أقوم بفضح

الدكتور الأفّاق لكي تتم محاسبته وحماية محروقين آخرين من شره، فوعدتها بذلك، لكني بالطبع لم أفعل، حفاظاً على زمالة خالتي له، وحين علمث أنه هاجر وعاد إلى أمريكا بعد فترة وجيزة تيقنت من أن تشخيصه وعلاجه الخاطئين كانا ينبعان من رغبة انتقامية وليس من معرفة خاطئة.

بالطبع لم يكن غريباً ألا ينسى عادل إمام صاحب العلاقة الوطيدة القديمة بوابور الجاز ذكرى ذلك الحرق، فيذكرني به من حين لآخر. الغريب أن يسرا التي رأيتها بعد عامين حين ذهبت لإجراء حوار معها، قالت لي بابتسامة عريضة: «فاكر إيه اللي حصل أول مرة شفتك فيها؟»، ليرتبط ذلك الحرق اللعين بذكرى لقائها لأول مرة، فتخف وطأة ذكراه كلما حلّت، وتجلب ابتسامة عريضة وتنهيدة حنين إلى أيام لمّة العيلة التي فرّقها الموت والسفر وتلاهي الحياة، ودعوات بالرحمة والغفران لستّي نرجس التي لم يُخلق مثلها في البلاد.

المجني عليها

الانطباع الذي كوّنته بعد تعرفي عليها أنها امرأة ذكية تعرف ما تريد وتدرك أنها ستحققه بأي شكل، لكن لا أنا ولا هي ولا كل من عرفوها كان يتصور أن ما أرادته وسعت لتحقيقه سيفضي بها إلى أن تُذبح من الوريد إلى الوريد.

حين أخبرني منتج فيلمي أنه يرغب في ترشيحها لدور البطولة، كنت أسمع اسمها لأول مرة، ولم أكن ملوماً في جهلي بها، فقد كنا في أيام مطلع الألفية التي تظهر فيها مغنية أو بمعنى أصح «متغانية» أو متراقصة كل ثلاث ساعات، ولأن شفيع الحيارى (جوجل) وولده يوتيوب لم يكونا متاحين وقتها لكي أستنجد بهما وأعرف عنها شيئاً قبل لقائها، ذهبتُ إلى مكتب المنتج لألتقي بها وكل ما أعرفه عنها طبقاً لكلامه أنها «لبنانية فاتنة الجمال وصوتها يجنّن»، وسرعان ما اتضح بعد لقائها أنها لبنانية عادية الجمال ولطيفة الصوت، وبدا لي أن وراء ترشيحها للدور «إنّ»، خصوصاً أن ملامح وجهها كانت أكبر من أن تكون لطالبة في السنة الجامعية الأولى، وهو الدور الذي يفترض أن تلعبه في الفيلم.

حين قلت ذلك للمنتج بعد أن طلب رأيي فيها بصراحة، قال إننا يمكن أن نشير في السيناريو إلى أنها سقطت أكثر من

مرة خلال سنين دراستها، وهو ما سيكون مناسباً لشخصية الفتاة العابثة التي يفترض أن تؤديها، وهو ما أدى إلى تأكدي من وجود «الإنّ» التي هبطت بها على الفيلم من حيث لا نحتسب، خاصة أنه قد سبق لنا استبعاد عدد من النجمات المعروفات من الترشيح لأنهن غير مناسبات لسن الطالبة الجامعية.

لكنني في الوقت نفسه لم أكن متأكداً من طبيعة تلك «الإنّ»، لأنني استبعدت أن يكون المنتج راغباً في مجاملتها لأسباب عاطفية أو سُفلية، ليس فقط لأنه كان مثل حالاتي يؤمن بأهمية الابتعاد عن العطّ والنطّ في مكان أكل العيش، بل لأنه كان أيضاً يخضع لرقابة لصيقة من زوجته التي كانت قد أعلنت ابتعادها عن التمثيل لفترة بعد إنجاب طفل جديد، ومع ذلك فقد كانت حريصة على عمل زيارات تفقدية مفاجئة لمكتب الإنتاج، بل كانت من أوائل الحاضرين لحفل التعارف الضيق الذي دعانا إليه زوجها، لكي نتعرف على اكتشافه الفني الذي عشّمنا أنه سيحل مشكلة الدور الذي تأخر تسكينه.

يومها كان يفترض بالنجمة الصاعدة أن تغني وتبهرنا بأدائها، لكنها تحجّجت كعادة المطربين بأن عندها «دور برد وصوتها مش طالع»، وحين قام المنتج بتشغيل سي

دي يتضمن أحدث أغانيها، وبانت محدودية قدرات صوتها حتى وهو طالع، فرأيت ملامح خيبة الأمل على وجوه أغلب أبطال الفيلم وصُنّاعه، حمدت الله لأنني لن أكون مضطراً لتعديل السيناريو لتكون فيه مساحات للغناء تستغل ما قال المنتج إنه قدرات صوتية خارقة، وسرعان ما أدركت أن مشكلتنا معها أكبر بكثير، خصوصاً حين بدأت في الهزار بأريحية كاملة مع أغلب الحاضرين، وبعضهم من الكوميديانات المتمرسين، ليتضح أن مشكلة محدودية صوتها تتضاءل إلى جوار انعدام حضورها، والمشكلتان تتضاءلان إلى جوار عدم إتقانها الكامل للهجة المصرية.

كانت الملاحظة الأخيرة أبرز من أن يتم تجاهلها، ولذلك تطوع المنتج في نفس الجلسة لاقتراح أن يتم عمل تعديلات على شخصيتها في السيناريو لتصير البطلة طالبة لبنانية تدرس في مصر، فانشغل الجميع بالتفرّس في ملامح زوجته لمعرفة رد فعلها على هذا الاحتفاء المبالغ فيه لمن لم يظهر أن لديها كرامات تستحق تضييع الوقت، وبدا لي أن الزوجة مشغولة بالتفرّس في مفاتن النجمة لتقييم مدى خطورتها، وحين أعطتها في داخلها تقييماً منخفضاً، قررت استغلال وقت الجلسة في الضحك والهزار مع أصدقائها الذين لم تكن قد رأت بعضهم منذ فترة، وانتهت الجلسة على وعد بتكرارها في القريب العاجل الذي ظننت أنه لن يأتي.

على عكس ما توقعت، اتضح أن المنتج مصمم على المضي قدماً في إسناد دور البطولة إلى الصاعدة غير الواعدة، وحين ارتفعت أصوات اعتراضي أنا والمخرج والبطل على ذلك، بدأ يقول لنا بجدية إن لديه ضرورات إنتاجية تستوجب الاستعانة بها، وحين طالبناه بأن يكون صريحاً ويجيب من الآخر لنفهم الموضوع، قال إن هناك رغبة تقترب من أن تكون شرطاً من الموزع الخارجي بالاستعانة بها، لأنها قامت بتوقيع عقد مع شركة خليجية كبرى كانت وقتها قد استقطبت أهم الأصوات الغنائية في العالم العربي، وبالتالي لا يمكن لها أن تراهن على حصان خاسر، وأن الشركة التي يقف وراءها أمير سعودي شهير ستضع إمكانياتها الضخمة في خدمة صوت وصورة اللبنانية الصاعدة وهو ما سيستفيد منه فيلمنا في ظل المنافسة الشرسة التي كانت تسود سوق السينما وقتها، وأنه يرغب في تقوية تعاونه مع الشركة التي كانت على وشك دخول عالم الإنتاج السينمائي والقنوات التلفزيونية المتخصصة في عرض الأفلام.

لمس المنتج توترنا وتجهمنا، فقرر أن يطمئننا على أن مستوى الفيلم لن يتأثر، وطلب منّا أن نمنحها فرصة لقراءة السيناريو والتدريب على أداء الدور، واعداً أنه سيقوم بتغييرها إذا لم تقنعنا بأدائها، خصوصاً أنها بدأت في أخذ

دروس للتمثيل وأداء اللهجة المصرية على يد متخصصين، مؤكداً أنه لن يضر نفسه وفيلمه لكي يجامل أحداً أياً كان، طالباً مني ومن المخرج أن نجلس مع الصاعدة بشكل مكثف في الأيام القادمة للحديث معها باستفاضة عن الفيلم ودورها فيه والإجابة على أسئلة قال إنها طرحتها عليه ووجد فيها وجاهة.

حين لمس منّا بعض الزمزقة والامتعاض، قال المنتج إن الجلسة الأولى التي جمعتنا بها لم تكن إيجابية الأثر، لأنها انعقدت في مكتبه، ولذلك جاءت رسمية باردة بغير ما كان يأمل، وطلب منا حضور الجلسة التالية التي ستكون أقل رسمية وأكثر وداً، واختار لها أن تكون في كابينة تطل على حمام السباحة في فندق النيل هيلتون الذي كنا نلتقي فيه من حين لآخر، وطلب منا أن نحضر عائلاتنا بعد أيام إلى عشاء عمل ودود ستكون النجمة الصاعدة ضيفة شرفه، وسيتاح لنا حينها أن نراها على سجيّتها ونغير انطباعنا البارد عنها.

للأمانة، بذلت الصاعدة جهداً كبيراً في تلك الليلة لتسخين انطباعنا البارد عنها، بحرصها على توزيع الضحكات والملاطفات والمداعبات المبالغ فيها على كل الذين حضروا السهرة من طاقم الفيلم، لتندلع مشكلة بين أحد الحاضرين

وزوجته التي لم يعجبها أن تريح الصاعدة يدها على فخذه بعد أن ضحكا معاً على نكتة قالها، ومع أنه حاول إقناع زوجته التي بادرت للانصراف غاضبة بأن الموضوع عادي ولا داعي لتكبيره، فإنها لم تقتنع واضطر للحاق بها، لكي ينقذ زواجه الذي لم يكن قد أكمل عدة أشهر.

احتاج الأمر إلى تدخل من الذكور الحاضرين في اليوم التالي لكي تتأكد الزوجة المقموصة أن فخذ وأكتاف زوجها لم تكن مستهدفة لذاتها، وأن يد الصاعدة طافت على أفخاذهم وأكتافهم جميعاً، لأنها فيما يبدو «متعودة دايماً على الهزار بالإيد»، وأن انهمارها بالقبلات وإطالتها للأحضان عند القدوم والوداع لم يكن وراءهما أي نية وِحشة، بل بعضٌ من سِلو تربيتها المتحررة ينبغي على العقلاء التسامح معه، وهو ما اضطرت الزوجة للاقتناع به من باب التسامح مع البلوى التي تعمّ والحفاظ على بيت حديث الإنشاء من الخراب، وبالطبع لم يكن من الحكمة بعد كل ما جرى لزميلنا المسكين أن أقول لزوجتي إن الصاعدة طلبت مني في حضور المنتج أن أزورها في بيتها بعد يومين لكي نتحدث «على راحتنا أكثر» عن دورها المنتظر في الفيلم الذي قال المنتج إنه أصبح أمانة في رقبتي الآن.

طيب، كيف سأهرب من مصيبة كهذه ستهدد حياتي

الزوجية الناشئة؟ ولماذا وقع الاختيار عليّ أنا منفرداً؟ يعني، لماذا لم تطلب الصاعدة من المخرج أن يأتي معي إلى بيتها بل إنها حتى لم تطلب منه زيارة منفردة هو الآخر؟ هل هذا هو جزاء الإمعان في الاحترام الذي عاملتها به في المرتين السابقتين، وهو ما جعلها تشعر ربما أنني الحلقة الأضعف التي يمكن أن تنفذ منها إلى السيطرة على الفيلم؟ طيب، ما الذي أوحى لها بذلك وقد كنت في قمة الانضباط في تعاملي معها خوفاً من أي إشارة أو لمحة منفلتة يمكن أن تسبب لي صداعاً لا أرغب فيه؟ ومن قال لها أصلاً إنني يمكن أن أكون عوناً لها في الفيلم وأنا المؤلف الذي لم تثبت أقدامه بعد في الصناعة ولا يمكن أن يساعد أحداً غير نفسه إن استطاع أصلاً مساعدتها؟ هل أنا بحاجة الآن إلى هذا الامتحان الطارئ لصلابة عزمي على مفارقة حياة الصرمحة والصياعة التي عشتها في ظل العزوبية؟ ولماذا لا تتوقف كل هذه الخيالات الرخيصة المتأثرة بسنوات من مشاهدة الأفلام الهابطة، التي ما انفكّت هابطة على دماغي منذ أن عرفت بضرورة زيارة شقة الصاعدة؟ ومن قال إنني لا أستطيع الاعتذار عن تلك الزيارة مهما حصل لأنني في داخلي أتطلع إلى تلك الزيارة التي ترضي غرور أوهامي عن نفسي؟

تبخرت كل تلك الأسئلة والخيالات فور أن دخلت شقة النجمة، فاستقبلتني بنفسها وهي بكامل حشمتها وعديم

ماكياچها دون قبلات ولا أحضان، وحين دعتني للجلوس في غرفة المعيشة البسيطة لطيفة الألوان، جلستُ بالقرب من سيدة كبيرة كانت حين دخلت تصلي في ركن الغرفة، قالت لي النجمة إنها أمها التي كان لا بد أن «تلحق المغرب»، وحين سألتني عما سأشربه قبل أن نبدأ حديثنا، أضافت معتذرة بصوت خفيض أنها لن تستطيع دعوتي إلى أي مشروبات روحية في حضور أمها، وحين قلت إنني لا أشرب، ابتسمت ابتسامة تشجيع عريضة، ومدّت يدها ثانية لتصافحني بحرارة زادت من حيرتي، ثم قالت إنها كانت على حق حين اختارت دعوتي أنا بالذات للجلوس معها، لأن إحساسها الذي لا يخيب في معادن الناس هداها إلى أنني أصدق وأنزه شخص يمكن أن يساعدها على حسم القرار المصيري الذي توشك على اتخاذه.

ما بين فرحتي العارمة للإفلات من فخ الغواية المتوهم، وحرجي الذكوري التافه من التسكين في خانة «الصادق النزيه»، جلست أستمع إلى الأم حاجّة بيت الله وهي تثنّي على ما سمعته من ثناء ابنتها الذي استقته من مصادر عديدة، وتنعى حظ ابنتها مع الرجال الطامعين في جسدها والذين يغرّهم كونها غنّوجة أو «دلّوعة متلما بتحكوا بالمصري»، وهو ما قلّلت من أثره النجمة التي جاءت بالشاي والقهوة والحلويات تحملها بنفسها إكراماً للضيف

الصادق النزيه، قائلة إن أمها تقلق عليها أكثر من اللازم، وأنها تستطيع أن تسدّ مع أي طامع أو متجاوز لحدوده، وأنها تعودت مع مرور الوقت والتجارب على عدم الانشغال بآراء الآخرين فيها، لأنها لن تستطيع التحكم فيها، وأن طرق تعامل الآخرين مع جمالها وأنوثتها تساعدها على معرفة شخصياتهم وتحديد الطريقة الأمثل للتعامل معهم، وكان ينقصها أن تقول بالمفتشر إنني نجحت في اختبار اللمسات والنظرات الذي قامت بعمله لي في المرتين السابقتين فقررت أن تشركني في حيرتها التي لا ينبغي أن يعرف بها المنتج الذي يتصور أنها «طايرة «من الفرح بمشاركتها في الفيلم، بينما هي في الحقيقة لم تحسم قرار المشاركة وما زالت خائفة منه بشدة.

بدا لي أن ثقة النجمة في قدرات أنوثتها أكبر بكثير من حقيقة تلك القدرات، أو لكي نكون موضوعيين أكبر بكثير من ذوقي ورأيي في قدراتها، ومع أنها لم تبُح بالكثير لكيلا نخرج عن صُلب هدف الزيارة، فإن أهم ما قالته أنها فوجئت خلال الأشهر القليلة التي قضتها في مصر بالطرق الغريبة التي عاملها بها أناس كبار ومشاهير كانت تكنّ لهم كل احترام وتقدير، فلا هم احترموها ولا احترموا أنفسهم، ولم يروا منها إلا خيالاتهم عنها ورغبتهم فيها، وحين قامت الأم بعمل مداخلة قصيرة عبرت فيها عن سخطها على ابنتها

التي ساعدت هؤلاء على سوء الظن فيها، حين تعاملت معهم بلطف مبالغ فيه طمّعهم فيها، صدّتها النجمة وقالت إنها ليست على استعداد أن ترث من أمها نظرتها السلبية الكارهة لكل الرجال، بعد ما رأته من أبيها الذي فهمت بالمختصر المفيد أنه عيّش الأم في سواد لا مثيل له نجت منه هي وابنتها بصعوبة، لكنها لا تزال تعاني من آثاره وتبعاته.

كان صمتي المكتفي بإظهار ملامح التعاطف الصادقة قد ساعد النجمة وأمها على بعض الفضفضة التي لم أكن بحاجة إلى قطعها بأسئلة أو آراء، فقد كنت أفكر في طريقة ذكية للعودة إلى الهدف الأصلي الذي حمدت الله أنه أصبح أقرب مما كنت أظن، وهو إبعاد الصاعدة المحيّرة والمحتارة عن فيلمي القادم الذي يتوقف عليه مستقبلي السينمائي، لكيلا تجني عليه بفقر أدائها وانعدام حضورها، مع احترامي لكل ما حكته من قصص معاناتها مع الرجال بدءاً من أبيها وأنت نازل، وكان لا بد من أن أفكر في طريقة ذكية لدعم تشككها في قرار قبول البطولة، دون أن يظهر عليّ حماس تفهم منه نفوري منها، فتقرر الأنثى القوية بداخلها معاندتي لإظهار أنها قدّ البطولة وقدود، وهو ما أصبحت شبه متأكد من استحالته، لأنها كانت كلما تحدثت زاد تأكدي من أنها لا تصلح على الإطلاق للتمثيل، وأنها لو قضت على الفيلم بانعدام حضورها، سينجيها احترافها للغناء وقدرتها على توظيف

قدراتها الأنثوية في التعامل مع الرجال الغارقين في الريالة، أما أنا فإن غرق الفيلم فمن ينجيني؟

زادت ورطتي حين بدأت النجمة في توجيه أسئلة متلاحقة عن رأيي في المنتج والمخرج والبطل، وكان ذلك مدخلاً سهلاً يمكن أن أسلكه لتوجيه إشارات سلبية ولو حتى مشفّرة تزيد من قلقها ورغبتها في عدم الاشتراك في الفيلم، على أن أعتذر لأصدقائي بعد ذلك عما قلته في حقهم وأبرره لهم بأنني فعلته فقط لكي أنقذ الجنين الذي ننتظره جميعاً بشغف، لكنني فرملت نفسي من الانزلاق في تلك السكة الخطرة، فمن يضمن لي أنها لا تخفي خلف قناع الراغبة في النصح والإرشاد شخصية سيكوباتية، ربما تكون قد شعرت بالإهانة لأنها لم تر الريالة مندلقة مني أمامها، فقررت أن توقع بيني وبين شركاء الفيلم، وهو احتمال لم أكن مغالياً في افتراضه، بعد كل من قابلت في حياتي من شخصيات سيكوباتية متعفّنة تعشق الأذى المجاني.

لذلك ولذلك كله، قررت أن أتبع تقنية شديدة الحذر وعالية الأمان، هي تقنية الإجابة على السؤال بسؤال، التي يسهل أن تخفي خلفها تهربك من الإجابة، لأنك كما ستقول لها ولعلها لن تجد صعوبة في تصديقك: ترغب في التعرف أكثر على هذه الشخصية اللطيفة التي جمعتك بها الظروف

والتي أصبح بينك وبينها شاي وقهوة وبعض من حلويات (البُحصلي) الشهيرة، الشخصية المثيرة للاهتمام التي لا تنجرف وراء أضواء السينما البراقة التي تغوي الجميع، بل تقرر التفكير ملياً قبل اتخاذ هذه الخطوة، ولأنك احترمت ذلك فيها فلن يكون من المهم أن تنشغل هذه الشخصية بالإجابة على سؤال «هو أنا هاستفيد لو مثلت الفيلم ده؟»، بل سيكون الأهم والأجدى أن تجيب هي على سؤالك الأهم: «في الأول هو انتي شايفة نفسك أكتر: ممثلة ولا مغنية؟».

قبل أن تجيب الصاعدة على سؤالي المفخّخ، حرصت على أن ألحقه بفقرة شارحة تؤكد على أهمية السينما للمطربين والمطربات لأنها تحفظ أغانيهم من الاندثار، بدليل أننا نشاهد على القنوات الفضائية أفلاماً لمطربين ومطربات لم يكن ممكناً أن نسمع بهم من قبل، وبعد أن نفيت بما قلته شبهة الرغبة في تطفيشها من الفيلم، كنت أنوي الدخول بحذر في سكة التحذير من خطورة الفشل في السينما لأنه يختلف عن فشل الأغاني في كونه فشلاً خالداً بجلاجل وشخاليل، لكنها أعفتني مشكورة من عناء الاسترسال وقالت إن إدراكها لأهمية الوجود على شريط سينمائي، وهي التي لم تنضج بعد فنياً، هو الذي أطار النوم من عيونها ودفعها لكي تسألني السؤال المصيري الذي حاولت أن أتهرب من الإجابة عليه: «هل تنصحني بدخول السينما الآن؟».

لم تعد الإجابة على السؤال بسؤال مجدية، ولذلك كان لا بد من التهرب الصريح من الإجابة بالقول إن هذا السؤال شخصي ولا يمكن لأحد أن يجيب عليه غيرها، وفي حين قالت ست الحاجّة أمها إنها نصحتها بأن تحسم الجدل بينها وبين نفسها بصلاة استخارة، قلت إنني لا يمكن أن أشكر في السيناريو الذي كتبته لأنه لا يشكر في نفسه إلا إبليس، وأن عليها أن تجلس مع نفسها جلسة هادئة لتقرر بعدها ما إذا كان هذا هو السيناريو الأنسب لكي تبدأ به مشوارها السينمائي أم لا.

كنت أظن أن عباراتي تلك تصلح ختاماً لجلسة كادت أن تطول وتبوّخ، فإذا بالصاعدة المتذبذبة تقول إنها جلست مع نفسها تلك الجلسة الهادئة بالأمس وقررت أن دور البطولة لن يكون مناسباً لها، لأنه ليس من الحكمة أن تكون بطاقة تعارفها مع المصريين القيام بدور فتاة لاهية عابثة، وأنها تخشى من أن ينفر منها الجمهور بسبب مشاهد الحفلات الراقصة التي تشرب فيها البطلة الخمور والمخدرات، وعندها لن يلتفت الكثيرون إلى أن الشخصية تغيرت بعد أن خاضت قصة حب حقيقية، قائلة إن مشاهد التفكك الأسري التي تعيشها البطلة كانت أكثر ما جعلها تحب البطلة وتتعاطف معها خاصة أنه قد جربت الحرمان من أمها لسنوات طويلة

بعد أن أصر والدها بعد الطلاق على أن تعيش معه واضطرت بعد فترة إلى الهرب منه لتتزوج زميلها في الجامعة، لكن خوفها من عواقب ذلك الدور الصاخب عليها في بداية مشوارها السينمائي يجعلها تفضل أداء دور صغير في الفيلم لفتاة فقيرة سيحبها الناس من أول لحظة.

كان لا بد أن أتهرب من ذلك المأزق بالقول إن تسكين الأدوار ليس من اختصاصي، وأن عليها أن تتحدث مع المخرج والمنتج في ذلك، وأنني سأكون سعيداً إذا أسندوا لها أي دور في الفيلم، أما دوري أنا الذي انتهى بالكتابة، فلم يبق من متطلباته إلا مناقشة الشخصيات مع المخرج والممثلين وتفسير أفعالها والتفكير في تاريخها ودوافعها، وهو ما سيسعدني أن أفعله دائماً، معرباً عن استغرابي لرفضها لدور البطلة الذي لا أرى أنه يحتوي على ما يخيف أو يقلق، وقد قدمت السينما ما هو أجرأ منه بكثير في أفلام لم تزعج الجمهور ولم تدفعه لرفضها أو كراهية أبطالها.

قبل أن ألحق هذا «البُقّ» الطويل الحازم بآخر مقتضب أستأذن فيه لكي أنصرف، عادت الصاعدة المربكة لتسألني عما إذا كنت مستعداً لتغيير شخصية البطلة، ليكون لديها منذ البداية موقف رافض لشرب المخدرات والخمور، أو حتى موقف متحفظ لا ينغمس في الحفلات والسهرات

التي يحضرها أصدقاؤها، لكي أساعدها على دخول قلوب الجمهور، فلم أجد في رصيد صبري ما يسمح بإجابة دبلوماسية، فقلت لها إن ذلك سيغير شكل دراما الفيلم ويضعف تأثيرها المرتبط بتلك التفاصيل، وهو ما لن أقبل به بأي شكل من الأشكال، متسائلاً عما إذا كان قد حدث بينها وبين المنتج كلام في هذا التفكير، فنفت لي ذلك بشكل قاطع وأقسمت أنها لم تفاتحني في الموضوع إلا لأنها استبشرت بي خيراً، وأدركت أنني سأتفهم رغبتها في أن تسير فيما وصفته بأنه «سِكّة فاتن حمامة في السينما»، لأن هذه السِكّة هي التي ستجعلها تطيل البقاء في قلوب الجمهور على حد تعبيرها.

لم يكن مجدياً أن أواصل إنفاق المزيد من الوقت في حديث لا طائل منه عن الاختيارات السينمائية التي ترغب فيها الصاعدة المرهِقة، وقول كلام كان يمكن أن يقال في الأربعينات والخمسينات عن الفرق بين شخصية الممثل في الحياة والشخصية التي يلعبها في السينما، لذلك قلت لها إنني سأدعمها لو اختارت لعب الدور الصغير، لأنني لن أكون مستعداً لعمل أي تغييرات في شخصية البطلة، وحين رجتني أن يظل كل ما دار في الجلسة بيننا ولا يصل إلى أحد، اعتذرت لها وقلت إنني وعدت فريق العمل بنقل ما دار بيننا فور خروجي من عندها، وإنني سأخرج من عندها

رأساً إلى مكتب المنتج، وشجعتها على أن تكون صريحة في إخبار الجميع بما تفكر فيه تجنباً لضياع الوقت والجهد، وهو ما اعتبرَته إشارة سلبية إلى لقائي بها، فظهرت على وجهها ملامح الامتعاض، وجاهدت لكي تكون لطيفة معي ونحن ننهي جلستنا التي طالت وبوّخت، لكن ذلك لم يمنع والدتها من توديعي بمنتهى اللطف وهي تشد على يدي وتدعو لي ولكل الذين جعلهم الله سنداً من أجل ابنتها التي لم تجد من ينصفها في لبنان وباريس، ولذلك جاءت إلى مصر أم الدنيا بحثاً عن الإنصاف والنجاح والبعد عن ولاد الحرام.

لم أفهم ما حفل به كلام الأم الختامي من مرارة أثارت ارتباك ابنتها، إلا حين عدت إلى المنتج والبطل والمخرج لأخبرهم بما دار في الجلسة، وأعبر عن رفضي القاطع لعمل أي تعديلات في شخصية البطلة بالشكل الذي تقترحه الصاعدة، وهو ما لم يختلف معي فيه أحد، خصوصاً المنتج الذي قال إنه يريد أن يؤكد لنا للمرة الألف أن ما يهمه هو مصلحة الفيلم قبل كل شيء، وأن ترشيح أي موزع خارجي أو داخلي لأي ممثلة أو ممثل لن يكون أبداً على حساب الفيلم، ثم قال باستياء إنه كان يتوقع أن تقدّر «بسلامتها» -أو لعله قال «بروح أمها»- فرصة مثل هذه بدلاً من أن تتعامل معنا بوصفها نجمة ذات حسابات عريقة، وتصورنا كأننا نطلب منها أداء مشاهد خارجة وفاضحة، مع أن كل

المشاهد التي يفترض أن ترقص فيها البطلة في حفلات مع زملائها الذين يشاركونها شرب المخدرات، لا تختلف كثيراً عما تقوم الصاعدة بأدائه في كليباتها.

تحت تأثير انزعاجه مما جرى، بدأ المنتج في حكاية معلومات عن الصاعدة، عرفها الناس بعد ذلك حين جاءت سيرتها في كل برامج التوك شو بعد جريمة قتلها الشنعاء، فقال إنها جاءت إلى مصر قبل أشهر، لا لكي تبحث عن فرصة فنية فقط، بل لكي تنفد بجلدها من سطوة منتجها ووكيل أعمالها اللبناني الذي كانت تغني لحسابه لفترة في ملهى ليلي في باريس، والذي كان قد قام بتوقيع عقد احتكار معها بعد أن لمع نجمها في أشهر برنامج تلفزيوني عربي لاكتشاف المواهب، ويقال إنه دفع الشيء الفلاني لكي يفسخ العقد الذي كانت قد قامت بتوقيعه مع مخرج ومنتج برنامج المواهب، وارتبط معها باتفاق مدته 15 سنة بشرط جزائي يصل إلى خمسة ملايين دولار، ملتزماً بتطوير موهبتها الغنائية والاستعراضية على أيدي متخصصين.

بعدها بفترة وجيزة، تحول ارتباطهما الفني إلى ارتباط شخصي وعاطفي، زعمت الصاعدة المحيّرة أنه حدث عن طريق الخداع، فمع أنها ضعفت وارتبطت به عاطفياً، فإنه كما قالت لمنتجنا جعلها توقع على ورقة بيضاء، قام

بتحويلها بعد ذلك إلى وثيقة زواج، مع أنها كانت لا تزال على ذمة زوجها الأول، زميل دراستها الذي ارتبطت به بعد أن هربت من بيت أبيها في نهايات مراهقتها، ولم نكن نعلم وقت استماعنا إلى هذه الحكايات أن الخلاف الذي قالت للمنتج إن محكمة مصرية على وشك حله لمصلحتها سيتطور ويتعقد، وفي حين كنت متشوقاً لمعرفة تفاصيل جديدة من المنتج عن تلك الصاعدة التي أوحت لي قبل ساعات أنها في قمة النضج والعقل، بعكس ما بدا من سيرتها الصاخبة، فَرْمَلَني المخرج حين طلب بشكل قاطع أن نقفل ملفها عديم الجدوى، ونبدأ في التفكير في اسم بطلة مناسبة لكيلا يتعطل التصوير، فرجاه المنتج أن يعطيه فرصة أخيرة لحسم الموقف معها، لأنه ما زال يعتقد أنها الأنسب لفيلمنا، الذي كان حظه أحسن بكثير من حظها.

بعد أن انتهت جلستنا في مكتب المنتج، عرض بطل الفيلم أن يوصلني إلى بيتي القريب بعض الشيء من بيته، وبعد أن ودّعنا المخرج وركبت مع البطل في سيارته، شعرت أنه أصرّ على توصيلي لأن لديه ما يقوله لي، كانت صداقتنا التي صارت وثيقة فيما بعد ما زالت في طور التشكّل، وبعد أن بدأ بمقدمة عن ضرورة ألا أفهم كلامه خطأً لأنه حريص على صداقتنا واستمرار نجاحنا الذي عشناه في فيلم سابق، فقاطعت استرساله وطلبت منه أن يتحدث دون مقدمات

لأنني أرغب في الاستفادة من خبرته السينمائية التي بدأت قبل أن يحترف التمثيل بسنوات، نظراً لكونه من عائلة فنية عريقة، فضلاً عن عمله كمساعد مخرج بعد دراسته للسينما، فقال إنه فكر بالأمس أن يتصل بي لينصحني بالاعتذار عن مشوار بيت الصاعدة، حتى لو أغضب اعتذاري المنتج، وقال إنني كان يجب أن أصرّ على أن تتم أي لقاءات مع أي ممثلات في مكتب المنتج وبحضور فريق العمل، وأنها إذا كانت قد عدّت على خير هذه المرة، واتضح أن الصاعدة أطيب وأغْلَب مما تخيلنا، فإن ذلك يمكن ألا يحدث مع أخريات، ومن يدري ربما يوقعني الحظ العاثر مستقبلاً في سكة صاعدة لعوب أو راسخة مُلْعَب، فيساهم حسن ظني بالناس في إساءة سمعتي لدى كل الناس.

شكرت البطل على رأيه ونصيحته المهمة التي كانت حجر زاوية في صداقتنا التي ظلت تتطور من فيلم لفيلم، ثم قلت له إنني لاحظت أنه على غير عادته لم يبد أي رأي فيما قلته، والتزم الصمت طيلة جلستنا مع المنتج، برغم أن مشاعر القلق بدت جليّة على وجهه حين استمع إلى ما قلته عن طلبات الصاعدة الغريبة، وفاجأني رده الذي أظهر لي في تلك الليلة عن وجه محنّك لم أكن قد رأيته منه في فيلمنا الأول، ربما لأن أغلب لقاءاتنا كانت تتم في حضور فريق العمل، أو ربما لأنه لم يكن قد اكتسب بعد ثقة النجاح التي تحققت بعد

أن نجح فيلمنا وكسّر الدنيا، وإن كان فيلمه التالي الذي كتبه مؤلف آخر قد تعثر في الإيرادات كثيراً، لكنه زاد من خبرته الفنية وجعله أكثر حرصاً وحذراً في خطواته وقراراته.

أسداني البطل النصيحة الثمينة الثانية في تلك الليلة والتي استقاها من خبرة العاملين بالسينما في عائلته، ومفادها ألا يصدر عنك أبداً رأي معلن فيما يخص ترشيحات الممثلين والممثلات، حتى إذا كنت تعلم شيئاً عن الاسم الذي تم ترشيحه، ليس فقط لأن رأيك يمكن أن يكون سبباً في قطع الأرزاق، ولكن لأن رأيك حتماً سيصل مهما ظننت العكس، وسيكون سبباً في عداوة أكيدة من باب «يا قاطع قوتي يا ناوي على موتي»، وأن أقصى ما يمكن أن تفعله حين تسمع اقتراحاً باسم ممثل أو ممثلة، أن تثني على اختيار الاسم، ثم تطرح اسماً آخر يكون أقدر وأفضل ويا سلام لو كان أوفر بالنسبة للمنتج، وعندها لن يمسك عليك أحد غلطة، وستكون قد أحسنت إلى فيلمك دون أن تسيء إلى أحد.

طيب، ما الذي سيحدث يا عزيزي لو فشلت محاولاتي لعرقلة الاستعانة بممثل أو ممثلة أعلم أنهما سيكونان سبباً في الإضرار بفيلمي إما بسبب ضعف موهبة التمثيل أو قوة موهبة إثارة المشاكل والخلافات، هل أقف ملجوم اللسان

دون أن أبدي رأيي؟ ألا يمكن أن يعتبر سكوتي علامة رضا يحدث بعدها ارتباط بعقد ملزم مع الممثل فيستحيل إبعاده عن الفيلم حتى بالضالّين؟ ما الذي سنفعله لو عاد المنتج إلينا في الغد وقال إنه سمّع الصاعدة المزعجة كلمتين بائختين اعتذرت بعدهما عن الفَثي والبَمْبَكة، ورضيت بما هو مكتوب وتعهدت بأدائه على أكمل وجه، وهو ما نعرف جيداً أنه لن يحدث، ما الذي سنفعله حينها؟

ضحك النجم الحصيف بشدة، وقبل أن يطول استغرابي من ضحكه، قال مطمئناً إننا لن ننتظر حتى يحدث ذلك، وأن غيرنا سيتكفل بمهمة تطفيش الصاعدة بأسرع مما نتخيل، وصارحني بأن زوجة المنتج اتصلت به بعد تداعيات سهرة حمام السباحة، ودون أن تبدي قلقها الشخصي الذي يمكن أن يؤخذ عليها بوصفها واثقة في نفسها وزوجها، سألته عما إذا كان يعتقد أن تلك الصاعدة تُعدّ أنسب اختيار للفيلم خاصة وهي لا تزال بعيدة عن إجادة اللهجة المصرية، فضلاً عمّا بدا من تواضع حضورها وإمكانياتها التمثيلية، وبالطبع كان البطل أذكى من أن يوافقها في رأيها لكيلا تذهب وتقول لزوجها إنه أعرب لها عن قلقه من الصاعدة، فقال لها إنه مختلف معها في الرأي وإنه أعجب بحضور الصاعدة واجتهادها ورغبتها في التطوير، لكنه كان يتمنى ألا نلجأ إلى الاستعانة بها لو كان متاحاً لنا أن تلعب الزوجة الدور

بنفسها، لكن سوء حظنا الذي جعلها تقرر الاعتزال، هو الذي سيدفعنا إلى القبول بالمتاح والرضا بأحسن الوِحْشين، وهو ما تقبلته زوجة المنتج بروح طيبة، ثم حرصت على أن تؤكد أن ما قالته لم يكن رأياً قاطعاً في الصاعدة التي تتمنى لها الخير وستفعل كل ما بوسعها لدعمها ومساعدتها حتى تظهر هي والفيلم في أحسن حال، فرد البطل قائلاً إن ذلك ليس محل شك، وإنه يشكرها من كل قلبه على دعمها للفيلم الذي إذا كان قد حُرِم من وجودها كبطلة، فلا ينبغي أن يُحرم من كونها ناصحة وصاحبة رأي.

ولأن «أول الرقص حنجلة»، رأى النجم الأريب أن مكالمة زوجة المنتج لم تكن مهتمة بالحديث عن الصاعدة من قريب ولا من بعيد، بل كانت مجرد جسّ نبض لموقفه من إمكانية أن تتراجع زوجة المنتج عن الاعتزال وتعود للتمثيل عبر بطولة فيلمنا، ومع أنه بدا لي واثقاً أكثر من اللازم في صحة ظنه، فإنني تجنبت دعوته المازحة للرهان على أن هذا ما سيحدث، مستبعداً بداخلي تحقق ما ظنه، لأن رغبة زوجة المنتج في استمرار الاعتزال بدت لي أقوى من رغبة الصاعدة في الاعتذار عن الدور إذا لم يوافق مواصفاتها القياسية.

حين لمس تشككي في دقة ظنه، أضاف أنه سمع في

اليومين الماضيين كلاماً عن الصاعدة أبعد مما قاله المنتج الذي تجنب نقل الرواية الأخرى التي يرويها خصم الصاعدة وخصيمها في المحاكم، والذي أزعجته أخبار ترشيح شريكته الفنية والعاطفية للفيلم، وبدأ يستعد لتصعيد نزاعه القضائي ليتخطى الصاعدة إلى شركة الإنتاج الغنائي التي قامت بتوقيع عقد معها، وإلى كل من يتعاون معها، وهو ما لا يستبعد أن تكون زوجة المنتج اللئيمة قد سمعته، فقررت أن تتدخل، ليس فقط لإبعاد مطربة لاسعة ومثيرة للمشاكل عن حياة زوجها وأطفالها، ولكن لاستعادة شغفها بالتمثيل بدور تعلم أنه سيفيدها فنياً، ولأننا كنا قد وصلنا إلى منزلي، قررنا أن نأخذ لفة إضافية في شوارع القاهرة، لكي أستمع إلى ما وصله من سيرة الصاعدة التي حملت بعد أعوام لقب «المجني عليها».

كانت طراطيش المعلومات التي وصلت إلى بطل فيلمي عن الصاعدة «اللّبش» كافية لكي أذهب إلى المنتج وأخبره أنني مستعد لفعل أي شيء من أجل الإطاحة بها من الفيلم، قبل أن تطيح هي به وبنا، لكن البطل الحصيف أقسم لي أنني لن أكون مضطراً لاتخاذ ذلك الموقف لأن طبيعة شخصيتها المندفعة والمغامرة ستتغلب حتماً على محاولاتها الظهور بمظهر العاقلة الراغبة في صنع تاريخ سينمائي طويل، وأن تعودها على اللعب مع من يمتلك المال أو يمتلك القرار في

مشاريعها الفنية سيدفعها لمحاولة رمي شباكها على المنتج، حتى ولو كانت شباكاً خفيفة الغزْل والغزَل، وعندها ستكون زوجته كفيلة بها، وإذا لم نتمكن من العثور على بطلة أنسب وأفضل للدور، ستضطر زوجة المنتج لأدائه، وسنكسب المعركة دون أن نشهر أسلحتنا.

بعد سنوات تأكّدت بعض طراطيش المعلومات التي سمعتها في تلك الليلة، ونُفي بعضها الآخر، واتضح في كل الأحوال أننا إزاء شخصية تراجيدية لم تفارقها الدراما الحادة منذ أن فارقت أمها بيت أبيها وابتعدت عنها، ولذلك ستجد روايتين مختلفتين لكل ما يخصها، فبينما كانت تنفي أن تكون قد تزوجت وكيل أعمالها وتتهمه بخداعها واستغلال تورطها العاطفي معه، قدّم هو للمحكمة أوراقاً تؤكد روايته ليحصل بموجبها على حكم يؤكد زواجها منه، وحين طالبت بإبطال الحكم لأنها لا تزال على ذمة زوجها الأول الذي هجرته لسنوات طويلة، حكم القضاء بوقوع طلاقها من زوجها الأول وصحة ارتباطها بالثاني الذي واصل التصعيد فاتهمها بأنها سرقت من خزينة منزل الزوجية ربع مليون دولار قبل أن تهرب مسافرة إلى مصر.

لكن ما الذي جعل زوجها الثاني يصمت طيلة الفترة التي بدأت أخبار عملها في الفيلم تنتشر في بعض الصحف

والمجلات؟ ببساطة لأنه كان أحْوَط وأغْوَط من أن يعلن الحرب عليها وحدها، فهو يحتاج إلى أن يحارب معها شركة الإنتاج السينمائية التي ستتعاقد معها، وشركة التوزيع التي ستشتري الفيلم فضلاً عن الشركة الخليجية الكبرى التي تنتج أغانيها، خاصة أنه يمتلك عقد احتكار يتيح له حق المطالبة بأكثر من عشرة ملايين دولارات، ومع أنها تعرف ذلك كله فإنها تعودت على أن تقوم بترحيل أزماتها، بإشراك الآخرين معها، ليصبحوا مطالبين بحلها بدلاً منها، وهو ما تعودت عليه من تجاربها مع الرجال المبتلين بالطّفاسة والسعي لامتلاك المزيد بأي ثمن.

لم يمضِ وقت طويل حتى تحقق كل ما تصوره بطلي الحصيف، وقبل أن يحدث ذلك، امتنعت عن الرد على تليفونات الصاعدة، واعتذرت عن حضور لقاءين معها، مرة «لدواعي السفر»، ومرة «لدواعي المرض»، وقبل أن يحل موعد اللقاء الثالث، كانت زوجة المنتج قد أعلنت بذكاء شديد عن رغبتها في لعب دور صغير ومميز في الفيلم، قائلة إنه سيروي عطشها إلى التمثيل دون أن يبعدها عن تربية العيال لفترة طويلة، وبعد أن أعلن الجميع ترحيبهم بهذه الخطوة، زادت وتيرة الحديث عن أخبار القضايا والنزاعات التي تورطت فيها الصاعدة، فزادت بالتبعية وتيرة سؤال زوجة المنتج عما إذا كان يمكن لها أن تضحي لإنقاذ الفيلم

وتلعب دور البطولة، لتقول بتصميم إنها لا يمكن أن تفعل ذلك فتساهم في القضاء على أحلام فنانة صاعدة، وأنها ستفعله فقط من أجل إنقاذ فيلمنا، فقط حين تعتذر الصاعدة رسمياً عن الفيلم.

حين بدا للجميع استحالة أن تنجو الصاعدة الطائشة من تبعات الأزمات التي ورّطت نفسها فيها عبر السنين، وبدأ الحديث عن قرب إنهاء تعاقدها مع شركة الإنتاج الغنائية، اتفق الجميع على الإطاحة بها من الفيلم وحدث ما توقعه البطل بعيد النظر، ولم تكن الصاعدة مستعدة لمقاومة قرارنا ولو حتى في الصحف ووسائل الإعلام بعد أن حصل زوجها بعد فترة قصيرة على حكم بوقفها عن الغناء وطلبها في بيت الطاعة، وحين استأنفت الحكم لم يكن يخطر على بالها أنها ستدافع عن نفسها بعد فترة قصيرة ضد اتهامه لها بمحاولة قتله، وبعد أن أدركت استحالة الصمود أمام ألاعيبه المفزعة، قررت الاستعانة بأقوى رجال الأعمال الذين لا يكف لعابهم عن الجريان، والذي كان يمتلك المال اللازم لدفع كل ما صدر بحقها من غرامات وشروط جزائية، ويمتلك أيضاً النفوذ اللازم لإجبار زوجها الثاني على لمّ الليلة قبل أن تنقلب على رأسه.

لكن روحها القلقة لم تتأقلم طويلاً مع ذلك «التايكون» الذي

هام بها ولم تَهِم به، بل رأته مجرد زكيبة فلوس وحائط نفوذ، فهربت منه بعد فترة، ووقعت في هوى ملاكم من دورها وسنها، ولم يكن يخطر على بالها أن التايكون الغاضب لنفسه التافهة لن يكتفي بعرض أكثر من خمسين مليون دولار عليها لكي تتزوجه، وأنه سينفذ وعيده لها بالقتل الذي اختار ضابط أمن دولة متقاعد لتنفيذه مقابل مليون دولار، ولأن القاتل الأجير ومؤجره ينتميان إلى بلد يمتلك مشاكل عميقة في التشطيب وانعدام الكفاءة، فقد ارتكبا كماً مهولاً من الأخطاء المخجلة للقتلة المحترفين، ليسهل القبض عليهما وإدانتهما، وإن كانا بعد ذلك قد وجدا طريقهما إلى الحرية المدفوعة الثمن.

حين عرفت في صيف 2008 بخبر العثور عليها مذبوحة من الوريد إلى الوريد، كنت أقيم في فندق غريب الأطوار بمدينة صغيرة في شمال ويلز، لم يكن مالكه مقتنعاً بضرورة وجود الإنترنت، لذلك كنت أذهب كل ثلاثة أيام إلى مدينة قريبة أكبر، لأتصفح الإنترنت وأرد على رسائلي وأرسل مقالاتي، واضطررت يومها لتأجير غرفة في فندق بالمدينة لكي أستوعب التفاصيل المتلاحقة عن الجريمة التي حققت لتلك الصاعدة المسكينة الشهرة التي تمنتها، ولكن بعد فوات الأوان.

رآها البعض مجنياً عليها دفعت ثمن زنا رأس المال بالسلطة وإنجابهما لنفوذ جامح لا يتقبل الرفض ولا يفكر في العواقب، ورآها الكثيرون مساهمة في الجناية غرّها جمالها وخانها ذكاؤها فلم تفرق بين من يسهل التلاعب بهم، وحين وَجَدتِ الحب بعد طول انتظار، ظنّت أنه يمكن أن ينجيها وينقذها كما يقول الشعراء في الأغاني التي تحبها، وحين قمت بكتابة مسلسل (أهل كايرو) عدت ثانية للتأمل في تفاصيل مشوارها القصير المرير لأستعين به في رسم شخصية البطلة صافي سليم، وبرغم اختلاف ملامح وتفاصيل الاثنتين، فإنني رثيت لحالهما الذي تكرر مع فتيات كثيرات، ذبحهن الفقر والتفكك الأسري وانعدام الحب دون دماء ولا دموع يذرفها أحد.

بعد كل هذه السنين، غامت بعض التفاصيل من تجربتي القصيرة معها، لكنني لا أزال كلما جاءت سيرتها، أتذكر دعوات أمها المسكينة لها بأن يكفيها الله شر المستخبّي وأولاد الحرام، وأتذكرها وهي تقول لي قبل أن ينتهي لقاؤنا في منزلها، بتوتر لم أفهم سببه وقتها: «أرجوك ما تصدقش كل اللي تسمعه عني».

يرحمها ويرحمنا الله.

صديقي القاتل!

لو حلفتَ لي على المصحف في قلب الكعبة في الهزيع الأخير من ليلة القدر أن ذلك البني آدم الوديع الهادئ المثقف، سيتحول فجأة إلى قاتل لما صدقتك.

قبل عشر سنوات من قراءة اسمه في الخبر الرئيسي لصفحة الحوادث بوصفه معترفاً بارتكاب جريمة سرقة وقتل ربّ عمله، كنت قد قرأت اسمه موقِّعاً على رسالة قصيرة هزّتني من الأعماق، وجعلتني أشعر بجدوى الكتابة وتأثيرها، وتمنيت يومها لو أتيح لي أن أراسله لأدعوه لزيارة مكتبي، أو اللقاء على قهوة ما لأتعرف على دماغه الجميلة أكثر، لكنه لم يرفق عنوانه أو رقم تليفونه بتلك الرسالة التي كتبها بخط معقول وعدد محدود من الأخطاء الإملائية على ورقة بدا أنها منتزعة من كشكول مسطّر، وقد كانت أول رسالة من قارئ أقوم بتعليقها على الحائط المجاور لمكتبي، جنباً إلى جنب مع صور جوليا روبرتس وسعاد حسني ونجيب محفوظ وليلى مراد وماركيز وديمي مور ومحمد الماغوط، ولعل جيران الرسالة يعطونك فكرة عن مدى غلاوتها عندي.

لم تؤثر فيّ رسالته إلى ذلك الحد، لأنها كانت تمتدح أسلوب كتابتي أو تثني على جمال أفكاري، فقد سبق أن تلقيت الكثير من الرسائل المفعمة بالمديح منذ أن بدأ عملي في

صحيفة (الدستور)، لكنني كنت أتعامل بحذر مع أغلبها، منذ أن عملت مشرفاً على صفحة بريد القراء الذين يعلمون بحكم التجربة أو الغريزة أن الكُتّاب «كالغواني يغرهُنّ الثناء»، بل أثّرت رسالته فيّ بشدة، لأنها أكدت لي أن ما ترغب في وصوله إلى القارئ سيصل حتى لو قمت بتضمينه في شفرة تبدو عصيّة على الترجمة، وهو ما كنت قد اضطررت إليه لكي أعبر عن غضبي وقرفي من طوفان النفاق الذي كان يجتاح البلاد سنوياً في الأيام الأولى من شهر مايو احتفالاً بعيد ميلاد رئيس البلاد حسني مبارك، ولأن صحيفتنا كانت حاصلة على ترخيص قبرصي يضطرها للعرض على الرقابة قبل الطبع، قررت أن أكتب في زاويتي الأسبوعية مقالة قصيرة بعنوان (نفاقيات) نشرتها في العدد الصادر بتاريخ 7 مايو 1997 بعد ثلاثة أيام من عيد ميلاد مبارك، بدأتها قائلاً: «نافق ينافق نفاقاً فهو منافق، نافقا ينافقان نفاقاً فهما منافقان، نافقتا تنافقان نفاقاً فهما منافقتان، نافقوا ينافقون نفاقاً فهم منافقون...»، ثم واصلت حتى نهايتها سرد كل ما يمكن تصوره من المشتقات المرتبطة بكلمة النفاق أو الجمل المفيدة التي يمكن وضعها فيها.

خلال الأيام التي أعقبت نشر المقالة، أحبطتني عدة رسائل ومكالمات تلومني على ذلك الهذر المضيع للوقت والذي لا يمكن استخلاص معنى واضح منه، ولذلك أبهجتني تلك

الرسالة التي تؤكد نجاح فك الشفرة، خاصة أن كاتبها بدا مدركاً للسياق العام الذي صاحب نشرها، معرباً عن تقديره لأن هناك من يرفض المشي في زفّة الموالد المباركية التي تعالت أصوات الطبل والزمر فيها بصورة غير مسبوقة، منذ أن وقعت محاولة اغتيال مبارك في أديس أبابا عام 1995، لتشتد بعدها قبضة الأمن في التعامل مع المعارضة، ويتخذ نظام مبارك من الحوادث الإرهابية المتزايدة ذريعة للبطش بالمعارضين، فيتم الاعتداء البدني على جمال بدوي رئيس تحرير صحيفة (الوفد)، ويُعتقل عادل حسين رئيس تحرير صحيفة (الشعب) لعدة أشهر، ويسقط العديد من القتلى والجرحى المؤيدين لأحزاب المعارضة ضحايا برصاص قوات الأمن خلال الانتخابات البرلمانية في خريف 95 التي سجّل التزوير فيها أرقاماً قياسية في الفُجر، وفي ظل هذا كله وبعده، لم يعد نشر التهاني والتبريكات في عيد ميلاد مبارك وفي ذكرى توليه الحكم وذكرى نجاته من الاغتيال مقصوراً على الصحف والمجلات الحكومية التي يتبارى كتابها كل عام في فجاجة المديح وتلزيق المبايعة، فبسبب الكثير من الضغوط السياسية والأمنية، وجدت تلك التهاني والتبريكات طريقها إلى العديد من الصحف المعارضة مشفوعة بكلام رخيص من نوعية أننا قد نختلف مع نظام مبارك لكننا لا نختلف على شخص مبارك ونزاهته وأهميته

من أجل استقرار البلد وأمن الوطن، وتحت وطأة كل هذا العفن، أرسل ذلك الصديق المجهول يقول في رسالته التي جاءت مشفّرة هي الأخرى:

«انتظرت (الدستور) هذا الأسبوع بفروغ صبر. انتظرتها وقد قررت إذا أنا وجدت الخبر الذي أبحث عنه فلن أتصفحها ثانية ولن تمسها يدي. هذا الخبر الذي أتى لنا عبر جميع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة. خبر أثبت لي أن معظم صحفيي مصر منافقون، أقول معظم وليس كل، فلم يبق صحيفة لم تنشر الخبر أو تهلل له أو تمجد في صاحبه بشكل أو بآخر إلا (الدستور)، ربما لأن موعد صدورها جاء متأخراً. قلت لنفسي فلأنتظر، اليوم هو الإثنين، باقي يومان وتنزل الدستور إلى الأسواق. وعندما طالتها يدي قلت لها –للجريدة– النهارده آخر يوم ليكي معايا يا حلوة. و... ولم أجد ما أبحث عنه، ولكن وجدت تعليقاً من بلال فضل عما حدث طوال الأسبوع الماضي من الصحفيين زملائه ومن الإذاعة والتلفزيون والمطربين وكان تعليقه فيه الكفاية. تحياتي».

بعد عشرة أشهر من فرحتي بتلك الرسالة، قطم نظام مبارك أحلامي أنا وزملائي، حين أغلق (الدستور) بقرار رئاسي لأن النظام لم يحتمل مشاغباتها، حتى وإن كانت تدور تحت

الأسقف الرقابية «الواطية»، وفي إطار العلاقات المتشابكة بين أجنحة النظام المتصارعة، وحين لملمث أوراقي وأخليث مكتبي ذاهباً إلى المجهول، حرصت على الاحتفاظ بكل ما على الحائط المجاور لمكتبه، ومع مرور السنين فقدت أغلب ما كان عليه من صور بتأثير من عوامل التعرية والإحلال والتبديل، لكني احتفظت بتلك الرسالة لتظل تذكاراً وتذكيراً لي بالكتابة كما أحبها وأفهمها، وحين عدت إلى أوراقي مؤخراً لأنقل نص الرسالة، لفت انتباهي أنني استخسرت أن يظل نصف الورقة التي كُتبت عليه خالياً، فقمت بملء ذلك الفراغ بكتابة أربع مقاطع من بعض الأغاني هي:

«وفي كل شيء يلوح الهوى، ولكن لمن ذاق طعم الهوى»

«جوّايا طير قلقان في عشّه، لا أنا قادر أشيله ولا قادر أهشّه»

«بس الحقيقة المذهلة، إن الجميع في السلسلة»

«دقّيت دقّيت وإيديي اتجرحوا، وقنديلكون سهران ليش ما بتفتحوا».

وكلها مقاطع لم تعد بعد مرور السنين والتجارب تحرك أي أوتار عاطفية بداخلي، بل أصبح اختياري لها دون غيرها كاشفاً عن تردي حالتي العاطفية وقتها، وحتى حقيقة أن

«الجميع في السلسلة» التي بدت لي وقتها مذهلة، صارت الآن حقيقة مضحكة، بعد أن ثبتت قدرة السلاسل على التفلت والتقلب طبقاً للظروف والضغوط والعلاقات وأسعار السوق.

أنستني الأيام الرسالة وكاتبها، وبعد سنوات تركت فيها الصحافة وتفرغت للكتابة السينمائية، ثم عدتُ في عام 2005 للجمع بين الكتابة للسينما والصحافة في الإصدار الثاني من صحيفة (الدستور)، ذهبتُ لحضور العرض الجماهيري الأول لفيلمي (واحد من الناس) في سينما شهيرة تقع في وسط القاهرة، وكانت من دور العرض القريبة إلى قلبي لما تحمله من ذكريات مرتبطة بأيام الصعلكة، وحين دخلت إلى السينما بصحبة بطل الفيلم كريم عبد العزيز ومخرجه أحمد جلال استقبلنا مدير السينما بحفاوة، وطلب منا أن ننتظر في الكافتيريا الموجودة بالدور الأعلى، لكيلا يتجمهر رواد السينما حول كريم ويتأخر عرض الفيلم، وحين صعدنا إلى الكافتيريا استقبلنا شاب أسمر نحيل يرتدي بدلة سوداء مرهَقَة، ودعانا إلى وليمة من الساندويتشات، وحين سألته مداعباً عن مصدرها لكي آخذ قراري قبل الأكل، قال إنها من مطعم مجاور للسينما، شهير بسندويتشات الكبدة والسجق.

حين بدأنا الأكل، جلس الشاب النحيل إلى جواري، ومال عليّ وقال مداعباً إنه لم يكن يتصور أن يأتي اليوم الذي يسمعني فيه أسأل بحذر عن مصدر سندويتشات كبدة وسجق وأنا الذي سبق لي أن كتبت عن غرامي بها أياً كان مصدرها، فقلت ضاحكاً إن غدر الزمان وموات ذمم أصحاب عربات الكبدة والسجق هو الذي أجبرني على الحذر، فقال مشاكساً: «يعني ده مش بسبب الانتعاشة الطبقية بعد نجاحات السينما؟»، وحين نظرت إليه متحفزاً للرد، بادرني بابتسامة ودودة وقال إنه صديق قديم لي، وأنه كان يلتقي بي كل أربعاء على صفحات (الدستور) ثم افتقدني لسنين قبل أن يجدد لقاءه بي في الأفلام ثم في (الدستور) الجديد، ثم فاجأني بالقول إنه سبق له أن راسلني في (الدستور) القديم، لكنه لا يدري ما إذا كنت قد قرأت رسالته التي أرسلها لي بعد أيام من عيد ميلاد مبارك، يهنئني فيها على النجاة من وباء النفاق الذي ضرب أغلب صحفيي البلاد، وفوجئ حين هتفت به متسائلاً عما إذا كان هو فلان الفلاني الذي ظللت أحفظ اسمه برغم مرور السنين، وحين هز رأسه بالإيجاب أخذته بالحُضن، وقبل أن آخذ فرصتي لشرح أسباب حفاوتي به لأصدقائي، جاء مدير السينما ليدعونا لدخول القاعة التي امتلأت عن آخرها بمشاهدين كان لا بد أن نرصد ردود أفعالهم على الفيلم أولاً بأول، لكنني تركت

لـ «صديقي القديم» رقم موبايلي، وطلبت منه أن يتصل بي في أقرب فرصة لكي نتفق على موعد للقاء، إن لم يكن في السينما التي قال لي إنه يعمل فيها خلال فترة الصيف فقط، ففي قهوة قريبة نتحدث فيها بالتفصيل عما فعلته بنا الدنيا خلال السنين الماضية.

لم يتواصل معي كما كنت أتمنى، لكن فيلم (واحد من الناس) الذي كان سبباً في التقائنا لأول مرة، كان سبباً في دفعه لمراسلتي من جديد بعد عام، وهذه المرة عبر بريدي الإلكتروني الذي كنت أنشره أسفل مقالاتي، ليذكرني بواقعة جرت بعد أسابيع من النجاح الفائق الذي حققه الفيلم، والذي دفع مسؤولي برنامج (البيت بيتك) الذي كانت تعرضه القناة الأولى في التلفزيون المصري الحكومي لاستضافة فريق العمل، وسأل أحد معدي البرنامج بطل الفيلم كريم عبد العزيز عما إذا كان يمكن أن يحضر إلى اللقاء بمفرده مع مخرج العمل وبطلتيه منة شلبي وبسمة، فقال كريم إنه لن يحضر اللقاء إلا إذا حضرته، وشجعني رد فعل كريم على الحضور، خاصة حين عرفت أن المذيع الذي سيستضيفنا في البرنامج هو الصديق الأستاذ محمود سعد.

قبل أن أدخل إلى الاستديو ليبدأ اللقاء على الهواء انتحى بي صديقان من العاملين في الإعداد، وطلبا مني بعد

بعض التلعثم أن أكون حذراً في حديثي بقدر الإمكان، وأن يقتصر كلامي على الفيلم وأحداثه، لأن «الأمن» اعترض على وجودي في البرنامج، لكن ظهوري على الهواء جاء على مسؤولية محمود سعد نفسه، فقلت لهما متخابثاً إنني لا يرضيني أن أتسبب في مشاكل لأي أحد، وإنني سأكون في غاية الحذر حين أتحدث، لكن عليهما أن يطلبا من محمود سعد ألا يسألني عن تفاصيل قصة الفيلم، لأن مجرد حكي تلك التفاصيل قد يتسبب في مشاكل لأنها تحكي عن القهر الذي يتعرض له المواطن المصري البسيط ممثلاً في شخصية بطل الفيلم الذي يعمل حارس أمن خاصاً، ويشهد على جريمة قتل يتورط فيها شاب من «علية القوم»، ثم أضفت مازحاً أنه لو اجتهد في أن يوجه لي أسئلة شديدة العمومية والسطحية، لمر اللقاء على خير.

حين بدأ اللقاء، لم يفوت محمود سعد فرصة المشاغبة بتوجيه أسئلة عن قصة الفيلم وما تحمله من نقد لأحوال البلد، لتمتقع وجوه العاملين معه خلف الكاميرات، وحين بدأ تلقي بعض المكالمات من جمهور البرنامج، فوجئت باتصال من أستاذ جامعي يهاجمني بشراسة لأنني كتبت مشهداً يشكو فيه البطل الذي كانت زوجته على وشك الولادة لصديقه عسكري الأمن المركزي من اضطراره بسبب ظروفه المادية لإدخال زوجته إلى مستشفى الجلاء للولادة متسائلاً

في حوار المشهد بسخرية: «هو في مستشفى ولادة يبقى اسمه الجلاء، طيب جلاء مين عن إيه؟»، واتهمني المتصل الغاضب بالسخرية من ذكرى الجلاء العظيمة وهو ما يزعزع روح الانتماء لدى الشباب، وطالب بحذف العبارة من الفيلم على الفور قبل أن يتم تقديم بلاغ يسائل الرقابة عن إجازة هذه العبارة التي لا يمكن التسامح معها، وحين بدأت أسخر من المتصل الغيور على الوطن أكثر من اللازم، فرملني محمود سعد لكي يمر اللقاء على خير، وبعدها لم تتخذ الرقابة أي إجراءات ضد الفيلم، برغم أن أحد كتاب الصحف الحكومية المعروف بقربه من جمال مبارك نجل الرئيس التقط الخيط من المكالمة وكتب مطالباً بحذف العبارة من الفيلم حرصاً على علاقة الأجيال القادمة بمعنى (الجلاء)، لكنها لم تُحذف، على الأقل حتى الآن.

لم أكن أعرف أن صديقي القديم كان يشاهد كل هذا، وأنه سيتذكره بعد عام حين اضطرته الظروف للذهاب مع زوجته إلى مستشفى الجلاء للولادة، فعاش فيها تجربة مريرة قرر أن يكتبها لي في رسالة بدأها بالاعتذار عن عدم اتصاله بي لأنه لم يرغب في إزعاجي، وتخوّف أن أفهم أنه راغب في مصلحة، خصوصاً أنه قال لي في السينما إن لديه بعض المحاولات في الكتابة التي يهواها، لكن ظروف أكل العيش تمنعه من الانشغال بها، لكنه في الوقت نفسه شعر بأهمية

مشاركتي في تجربته أنا وقراء (الدستور) التي كنت أكتب بانتظام في إصدارها اليومي، فنشرت فيها رسالته التي كتب فيها ما نصّه:

«عندما أقرأ وأشاهد ما يقال عن اهتمام السيدة الأولى في مصر وكبار المسؤولين بصحة المرأة المصرية أسأل نفسي عن أي امرأة يتكلمون، هل يهتمون بصحة المرأة البسيطة التي لا يتجاوز مرتب زوجها 400 جنيه ولديه ثلاثة أطفال يشقى ليؤمن لهم «الممّ»، أم يهتمون بصحة النساء السوبر زوجات أعضاء مجلس الشعب وعضوات نوادي الروتاري والليونز. ما علينا، مش وقت الكلام ده، خلينا في حكايتنا وصلي بينا على النبي. ذهبتُ مؤخراً لمستشفى الجلاء للولادة مع زوجتي، وكان لا بد في نهاية شهور الحمل من إجراء عملية قيصرية عاجلة، ولأن الحمل كان بدون ترتيب، وكانت آخر ولادة لها منذ عام ونصف فقط، وكانت حالة جرح عملية الولادة القيصرية صعبة لأن الجرح لم يكن قد التأم تماماً بسبب اضطرارها للعمل، فالراحة التامة كانت رفاهية غير ممكنة بالنسبة لنا، وكانت زوجتي قد تخطت منتصف الشهر التاسع، وكان المفروض أن تعمل العملية فوراً، لكننا تأخرنا في عملها يومين أو ثلاثة أيام، ليه، لأننا يا سيدي داخلين القسم المجاني فمحسوبك من مشنوقي الدخل ولا مؤاخذة، وطالما داخلين المجاني يبقى ما فيش عملية على

طول، لأ، لازم الأم تستنى حدوث طارئ يحكم الطبيب بعده بعدم وجود بديل عن إجراء العملية، هو ده نظام المستشفى، لكن لو أنت داخل ما يطلق عليه القسم الاقتصادي وفلوسك حاضرة نعمل لك العملية على طول، لكن طالما أنت مواطن مجاني فحياة زوجتك وجنينها مجانية هي الأخرى، ولذلك برغم أن موعد الولادة كان قد فات، لم يكن أحد يريد التحرك، وعلى زوجتك أن تتعذب، يا إما تدفع 800 جنيه والعملية تتعمل النهارده مش بكره.

المهم، استجاب الله لدعائنا وأكرمنا بواسطة وصلنا عن طريقها إلى سكرتيرة مدير المستشفى، التي أرسلتنا إلى دكتور صغير قام بالتوقيع على الأوراق، ولم يعد أمامنا لدخول العملية سوى تحديد موعد العملية وكل ذلك بمكالمة تليفونية خلّصت كل الإجراءات في نصف ساعة. كان الإجراء الأخير هو رسم نبض للجنين، من خلال جهاز تجلس عليه الأم لمدة 45 دقيقة، وكان يوجد أمامنا 23 حالة، يعني كان علينا أن ننتظر 17 ساعة وربنا يلطف بينا لأن المستشفى المتطورة في هذا العهد المتطور ليس بها سوى جهاز واحد فقط، قلنا نطلع الدور الرابع لندفع رسوم استخدام الجهاز، قابلتنا هناك مدام قالت لنا بمنتهى القرف: «انتوا تنزلوا تحت.. انتوا تبع المجاني.. هنا بنعمل للاقتصادي بس لأن الجهاز الخاص بالمجاني عليه حالة»، وبدأت المشاكل تزيد

بين المرضى وموظفي المستشفى، لدرجة أن واحدة اشتدت بها آلام الولادة بينما الممرضة بتقولها: لسه دورك ما جاش ومعادك على الجهاز بعد خمس ساعات، بينما ولدت سيدة أخرى على باب المصعد، وجوزها عمال يتخانق عشان دورها، فأصبت أنا وزوجتي باليأس، وقلنا نتوكل على الله ونمشي من المستشفى، وزي ما تيجي خصوصاً بعدما قالوا لنا إن العملية ستتم بعد أربعة أيام مع أن معادها المقرر كان قبل ثلاثة أيام، وكل ما قالوه لنا في المستشفى عندها هو تحذيرنا أن التذكرة الطبية سيكتب عليها هروب وعلينا أن نتحمل المسؤولية، لكن زوجتي برغم خطورة حالتها اتفقت معي على أن نمشي مهما حصل فلم يكن لدينا استعداد أن نواصل تحمل معاملتنا على أننا بقر ولسنا بشراً».

بعد أن نشرت الرسالة في عمودي اليومي بصحيفة (الدستور) كتبت معلقاً عليها: «يا صديقي لو حكيت حكايتك المؤلمة هذه لأحد المسؤولين المباركين لألقى عليك باللوم أنت وسيدتك الأولى لأنكما لم تسمعا كلام الرئيس والسيدة الأولى بضرورة الالتزام بتحديد النسل واندمجتما في وصلات عاطفية نسيتما فيها واجباتكما كمواطنين صالحين، ولذلك حق عليكما الجلاء التام أو الموت الزؤام. حمداً لله على سلامة المدام، وتذكر أن ما فعلته معك الحكومة في مصلحتك تماماً، عشان كلما تقرب من المدام تفتكر مستشفى

الجلاء فتجلي نفسك من غرفة النوم وتنام في الصالة».

انتظرت بعد نشر الرسالة أن يعاود صديقي مراسلتي لكي نتفق على موعد للقاء، خاصة أنني حرصت على إرسال رسالة شخصية له على الإيميل، أطلب منه أن يحدد موعداً قريباً لكي نلتقي في أحد مقاهي وسط البلد القريبة من السينما التي يعمل فيها، وحين لم أتلق منه رداً، توقعت أن يكون السبب خجله ورغبته في عدم الإثقال علي، وقررت أن أنتهز أقرب فرصة لزيارته في السينما، لكن تلاهي الدنيا عطّلت ذلك المشوار، حتى جاء بعد أشهر معدودة اليوم الذي وجدت فيه اسم صديقي منشوراً في كل صفحات الحوادث بوصفه القاتل الذي قام بمداهمة صاحب سينما شهيرة بوسط البلد في بيته وقتله لكي يسرق إيراد السينما.

كان أول ما فكرت فيه حين قرأت الخبر أن هناك تشابه أسماء، لأن بعض الصحف وصفت صديقي بأنه مدير السينما، وبعضها وصفته بأنه مدير كافتيريا السينما، ولذلك قمت بإرسال رسالة على البريد الإلكتروني لصديقي لكي أطمئن عليه، ولم أتلق منه رداً، وبعد أسابيع زال ظني بوجود تشابه للأسماء، حين قررت خلال مروري بالصدفة إلى جوار السينما أن أدخلها لأسأل عنه، ليقول لي بعض زملائه المتوترين إنهم لم يصدقوا الخبر حين سمعوه وأنهم ما زالوا يعتقدون

بوجود لغز ما في القضية، لأن صديقي الذي يعرفونه حق المعرفة لا يمكن أن يرتكب جريمة مثل هذه وهو الإنسان الطيب المثقف المهذب، صحيح أنه كان على خلافات مع مدير السينما اضطرته من قبل لترك العمل في السينما، لكن يستحيل أن توصله مثل هذه الخلافات إلى السرقة أو القتل.

فشلت محاولتي في العثور على وسيلة للتواصل مع أسرة صديقي عن طريق من التقيت بهم في السينما، الذين كان حديثهم معي متوتراً وحذراً لعدم رغبتهم في إغضاب أقارب المجني عليه الذين تواجد بعضهم في السينما حين زرتها، كما فشلت محاولات معرفة السجن الذي تم احتجازه فيه لكي أقوم بتقديم طلب لزيارته، لأفهم ما الذي حدث له ليتحول من مواطن صالح وديع إلى قاتل يرتكب مثل هذه الجريمة البشعة، لكن من استعنت بهم من الأصدقاء العاملين في صفحات الحوادث لم يجدوا طريقة لمساعدتي، ولأني لم أكن على عَمار مع وزارة الداخلية بسبب ما أكتبه في (الدستور)، لم يكن بمقدوري الحصول على استثناء للتواصل مع مسؤولي مصلحة السجون، لكي يوصلوني بصديقي القديم في محبسه، وبعد فترة من الانشغال بتفاصيل قصته، أنساني الشيطان أن أذكره، ولم يكن يخطر على بالي أن الإنترنت سيجمعني به بالصدفة.

في عام 2019، كتبت على صفحتي في (الفيس بوك) سطوراً عابثة عن قصيدة جميلة كنت ولا أزال أحبها لأحمد فؤاد نجم، وكيف قمت في شرخ الشباب بكتابة أبياتها أسفل صورة لعارضة أزياء فرنسية جميلة نسيت اسمها، لكني لا يمكن أن أنسى سحر عينيها وسحبة رقبتها وجمال صدرها الفسيح، ثم تحدثت عن تعودي على كتابة مقاطع من أشعار وأغان على الصور التي كنت أعلقها على جدار مكتبي، مشيراً إلى رسالة صديقي القديم، التي كانت الورقة المسطرة الوحيدة المعلقة وسط صحبة من الصور الجميلة لفتيات أحلامي وأبطال وجداني، ثم تحدثت باقتضاب عن مصير ذلك الصديق الوديع الذي تحول فجأة إلى قاتل ذاكراً اسمه، ومتسائلاً عما فعلته به الأيام، ومتمنياً أن تجمعني الظروف به من جديد، لأطمئن عليه وأفهم ما الذي حدث له.

بعد ساعات من نشر التدوينة التي لم تكن سوى فضفضة عابرة، تلقيت رسالة من أستاذتي العزيزة الكاتبة الكبيرة صافي ناز كاظم ترجوني فيها أن أقوم بحذف اسم الرجل من التدوينة بناء على طلب زوجته التي راسلتها فور أن قرأت التدوينة، وأصيبت بالذعر لأنها لا تريد أن تحدث أي مشاكل لأبنائها، خصوصاً أن زوجها خرج من السجن لتوه، وقبل حتى أن أرد على الأستاذة صافي ناز، حذفت الاسم ثم عدت لأسألها عن طريقة للتواصل مع الزوجة،

لكي أطمئن على زوجها الذي لم أستوعب كيف يخرج من السجن بهذه السرعة، فقالت الأستاذة صافي إنها لا تعرفها شخصياً، وإنها حين سألتها لماذا تواصلت معها بالذات، قالت إنها قرأت تدوينة كتبتها قبل ذلك عن صداقتي بالأستاذة صافي ناز وتصورت أنني لن أرد طلب حذف الاسم إن جاء منها، وأنها حين فكرت في مراسلتي بشكل مباشر، خافت ألا تصلني الرسالة سريعاً، ثم أرسلت لي الأستاذة صافي رابط صفحة الزوجة لأتصل بها، وسرعان ما فعلت لأتلقى منها رداً تشكرني فيه على سرعة حذف الاسم، فاعتذرت لها إذا كنت قد تسببت في أي مشاكل بنشر الاسم، لكنني في الوقت نفسه شكرت الظروف التي جعلتني أنشره لتتاح لي فرصة الاطمئنان على زوجها الذي فشلت في الوصول إليه منذ سنين، وحين طلبت منها إيصالي به، قالت متحرجة إنها ليست على وفاق معه في الفترة الحالية، لأنها عانت كثيراً خلال فترة سجنه من أجل الحصول على عمل لتربية أبنائهما، لكنهما لا يزالان على علاقة طيبة، ووعدتني بأنها ستطلب منه التواصل معي في أقرب فرصة.

صدقت الزوجة في وعدها، وأبلغت رسالتي للصديق القديم الذي تواصل معي سريعاً، وقال إنه تأثر كثيراً حين وجد أنني ما زلت أتذكر الرسائل التي أرسلها لي ولقائي به في السينما، لكنه في نفس الوقت شعر بالحزن لأن اسمه لم يعد

محل فخر لأولاده وأسرته بعد ما جرى له، وحين حكيت له عن فشل محاولاتي في الوصول إليه لأفهم حقيقة ما جرى، وعدني أن يحكيه لي بالتفصيل، لكنه قال إنه يحتاج إلى بعض الوقت لكي يستوعب حياته الجديدة خارج السجن، وبعد حوالي عام أرسل إليّ رسالة مطولة يجيب فيها على أسئلتي، قررت قبل نشرها أن أحذف منها كل ما يمكن أن يستدل على شخصيته وبعض المقاطع التي تحدث فيها عن زملاء له لا يزالون في السجن، مفضلاً عدم إعادة صياغة الرسالة أو تلخيصها، لأنني شعرت أن نشرها كما كتبها سيكون أفضل لفهم الفاجعة التي جرت والتي اتضح أن وقائعها أكثر عبثية ورعباً مما ظننت:

«أخجلني ورب الكعبة تذكرك لي وإعادة طلبك أنك تسمع حكايتي، وكنت أظن أن الأمر لم يشغلك وقتها، فسامحني على تأخري في الرد. طبعاً الموضوع تم تصويره وقتها بالصورة الكلاسيكية المعروفة في إعلامنا، ما دام القاتل فقير والمقتول غني يبقى أكيد السرقة هي الدافع الرئيسي، وعشان أقدر أحكي لك الحقيقة فقط بدون تجميل أو تبرير، محتاج أرجع لما قبل الحادث بفترة بسيطة. قبلها بعدة شهور كان زواجي في طريقه للانهيار، بسبب مزيج من المشاكل الأسرية وقلة الدخل جعلت الطلاق ضرورة، لكني وقتها تمسكت بزوجتي، ورأيت أن السبب الرئيسي في مشاكلنا

يكمن في قربها من عائلتها وقررت أن أنقل سكني لمكان بعيد، واتفقت مع صاحب البيت على مبلغ مقابل التنازل عن الشقة.

يوم الحادث صباحاً، جاءني نسيبي عند صديق كنت أقيم عنده بعد خناقة منزلية تركت البيت بعدها للزوجة والأولاد، يومها جاءني يهددني لأنه على علاقة عمل بضابط شرطة، وقال لي: عرفنا باتفاقك مع صاحب المنزل وفلان بيه بيقول لك هات العقد أو هيحبسك، وانصرف نسيبي بعدها، وتركني أغلي من الغضب لأني لم أتخيل أن الأمور ممكن توصل لتهديدي بهذا الشكل. في مساء نفس اليوم كنت على موعد في وسط البلد لأمرين مهمين: الأول موعد مع صاحب كافيه أمام السينما، وكنت اتفقت معه على صناعة نسخ من تمثال كأس العالم الذي كان صاحب الكافيه يعرض مبارياته، ولذلك صنعت عدة نسخ من التمثال لكي يتم وضعها في الكافيه بمناسبة البطولة، وكان التمثال سعره يتجاوز الـ 300 جنيه، وكنت أستطيع صنع نفس النسخة بسعر لا يتجاوز الخمسين جنيه، وكان معي شنطة فيها كل ما أحتاج من عدة شغل لإنجاز العمل، يعني أنابيب سيليكون، مطاط لصناعة اسطمبة، وشاكوش صغير وقاطع حاد cutter وحلقات معدنية وغيره.

الأمر الثاني كان المفروض عندي لقاء مع صاحب السينما الذي كان قد وعدني بالعودة للعمل في السينما مع بداية موسم الصيف، ويومها كانت البداية الفعلية للموسم الصيفي بنزول فيلم محمد سعد، وذهبت للقائه وأنا محمل بكل هذه المشاعر والهموم، وسألت عنه فقالوا انصرف من عشر دقائق ومعه مساعده، ذهبت في اتجاه منزله ومكتبه الذي أعرفه جيداً من سابق عملي عنده في السينما، لعلي ألقاه وآخذ منه القرار بشكل عاجل لأني كنت محتاجاً للعودة إلى العمل سريعاً، وحين وصلت إلى محل إقامته لم أجده كما كنت آمل، وقررت أن أعود وألا أنتظره لأن ماليش نصيب، لكن في طريق العودة وجدته، وسلمت عليه وقال إنه ذهب إلى سوق التوفيقية لشراء بعض الفاكهة، وحملت عنه بعض الأكياس التي كانت معه، ومشيت بجواره في طريقه إلى بيته، نتكلم عن السينما وتفاصيل إدارتها، وأخذنا الكلام حتى وصلنا أمام باب شقته فتوقفت طبعاً، مش هتوصل لدرجة الدخول معه الشقة.

وقفنا على الباب ودار بيننا حوار مفاده أنني سأستلم العمل فوراً، بشرط واحد هو إن البنات اللي شغالين في شباك قطع التذاكر يكونوا تحت عيني وأبلغه بكل صغيرة وكبيرة تخصهم، ملحوظة مهمة هنا لفهم الموضوع، هو الله يرحمه كان معروف عنه حاجات كتير مشينة كل بنات الشباك

بتشكي منها، يعني طلبات مش لطيفة بيطلبها منهم، واللي بتوافق على طلباته، بالعربي بتركب فوق مدير السينما نفسه، واللي بترفض بيفضل يقرفها لغاية ما تمشي، ومساعده كان مشهوراً بلقب ساخر هو فانتوماس -نسبة للشخصية اللي لعبها حسن مصطفى في فيلم مطاردة غرامية وده جاي من فكرة إنه بيساعد على تلبية الطلبات المشينة لصاحب السينما- والحقيقة إن طلبه ده كان مؤذي ليا جداً مع الظروف النفسية اللي كنت بامر بيها، وضايقتني فكرة إني عشان ظروفي الصعبة لازم أرفض طلبه بأدب ومن غير غضب، لكن كنت حريصاً على إنه يبقى واضح ليه إني مش بالزم نفسي بشيء قدامه في الموضوع ده، لإنه كان معروف إنه من السهل عليه يهين مساعده قصاد الكل، ويقول له فلانة دي ما قلت ليش ليه إنها مش جاية وخليتني أستناها كل ده في البيت، ده حصل فعلاً على الملأ في بهو السينما قبل كده، فكان مهم بالنسبة لي إني ما ألعبش دور فانتوماس مهما حصل.

المهم، لما رديت عليه بإني أفضّل إن شغلي في السينما يكون جوه القاعات نفسها، وأكيد مش هاعرف أنتبه مع بنات الشباك وهمّا بره القاعات في شباك قطع التذاكر، قلت ده بلطف شديد، فقال لي ده شرطي ولازم تتصرف وفلان -يقصد مساعده- مش أحسن منك، فما لقيتش قدامي مفر

غير الاعتذار، لإن القبول حتى لو كان كلام فض مجالس ممكن يعرضني للإهانة بعد كده زي ما حصل لمساعده بالضبط، المهم لما اتأسفت له وأنا باناوله الأكياس بمنتهى الأدب والله، لقيته زي ما يكون رفضي لعرضه طعن كرامته، وفوجئت بإنه ثار عليّ وشتمني وقال لي أمّال أنا كنت هاشغّلك ليه وكنت بتوجع دماغي ليه، وكل شوية تقول لي عايز أرجع اشتغل معاك، قال لي الكلام ده وهو ماسكني من ياقة القميص، وبيزقّني من أعلى السلم اللي كنا واقفين قصاده، وأنا قعدت أقول له يا بيه مش كده حقك عليا، تخيل ده اللي كنت بقوله، لعله يسيب القميص ويخليني أمشي في حالي، لكن هو أصر على إنه يفضل ماسك في قميصي وهو بيزقّني بكل قوته في اتجاه السلم لغاية ما بقى فاضل خطوة وهيرميني على السلالم.

هنا كل ضغوط اليوم انفجرت، وسبّيت له الدين، وقعدت أضربه بالكيس اللي كنت ماسكه واللي كان فيه عدة الشغل بتاعة التماثيل، في اللحظة دي كل المشاهد بتتداخل في ذاكرتي، هو بيسبّ وبيضربني وبيقولي هاسجنك، وأنا دمي فاير وباضرب فيه دون وعي، لدرجة إننا وقعنا على الأرض في بسطة السلم قدام باب شقته، وكنت تحته وهو فوقي، واحنا على الوضعية دي، لقيت جسمه هَمَد فجأة فافتكرته أغمى عليه، زقّيته بعيد عني، وزحفت لحد ما سندت ضهري

للحيطة جنب باب الشقة وولّعت سيجارة وأنا باترعش من الانفعال وعمّال أفكر هيعمل فيّ إيه لما يفوق، وفضلت قاعد كده لغاية السيجارة ما انتهت، وكنت عرضة لأي حد طالع أو نازل يشوفنا، وطبعاً عمارات وسط البلد في الوقت ده بتبقى شبه فاضية لإن المكاتب اللي بتشتغل في أغلب الشقق بتكون قفلت، يعني قعدت كده تقدر تقول من سبع لعشر دقائق، قمت بعدها قلت أفوّقه ويحلها الحلال، خلاص أنا هاتحبس هاتحبس أكيد بعد كل الجروح اللي في جسمه واللي شفت إنها مغرقة الأرض دم بالشكل ده.

جيت عشان أفوّق فيه، اكتشفت إن سلاح الـ cutter مكسور جوه رقبته، حالة ذهول مسكتني، خلتني مش عارف أعمل إيه، كان مفتاح شقته متعلّق في كالون الباب، كان حطّه في الكالون عشان يفتح قبل ما ينهي حواره معايا، مش عارف إيه اللي خلاني فجأة رحت فاتح الشقة وجرّيته جوّه، ولما دخلت الشقة لقيت شماعة كبيرة متعلّق عليها قمصان كتير، أخذت كام قميص منهم وخرجت أمسح الدم اللي قصاد باب الشقة، ما جابش نتيجة، رُحت على التلاجة، سحبت علبتين كانز حاجة ساقعة، ودلقت واحدة على وشه، لعله يفوق، كان لسه عندي أمل إنه يفوق، وواحدة كنت هاغسل بيها الأرض بره. طيب السؤال أنا ما هربتش ليه على طول والسلم كان قصادي والمصعد كمان، لأني فقدت العقل

في اللحظة اللي شفت فيها السلاح مكسور في رقبته.

لكن لما أيقنت بعدم جدوى الجهد اللي باعمله، تملكتني فكرة الهروب أو بمعنى أدق الاختفاء من المشهد ده، وعقلي قال لي إن أسرع طريقة أبعد بيها عن المشهد هو الشباك، من غير ما أفكر هو احنا أصلاً في الدور الكام برغم إني عارف المفروض، وفجأة رحت فتحت الشباك ونطّيت من الدور الخامس. أنا عارف طبعا أن اللي باحكيه ده يتصنّف فانتازيا مش كلام واقعي، بس والله ده اللي حصل بالتفصيل، ده اللي حكيته في النيابة والمحكمة، هوّ هوّ نفس الكلام، وأضفت عليه إني لو كنت مرتّب أصلاً لقتله وسرقته، فكل العاملين في السينما اللي زيي، عارفين أن للرجل مكتب في الدور الرابع غير الشقة اللي في الخامس وفيها خزنته وفلوسه، يعني كان مفروض على الأقل آخد المفتاح وأنزل، يعني الاتهام بإني عملت كده عشان سرقة إيراد السينما مش صحيح ولا منطقي، لإن العاملين كلهم عارفين إن الإيراد بيفضل في السينما لتاني يوم ويروح موظف بيه البنك ويحط النسب اللي بيتقسم بيها الإيراد، يعني شوية في حساب صاحب السينما، وشوية في حساب صاحب الفيلم، غير فلوس الضريبة اللي بتتورد يومياً يعني مبدأ السرقة مش مطروح ولا ليه منطق.

المهم بعد ما نطّيت من الشباك، نزلت من الدور الخامس على سيارة مركونة تحت البيت، فخفّفت الصدمة لكن وقعت من غير ما أقدر أتحرك، وبعد شوية جت الإسعاف والناس اتلمّوا عليّ، وأنا ما باقولش غير: «في قتيل فوق»، وده اللي شهدوا بيه بعض الناس بعد كده، شالني الإسعاف على مستشفى الدمرداش وجه بعد كذا ساعة مفتش مباحث القاهرة عشان يحقق معايا، وبصراحة فكّرت أكذب، لكني ما عرفتش طبعاً من الصدمة والألم، خصوصاً أن مفتش المباحث منع الدكاترة من إعطائي أي مسكن غير لما أحكي له في الأول. مش متذكر اللي حكيته بالضبط ولو إني متأكد إني لو كنت حاولت إني أؤلف أي كذبة فأنا فشلت.

بعد كده جالي وكيل النيابة على باب حجرة العمليات، أخد أقوالي ومشي، خرجت من العمليات على عنبر المعتقلين بقصر العيني القديم، وفضلت هناك 3 شهور، عرفت فيهم إن عندي شلل كامل حصل لي بسبب وقوعي من الدور الخامس، وخلال الفترة دي ما فيش مخلوق شفته أو زارني، وعرفت بعد كده إن مفتش المباحث هدد أسرتي إن أي حد هيسأل عني هيحط اسمه معايا في القضية، واحنا ناس جرائم القتل دي بنشوفها في الأفلام ما فيش حد في محيطنا حصل وشاف أو يعرف حد شاف جريمة قتل وبالتالي الرعب تملكهم وما فكروش أبداً يسألوا عليا وأنا عاذرهم طبعاً.

الثلاث شهور بتوع عنبر المعتقلين كانوا الأصعب عليّ، لأني كنت نائم على سرير وأنا عاري، لأن الملابس قصوها من عليّ بوصفها أحراز للقضية، ومفيش أهل ممكن يجيبوا لي ملابس فكنت عريان ومتغطي بملاءة المستشفى ولما جاء ميعاد ترحيلي لمستشفى سجن طرة تبرعت لي ممرضة بيالطو تمريض قديم وما فيش أحداث تذكر خلال الثلاث شهور دي، إلا عدم انتظام وجبات الأكل، كان ممكن يمر 48 ساعة يجي لي خلالهم وجبة واحدة من أصل 3 وجبات وممكن ما تجيش. كمان الوقعة الصعبة اللي وقعتها تسببت في كسر في الفقرات القطنية وقطع في الحبل الشوكي وبالتالي شلل تام هاكمل بيه بقية عمري.

بعد كده لما نقلوني إلى سجن طرة، هناك كانت الدنيا أفضل بعض الشيء لما نقارنها بالثلاث شهور اللي قبلها، يعني مستشفى عبارة عن عنبر نوم كبير لكل واحد فراش مستقل، مقارنة بعنبر المعتقلين اللي عبارة عن زنزانة تشبه حجز قسم الشرطة، ما فيش فيها لا أطباء ولا علاج، والممرضين همّ اللي بيقوموا بكل الشغل وكله بثمنه. لكن في سجن طرة، كان الوضع أفضل نوعاً ما، في المساحة الممنوحة لكل واحد والناس كمان كانت معاملتهم أفضل، يعني هناك تعرفت على ضباط سابقين متهمين بالاتجار في المخدرات وغالباً بيكونوا

مغضوب عليهم من قياداتهم، لكن برغم كده الضابط أو أمين الشرطة عموماً اللي بيتسجن بيكون له معاملة خاصة من إدارة السجن كزميل سابق لهم وغالباً بيشغلوهم معاهم في الخدمات جوه السجن، وبيبقى لهم سلطة كمان زي أمين الشرطة الوحيد اللي اتسجن بتهمة قتل المتظاهرين كمثال.

طبعاً بعد كده جت لي فرصة إني أشوف زوجتي وبعض أفراد أسرتي، وأدركت إنه بعد اللي حصل، لم يعد هناك مبرر للتمسك بالزواج طبعاً، وفي أول زيارة لمراتي، فتحنا الموضوع واتفقنا إني أشوف لوائح السجن تسمح إزاي أطلقها بس اتضح إنه ما ينفعش لإني بسبب اللي حصل لي أعتبر فاقد الأهلية، وكان أسهل طريقة إنها ترفع قضية طلاق، ولما تجيلي ورقة الطلاق أمضي عليها بالموافقة، يعني ده حقها وربنا يعوضها خير، خصوصا أني كنت منتظر حكم بالإعدام مش أقل من كده، لإني كنت معترف بالقتل، لكن رافض لمبرر السرقة اللي موجود في محضر الشرطة. وبعد كده جالي الورق الرسمي اللي مفروض هاروح بعده إلى المحكمة، وأخرجوني لمقابلة الضابط عشان أوقع على الأوراق، لقيت واحد قاعد قصاده ترابيزة عليها سجائره وتليفوناته واللاب توب بتاعه، ومضّاني على الورق ومشيت مع المخبر، فشكرت للمخبر في أدب الضابط اللي اتكلم معايا بأدب واداني سيجارة كمان، فلقيت المخبر بيقول لي ده مش

ضابط رسمي في الخدمة، ده محسن بيه السكري لو تسمع عنه، وطبعاً أنا كنت أعرف إنه ده ضابط أمن الدولة شريك طلعت مصطفى في قضية قتل سوزان تميم، والقضية ثابتة عليه ومع ذلك بيتعامل معاملة ما يحلمش بيها أي حد في السجن وبيشتغل معاهم في الخدمات، وده مثل بسيط يوضح لك حال ضباط الشرطة اللي بيتم حبسهم لأي سبب.

في يوم من الأيام وأنا نايم على المرتبة اللي ما باقدرش أتحرك منها بسبب الشلل، سمعت واحد نزيل في العنبر بيقول لجاره إنه كان أول صاحب دار نشر يعمل مرتب شهري للكتّاب، وإنه عمل ده مع صالح مرسي، وطبعاً أنا في الأول تخيلت إنه بيكذب على جاره، لكن سألته قلت له: أنت بتتكلم عن صالح مرسي الكاتب بتاع رأفت الهجان ودموع في عيون وقحة، قال لي: آه، قلت له: ده كان بينشر مع مدبولي حضرتك عملت له مرتب إزاي؟ قال لي: أنا مدبولي، طلع اللي بيتكلم ده الحاج سيد مدبولي الناشر صاحب مكتبات مدبولي اللي ورثها عن الحاج مدبولي الكبير، وقال لي إنه تعرض لمحاولة سرقة، فضرب نار على السارق، لكن اللي حاول يسرقه رفع عليه قضية بالاتفاق مع نقيب الصحفيين وقتها وحبسوه، طبعاً القصة غير منطقية شوية لكن هو ده حال السجن، لازم المسجون يلفق قصة يبين فيها إنه بريء، بعد شوية الكل بيتكاشف وما فيش حاجة اسمها

أسرار وخصوصية، وعرفت إن القضية الأساسية للحاج سيد كانت في الميراث، بعد ما الحاج مدبولي الكبير مات وساب مكتبات متعددة، الورق بيقول إنها ملك الحاج سيد لوحده، وولاد أخوه بيقولوا إن ليهم في الميراث لإن المكتبات كانت ملك للاتنين، وفي ورق رسمي اتهموا الحاج سيد بتزويره وعشان كده اتسجن، وكان الحاج سيد مريض بالكبد وقعد يعاني معانا شوية في المستشفى، وبعدها خرج وتوفاه الله بعد خروجه بشهور قليلة، لكن المهم إن من بعد أول حوار بقينا أصدقاء أنا وهو، لإنه لقى في شخص عارف يعني إيه كتب وأدب وثقافة بصرف النظر عن فقري الواضح.

العيشة جوه العنبر، بتكون جماعات، كل جماعة بترتاح مع بعض بيعيشوا مع بعض من ناحية الأكل والشرب وغيره، واحد يعمل الأكل، وواحد يغسل المواعين وهكذا، عادة بتوع المخدرات بيتجمعوا مع بعض، بتوع السرقة مع بعض وهكذا، كنت أنا والحاج سيد مع بعض في معيشة واحدة، ومعانا ناس تقدر تسميها أعجب مجموعة اتلمّت في مستشفى السجن، أنا كانت قضيتي قتل، الحاج سيد جاي في قضية تزوير، واحد صاحب كافتيريا شهيرة في الدقي كان بيدفع كل يوم إتاوة لأمناء شرطة عشان يمشي شغله في الكافتيريا، ومرة أهانوه وضربوه وكان معاهم ضابط، ففاض بيه الكيل وخطف سلاح الضابط وضرب منه نار على

البوليس فقتل اتنين منهم، الداخلية عملت له قضيتين مش قضية واحدة، فأخذ حكمين مؤبد مش حكم واحد، ولما قابلناه كان بقاله 29 سنة مسجون تقريباً، كان معانا برضه دكتور طبيب أسنان قضيته تزوير، ورجل أعمال فلسطيني الأصل كان شهير بلقب (حوت السكر)، وطبعاً جوّه السجن زي برّه السجن، لازم يكون معاك فلوس أو واسطة عشان الواحد يرتاح في عيشته، يعني بعكس حالتي اللي كانوا معايا كان متاح لهم أي شيء يطلبوه حتى لو طلبوا تليفونات يتكلموا بيها مع أهلهم بره السجن.

صدر ضدي حكم بالسجن المؤبد، وكان مفروض إني أقدم إجراءات لنقض الحكم خلال ستين يوم بعد صدور الحكم، لكن قررت عدم عمل إجراءات النقض، لعدم توفر فلوس أدفعها للمحامين، وبكده الحكم أصبح نهائي، وده كان من كرم ربنا وتدابيره، لإني لو كنت عملت إجراءات نقض، النقض كان بياخد وقت قد يصل لخمس سنوات على ما يتم البت فيه، وبعد كده بسنين لما جت لجنة من الطب الشرعي تشوف الحالات اللي تستحق إنها تخرج بعفو صحي لخطورة السجن على حياتهم، كان من الشروط إن المسجون يكون واخد حكم نهائي، ولو كنت عملت النقض كان ورقي سيتم رفضه، طالما لسه في فرصة لقبوله وإعادة المحاكمة، وكل مواضيع الطب الشرعي بتترفض عادة، لكن تصادف إن في

الفترة دي إنه كان لازم تخرج حالات من السجن مع تغير الأوضاع في البلد، فكنت من ضمن الحالات اللي خرجت وأخذت إفراج صحي لإن حياتي جوه السجن ما كانش ينفع تكمل وأنا مشلول.

عايز أرجع للكلام عن أيامي في سجن طرة، وآسف على الاستطراد، لما قامت ثورة يناير والدنيا اتقلبت بعدها، وخرج من السجن كل الإسلاميين اللي كانوا مالكين السجن حرفياً، يعني كان الإسلاميين قبل يناير مسجونين في عنابر لوحدهم لكن كان مسموح لهم الخروج من العنبر لأي مكان آخر وأي عنبر آخر لو أنا مثلاً محتاج طعام من برة السجن أو ملابس بطلبها من واحد منهم كان اسمه شافعي، وده كان يكتب الطلبات كلها في ورق ويديها لأمين شرطة يروح يشتريها، وييجي شافعي يدي كل واحد طلبه وياخد حسابه، وكله بموافقة الإدارة، فلما قامت الثورة وحصلت فوضى كبيرة ما حدش من طرة هرب، بس جالنا في المستشفى بعد فترة المصابين من المساجين اللي حاولوا الهرب من السجون الأخرى كل منهم بيحكوا عن اللي حصل لهم كلها حكايات صعب التأكد منها، منها مثلاً إن في عدد ضخم من المساجين اتقتلوا بره أسوار سجون وادي النطرون واتدفنوا تحت الرمال المحيطة بالأسوار.

المهم بعد الثورة، اتغيرت وجوه سادة السجن من الإسلاميين الملتحين إلى رجال أعمال عهد مبارك زي المغربي وأحمد عز والشلة دي، بس مش لدرجة مبارك وعياله اللي كانوا في سجن ملحق المزرعة، وجالنا رئيس مباحث جديد، كان ابن حرام مصفّي، كان الشاهد الرئيسي في قضية هروب السجون اللي كان متهم فيها محمد مرسي، كان رئيس مباحث مفتري يجيب كرسي ويقعد بين العنابر ولو شاف مسجون يحطه على الفلكة بدون أي سبب. كان أحمد عز خارج في اليوم من زنزانته المجهزة اللي الكل بيتكلم عنها، ورايح المستشفى فلسبب ما قابل الضابط ده وطلب منه حاجة، فالضابط قال له: طيب يا أحمد روح وأنا هاشوف الموضوع ده، فأحمد عز زي ما كل المخبرين حكوا الواقعة بص له برخامة، وقاله اسمي أحمد بيه، وبعد أسبوع كان الضابط ده اتنقل من السجن.

أخشى أكون باطول على حضرتك، لكن هاحاول أختصر، بالنسبة لحد مريض زي حالاتي، في المستشفى ما فيش علاج ولا أطباء تخصصيين، الأطباء دي بتيجي تقعد في الاستراحة، واللي بيقوم بالكشف على المساجين إما الطبيب اللي شغال في العيادات، يعني يشوف عند المتهم ويديله مطهر معوي أو مسكن، أو يحيله لممرض من الممرضين الكتير، ونادر جداً لما طبيب بييجي يعاين حالة بنفسه

إلا لو الحالة دي شخصية مهمة، أو هييجي من وراها وجع دماغ، ولما حد بيموت في المستشفى وده بيحصل بصورة مستمرة، ووارد في يوم تلاقي حالتين وفاة وتلاتة، المفروض في كام إجراء بيتعمل قبل إعلان الوفاة على الورق بصورة رسمية منها وضع المريض ذو الحالة الخطيرة على أجهزة معينة وتحت المراقبة والملاحظة لعدد ساعات معين حتى لا يكون هناك شبهة تلاعب أو تمثيل لكن عادة الأطباء هناك بيختصروا كل الإجراءات دي بولاعة السجائر بأنهم يصوّبوا لهب الولاعة لعين المتوفي ودا طبعاً كفيل بكشف أي تمثيل أو ظهور أي ردة فعل تبين إنه لسه بيحس وما ماتش فعلاً، وبعدها يكتبوا التقرير اللي غالباً هبوط في الدورة الدموية ويمضي عليه ويخلي اتنين مساجين يمضوا على ورقة الإجراءات كمان، وكنت طول الوقت حاسس إن ده هيكون مصيري، وما كانش يخطر على بالي إني هيتكتب لي عمر جديد، وإني ممكن أشوف عيالي بره السجن، حتى لو كنت هاشوفهم وأنا مشلول.

ملحوظة أخيرة وباعتذر على الإطالة، كلامي اللي قلته في الأول عن عائلة زوجتي وعن نسيبي ما كانش قصدي إني أذم فيهم والله ما حدش وقف جنبي إلا همّ، بس ده كان الواقع وقتها ودي كانت مشاكلنا اللي كانت جزء في اللي حصل لي، مودتي وتقديري لحضرتك، ربنا يحفظك ويحفظ

أسرتك وأحبابك».

...

قبل أن أتلقى هذه الرسالة من صديقي القديم، كان لدي الكثير من الأسئلة عن ملابسات ما جرى له، وتفاصيل حياته قبل ما جرى، وعن حياة أبنائه وزوجته وعلاقته بهم وتخيله لشكل حياته في المستقبل، لكنني بعد أن قرأت رسالته المريرة، فقدت رغبتي في معرفة أي إجابات على المزيد من الأسئلة، ليس فقط لكيلا أقلّب عليه المواجع، وإنما لأن قصته أصبحت أشد رعباً وأثقل وطأة على نفسي، وأظنها ستكون ثقيلة الوطأة على نفس كل من يظن أن كونه شريفاً وديعاً مسالماً وماشياً «جنب الحيط» أو حتى «جوّه الحيط»، يمكن أن ينجيه من تقلبات الدنيا، ويؤمّنه من الخوازيق المهلكة لبلادنا التي ستكون فرصك في النجاة من شرها أكبر وأقوى، لو قبلت على نفسك أن تأكل من عَرَق «بنات الشباك»، أو تعمل في خدمة الأسياد المسيطرين على الوطن الذي يواصلون بهمة ونشاط تحويله إلى معتقل أبدي، يستتبّ فيه الأمن الظاهري، وينعدم الخيال، ويُجرّم النقد، ويعلو صوت التعريص فوق كل صوت، وتحل على جلّاديه وخُدّامهم بركات تلك اللافتة المثبتة على واجهته منذ قديم الأزل: «ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين».

فخ الاستسلام للمرارة
أو حالة الأستاذ عبد الحميد!

قلت لصديقي إنني لم أسمع عن ذلك الملحن القديم من قبل، ولا أعرف شيئاً من أغانيه، ولذلك أشك في كوني أنسب اختيار لإجراء الحوار معه، فقال غاضباً: «إنت ليك أكل ولّا بحلقة؟»، وذكّرني بأن ما أقوله يمثل نوعاً من التبطّر على نعمة يمكن أن تزول بسهولة، ولتخفيف حدة الموقف ولكي لا يخسرني كـ «عميل» نشط، إن لم أكن الأنشط، قال إن المسألة أسهل مما أتخيل، ولا تتطلب أصلاً معرفة الملحن ولا سماع أغانيه، بل الحصول منه بلباقة على كلمتين يجيب فيها عن الأسئلة التي حدّدتها سلفاً إدارة تحرير الصحيفة، حيث يُفترض أن تنشر الإجابات ضمن استطلاع صحفي يشارك فيه ملحنون من أنحاء العالم العربي عن الأغنية الدينية وخصوصيتها وهل هناك مواصفات تشترط في ملحنها ومغنيها وشاعرها؟

كان صديقي يغضب حين نطلق اسم «السبّوبة» أو «المرمّة» أو «النحتاية» على تلك المهام الصحفية التي يجلبها لنا، ويفضل أن يسميها «المصلحة»، لأن فيها نفعاً للجميع، لنا كطلبة ندرس الصحافة ونحتاج إلى ممارستها عملياً، ولأخته خريجة كليتنا العريقة منذ سنوات، والتي

عوّضها الله عن عدم حصولها على فرصة تعيين في صحيفة حكومية معتبرة، فرزقها بالعمل في وكالة صحفية تقوم بالتعامل مع الصحف العربية التي ليس لديها مكاتب في القاهرة، والتي يهمها أن تتفشخر على قرائها بتعبيرات مثل «خاص - القاهرة» أو «مراسلنا في القاهرة» أو «مكتب القاهرة»، ومع أنها كانت تحصل من عملها في الوكالة على أضعاف ما يحصل عليه رؤساء تحرير طول بعرض في الصحف الحكومية، إلا أنها كانت لا تكف عن الشكوى من كونها تعمل في وظيفة على كف عفريت، ومن الفتات الذي يرميه مدير الوكالة لها بعد أن ينال الهُبَر، حريصة على تأكيد أنها تعطينا نسبة محترمة من فتاتها، لأن الله لا يرضى بالظلم.

حين جاءت لأخت صديقنا فرصة العمل في صيف 1992 كمشرفة على قسم التحقيقات في مكتب صحيفة إسلامية سعودية التمويل تصدر عن شركة لندنية المنشأ كانت تصدر عدداً من الصحف والمجلات المهمة، أدركث أهمية النقلة وتحمست لها، فأولمث لنا في بيتها، لكي تقول لنا إننا لن نكون مضطرين من الآن وصاعداً للتعامل مع صحف ومجلات كتيانة، وأنها ستعتمد علينا في تنفيذ ما يطلب منها من تحقيقات من إدارة الصحيفة، وحثتنا على أن نرفع رأسها عالياً، لتتمكن من إبهار إدارة الصحيفة بسرعة التسليم

وجودة الأداء وتنوع المصادر، ونبهتنا إلى أن نجاحها في المهمة سيعزز من فرص نقلها إلى مكتب الصحيفة الرئيسي في لندن، أو انتدابها إلى مكتبها الأكبر في السعودية، وإذا حدث ذلك خلال عامين أو ثلاثة، سنكون عندها قد تخرجنا من الكلية، وسينوبنا من الحب جانب، وهو وعد بدا كافياً لكي نتحمل ثقل ظل أفكار التحقيقات التي توكل إلينا، والتي كانت خارج دائرة اهتمامنا، خصوصاً أننا كنا قد تعودنا على العمل مع أخت صديقنا طيلة الأشهر الماضية في موضوعات فنية وثقافية، نحبها ونلتقي من خلالها بفنانين وفنانات وكتاب كنا نتمنى لقاء بعضهم، ولا نجد مشكلة في لقاء أغلبهم.

هكذا، وجدت نفسي أنتقل من تغطية مسرحيات الصيف والكلام عن أزمة الإنتاج السينمائي ومشاكل الخروج على النص المسرحي وزيارة استديوهات تصوير الأفلام ونشر حوارات مع النجمات الصاعدات اللواتي يمكن أن يقبلن بمحاورة طالب صحافة، إلى الاتصال بأساتذة كلية دار العلوم وكليات جامعة الأزهر لأنقل كلامهم الإنشائي الرتيب عن باب الاجتهاد المفتوح على الدوام وتعريب العلوم وضرورة عودة الأندلس في أقرب فرصة وآداب الصيام وموجبات الإفطار ومخاطر الطلاق على أمة الإسلام، لذلك رأى صديقي أنني يجب أن أكون سعيداً، لأننا أخيراً وجدنا تحقيقاً طرياً نعمل

فيه بعد كل تلك التحقيقات الناشفة، لكنه قرر أن يدلّع نفسه بوصفه شقيق صاحبة المصلحة، فاختار لنفسه مهمة محاورة ياسمين الخيام وكارم محمود ومحمد قنديل، وطلب مني أن أقوم باستكمال التحقيق بأخذ آراء عدد من أساتذة الأزهر حول رأيهم في الأغنية الدينية وواقعها وماضيها، وأن أحاور من وصفه بالملحن المخضرم عبد الحميد توفيق زكي، الذي قال إن له باعاً طويلاً في الأغنية الدينية، وكانت تلك أول مرة أسمع فيها عنه.

كانت أخت صديقنا قد خصصت لنا غرفة في شقتها، لنستخدم هاتف منزلها في تخليص شغلنا، خصوصاً ما كان يندرج منه تحت فئة «كلمتين والسلام»، لكن الأستاذ عبد الحميد كان يندرج تحت فئة المصادر التي تكره الحديث الهاتفي، وتحب الحديث المباشر مع الصحفيين، وقد كانت فئة نادرة أغلبها من كبار السن الذين يزعجهم الحديث في التليفون مع من لا يعرفونه، وبعضهم يجدون في اللقاء بالصحفيين فرصة لشغل وقت فراغهم.

حين ألححت على الأستاذ عبد الحميد أن يرد على أسئلتي هاتفياً، لأنني لا أرغب في تعطيله، قال لي بجدية إن موضوعاً مهماً مثل هذا لا يصح أن نتكلم عنه على عجالة وفي التليفون، وأنه سعيد لأن صحيفة كبيرة مثل صحيفتنا

قررت الاهتمام بالأغنية الدينية التي لم يعد يهتم بالحديث عنها أحد، ولذلك فهو ينوي أن يُسمعني حين نلتقي نماذج من تطور الأغاني الدينية التي لحنها عبر السنين، لكي يثبت لي كيف ظلمت الأغاني الدينية، حين ابتُليت بملحنين غير متطورين يكرهون التجديد ويدمنون التقليد، على عكس ما قرر أن يفعله حين أخذ على عاتقه مهمة تجديد الأغنية العربية منذ أواخر الأربعينات، ومع أن كلامه بدا لي مبالغاً فيه بعض الشيء فإنه أيقظ بداخلي الصحفي الذي نام من فرط النحت والملل، خصوصاً حين حدثني عن تجربته الفنية مع مطربي المفضل عبد الحليم حافظ، ووعدني بمنحي نسخة من صورة له مع «صديقه» عبد الحليم خلال تسجيله في بدايات مشواره أغنية دينية من تلحين الأستاذ عبد الحميد، وبالطبع انبسطت «الريّسة» بحكاية الصورة التي تجمع «عبحميد بعبحليم»، خاصة أن أرشيف الصحيفة لم يكن يمتلك مثلها، ولذلك تعهدت بمضاعفة مكافأتي لتعويض نفقات التنقل من شارع المحطة بالجيزة حيث أسكن إلى ميدان رمسيس حيث يسكن الملحن العريق.

كنت أكره شارع الجلاء أكثر من كراهيتي لميدان الجيزة، وإن كنت أكره أول شارع فيصل أكثر منهما، ولذلك لم أفهم حرص الأستاذ عبد الحميد على أن يؤكد لي وأنا أتملّى منه العنوان، على أهمية أن أدخل إلى بيته من شارع الجلاء،

وليس من ناحية موقف سيارات أحمد حلمي، مع أنني كما قلت له لا أمتلك سيارة لكي أقوم بركنها، وسآخذها كعّابي، لذلك لن يفرق الشارع الذي سأسلكه نحو بيته، الذي اتضح أنه أقرب إلى ميدان أحمد حلمي منه إلى شارع الجلاء.

وحين وصلت إلى بيته بعد رحلة مريرة في المواصلات، أدركت أن الرجل السبعيني الذي استقبلني بروب صوفي أنيق محكم الرباط، وبحفاوة كبيرة تأثرت بها، كان يكره موقف سيارات أحمد حلمي مثلما أكره شارع الجلاء، وهو ما ثبتت صحته حين سارع إلى إحكام إغلاق شبابيك صالة بيته قبل أن نبدأ الحوار، وهو ينهال بالسب واللعن على اليوم الذي قرر فيه مسؤول أحمق أن يسمح بإنشاء موقف لسيارات الأجرة الذاهبة إلى الأقاليم في ميدان كهذا كان شديد الجمال في الأيام الخوالي، وكان يُعتبر خير مدخل إلى حي شبرا العريق، فإذا بالميدان يتحول بفضل ذلك الموقف اللعين إلى مقلب زبالة كبير، مشيراً إلى الوعود التي قطعها العديد من محافظي القاهرة بالقيام بنقل الموقف إلى مكان آخر، يتم فيه إنشاء موقف سيارات وأتوبيسات حضاري، ليخف الزحام عن المكان ويقل تلوثه وصخبه، ويعود ميدان أحمد حلمي إلى عصره الذهبي الذي لم أشهده أنا وأبناء جيلي المساكين.

على عكس محافظي القاهرة المتعاقبين في فشلهم ووعودهم الكاذبة بخصوص ميدان أحمد حلمي، كان الأستاذ عبد الحميد باراً بوعده حين أسمعني العديد من الأغنيات التي لحنها لعدد من المطربين بعضهم كنت أعرفه وأحبه، لكني لم أكن قد استمعت إلى أغانيه معهم، وبعضهم كنت أمر على اسمه في الصحف والمجلات الفنية دون أن أسمع له الكثير، وبعضهم لم أكن قد سمعت عنه من قبل، وعرفت منه أنهم كانوا مطربين معتمدين في الإذاعة المصرية تسند إليهم الكثير من الأغنيات الدينية والوطنية وأغاني المناسبات، لكنهم مع الأسف لم يحققوا شهرة كالتي نالها مطربون ومطربات أقل منهم في حلاوة الصوت وأضعف في التمكن من ناصية الغناء الشرقي وعَفْق عُرَبِه.

الأستاذ عبد الحميد توفيق زكي في صالون شقته

لم أخجل من إبداء جهلي الكامل بالأسماء التي تحدث عنها الأستاذ عبد الحميد، ولذلك تحمس الرجل مشكوراً لكي يسمعني شيئاً من أصواتهم التي تغني من ألحانه، بعد أن أنهينا الحديث عن الأسئلة التي جئت لنقل إجاباته عنها. لحسن الحظ، كان مزاجه رائقاً لأنه حدد موعدنا في ساعة عصاري تعقب قيلولته التي شدّد على أنها من أسباب السعادة والصحة وأوصاني بها خيراً ما استطعت، وبدأت أستمع معه إلى أصوات كان بعضها يستحق ما ناله من نسيان يدل على وجود عدالة في الكون، وكان بعضها رائعاً ومتميزاً ولا يستحق ما ناله من تجاهل يشكك في وجود عدالة في الكون، وكان بعضها عادياً جداً يسهل على أذنك أن تنساه، لكنني اكتفيت خلال الاستماع إليهم جميعاً بهز رأسي طرباً، ولم أشارك الأستاذ عبد الحميد في رأيي في أي مما سمعته، لأنني لم أكن قد حصلت بعد على صورته مع عبد الحليم، التي أصبح حصولي على مكافأتي المضاعفة مشروطاً بتسليمها.

حين استفزتني مبالغة الأستاذ عبد الحميد في التعبير عن إعجابه بصوت مطربة مغمورة عادية الصوت، قال إنها كانت تستحق الشهرة والنجاح أكثر من شادية وصباح ووردة،

قررت أن أرد بشكل مهذب، فذكرته بأن صديقه عبد الحليم لم يشتهر لأنه صاحب صوت قوي مثل كثيرين ممن سبقوه وعاصروه، بل لأنه كان يجيد اختيار أغانيه بشكل يتناسب مع إمكانيات صوته، وبشكل يجعله قادراً على التواصل المتجدد مع جمهوره، لأفاجأ به وهو ينظر لي غاضباً بشكل لم أتوقعه، ثم قال لي وهو يحاول ضبط أعصابه، إنني مثل أبناء جيلي ضحية لعصرنا الذي يشبه موقف أحمد حلمي في عشوائيته وضوضائه، ولذلك لا يستغرب أن أدلي بهذا الرأي الضحل، لأنني لو كنت أستمع إلى عبد الحليم في بداياته، لأدركت أنه أضاع بعد ذلك فرصة كبيرة لتقديم فن أصيل وحقيقي، وأسلم نفسه لتجار الفن الذين تأثروا بالموسيقى الغربية وأفقدوها أصالتها وقطعوا بينها وبين تراثها العريق.

للحظات ظننته يقصد كمال الطويل ومحمد الموجي اللذين صنعا بدايات مجد عبد الحليم، ثم اتضح أنه يقصد بكلامه الموسيقار محمد عبد الوهاب، الذي كنت قد بدأت أقع في غرامه قبل لقائي بالأستاذ عبد الحميد بسنة، بعد أن ظللت أنفر من موسيقاه وأغانيه لسنين طويلة، ثم اتضح لي أني حرمت نفسي من الكثير من الجمال، فأصبح ينافس بقوة على لقب «مطربي المفضل»، لذلك صعقت وأنا أستمع إلى الأستاذ عبد الحميد وهو يكيل الاتهام تلو الاتهام لعبد الوهاب، كان بعضها المتعلق بمسألة سرقاته أو «اقتباثاته»

الموسيقية قد سمعته من قبل كثيراً، لكنني لم أكن قد استمعت من قبل إلى رأي يقطع بأن عبد الوهاب قام بأخذ ألحان من مساعده رؤوف ذهني ووضع اسمه عليها، وهي قضية كانت قد تفجرت قبل سنوات طويلة، وظلت الصحافة تهري فيها على مدى أجيال، دون أن يصدق الكثيرون اتهامات رؤوف ذهني التي بدت لهم غير معقولة ومبالغة في شيطنة عبد الوهاب، لكن عبد الحميد -ومن غير أستاذ.. هه!- لم يُبدِ أدنى شك في صدقية تلك الاتهامات، محاولاً أن ينزع عن الأستاذ عبد الوهاب أي فضل في تطوير الموسيقى العربية، مرجعاً نجاحه وشهرته وجماهيريته إلى صلاته بالملوك والأمراء الذين كان مطربهم ونديمهم، وبالصحفيين والإعلاميين الذين كانوا يجاملونه ويخوضون المعارك من أجله.

كنت قد تعلمت عبر أكثر من تجربة في مشواري الصحفي القصير، أن عليك أن تحتفظ برأيك لنفسك إذا كنت تحاور شخصية ما أو «مصدراً» بلغة الصحافة، مهما بدت لك آراؤه مستفزة وغريبة، وأن عليك في اللحظة التي يصل فيها ضيقك بكلامه إلى ذروته، أن تضع على وجهك قناعاً يمزج بين الدهشة والرضا، مع الحفاظ على هز رأسك من حين لآخر، وإذا رأيتَ أن إيقاع الحوار قد هدأ أكثر من اللازم، فعليك أن تقوم بصياغة رأيك الرافض لما قاله الضيف في

هيئة سؤال يبدأ بالإشارة إلى أنك تنقل آراء البعض ممن لا تتفق معهم، وأعترف أنني كدت أتنكر لهذه القواعد من فرط استفزازي مما قاله الأستاذ عبد الحميد في حق صاحب (يا دنيا يا غرامي) التي كانت وقتها ولا تزال حتى الآن أغنيتي الأكثر تفضيلاً، لكنني جاهدت نفسي وظللت أستمع إليه حتى جاء بآخر ما عنده، ثم بدأت أنكشه بأسئلة ربما كانت ستكون أفضل وأثقل لو كنت أعرف الكثير عن تاريخه ومشواره، لكن استرساله في الحكي وحماسه له ساعداني على فهم سياق علاقته بعبد الوهاب، التي كان عبد الحليم حافظ حاضراً بقوة في ثناياها.

قال لي الأستاذ عبد الحميد إنه كان أول من اكتشف عبد الحليم حافظ كمطرب، أيام أن كان اسمه عبد الحليم شبانة، وكان وقت أن التقاه لا يزال عازفاً على آلة الأوبوا يسأل الله حق النشوق ويكتم ولعه بالغناء، وكان أخوه الأكبر إسماعيل شبانة قد سبقه إلى تحقيق حلم الغناء، وهو بالمناسبة الذي كان سبب تعارف عبد الحميد على عبد الحليم، فقد كان إسماعيل تلميذاً لعبد الحميد ثم صار صديقه، بعد أن جعله عبد الحميد المغني الرئيسي لفرقة الأنغام الذهبية في الإذاعة المصرية، التي كان عبد الحميد مسؤولاً عنها إلى جوار مسؤوليته كمراقب للموسيقى في وزارة التعليم، أيام أن كانت تستحق اسمها.

كنت «في البَلالة» حين التقيت بالأستاذ عبد الحميد، فلم أكن أعرف أصلاً أن لعبد الحليم أخاً أكبر جميل الصوت اسمه إسماعيل، مع أنني كنت قد استمعت إلى بعض أغنيات سيد درويش الجميلة التي تذيعها الإذاعة بصوته، وبالتالي لم أكن قد سمعت من قبل بقصة قيام عبد الحميد توفيق زكي بتقديم عبد الحليم للغناء في الإذاعة، كحل مرتجَل لورطة غياب كارم محمود عن وصلة غناء منتظرة على الهواء، كان عبد الحميد قبلها قد استمع إلى صوت عبد الحليم في بيت إسماعيل، وهما يقفان في المطبخ ينتظران تسخين حلة بامية طبخها عبد الحليم بنفسه، فأعجب بطريقة غناء عبد الحليم لأغنية (مُضناك جفاه مرقده) التي قال عبد الحميد مهرطقاً إن عبد الحليم يغنيها أفضل من عبد الوهاب نفسه، ولم أكن لأرد عليه فأنا في النهاية في بيته، خاصة أن الرجل كان في مزاج رائق وهو يحكي عن حلّة البامية التي التهمها على الواقف بعد أن فتح صوت عبد الحليم نِفسه على الأكل.

لم يكن كارم محمود معروفاً بضربه المفاجئ لـ «أوردرات الهواء» كما يفعل نجوم الغناء، لكن نصيب عبد الحليم شاء أن يغيب كارم بأعجوبة عن تلك الوصلة، فيقوم عبد الحميد على مسؤوليته بتقديم عبد الحليم لكي يغني أغنية (ذكريات) التي كانت أول أغنية يشدو بها عبد الحليم

في الإذاعة عام 1951 تقريباً، ومع أن تلك كانت مخالفة تستوجب التحقيق والعقاب القانوني، فإن رئيس الإذاعة حافظ عبد الوهاب تحمس للصوت الذي أنقذ الموقف ودعمه وسانده في مواجهة الغاضبين والمقللين من شأن قدراته الصوتية، وسمح له بأن يكرر ظهوره الإذاعي، فقام عبد الحليم باستئذان حافظ عبد الوهاب في حمل اسمه ليكون جزءاً من اسمه الفني، عرفاناً بجميله عليه، ولكي يفصل نفسه عن أخيه إسماعيل الذي كان قد سبقه إلى خوض المجال الفني، وهي حركة رآها البعض ذكاءً واعتبرها البعض انتهازية، لكن عبد الحميد لم يقطع في ذلك برأي، وحين سألته ألم يكن من الأولى إذا كان عبد الحليم راغباً في تغيير اسم شبانة، أن يسمي نفسه «عبد الحليم زكي»، قال إن حافظ عبد الوهاب كان أحق منه بأن يطلب عبد الحليم الانتساب إليه فنياً، لأن مساندته لعبد الحليم كانت حاسمة في تغيير مساره من عازف إلى مطرب.

في السنوات التي تلت ذلك الموقف، غنى عبد الحليم حوالي 24 أغنية من ألحان عبد الحميد، كان آخرها أغنية ظهرت في أواخر عام 1954 كتبها مرسي جميل عزيز، لكن مسار عبد الحليم تغير تماماً حين قرر محمد عبد الوهاب أن يقوم باحتكار صوته لمصلحة شركته، وكان عبد الوهاب من الذكاء بحيث لم يحتكر التلحين لعبد الحليم، بل شجعه

على مواصلة التعاون مع صديقيه كمال الطويل ومحمد الموجي اللذين غيرا مساره الفني تماماً، لدرجة أن الكثيرين يظنون أن أول لحن قدمه عبد الحليم في الإذاعة كان لحن كمال الطويل لأغنية (لقاء)، وهو ما نفاه كمال الطويل أكثر من مرة، مؤكداً أن أول أغنية قدمها عبد الحليم في الإذاعة كانت من تلحين عبد الحميد توفيق زكي، وكان تكرار نشر تلك المعلومة الخاطئة في الصحف وبرامج الإذاعة يحزن عبد الحميد ويقلّب عليه المواجع.

في فترة ما، بعد بدء التعاون الإنتاجي بين عبد الحليم وعبد الوهاب، اختلف الاثنان بسبب تشدد عبد الوهاب في تطبيق شروط العقد الذي أمضاه مع عبد الحليم، فبدأ عبد الحليم يفكر في فسخ عقد الاحتكار والتمرد على سطوة عبد الوهاب، الذي كان وقتها يشغل منصب رئيس جمعية المؤلفين والملحنين التي شارك في إنشائها، في الوقت نفسه كان عبد الحميد توفيق زكي يرأس جمعية أخرى ترعى حقوق المؤلفين والملحنين، لكنها تضم عدداً من الشعراء والملحنين الأقل شهرة، وحين لجأ إليه عبد الحليم تلميذه وصديقه القديم طالباً مشورته، شجعه عبد الحميد على فسخ عقده مع عبد الوهاب، ووعده بمساندته قانونياً، لكن عبد الحليم قرر في آخر لحظة ألا يستمع إلى نصيحته واختار الوصول إلى حل وسط مع عبد الوهاب، الذي كان ذكياً هو

الآخر، وقدّر انحياز عبد الحليم له، فقرر بعد ذلك بسنوات إشراك «صوت المستقبل» في شركة (صوت الحب) التي لن تكتفي بالإنتاج الغنائي لعبد الحليم، بل ستنتج له أفلاماً سينمائية، بعد أن ضمت إلى صفوفها مدير التصوير الأشهر وقتها الحاج وحيد فريد.

بلع الأستاذ عبد الحميد ضيقه حين بلغه خبر استئناف التعاون بين عبد الحليم وعبد الوهاب، وحين سافر عبد الحليم إلى باريس في أول رحلة علاجية له، سافر عبد الحميد لزيارته في باريس التي كان أخوه يقيم فيها، ووقف إلى جواره في محنة مرضه، واحتفل بعودته إلى مصر بسلامة الله، وحين عرف أن عبد الحليم يحضر لعمل دويتو غنائي مع شادية في أول فيلم يلعب فيه دور البطولة، اقترح على عبد الحليم أن يقوم بغناء دويتو «إنت حبي» الذي كان عبد الحميد قد لحنه لعبد الحليم ونادية فهمي، وغناه الاثنان في الإذاعة، وحين رد عليه عبد الحليم بعفوية مستنكراً ذلك الاختيار، وكأنه يرى أنه اختيار أقل من المستوى الذي وصل إليه عبد الحليم لحظتها، كانت تلك القشة التي قصمت ظهر البعير، ليأخذ عبد الحليم بعدها جنباً من عبد الحليم، الذي أصبح عبد الوهاب عقله المفكر وراعيه وسنده الأبرز في الوسط الفني.

هل كان ذلك الموقف السبب الوحيد في إشعال نيران الكراهية في صدر عبد الحميد توفيق زكي تجاه محمد عبد الوهاب؟ بالتأكيد لا، فقد كانت للرجل أسباب فنية يسهب في تفصيلها، ولم يعد يقصر ذلك على جلساته الخاصة أو حواراته العامة، بل قام بوضعها على الورق حين كتب كتابه (المعاصرون من رواد الموسيقى المصرية) الذي أصدرته سلسلة (ذاكرة المصريين) الصادرة عن الهيئة المصرية العامة للكتاب قبيل وفاته. بالطبع لا يمكن لأحد أن ينكر حق من شاء في نقد عبد الوهاب بضراوة، فلم يكن عبد الوهاب مقدساً ولا خالياً من الأخطاء، أو الخطايا إن شئت، لكنك في الوقت نفسه تكون مخطئاً لو غضضت الطرف عن حكاية استيلاء عبد الوهاب على عبد الحليم ابن عبد الحميد وتلميذه الأبرز، وأنت تحاول فهم أسباب تلك الكراهية العارمة التي كان الرجل يحاول فرملتها إلى حد ما، حين يتحدث عن عبد الوهاب في حواراته التلفزيونية والإذاعية، فيتحدث بشكل عام عن الذين قاموا بمسخ الوجه الأصيل للموسيقى العربية، وإغراقها في بحور التغريب والفرنَجة، وما إلى ذلك من كلام لا يحتاج إلى فكاكة لإدراك من المستهدف به.

كان الأستاذ عبد الحميد قد بدأ في إسماعي نبذة من ألحانه، قبل أن يتحفني بآرائه في عبد الوهاب وعبد الحليم

المسكين الذي وقع في شباكه، وكنت في غاية الحيرة، لأن بعض تلك الألحان غنتها أصوات كنت أحبها مثل كارم محمود وعبد الغني السيد ومحمد عبد المطلب وهدى سلطان، لكنني لم أعجب بأي منها، ووجدتها أقل من العادية، حتى أغنياته التي كان يعتبرها أفضل ما غناه عبد الحليم، لم أجد فيها ما يشد انتباهي، وبدا لي أن صوت عبد الحليم فيها تائه مخنوق، يبحث عن سكة ما لكي ينطلق، وأنه لم يجد تلك السكة السالكة في الغناء إلا حين منحه الموجي لحن (صافيني مرة) وكمال الطويل لحن (على قد الشوق)، اللذين كانا في رأي الكثيرين نقطة التأسيس الحقيقية لعلاقة عبد الحليم مع الناس، التي ساهم في تطويرها ملحنون كثيرون بعدهما.

حين انحرف مسار الحديث مع الأستاذ عبد الحميد نحو جناية عبد الوهاب على الموسيقى العربية بشكل عام، وعلى عبد الحليم بشكل خاص، لم يتح لي أن أستمع إلى أغنياته الأخرى التي صنعها لأصوات لم أكن قد سمعت لها الكثير مثل عباس البليدي وإبراهيم حمودة وشريفة فاضل وسعاد مكاوي وشفيق جلال، وكلها أصوات قوية ومعبرة، أو لأصوات لم أكن قد سمعت عنها من قبل مثل أجفان الأمير وجلال فكري ونازك وعصمت عبد العليم وعبد الرؤوف إسماعيل وصلاح الدين حمدي وهيام عبد العزيز، وحين

مرت الأيام، وحبانا الله بنعمة الإنترنت، وما عليه من مواقع تحفظ التراث الغنائي مثل موقع سماعي وراديو مصرفون، وبدأ بعض السميعة يشاركون غيرهم فيما يحتفظون به من كنوز على قنواتهم في اليوتيوب والساوند كلاود، بدأت أعيد الاستماع إلى بعض الأغنيات التي لحنها عبد الحميد توفيق زكي، لعلي أجد فيها ما لم أجده قبل ربع قرن، وأنا أجلس إلى جواره، لكني وجدت إحساسي كما هو، بل إنني مت من الضحك حين استمعت إلى الأغنية التي كان يفتخر بها دائماً، أغنية «بدلتي الزرقا لايقة فوق جسمي»، التي غناها عبد الحليم تماشياً مع سياسات العهد الجديد المحتفي بالعمال والفلاحين، وحاشا لله أن أقول إن عبد الحميد صنعها أو أن عبد الحليم غناها نفاقاً لثورة يوليو، فليس لي أن أفتش عن النوايا، بل أحكم فقط على الناتج النهائي، وهو حكم لم أجده في مصلحة تلك الأغنية، فقد صنع عبد الوهاب أغنيات وطنية كثيرة سار بها في ركب الضباط الأحرار، ومع ذلك لا تملك إلا الإعجاب بموسيقاها، حتى وإن وجدت كلامها طافحاً بالنفاق والابتذال، أو تخيلته وهو يغنيها بحماس مفتعل خلال وجود حضرة ضابط ما في استديو الإذاعة، وأظن أن كثيراً من تلك الأغاني، لو تم تركيب كلمات عاطفية عليها، لأصبحت من أنجح الأغنيات الآن، لكن مهمة من سيفعل ذلك لن تكون سهلة، لأنه سيتعرض لهجوم حاد من

حراس الوطنية الساهرين على الإنترنت.

استولت حالة الأستاذ عبد الحميد على تفكيري، حتى بعد أن انتهت جلستنا الطويلة، بالتأكيد تعاطفت معه وأنا أراه لا يزال برغم كل تلك السنين، يشعر بالمرارة والأسى، لأنه لم يحصل على التقدير اللائق من شاب آمن به ودعمه، حين كان الجميع يسخرون من رغبته في الغناء بإمكانياته الصوتية المتوسطة، ومع أن شكوى الأستاذ عبد الحميد كانت مريرة، فإنها كانت تحمل بداخلها الكثير من الكبرياء والاعتزاز بالنفس واليقين أن عبد الحليم هو الذي خسره، وخسر معه فرصة تحقيق نقلة جادة في الموسيقى العربية، مؤكداً أنه حين يقول ذلك، لا يقوله كمجرد ملحن يتحمس لشغله، ولكن يقوله كمؤرخ موسيقي ودارس متبحر في الموسيقى الغربية قبل أن يدرس الموسيقى العربية، وأنه لا يصدق أن عبد الحليم الذي كان يسخر معه في سنين البدايات من تلك المعاني والألحان المبتذلة والمكررة التي تسود في الغناء العربي، وافق على أن يقوم بإعادة إنتاج ما كان ينتقده، في كثير من الأغنيات التي يعترف أن بعض ملحنيها قاموا بالاجتهاد في الشكل الغنائي، لكنه يرى أنهم لم يحققوا التطور اللافت الذي تستحقه الموسيقى العربية، وهو كلام حين تفكر فيه بعد مرور السنين ستجده شديد الوجاهة، لكن وجاهته تنقص كثيراً حين تستمع إلى الأغنيات

التي لحنها الأستاذ عبد الحميد، فتكتشف أنه ربما كان بارعاً في التنظير والتحليل، لكنه لم يكن بارعاً بنفس القدر في التلحين والإبداع.

بعد الأستاذ عبد الحميد توفيق زكي وخلال السنوات التي عملت فيها في الصحافة والفن والإعلام، قابلت كثيراً من الفنانين والكتاب الذين تكررت معهم حكاية أن يتنكر تلاميذهم لأفضالهم، وبعض هؤلاء كان يفضل استخدام تعبير «اللي عملته» أو «صنيعة يدي» على استخدام وصف «تلميذي»، ومع أن تفاصيل النكران كانت مختلفة من حالة لأخرى، فقد كان يجمعها عنصر مشترك وحيد، هو أن نجاح الهاجرين لأساتذتهم أو مكتشفيهم أو شركاء بداياتهم تضاعف كثيراً بعد الهجر، واستخدام تعبير «الهجر» هنا دقيق تماماً، لأنك حين تستمع إلى تفاصيل تلك العلاقة، ستراها علاقة عاطفية خالصة، مهما شابتها شوائب المصالح والمنافع، ولذلك يشعر المهجور بمشاعر الغدر والخيانة، ولا يعطي فرصة لتحليل أسباب الهجر الموضوعية، ولذلك يستسهل المهجورون اتهام الذوق العام. الذي نجح في ظله هاجروهم بالانحراف والفساد، وفي الغالب الأعمّ سيختار كل منهم هدفاً واضحاً لكي يصب عليه كراهيته وعدائيته، وكان لافتاً أن يحظى ذلك الهدف بعدائهم أكثر بكثير من تلاميذهم الهاجرين لهم، لأن عاطفة الأبوة المخلوطة بحب

التملك تتعامل مع التلميذ هنا بوصفه المخدوع أو المضلّل الذي لا يتحمل المسؤولية بقدر ما يتحملها من قاموا بخداعه وتضليله، ولذلك يميل أغلبهم إلى تعليق ما جرى له من تعثر أو إخفاق على أسباب خارج نفسه، يقف وراء بعضها أعداؤه، أو الجمهور الذي تردى ذوقه، أو الزمان الوغد.

بالطبع لم تكن تلك حالة مقتصرة على من قابلتهم والتقيت بهم واستمعت إلى شكواهم من الكتاب والفنانين الذين لم يحالفهم الحظ بالنجاح، فهي حالة قديمة قدم الفن والأدب والحياة، تحدث عنها الكثير من الفلاسفة خلال تأملهم في فكرة الصدفة والحظ وتأثيرهما على حياة الإنسان بشكل يرفع أقواماً ويضع آخرين، حتى إن سقراط وهو من هو في الحكمة والعقلانية، تمنى أن يكون له جني يقود خطاه دائماً نحو القرارات الصائبة والسائدة، لكي لا تزل خطاه ويضطر لاتخاذ قرارات خاطئة يدفع ثمنها غالياً، وهي أمنية توقف عندها الفيلسوف الألماني شوبنهاور في تأملاته حول «فن العيش الحكيم»، ومع تسليمه بفكرة الحظ والعبقرية وتأثيرها على الإنسان، فإنه بنخبويته وكراهيته للعامة الذين يفضل أن يصفهم بالغوغاء، حاول التماس العذر لكل من فشلوا في الوصول بإبداعهم وأفكارهم إلى الناس، لافتاً النظر إلى أن الأيام أنصفت الكثيرين منهم، وأثبتت أن معاصريهم كانوا على خطأ، حين لم يدركوا أهميتهم، وهو

معنى لخصته بإحكام العبارة التراثية الشهيرة «المعاصرة حجاب».

ستجد تجسيداً درامياً بديعاً لهذه الحالة في فيلم «أماديوس Amadeus» للمخرج العظيم ميلوش فورمان، والذي يحكي لمحات من حياة الموسيقار الشاب المعجزة وولفجانج أماديوس موزارت، على لسان معاصره وخصمه العجوز أنتونيو ساليري، الذي ظل يحاول التغلب على مشاعر الغيرة التي تملأه تجاه إبداع موزارت ونجاحه، والتي دفعته إلى الاجتهاد الشديد في صناعة موسيقى تنافس موزارت وتحظى بإعجاب الجمهور مثله، لكنه كان يفشل في ذلك برغم كل ما كان يبذله من مجهود يصل إلى درجة «الحزق»، بينما كان موزارت الغارق في اللهو والعبث والملذات، ينجح في الوصول إلى الناس بأقل مجهود ممكن، وهو ما جعل ساليري عاجزاً عن التصالح مع محدودية موهبته، فبدأ في محاربة موزارت والعمل على التخلص منه، وكأنه يحارب في شخصه العناية الإلهية التي اختصت موزارت بالموهبة دوناً عنه.

لا أدري إذا كان الأستاذ عبد الحميد قد شاهد ذلك الفيلم قبل أن ألتقي به، برغم أنه عُرِض على ما أتذكر في إحدى حلقات برنامج (نادي السينما) الذي كانت مصر كلها تشاهده

تقريباً، لكنني متأكد أنه حتى لو شاهده، لن يجد نفسه في شخص سالييري، ولن يذكره الفيلم بمشاعره الغاضبة تجاه غريمه محمد عبد الوهاب الذي يعتقد أنه لم ينجح بسبب أصالة إبداعه الموسيقي، بل بسبب ذكائه الاجتماعي وشطارته في التسويق وعلاقاته بالساسة والصحفيين، وربما لو كنت وقت لقائي بالأستاذ عبد الحميد، قد شاهدت ذلك الفيلم، لتشجعت ربما على فتح حوار أطول معه عن تصوره لفكرة «الموهبة»، التي يتم استخدامها كثيراً كحل لتفسير ما يحظى به البعض من نجاح خارق لا يتكرر لأمثالهم من الذين يبذلون مجهوداً أكبر، ويمتلكون تصورات للفن والإبداع تبدو أكثر رصانة وفخامة.

بعد سنوات من لقائي الوحيد بالأستاذ عبد الحميد توفيق زكي، قمت بالاشتراك في إعداد حلقة خاصة من برنامج (سهراية) على قناة راديو وتلفزيون العرب ART عن عبد الحليم حافظ، وقام الصديقان هشام يحيى والسيد الربوة بزيارته في بيته الذي لم يغادره طيلة حياته، وسجلا معه حواراً تلفزيونياً، تحدث فيه بغضب أقل عن تلميذه القديم عبد الحليم، لكنه كان لا يزال يحتفظ بعتبه عليه لأنه لم يكن وفياً لمن وقفوا إلى جواره في البداية بقدر المأمول منه، وأذكر أنه كرر يومها الحديث عن رسالة أرسلها إليه عبد الحليم حافظ، كان قد منح صوراً منها من قبل للعديد

من الصحفيين، وتحدث عنها في برنامج قام بعمله سمير صبري عن عبد الحليم، وكان فخوراً بأن عبد الحليم أشاد في تلك الرسالة بموسيقاه، وقال له في نهاية الرسالة بالنص: «سيأتي اليوم الذي يرتفع فيه الشعب إلى مستوى هذه الموسيقى»، وكان قبلها قد تحدث عن رسالة أخرى طلب فيها عبد الحليم منه أن يقوم بمساعدته على توظيف زميل له في ملجأ الأيتام الذي درس فيه عبد الحليم في الزقازيق، وكان قد درس مع عبد الحليم العزف على آلة موسيقية إلى جوار دراسة تصليح الدراجات الهوائية، وهي معلومة حرص الأستاذ عبد الحميد على التشديد عليها خلال حواره مع سمير صبري.

حين رأيت الأستاذ عبد الحميد وهو يتحدث بكل فخر عن رسالة عبد الحليم التي تشيد بمستوى موسيقاه التي لم يرتفع إليها الشعب بعد، تذكرته وهو يحكي عن ذلك بحماس شديد، حين التقيته في بيته الذي توجد فيه أركان مليئة من أدناها إلى أعلاها بالكتب والمجلات والصحف التي كانت تشكل جزءاً من أرشيف ضخم جمعه الرجل خلال تأريخه للموسيقى العربية، ولا أدري أين ذهب الآن ذلك الأرشيف، وأذكر أنني خطر على بالي وقتها أن عبد الحليم الذي يُجمع من عرفوه على أنه لم يكن يخلو من اللؤم الذي لا غنى عنه في الوسط الفني المليء بالوحوش الضارية، ربما كان يسخر

من أستاذه بشكل لم يدركه الرجل الطيب، لكنني وجدت أن إثارة ذلك الخاطر ولو في شكل تساؤل ستطيح بأي أمل في الحصول على صورته مع عبد الحليم، وحين أفكر في ذلك الآن، أجد أنني ربما تماديت بفعل حماسة الشباب في تحليل ذلك السطر المجامل، وأن عبد الحليم وهو الدارس للفن، ربما كان يقدر تلك الموسيقى التعبيرية التي أبدعها عبد الحميد، لكنه يراها أمراً لن يحبه المستمع العربي الذي تربت ذائقته على التطريب، بدليل أنه لم يغن أغنية أو اثنتين لعبد الحميد، بل غنى له أكثر من عشرين أغنية، كان بالتأكيد وهو يغني كل أغنية منها، يتمنى أن تنجح في وضعه على خارطة الغناء، التي كانت تشغي وقتها بأصوات جبارة في قدرتها على التطريب والإمتاع، لكنه حين فشل في ذلك مرة تلو مرة، قرر ألا يلوم نفسه وأستاذه، بل اعتبر أن الوقت لم يحن بعد لكي تنجح مثل تلك الموسيقى، متمنياً أن تنجح في المستقبل، فتنجح معها أغانيه التي أصبحت منسية في دواليب الإذاعة.

في أحيان أخرى، كنت أقول لنفسي إنني وقعت فيما أحذر منه كثيرين غيري من الاستغراق في تقديم تفسيرات عميقة لتصرفات بسيطة أو عشوائية أحياناً، وأن عبد الحليم ربما كان يقول كلاماً مجاملاً لأستاذه، لأنه يشعر بالذنب تجاهه، وربما لم يكن يشعر بالذنب أصلاً، بل كان يقول «أي كلام يا

عبد السلام»، لأن عبد الحليم مهما أحب أستاذه، لن يحبه أكثر من نفسه الموعودة بالعذاب، والتي لم تجد راحتها إلا في إمتاع الناس بالغناء واستمتاع صاحبتها بمحبتهم له وإيمانهم به، وأنه كان يمكن أن يقول في نفس تلك الرسالة لأستاذه، إن عليه أن يتذكر أن الزمن وغد والحياة بنت كلب قاسية «ما تديش اللي عايز»، لكنه ربما فكر أن قول ذلك لن يكون مجدياً لأن أستاذه كان لا بد أن يكتشف ذلك بنفسه يوماً ما.

انتقل الأستاذ عبد الحميد توفيق زكي إلى جوار الله في نهاية عام 1998، بعد أشهر من تسجيلنا معه في ذلك البرنامج، لست متأكداً ما إذا كان فريق الإنتاج قد بعث إليه بنسخة من البرنامج لكي يشاهدها ويحتفظ بها، كما كان يحتفظ بكل حواراته الصحفية والإذاعية والتلفزيونية، جنباً إلى جنب مع ألحانه التي كان يشكو بحزن شديد من عدم إذاعتها في الإذاعة بالقدر اللائق، لست متأكداً أيضاً هل تم حل تلك المشكلة في السنوات الأخيرة، بعد أن ظهرت إذاعة الأغاني ومثيلاتها من الإذاعات المتخصصة في الأغاني والتي تفرد مساحة للأغاني «القديمة» والمجهولة، أم أن مساحات الإذاعة يتم حجزها بالكامل للأغاني التي يحب الناس سماعها بالفعل، دون أن يجربوا الاستماع إلى أغنيات مجهولة لم يسمعوها من قبل، فلربما حين تجد تلك

الأغاني فرصتها في الإذاعة الآن، نعرف هل كان الأستاذ عبد الحميد محقاً في يقينه بأن ما قاله عبد الحليم لم يكن مجرد مجاملة، بل كان نبوءة ستتحقق يوماً ما، وهو ما قاله بالنص لي في أوائل التسعينات وكرره في حواره مع سمير صبري في منتصف التسعينات، وأن الشعب سيدرك يوماً ما خطأه في تفضيل موسيقى عبد الوهاب على موسيقى عبد الحميد، وهو ما لم يحدث حتى الآن، تماماً مثلما لم تتخل القاهرة عن موقف سيارات أحمد حلمي، ولا عن صخبه وتلوثه الذي كان الأستاذ عبد الحميد يحتمي منهما بإحكام إغلاق شبابيك شقته، متحسراً على حرمانه من شم الهواء النظيف، ومن إنعام النظر في الميدان الذي كان يوماً ما يسر الناظرين.

يومها، خرجت من حواري مع الأستاذ عبد الحميد وأنا مشحون بمشاعر مختلطة من الحيرة والشفقة، والأسف أيضاً لأنني لم أحصل على الصورة التي جمعت الأستاذ عبد الحميد مع تلميذه عبد الحليم، ربما لأنه شعر بالغضب من أسئلتي المزعجة فقرر أنني لست أهلاً للحصول على الصورة، ولذلك قررت تخفيف حدة تلك المشاعر بالتوجه إلى كشري «على كيفك» المواجه لمحطة باب الحديد، والذي كان من محلات الكشري القليلة في القاهرة التي تقدم طبق الكشري بالكبدة المشهور في الإسكندرية، وبعد أن أسكتّ أصوات معدتي، تفرغت لمناقشة أصوات عقلي التي أخذت تسألني

عن صحة ما أفعله حين أضيع وقتي في مشاريع الكتابة من الباطن، بدلاً من أن أتفرغ لتعلم ما أحبه، لعلي أحقق يوماً ما أحلم به.

وبعد أن تنقلت في تلك الليلة الطويلة بين أكثر من مقهى، وصلت في نهايتها إلى قرار الاعتذار لصديقي العزيز عن الاستمرار في «مصلحته» المزعجة والمضيعة للوقت، مقرراً أن أخوض مغامرة البحث عن فرصة للتدريب الصحفي في أماكن أحبها، حتى لو لم أحصل منها على أي مقابل مادي، وهو قرار أدين به لتلك الجلسة مع الأستاذ عبد الحميد، التي أتذكر وقائعها كلما وجدت نفسي مسكوناً بمشاعر الغضب والمرارة من خذلان ما، فآخذ في تذكير نفسي بما عزمت عليه في تلك الليلة، وهو أن أعمل جاهداً على ألا يأتي اليوم الذي أجد فيه بعض عزائي في الحياة، في الاستسلام لمرارة الشكوى من غدر الزمان، لكل صحفي عابث يمر بشقتي باحثاً عن مادة لحوار مثير، أو حكاية يزعم أنها ذات مغزى.

واحد من «المواطنين الشرفاء» ولا مؤاخذة!

ستحتاج لأن أخبرك قليلاً عن جغرافية المكان الذي وقعت فيه الحكاية، ليساعدك ذلك على تخيلها أكثر.

كنا وقتها، في ليلة من ليالي ديسمبر عام 2009، وكان ذلك «الكوفي شوب» الكائن في الدور الأرضي من فندق ماريوت الزمالك، واحداً من أماكن قليلة في القاهرة تفتح أبوابها لروادها 24 ساعة في اليوم، مهما بلغت قلة عددهم، وقلة طلباتهم أيضاً، كنت زبون المكان لسنوات، وكانت قد نشأت صداقة بيني وبين العاملين فيه، جعلت إحدى طاولاته تتحول إلى شبه مكتب، ألتقي فيه بأصدقائي وزملاء المشاريع الفنية التي أعمل بها، ومع أني لست من المبتلين بالتدخين، فإنني كنت ممن تعودوا على تحمل صحبة المدخنين، وكل أصدقائي من عتاة المدخنين، ولذلك كنت أفضل الجلوس في ركن المدخنين، لكيلا أغادر إليه كلما جاءني صديق أو زميل، وأيضاً لانعزاله التام عن بقية المكان، مختاراً على الدوام طاولة بعينها، لو جلست إليها، لا يراك أحد في بقية الكوفي شوب، ولا تراه أنت أيضاً.

كانت الساعة قد بلغت الحادية صباحاً، وكنت أجلس ليلتها

وحيداً في المكان الخالي من الرواد، مجبراً على «التطبيق» حتى صباح اليوم التالي، لإنجاز الحلقة السادسة والعشرين من مسلسل (أهل كايرو)، لكي أسلمها للصديق المخرج محمد علي في الصباح الباكر. كنت غارقاً حتى الأذقان في عالم بطلة مسلسلي (صافي سليم)، سيدة المجتمع التي قدمت من قاعه، حتى استقرت قرب قمته، عبر رحلة طويلة مليئة بالعلاقات المشبوهة والمحطات الملتبسة، ولم أكن أدري وقتها، أنني سأجد إلى جواري، مشروع «صافي سليم» جديدة، يتشكل إلى جواري، من حيث لا أدري ولا أحتسب.

فجأة دوّى صوته العالي في هدأة ليل الكافيه، فبلغ مسامعي رغم انشغالها بسماع موسيقى عالية الصوت، رفعت السماعات عن أذنيّ، في رد فعل تلقائي لتبين ما يجري خلفي بالمكان، ليكون أول ما أسمعه صوت رجل يقول غاضبا: «وهو انتي من امتى بتتصرفي من دماغك يا خرية، كان لازم تعملي اللي قلت لك عليه من غير مناقشة»، ليرد عليه على الفور صوت نسائي مرتبك: «أصل إنت ما قلتليش إن الموضوع هيتطور كده يا مستر»، وربما لولا إجابة الرجل الأشد غضباً، لكنت قد عدت إلى وضع السماعة على أذنيّ، والاستغراق من جديد في الكتابة، هرباً من متابعة خناقة بين «مستر» ما وامرأة ما تعمل لديه، أعني إجابة الرجل التي قال فيها: «أمال إنتي كنتي فاكرة إيه يا روح أمك، هو إنتي

هتاخدي الفلوس دي كلها عشان سواد عينيكي»، فجعلني الرد الوقح المفعم بالشبهات، أحسم قراري بضرورة متابعة ذلك الموقف الدرامي المذاع على الهواء، والذي لا يفصلني عن بطليه إلا حائط، يجعلني غير مرئي للمستر والسيدة المتمنعة التي بدا أنها غير راغبة، أو لنقل أنها لم تكن غير راغبة حتى لحظة اندماجي في المتابعة.

كان صوت المستر العالي قد أيقظ الجرسون المناوب للمكان، والذي كان قد أخذ غفوة قليلة خلف «الكاونتر» الموجود في مدخل الكوفي شوب، مستغلاً خلو المكان من الرواد للراحة من عناء وظيفتين يعمل فيهما طيلة اليوم، بعد أن سارع إلى نفض آثار النوم عنه، جاء أحمد الجرسون مسرعاً للترحيب بالمستر، الذي بدا أنه يعرفه جيداً، حين نطق باسمه مصحوباً بلقب بك والكثير من المجاملات، وبعد أن سأل عن طلبات الاثنين، عاد أحمد الجرسون داخلاً إلى المطبخ، دون أن يفكر لحسن الحظ في المرور على طاولتي، لسؤالي عما إذا كنت أريد طلب شيء، ومن يدري فربما كان قد نسي وجودي أصلاً بفعل التعب.

خلا المكان من جديد وهدأ، فعاد «المستر البك» الذي أصبحت أعرف اسمه الأول لمخاطبة المتمنعة بصوت أهدأ قليلاً لكنه كان أكثر حسماً: «بصي يا ستي.. أنا عارف

من الأول إن إنتي عايزة معاملة خاصة، وعشان كده ما بعتتكيش لحد بعقال، اخترت لك حد يعرف قيمتك.. راجل لسانه حلو وعينه مليانة، ولو بقيتي لذيذة معاه هيدلعك آخر دلع.. بس المهم تبطلي غباوة.. عشان اللي إنتي عملتيه خلى الراجل سمعني كلمتين بايخين»، وحين ردت عليه المتمنعة، بدا في صوتها المتهدج الأسيان، أنها لأسباب كثيرة تزاحم ترتيبها في تفكيري، كانت حريصة جداً على عدم إغضاب مِسترها وهي تقول له: «أنا آسفة يا مستر، بجد أنا آسفة، أنا مش عارفة أنا عملت كده ليه.. والله كنت ناوية أستحمل بس واضح إن الموضوع هياخد معايا شوية وقت».

لكن الشخرة القصيرة التي ندّت عن «المستر»، كشفت عن كونه شخصاً غليظ القلب، لا تؤثر فيه النبرات المتهدجة الأسيانة أبداً، ولا يلقي بالاً لأهمية الاستعداد النفسي في ظروف كهذه: «نعم يا اختي شوية وقت يعني إيه، هو إنتي هتتجوزيه وعايزة فترة خطوبة، عموماً أعمل لك إيه يعني.. شكلك دخلتي دماغ الراجل.. يعني خلاص ما فيش وقت للكلام.. بصي من الآخر.. أنا هاكلمه حالاً عشان يعدي ياخدك، وعايزك تفتحي مخك وتصلحي غلطتك، ولما أشوف بقى هيكلمني يشكرني ولا لأ».

بدا لخيالي أن تبريقة مكفهرّة كانت تصاحب هذا الكلام،

لأن ما أعقبه كان صمتاً مطبقاً، لم يقطعه سوى صوت أزرار تليفون محمول، ضربت عليه أصابع المستر رقم هاتف «الزبون» الغاضب، ذي العين المليانة واللسان الحلو، وحين رد الزبون، تبدل فجأة صوت المستر الحاسم الحاد، لتكسوه طبقة ناعمة زلقة، أو قل إن شئت الدقة ثعبانية: «سعادة الباشا.. إنت فين يا حبيب قلبي.. طب كويس ده إنت لسه قريب مني.. لا إزاي بس أنا ما يرضينيش زعلك.. أنا قابلتها وعرفتها غلطها.. وهي مستنياك حالاً عشان تعتذر لك وتبوس على راسك.. هيهيهيهي.. حبيب قلبي.. أنا قلت لك دي بنت زي الفل.. طيب بذمتك مش الموقف ده يدل على إنها بنت خام زي ما قلت لك.. عموماً يا سيدي أنا هاطلع منها وأسيبكو تتفاهموا مع بعض.. آه إحنا في ماريوت الزمالك.. الكافيه اللي جنب الباركينج على طول.. يالله تعال اشرب معانا حاجة.. ياه ده إنت مستعجل أوي.. حقك يا باشا.. طيب إنت قدامك قد إيه.. هي جاهزة ومستنياك.. طيب على أقل من مهلك.. في أمان الله».

فور إقفال المكالمة عادت طبقة صوت المستر للتبدل من جديد، وفيما اتضح أنه طقس من طقوس عمله، استأنف حديثه معها بشخرة من نفس الطبقة التي سبق أن شخر منها قبل المكالمة: «وبعدين يعني.. هو إنتي هتقابلي الراجل بالدمعة اللي في عينيكي دي.. هتقفليني منك ليه بس»، وفي

الرد خرج صوتها واهناً للغاية، برغم أنني تصورتها تحاول جاهدة أن تبدو نبرات صوتها قوية، ربما لتخفي آثار دوامات من الصراع كانت تثور بداخلها: «لا دمعة إيه بس يا مستر.. ده عيني محمرة عشان مش متعودة لسه على السهر.. أنا هاخش الحمام أحط قطرة»، وهذه المرة جاءت شخرته من طبقة منخفضة، معبرة عن مزيج غريب من المعابثة والرضا: «أيوه كده.. هو ده الكلام».

طرقع صوت كعبها العالي على بلاط الكافيه، فتحفزت منتظراً قدومها نحو منطقة جلوسي، فقد كان طريق دورة المياه يمر بطاولتي المنزوية، وكان مجرد رؤيتها لي، سيجعلها أياً كان مستوى ذكائها، تدرك أنني كنت شاهداً على كل ما دار منذ قليل، ففكرت في وضع السماعة على أذنيّ، لتقليل احتمالات إدراكها لذلك، لكنها كانت قد دخلت في مجال وجودي، والتقت على الفور عيناي بعينيها، فأربكني جمالها الأخاذ، الذي أفاض فستانها العاري في تأكيده، أما هي فقد أربكها محض وجودي، فجمدت في مكانها للحظات، كان يبدو أن دماغها يبحث فيها عن الموقف الأنسب، هل ترجع عائدة إلى حيث يجلس المستر، أم تواصل طريقها نحو دورة المياه، كأن شيئاً لم يكن؟

«ماتيالله ياختي بسرعة الراجل على وصول»، انبعث

الصوت الثعباني من خلف الحائط يتعجلها، بعد أن رآها تتوقف في مكانها، زاد ذلك من ارتباكها، فاستدارت ناظرة إليه، قبل أن تعاود النظر إلى حيث أجلس، باعثة رسالة مفادها أن هناك من يشاركنا في المكان، وصوت طاولته وهي تتحرك كشف عن التقاطه السريع للرسالة، وهي مدّت بعد ذلك خطوتين متجهة نحو الحمام، لتتفادى حضور مواجهة ما، كنت عازماً على أن تكون عاصفة، لو صدر عنه مجرد كلمة توجه لي انتقاداً أو لوماً لأنني كنت هادئًا طيلة الوقت، فلم أنبهها بتحرك أو نحنحة أو غير ذلك إلى وجودي في المكان، وبالطبع كان متوقعاً من مستر كهذا أن يلومني بكل ما يمتلكه من بجاحة، فاعتدلت في جلستي باتجاه نهاية الحائط الذي يفصل بيننا، لأفاجأ بوجهه يطل عليّ من خلف الحائط متحفزاً، قبل أن تملأ وجهه في لمح البصر ضحكة ودودة عريضة، سأظل ما حييت متحيراً في مدى قدرته على إنتاجها بكل تلك السرعة.

«يا أهلاً بكاتبنا الكبير»، قال وهو يمد يده بالسلام مقبلاً عليّ، وهو يكرر جملته بصوت مبالغ في التودد، جعلها ذلك تتوقف وتستدير ناظرة لي، قبل أن تصل إلى مدخل دورة المياه، التي كان يفصلها عن مكاننا، باب قصير من ضلفتين متحركتين. لم يكن المستر يعرفني فحسب، بل كان يعرف أنني أعرفه، ومن في مصر لا يعرفه. كنا قد التقينا من قبل

لقاء قصيراً، في حفلة صاخبة نظمها فنان كبير احتفالاً بنجاح فيلمه الجديد، وحضرها هو بصحبة الوزير المهم الذي كان سكرتيراً له، قبل أن يُسجن بعد ذلك اللقاء بعامين، في قضية فساد شهيرة، تورط فيها محافظ مهم ورجل قضاء سابق، ومع ذلك فهو لم يعطني انطباعاً أنه يشغل نفسه ولو للحظة، بما إذا كنت قد استمعت إلى موقفه الفضائحي الذي دار منذ قليل أم لا.

كان المستر السكرتير قد رأى ذهولي، فقرر على ما يبدو أن يمعن في إذهالي، حين نادى فجأة فتاته قبل أن تعبر نحو دورة المياه: «تعالي يا ستي لما أعرفك بكاتب عظيم.. لعلمك بقى أنا كنت باقرا له دايماً وأنا في السجن وأقول ربنا يحميه هو واللي زيه عشان البلد دي مش هتنضف إلا على إيديهم»، وقبل أن يستدير نحوي ثانية، منتظراً وصولها إلينا، كان قد رأى ملامح الذهول وهي تكسو وجهي، وأنا الذي كنت أظنني سريع البديهة نادر الذهول، فأخذ يسألني كأنه قال يعني يسأل بجد واهتمام: «صحيح هو إنت ما بتخافش من الحاجات اللي بتكتبها دي؟»، وحين بدا له جلياً أنني عاجز عن النطق، كانت الجميلة التي قررت ألا تواصل التمنع، قد وصلت إلى مشارف الطاولة، لتقع عيني على وجهها الذي أطفأ الامتقاع جماله، لأستغرق لحظات في تأمل المشاعر المتناقضة التي تتصارع على احتلال شاشة وجهها، في حين

كان يأتيني من بعيد صوت «مِسترها» وهو يردد اسمي، مصحوباً بكلمات تفخيم تتحدث عن مقالاتي وأفلامي، وهي كانت تتصنع الاهتمام، قبل أن تلبي طلبه وتمد يدها لتسلم عليّ بحفاوة كاذبة.

ربما، حرصاً منه على إخفاء آثار الفضيحة، قرر المستر السكرتير أن يعرفني على فتاته، فقال مشيراً إليها وهو يتلوّى ضاحكاً: «أحب أعرف حضرتك على رشا هانم.. خطيبة صديق ليا.. رجل أعمال عربي من خيرة الناس.. اتخانقوا النهارده يا سيدي وقررت ما أروحش إلا لما أصالحهم وأكسب فيهم ثواب»، وحتى هي يا مؤمن، نظرت إليه بذهول دام لحظات، ليس فقط لقدرته على ارتجال الكذب بتلك الرشاقة المذهلة، بل لأنه لم يكن هناك ما يبرر قيامه بالكذب أصلاً، خاصة أنني لم أكن قد نبست أصلاً بما هو أكثر من غمغمات لا يمكن تفسيرها.

بدا لي فيما بعد وأنا أتأمل ما جرى، أن «مِستراً» كهذا أصبح بعد كل ما حضره من تحقيقات واستجوابات، معتاداً أن يكون جاهزاً بتفسير محبوك، حتى لو لم يطلبه منه أحد، ولم أجد ما أقوله تعليقاً على روايته التي لم أطلبها، سوى أن هززت رأسي في اتجاهات مختلفة، لتمر الثواني التي أعقبت ما قاله طويلة وثقيلة، ولم يخطر على بالي ما يمكن

أن أقوله لإنهاء ذلك الموقف المربك، وهو لم يدع لي فرصة لأن أبادر إلى قول شيء، حيث نظر إلى كمبيوتري والأوراق التي تجاوره، وقال وهو يمد يده مصافحاً: «شكلنا عطلناك عن الكتابة.. مش هاسألك بتكتب إيه أحسن تكون بتكتب مقال يودي في داهية.. أسيبك تكمل شغلك وربنا يوفقك.. على فكرة من الظلم اللي الواحد شافه بقى عارف إن البلد دي صعب تتصلح ولا بعد ميت سنة لكن ربنا معاكو»، وقبل أن ينتظر مني أي تعليق من أي نوع، أشار لفتاته بطرف عينيه أن تلغي مشروع وضع القطرة، وهي دارت حول نفسها داخل نفسها للحظات، قبل أن تفهم قراره العاجل بضرورة الانسحاب السريع المنظم من المكان.

خروج الاثنين من مجال طاولتي، وعودتهما إلى ما خلف الحائط الفاصل، أعقبهما أصوات أخذ متعلقاتهما، ثم حديث متعجل مع الجرسون لإلغاء الأوردر، بدا بعضه غاضباً، ربما لأن الجرسون لم يخبر حضرة السكرتير بوجود أحد يشاركهما المكان، إذ لكانت طريقة إخراجه للمشهد قد اختلفت تماماً، بعدها عاد صوت الكعب العالي ليواصل الطرقعة في طريق الخروج من الكوفي شوب، قبل أن يعلو صوت إغلاق باب المكان، ويسود الصمت ثانية في الجوار.

أطللت من شباكي على موقف السيارات المجاور للكوفي

شوب، لأرى المستر يسير مسرعاً باتجاه المكان الذي أوقف فيه سيارته، وفتاته تسير خلفه محاولة حفظ توازنها على الأسفلت، وبعد خروجهما من «الكادر»، ظللت للحظات أستعيد ما جرى وأتأمله، محتفظاً بذهولي من طريقته في التعامل معي فور رؤيته لي، قلت لنفسي: لو كنت قد قررت أن أكتب في مسلسلي مشهداً كهذا، لما خطر على بالي أن يكون رد فعل بطله هكذا أبداً، بالتأكيد كنت سأجعل من يقتاد صافي سليم نحو ليلة غوايتها الأولى يرتبك للغاية لو حدث له موقف كهذا، أو ربما يدخل في خناقة مع الشخص الذي يدرك أنه فضحه، أو لعله بعد لحظة مواجهة ما، يرتجل مونولوجاً يتحدث فيه عن مبرراته الدرامية التي جعلته يسلك طريق الخنا، لا أن يقبل على فاضحه مادحاً، ومتقمصاً شخصية مواطن شريف، تبكيه أحوال البلاد، وتدميه أوضاع العباد.

بعد مزيد من الوقت، أصبحت قادراً أكثر على تنظيم أفكاري، فتذكرت أن واحداً من أسباب مفاجأتي الشديدة لرؤيته بالذات، أنني كنت أعتقد أنه ما زال قابعاً في السجن، ربما لأنني تصورت أنه كان قد نال حكماً بالأشغال الشاقة المؤبدة، خاصة أن المحافظ الذي كان شريكاً له في قضية الفساد، أخذ حكماً قاسياً، وظل اسمه يتردد في الصحف لفترة، مقترناً بدعوات تطالب بالإفراج الصحي عنه، وبعد

قليل من استجماع الذكريات، تذكرت أنني كنت قد كتبت عن الاثنين بعد تفجر قضيتهما، مقالاً نارياً عنوانه (مدرسة حزنبل للفساد تفتح أبوابها)، تعليقاً على الرشاوي الغريبة التي كان يطلبها المحافظ المستشار لتشهيل طلبات رجال الأعمال المتعاملين معه، والتي كان من بينها خرفان وأبقار وبِدل وكراڤتات بل وحتى شرابات وصفت أنها «حريرية مستوردة»، فضلاً عن قطع الأراضي والشقق والسيارات والمبالغ النقدية، ولم أدر هل كانت ذاكرتي دقيقة حين قالت لي إن المستر السكرتير كان قد خرج من القضية بحكم مخفف، لأنه تعاون مع الأجهزة الرقابية في تلبيس القضية للمحافظ المستشار، الذي كانت الدولة المباركية تحتاج رأسه بشدة وقتها، للتغطية على فساد حقيقي أخطر، لا يجري أبطاله وراء طفاسة تلهيهم عن تبين مواضع الزلل.

دخلت إلى الإنترنت محاولاً العثور على معلومات، عن موعد خروج المستر السكرتير من السجن، فلم أجد أي معلومات منشورة عن ذلك، بخلاف ما هو مكتوب عن قضية فساده القديمة، ليبدو لي أن الرجل قرر أن يظل منذ خرج متوارياً تحت الرادار، ومغيراً نشاطه نحو نوع جديد من الفساد أكثر كسباً وأمناً، ولا أخفيك أنني في نهاية تأملاتي، تمنيت لو كنت قد صادفت ذلك الموقف قبل أشهر، إذ لكنت ربما أضفت خطاً درامياً كاملاً، يثري حكاية صافي سليم مع

مسترها الذي وضعها على أول طريق الغواية، لكن صافي سليم التي رأيتها بصحبته ليلتها، ظلت حاضرة في ذهني، وأنا أكتب ما تبقى من حلقات المسلسل.

منذ تلك الليلة الليلاء، جرت في النهر مياه كثيرة ودماء أكثر، ليعود المستر السكرتير لمفاجأتي بجرأته المذهلة، حين عاد عقب ثورة يناير ككاتب صحفي في صحيفة مستقلة كبيرة، بدأت تنشر له بانتظام مقالات فنية، بعضها من الطراز الوعظي الحافل بالهجوم على الفن الهابط، والمفعم بالحض على مكارم الفنون، قبل أن تتحول مقالاته الفنية في زمن قياسي إلى مقالات اجتماعية، ثم تصبح مقالات سياسية، مليئة بانتقاد أحوال البلاد التي تفسدها مظاهرات الشباب الأرعن، ومطالبة المصريين أن يقفوا إلى جوار مصر التي تحتاج إلى جهود كل أبنائها، وأذكر أنني حين شخرت بسبب تلك المقالات شخرة عريضة الطبقة، لأحد العاملين في الصحيفة من أصدقائي، قال لي مبرراً إن تلك المقالات تعتبر مساحة إعلانية، حتى لو لم تصفها الصحيفة بذلك، لأنها تأتي ضمن اتفاقيات تخليص مصالح بين رئيس التحرير، ورجل أعمال شاب أصبح يمتلك الجريدة، وأنه يقال إن المستر السكرتير لعب دوراً في صفقة شراء الجريدة، ضمن سلسلة مهام وتشهيلات يقدمها لرجل الأعمال الشاب.

فيما بعد، كان لدى المستر السكرتير المزيد من المفاجآت، خاصة حين نشرت الصحف أخبار زواجه بنجمة شهيرة، لتحتل صورها معه من حين لآخر صفحات المجتمع في شتى الصحف والمواقع، ليظهر بعدها بفترة وجيزة أن الرجل طامع فيما هو أكبر من النجمة الشهيرة، حيث بدأت أخبار استضافاته المتكررة لنجوم السياسة والفن في بلدته، التي كان واضحاً أنه يفكر فيها كدائرة انتخابية وشيكة.

أذكر أنني في تلك الفترة التقيت في عيادة أحد الأطباء، بصديق لي يعمل منتجاً فنياً، فقال إنه أصبح يدير شركة إنتاج أسسها المستر السكرتير مع زوجته، وأنه محرج من أن يقدم لي عرضاً بالتعاون الفني مع الشركة، لأنه يتحسب أنني ربما أتخذ موقفاً من الفنانة زوجة السكرتير، بسبب معارضتها للثورة وتأييدها لمبارك خلال أيام الميدان الأولى، فقلت لصديقي إن موقفي من الممثلين الذين أعمل معهم، لا تحدده مواقفهم السياسية، بل قدراتهم التمثيلية، لأنني لو اشترطت العمل مع فنانين أصحاب مواقف سياسية مشرفة ومشرقة، فلن أعمل إلا مع أسماء تعد على إصبع اليد الواحدة، وأن كل ما يهمني هو الحفاظ على ما أكتبه دون تشويه أو تبديل.

تهلل وجه صديقي لما قلته، لكنني استدركت قائلاً إن عرضه المشكور لن يجدي نفعاً، لمجرد أنني قبلته، فقال

مشجعاً إنه يعلم أن النجمة تحب أن تعمل معي، خاصة أنه قد سبق أن تعاونّا في فيلم سابق، قبل أن تزداد نجوميتها، فقلت إن المشكلة لن تكون فيها هي، فهم قصدي ورد قائلاً بحماس إن زوج النجمة ليس مؤثراً على الإطلاق في القرارات الفنية للشركة، وإنه سيتصل بي غداً ليؤكد لي ذلك، وسيجعلها تحدثني للاتفاق على موعد للجلوس معاً، والتفكير في مسلسل تلفزيوني، فقلت ضاحكاً إن ذلك اللقاء لن يحدث، ثم أضفت معتذراً أنني مشغول في كتابة مسلسل تلفزيوني يأخذ وقتي بالفعل، لكنه أصر على أنه سيتصل غداً لترتيب موعد للقاء ودي، لكنه لم يتصل ثانية، كما كنت أتوقع وأتمنى.

لم تكن تلك المفاجأة الأخيرة التي يحملها لي المستر السكرتير، فقد جاءت مفاجأته الأخيرة لي، كما جاءت الأولى، في كوفي شوب مختلفة تماماً عن سابقتها، حدث ذلك في أحد أيام خريف عام 2012، حين كنت أجلس مع ابنتيّ في إحدى كافيهات مدينة الزقازيق، التي كنت مسافراً إليها في زيارة عائلية، لترد إلى موبايلي مكالمة من رقم خاص، ضغطت على زرار الإجابة، متوقعاً صوتاً لأحد الأصدقاء المتفاخرين بأرقامهم المحجوبة عن أنظار العامة، وقبل أن أقول شيئاً، داهمني الصوت الثعباني من جديد هاتفاً: «يا أهلا بكاتبنا الكبير معاك فلان الفلاني».

بالطبع لم أتأكد من شخصيته بسهولة، لأنني ظننت الأمر في البدء مقلباً، يقوم به ممثل صديق من ملاك الأرقام الخاصة، الذين سبق أن حكيت لهم حكايتي مع المستر في إحدى جلساتنا، لكن المستر كرر تعريفي بنفسه، ولم يتوقف طويلاً عند جفاء صوتي في الرد عليه، بل قرر أن يواصل إبهاري مجدداً، حين قام بتعلية نبرة اللزوجة في صوته الزلق وهو يقول بحماس: «أنا باكلم سيادتك بصفتي مستشار جامعة كذا، وعايزين ندعو سيادتك لحضور أوبريت فني ضخم هيحضره سيادة الفريق أول عبد الفتاح السيسي وقادة القوات المسلحة، وهيحضره كل كتاب مصر وفنانيها المهمين، وسيادتك لازم تكون من ضيوفنا».

قاطعت تدفق المستر الذي أصبح فجأة مستشاراً يتصدر لمناسبات عسكرية ووطنية، وقلت بكل ما أستطيع وضعه في صوتي من جفاء وعدائية: «الحقيقة أنا مش مهتم بحضور مناسبات زي دي»، جاءت ضحكته مجلجلة كأنني لم أقل شيئاً، قبل أن يستأنف اللزوجة المعتادة مجدداً: «إزاي بس يا فندم.. دي مناسبة وطنية مهمة.. وعلى فكرة اسم حضرتك جالنا في كشف من الشؤون المعنوية للقوات المسلحة بيحدد الضيوف اللي لازم ندعيهم».

أذهلتني المعلومة الواردة في رده، وطريقة إيراده لها،

وبدأت أفكر في أشياء تقال لا يصح قولها إلى جوار بناتي، وبممارسة الكثير من ضبط النفس، قلت منهياً المكالمة: «أنا دلوقتي في اجتماع، ولما يبقى حد من الشؤون المعنوية يكلمني هابقى أعتذر لهم بنفسي، شكراً»، وأغلقت المكالمة دون انتظار رده، وأنا ألوم الحظ الذي ربما لو كان قد ساقه لي في مكان آخر أو صحبة أخرى، لكان ردي عليه مختلفاً. وبعد أيام كنت أشاهد كغيري، صورة المستر السكرتير وهو يحتضن الفريق أول السيسي، الذي كان يوجه له الشكر على مجهوده، في إنجاح المناسبة الفنية التي شهدت يومها وصلة عاطفية للسيسي، أسالت دموع الحاضرين من الفنانات والفنانين الحبلى بنجمه، الذي كان مستمراً في البزوغ لدى كثيرين، من بينهم قادة وأنصار جماعة الإخوان المنبهرين بتقواه وورعه وبكائه في صلاة الظهر.

بعد فترة من مذبحة رابعة، وحين تحولت بسبب كتاباتي المعارضة لما يجري في البلاد، إلى شخص يرد اسمه فقط في كشوف الخونة والعملاء، فوجئت بصديق يرسل لي مقالاً، قال إن المستر السكرتير يوجه فيه لي ولأمثالي، نصائح في حب الوطن وأهمية التضحية من أجله وضرورة الاصطفاف خلف قائده الأعلى، ومع أنني حاولت للحظات أن أتخذ قراراً بفتح رابط المقال، لعلي حين أقرأه أستفيد من تلك النصائح، إلا أنني فشلت في فعل ذلك، لأن صوته الثعباني الزلق ظل

يملأ مسمعي وهو يقول: «ده راجل لسانه حلو وعينه مليانة، ولو بقيتي لذيذة معاه هيدلعك آخر دلع».

لكي تظل في ضلالاتك اللذيذة

مثل كل شيء آخر في هذه الحياة الدنيا، يتغير إحساسك بالحب، فيصبح مع مرور الوقت وتعاقب التجارب أعمق وأصدق، أو فلنقل أكثر واقعية.

وأنت صغير، غالباً ما تُفرِّق بين البنت التي تحبها والبنت التي تشتهيها.

البنت التي تحبها، ترى كل ما فيها جميل، حتى لو كان عيباً، ترى دائماً حول وجهها هالة نور، تجعلها أشبه بهالة فؤاد في أيام عزها، البنت التي تشتهيها تكون أشبه بهالة صدقي في أيام عزها أيضاً، ينتقل مصدر الإضاءة من حوالي وجهها إلى حوالي صدرها أو عجيزتها، أو كليهما، يعني لا أريد أن أغرق في التفاصيل هنا لكيلا أخدش رُقيّ موضوع كهذا يفترض أن يكون الحديث فيه مرهفاً وحالماً.

في البدء تبدو كل قصص الحب لك حقيقية جداً، مهما رآها من حولك وهمية، ومهما كانت منقوعة في الهراء المتماسك، لكنك مع عوامل التعرية الطبيعية التي لا ينجو من سطوتها أحد، تتمكن من فرز درجات الأوهام التي عشتها طيلة عمرك، فتكتشف أنك أحياناً عشت قصص حب لا ترقى حتى إلى أن تكون وهماً، لأن للوهم في نهاية المطاف كياناً وأبعاداً

ومواصفات قياسية تجعل منه وهماً.

أول حب توهّمت أنه حقيقي، كان لزميلة لي في الجامعة، لم أكن أحبها فقط لأنها جميلة جداً، فقد كان في دفعتنا من هنّ أجمل منها، لو طبقنا معايير النقد المقارن في الجمال، كنت أحبها لأن في عينيها الجميلتين حزناً غير عادي، وإذا سألتني لماذا أصفه بأنه حزن غير عادي، لن تجد إجابة مقنعة، لأنني لم أكن أعرف وقتها ولا أعرف الآن، ما هو الفرق بين الحزن العادي والحزن غير العادي، لا أعرف سوى أن تعبير «الحزن غير العادي» يمتلك جاذبية خاصة، ولذلك لا مجال لتأمله ولا تحليله.

كان أول ما لفت انتباهي إلى تلك «الحزينة» –على رأي الصعايدة– أن «شفايفها كانت مقشّرة على طول»، ربما لأنها لم تكن كغيرها تضع أي ماكياج على وجهها، ليس تزمتاً أو ورعاً، بل لأنها في الحقيقة لم تكن تحتاج إليه، لكنها كان يمكن مع ذلك أن تضع بعض «زبدة الكاكاو» على شفتيها لحل مشكلة الشفاه المتقشّرة إلى حد مثير للقلق، لكنها لم تكن تفعل. ولأن المحب من طرف واحد يقضي وقتاً أطول من اللازم في تخيل ظروف حبيبته وأحوالها، كما يقضي المشتهي وقتاً أطول من اللازم في تخيل من يشتهيها دون أن يهتم بظروفها وأحوالها، فقط ظللت أفكر طويلاً في

الأسباب التي تدفع حبيبتي إلى المجيء إلى الكلية بشفاه واضحة التقشير بشكل لافت، مع أن بمقدورها معالجة تلك المشكلة، لأتصور بعد أن غُلب حمار أفكاري، أنها تريد إيصال رسائل إلى من حولها، لكي يسألوها عن ظروفها وأحوالها، وكانت مشكلتي أنني لم أمتلك الجرأة الكافية لأستجيب لتلك الرسالة، التي اشتغلت كثيراً على الرد عليها، لكني لم أنقل ردي من مرحلة التحضير والتفكير إلى مرحلة الإعلان والمصارحة.

لم يكن غريباً في ظل حالة كهذه أن أنهار في البكاء ليلة بأكملها، بل قل عدة ليالٍ، حين كنا نمشي معاً بجوار قبة الجامعة، وحدث ما أخّرني عن السير إلى جوارها للحظات، فرأيت جوربها –«البيج»، وهل أنسى لونه أبداً– وقد تهدل على حذائها، بعد أن انقطع «الأستك» الذي كان يربطه، لأعتبر ذلك رسالة أخرى تؤكد أنها تعاني من فقر مدقع يمنعها من شراء جوارب غالية محكمة «الأساتك»، لتكتسب تصوراتي تلك صفة اليقين، حين اكتشفت بالصدفة عن طريق زميلة لنا تعرفها من أيام الثانوية، أن حبيبتي الغامضة لم تكن تسكن في ذلك الحي الشعبي العريق الذي ينتهي عنده خط (الميني باص) الذي كنت أوصلها إلى محطته كل يوم، بل كانت تأخذ بعد النزول في آخره ميكروباص يوصلها إلى منزلها الكائن في منطقة عشوائية تجاور المقابر.

زادني ذلك الاكتشاف محبة لها وانشغالاً بها، فإلى جوار أحلام اليقظة التي كنت أنتشلها فيها من الفقر المدقع بعد أن أسبقها إلى الغنى الفاحش، أصبحت أراها في أحلام مفزعة متكررة، وهي تعاني من أشنع الظروف وأقساها، ولأنني لم أكن قد حللت بشكل قاطع لغز الشفاه المقشّرة، فقد رأيت في أحد أحلامي تفسيراً منطقياً له، حين رأيتها مع والدها الذي تصورته قاسياً غليظ القلب، منذ أن قالت لنا مرة أن والدها يعمل «ضابط مِخلة» في الجيش، ولأنني خجلت أن أسألها عن ملابسات وتفاصيل تلك المهنة التي لم أكن قد سمعت بها، فقد رأيت والدها في الحلم مرتدياً بدلة عسكرية، وحاملاً على كتفه «مِخلاة» ضخمة الحجم، ينقض عليها وهي تأكل عشاءها، فيأخذها من على ترابيزة السفرة، ليضعها في المِخلاة لكي يمنعها من الأكل، فتظل في المخلاة تعضعض على شفايفها من فرط الجوع، ولذلك وحده تأتي الجامعة بتلك الشفاه الجميلة الدامية.

وحين اقتربت منها أكثر في جلسات الإعداد للأبحاث الجامعية المشتركة، وعرفتها في عدة مواقف، اتضح لي أن ما كان في عيني حبيبتي ليس حزناً غير عادي بل عَبَطاً عادياً، عَبَطاً بيّناً كان يتجلى طيلة الوقت في آراء شديدة التفاهة والغرابة، عَبَطاً رآه البعض سكة تسوق فيها الهبل

على الشيطنة، بينما رأيته هَبَلاً صافياً لا شبهة للشيطنة فيه، واتضح لي بعدها من خلال مراقبتها اللصيقة، أنها كانت تقشِّر شفتيها باستمرار، لأن لديها قدراً زائداً من التوتر تخرجه في شفتيها، بعد أن تجاوزت قبل سنوات قليلة مرحلة عض الأصابع التي بدأت منذ الطفولة، وحين تحايلت ذات مرة لسؤالها ما إذا كان لديها إصبع زبدة كاكاو لأضعه على شفتي السفلى التي قمت بعضّها حتى نزفت متعمداً، فقالت لي إنها لا تستعمله أبداً، وإنها تفضل ترك شفتيها كما هما، لأنها لا تثق بمنتجات التجميل التجارية، حتى وإن كانت تباع في أفخر المحلات، وهي إجابة لم تقنعني، فاستبدلتها بإجابة رأيتها في أحلامي، بطلها بلطجي في منطقتها العشوائية يعتنق أفكاراً سلفية، تجعله يفرض على بنات منطقته «كوداً» متشدداً في اللبس والماكياج، يتعامل مع أي تزيين للشفاه بوصفه دليلاً على انحراف مبكر لا يرضاه لأخت جِتّته.

لم تنقص تلك الاكتشافات المحورية المختلطة بأوهام الأحلام، من درجة حبي الجارف لها، بل زادته، ولأن العَبَط يُعدي، فقد أصبحت بفضله أوقن أنني ربما كنت مبعوث العناية الإلهية إلى حبيبتي لحمايتها من نفسها، وهو ما عبّرت عنه ليس في قصيدة واحدة أو قصيدتين، بل في ديوان شعر كامل، كان مجرد محاولات مخلصة لتقليد الشاعرين الكبيرين محمود حسن إسماعيل ومحمود درويش في

مرحلته الأولى، مرحلة «حبنا أن يضغط الكف على الكف ونمشي.. وإذا جُعنا تقاسمنا الرغيف»، وهي المرحلة التي فارقها محمود درويش من زمان، لكنها ما زالت تستهوي كل المحبين المبتدئين، حتى يكتشفوا إما قبل الزواج أو بعده، أن فكرة تقاسم الرغيف لن تكون جذابة، خصوصاً مع من تعودوا على أكل ثلاثة أرغفة «في الطقّة».

لم يكن استقبال حبيبتي لقصائدي فاتراً كما كنت أخشى، فقد فاجأتني أنها أيضاً «تقرض» الشعر، ومع أن ما كانت «تُشعِره» أقرب إلى الخواطر التي لا علاقة لها بالوزن والقافية ولا المعنى، فقد كان سبباً في أن تتطور علاقتي بشعر النثر الذي لم أكن أفهمه ولا أطيقه في البداية، لكنني بدأت أتقبله لأنه يشبه ما تكتبه حبيبتي، في حين ظللت أنا وفياً لقصائدي التفعيلية غالباً العمودية أحياناً، وحين كنت أعجز عن التعبير عما أشعر به بشكل محكم، كنت أستعير من شاعري المفضل محمود حسن إسماعيل بعض ما أحبه من أشعاره، فأكتبه بخط كبير مصحوب برسوم بدائية أخجل من أن أريها لأبنائي الآن، وأزين بتلك الأشعار المختلطة بالرسوم، رسائلي العاطفية الملتهبة التي أدسها لها بانتظام وسط الملخصات الدراسية التي أخصها بها.

ما زلت أذكر حين قرأ أعز أصدقائي دون إذني واحدة من

تلك الرسائل التي كتبت في نهايتها أبياتاً للعظيم محمود حسن إسماعيل يقول فيها:

«عاد للعُشِّ كل طيرٍ

ولم يبق غيرُ طائرٍ شريدٍ مُخبّل

هو قلبي الذي تناسيتِ بلواهُ

فأضحى على الجراح يولول

أقبلي قبل أن تميل به الريحُ

ويهوي بِهِ الفناءُ المُعجّل

أقبلي فالحب كأسٌ ثكلى

والشعر ريحٌ مُعطّل»

ولأن صديقي كان حلّوفاً من الطراز الرقيع، إذ يكفي أنه لم يُضبط متلبساً بقصة حب واحدة خلال سنوات الجامعة، لم يؤثر فيه ما قرأه من أبيات، لو قرأها حجرٌ لانبجست منه اثنتا عشرة عيناً، بل انبجست منه شخرة متعددة الطبقات قال بعدها: «بقى تكتب لها مُخبّل وعايزها تحبك يا ابن المخبّلة، وبعدين فرضنا إنها أكلت من الهطل ده وأقبلت، تقدر تقولي هتُقبل فين وإنت مش لاقي تاكل أصلاً».

كانت ملاحظات صديقي الكريهة وجيهة وثاقبة، لكنها لم تمنعني مع ذلك من أن أقبل بعد أشهر على مكتب شقيق الحبيبة ذات الشفاه المقشّرة، لأطلبها منه على سنة الله ورسوله، ولكيلا تظنّ فيّ الاختلال العقلي الكامل، يهمني أن أؤكد لك أن ما فعلته كان رد فعل تصورت أن واجبي كمحب يمليه علي، بعد أن رآنا أخوها بالصدفة، ونحن نمشي في شارع الساحة بوسط البلد، عائدَين من مشروع بحثي في مكتب لأحد أساتذتنا بالكلية كنا نشارك فيه في إجازتنا الصيفية، وحين رأيتها وهي ترتجف من الارتباك أو ربما من الخوف وهي تقول لي إن أخاها عبر إلى جوارنا منذ قليل، وسدد لها نظرات غاضبة، وأنه على ما يبدو كان عائداً من محكمة عابدين القريبة في جلسة مسائية إلى مكتب المحاماة الذي يعمل فيه والذي مررنا إلى جواره ونحن في غمرةٍ ساهون، ودون أن تنتظر ردي أخذت تكرر لنفسها بعصبية قائلة: «بس إيه يعني احنا مش بنعمل حاجة غلط، احنا زميل وزميلة ماشيين في الشارع زي خلق الله».

ولأن الرجولة أفعال وليست التصاق أفخاذ، فقد أردت أن أثبت لها ولأخيها ولسائر الذين خلّفوها، أنني شاب جادّ وأصيل وأقدس الحياة الزوجية، حتى لو لم أكن في الأصل قادراً على تكاليف حياة العزوبية، ولذلك أخذت بعضي دون استشارتها، وذهبت إلى المكتب الذي يعمل فيه أخوها،

ولَبَدتُ له حتى قابلته، وحتى لا أضيع وقته في محل أكل عيشه، بدأت حديثي بطلب يديها على سنة الله ورسوله، فلم يطردني من المكتب شر طردة كما راهنني شيطاني، بل قرر أن يضرب في الوجيعة بشكل يجعلني أفكر ألف مرة قبل أن أتقدم لبنات الناس، فسألني أسئلة منطقية عن تفاصيل لم أكن أتصور أنها مهمة لتأسيس حياة زوجية، مثل كيف سنأكل وأين سنسكن ومن أين سنؤثث عش الزوجية السعيد؟

كان مجرد النظر إلى شكل حذائي المرهق، سيوفر له إجابة شافية على كل أسئلته، لكنه قرر ألا يترك لي فرصة أطول للتأتأة والفأفأة، بل عاجلني بالقاضية حين سألني بهدوء شديد: «طبعاً أنا باحترم شجاعتك وجدعنتك، بس معلهش يعني في السؤال واحنا شباب زي بعضينا، حتى لو كان بيننا فرق بسيط في السن، بس هو انت سألتها قبل كده إذا كانت بتحبك؟»، لأكتشف أنني بالفعل لم أسألها ولا مرة ذلك السؤال المباشر، لسبب بسيط هو أنني كنت أخاف من إجابته، ولذلك افترضت أن تلقيها المستمر لرسائلي الغرامية المطعمة بالقصائد الأصيلة والمقتبسة، وأن استجابتها لكل اقتراحاتي باللقاء في هذه المكتبة أو تلك الندوة، ليس سوى حب جارف، يمنعها الحياء الذي يزيدها قدراً في نظري من إعلانه الصريح.

كنت أريد أن أصرخ فيه بعزم ما فيّ: «هل تريد أن تقول لي إنها يمكن ألا تحبني، بعد أن اكتشفَت أنني ظللت أنزف من ساقي التي أصيبت، حين نزلت خلفها بجذل من ميكروباص تحرك سائقه اللعين وأنا أنزل، ربما لأنه كان يحقد عليّ ويحسدني على ابتسامتها، هل تريد أن تقول لي إنها يمكن ألا تحبني، لأنني وبرغم آلامي ظللت أسير إلى جوارها بولهٍ وانتشاء، كأنني وليّ يمشي على الماء، وحين وصلنا إلى مكتب الدكتور، نظرت إلى قدمي حين سبقتها في صعود السلم تأدباً، فاكتشفَت أن الدم أغرق جوربي وحذائي، فأخرجت من حقيبتها إيشارباً وأعطته لي لكي أربط قدمي، ولم تتركني حتى ذهبنا إلى مستوصف الجمعية الخيرية القريب لكي أوقف النزيف الذي اتضح أنه بسيط، لكنه ترك في قلبي آثاراً أعمق من التي تركها في ساقي، كيف يمكن لك أن تسأل بعد كل هذا عما إذا كانت تحبني أم لا؟».

لكنني بمجرد أن ردّدت تلك الأسئلة بداخلي، أدركت أنه كان سيقول لي بكل بساطة أكثر الإجابات منطقية عليها: «وما علاقة هذا بالحب أيها المُخبّل، ألم تكن أي زميلة تشعر بمودة نحو زميلها الذي لا يكف عن مساعدتها والاهتمام بها، ستفعل ذلك بكل ترحاب، دون أن يعني ذلك أكثر مما يعنيه من جدعنة واهتمام إنساني، ثم ما علاقة هذا بسؤالي الذي

لم تجب عليه: هل سألتها قبل ذلك ما إذا كانت تحبك أم لا؟».

«لكن ماذا عن الرسائل التي تتحدث عن الحب؟ عن القصائد؟ عن النظرات؟ عن الصمت الذي لا يعني سوى الرضا؟ عن الصحبة التي لا تُملّ؟» لم يجب أخوها على كل هذا لأنني لم أسأله عنه، بعد أن طلب مني بكل لطف وحزم، أن أقطع صلتي بها طيلة ما تبقى من الإجازة، وأن تقتصر علاقتنا عند استئناف الدراسة على المودة المنضبطة التي يحتاج إليها زميلا دراسة، لكنها أجابت على أسئلتي تلك، بعد أن سألتها بعد ذلك بيوم عن رأيها الصريح الواضح في ما قاله أخوها، فقالت لي بكل هدوء إنها لم ترغب في أن تصدمني بحقيقة موقفها مني، وهو أنها لا تفكر في الارتباط الآن، لأن لديها أحلاماً عريضة سيعطلها الزواج، وأنها حاولت أن توصل لي ذلك بشكل غير مباشر، حين كتبت لي قبل شهر رسالة تقول لي إنها مصابة بمرض خطير في القلب يمنعها من أي واجبات زوجية، وأنها حتى لو تهورت لا قدر الله، وحدث ما يؤدي إلى الحمل، ستموت على الفور وهي تحاول الإنجاب، وأنها ظنت أن ما قالته لي سيجعلني أنهي تفكيري في الارتباط بها، خصوصاً بعد كل ما كتبته في رسائلي الأخيرة عن تخيلي لأولادنا في المستقبل، لكنها فوجئت بقراري المنفرد بالذهاب لأخيها، وأنها كانت تظن أن آخري في البلاهة هو تلك القصيدة المطولة التي قلت فيها إنني سأكون

لها زوجاً وابناً وأباً وأخاً، وأن مجرد وجودي إلى جوارها سيغنيني عن كل شيء في الدنيا أياً كان احتياج البشر إليه، فلم تعرف كيف ترد، وقررت أن تترك الأمر للزمن، لكيلا تفقد صحبتي التي كانت تحبها، خاصة أنني أحييت فيها أمل أن تكون شاعرة كبيرة، في حين أحبطها الكثيرون من قبلي حين قرأوا أشعارها التي رأت أن تنتهز الفرصة لكي تطلب مني أن أعيدها إليها، طالما أننا لن نرى بعضنا بقية الإجازة، ولعلك لن تستغرب لو قلت لك إنها تركتني ومشت دون سلام ولا كلام، حين فوجئت بي أسألها بكل ما تبقى من مخزون البلاهة في الكون: «أفهم من كده إن ما عندكيش مرض خطير في القلب».

في مطلع العام الدراسي، عرفت الإجابة على سؤالي بشكل صاعق أوضح لي أنني كنت العبيط البيّن وليس هي، فقد كان أول الأنشطة الاجتماعية التي مارستها ذات الشفاه التي لم تعد متقشرة، هو القيام بتوزيع شيكولاتة بمناسبة خطوبتها على أحد أقاربها، الذي أعلنت أنها ستُزفّ إليه في منتصف العام الدراسي، لتكون ثاني فتاة في دفعتنا تتزوج قبل التخرج.

كانت صدمة ما جرى يومها عليّ قوية جداً لدرجة أنها أخرجتني عن شعوري بشكل لم يتكرر قبل ذلك ولا بعده،

وما زلت حتى الآن أحاول تحديد موقع الخلية العصبية التي دفعتني إلى ذلك القرار الغريب، لأقوم باستئصالها اتقاءً لشرها المستقبلي.

لحسن الحظ لم يُثر ما فعلته الكثير من التداعيات التي كانت يمكن أن تحولني إلى مسخرة شرعية لزملائي، لأنني كنت حريصاً على كتمان قصة حبي التي لم يكن يعلم بها سوى أصدقائي المقربين أعضاء شلة الصابونجية، الذين نال كل واحد منهم صابونة عاطفية أو أكثر من قبل، ولذلك أجادوا بدورهم مشكورين كتم انفعالاتهم حين رأوني أذهب إلى سبورة «السيكشن» الممتلئ بزملائي المنتظرين لحضور الدكتور، لأمسك بقطعة طباشير، وأكتب على السبورة أبيات أغنية صلاح جاهين الأجمل من فيلم (عودة الابن الضال):

«حبيبي سُكّر مُرّ طعم الهوى

فرّق ما بينّا البين ما عُدناش سوا

حرام عليك يا عذاب نبقى أغراب

ده البعد والله جرح من غير دوا

إيه العمل في الوقت ده يا صديق

غير إننا عند افتراق الطريق

نبض قدامنا لشمس أحلامنا

نلقاها بتشقّ السحاب الغميق».

لم أكن أكتب بالطباشير على السبورة، بل كنت «أكحت» بها قلبي، وكأنني أصبحت صلاح جاهين وقت أن كان يكتب تلك الأبيات، وكأنني كنت وقتها أرى محمود المليجي يجري أمامي في السبورة مودعاً هشام سليم وماجدة الرومي، ومشيراً إليهما أن يذهبا بعيداً وإلى الأبد، وحين التفت نحوي ورآني «أتدألج» وحدي على التل، بصق عليّ وأشار بإصبعه الوسطى ومضى.

لم أكتب بيتاً أو بيتين، بل كتبت الأغنية بأكملها حتى ملأت أبياتها السبورة، ولن أخفيك أنني حتى في غمار حزن كهذا، لم يفارقني الهَطَل الذي زيّن لي ضلالة لذيذة، رأيت فيها أنها سترمي الشيكولاتة من يدها، وتطيح بخاتم الخطوبة بعيداً، ثم تأتي لترتمي في أحضاني، ونخرج معاً من السكشن، ونحن نغني: «لسه الطيور بتطن والنحلايات بتزن والطفل ضحكه يرن، مع إن مش كل البشر فرحانين».

لكنها بالطبع لم تفعل ذلك، وأكملت توزيع شيكولاتة فرحتها الأولى، وواصلت الفرجة مع صديقاتها على الصور والدبلة، ولم يلتفت أغلب زملائي إلى ما كنت أكتبه، إلا حين دخل الدكتور وسأل عن الهايف الذي ملأ السبورة على الفاضي،

وحين لم يجبه أحد، أخذ يمسح السبورة بعصبية وهو يلعن الهيافة والفراغ وحس التضامن الجماعي الأبله الذي يسود بيننا في غير محله.

لم يمض وقت طويل، حتى صار تذكر كل ذلك مدعاة للضحك الهستيري، الذي يستوجب الشخر في مطلعه ومنتصفه وختامه، بعد أن كان يستدعي الغضب العارم من قاسية القلب التي استهانت بمشاعري وعواطفي، والتي وصفها محمود درويش ببراعة، حين زارني في الحلم بعد سنوات ونَتَع عليّ أبياته الخالدة: «هي لا تحبك أنت.. يعجبها ملخصاتك وعنايتك الدائمة بها ورسائلك الغرامية التي تطربها وسيرك معها كل يوم نحو الميني باص ومصاحبتك الدائمة لها واكتراثك بكل شيء تفعله مهما كانت تفاهته.. وهذا كل ما في الأمر يا مُخبّل».

ستكبر بعدها، وتعرف أن الدماء التي تجري حارة في عروقك حين تهيج، ثم تنسحب من كل أجزاء جسمك لتتركز في عضوك وحده حين تهيج، هي ذاتها الدماء التي تنسحب من كل أجزاء جسمك خصوصاً عقلك، لتتركز في قلبك وحده حين تحب، فترى كل شيء كما تتخيله، وليس على ما هو عليه، ترى الحقيقة التي تحبها، لا الحقيقة الماثلة أمامك.

ولعلك الآن تتوقع مني إذا كنت ما زلت محباً مبتدئاً، أن

أقول لك إن مفهومي للحب اختلف بعد أن تجاوزت الأربعين ودخلت على الخمسين، في الحقيقة لا، إطلاقاً، سيظل الحب كما كان في البدء، أن ترى الأمور كما تتخيلها، وليس كما هي على حقيقتها، أحياناً تكون محظوظاً حين تتوحد الرؤية بين ما تراه وما تتخيله، وأحياناً لا تحصل من الحب على شيء، سوى الضلالات اللذيذة التي تتمنى أن تظل فيها إلى الأبد.

ربما كان ما يختلف في الحب مع نضجك وتقدمك في مشوار الحياة، توقفك عن الاعتقاد بوجود حبين: حب للروح وآخر للجسد، فلا تجزع عندما تشتهي من تحب، بل وتدرك أنك لا ينبغي أن تشتهي إلا من تحب، ولا تحب إلا من تشتهي، فلا تجد غضاضة في تذكر موضع التقاء ركبتي الحبيبة بفخذيها، كأنهما مرج البحرين يلتقيان، في ذات الوقت الذي تستمع فيه إلى أم كلثوم وهي تغني «أنا لما حبيتك خطر على بالي، اللي جرى لي واللي راح يجرى لي»، هذا على سبيل المثال لا الحصر.

لكنك في كل الأحوال ستدرك أن الحب ليس أمراً سهلاً، وأن الحفاظ عليه أصعب بكثير من الحصول عليه، وأنه لا وجود فيه لمنحة تديمه إلى الأبد أو نقمة تزيله إلى الأبد، وأنك ستحتاج إلى الكثير من التجارب والأخطاء والكوارث أحياناً لتتعلم الرضا بمن تحبه وكل ما لدى من تحبه: شامات

الوجه وتجاعيده، حسنات الذراع وسيئات الطباع، لطف المزاج وشطحاته، جميل الطباع وصعبها، «وأهو من ده وده».

حين تكبر، ربما تفقد اندفاعك القديم الذي كان يجعلك تحب أي شيء حين يتحدث عن الحب، ولا تفكر فيه بعقلك الساخر الذي بات بايخاً في فلترته الدائمة للأشياء، ستشخر لنفسك حين تتذكر كيف بكيت، حين قرأت لسيد حجاب وهو يقول:

«أبيع سرير أمي اللي اتولدت فيه

عمري بماضيه

مستقبلي باللي خافيه

وأغرق في بير حنانك الفايض لحوافيه»

فقد كبرتَ الآن، وأصبحت تعرف أنك ولِدت على سرير حكومي متهالك في مستشفى الدمرداش، لن يرغب في شرائه إلا تجار الخردة، وأن عمرك بماضيه المتخم ومستقبلك باللي خافيه، لا يشكلان في بلاد كهذه عناصر جذب عاطفي بالضرورة، وأن فكرة أن تحب فتاة لديها «بير حنان فايض لحوافيه» لم يعد لها مستقبل بعد فيلم (The Ring) بجزأيه وما شابهه من أفلام الرعب التي تلعب فيها الآبار دوراً

مركزياً، وأن ما كان يجعل تلك الفكرة ساحرة لك حين قرأتها لأول مرة، أنك لم تكن قد شاهدت بئراً يرمي فيها الأطفال قططاً ميتة.

عندما تكبر وتكبر معك أحلامك وآلامك وآمالك وخيباتها يا خيبتها، ستحب الأشياء والمعاني والأحلام التي تخصك أنت دون غيرك، كلها على بعضها على تناقضاتها، لن تخجل من ضلالاتك اللذيذة حين تحب بجد، لأنها ستضيء لك معنى الحب، فتعرف على هدي ضلالها حقيقته، ستضحك على أيام كنت تتخيل فيها أنك أعلنت نهاية العالم بعد وهم ظننته حباً، لأنك لم تكن تعرف وقتها أنك ستعيش حباً قاتلت من أجله ولذلك وحده نِلته، ولم تستسلم بعده لضلالات لذيذة قد تحرمك من كونه حباً متبادلاً، وهل يكون الحب إلا متبادلاً؟ حباً فيه كبوات وصبوات ومنحنيات ومنحدرات، لكن احتمالها كلها يهون، لأن فيه ذروات متعددة لعل أحبها إلى قلبك، حين جلست مع حبيبتك قريباً من شلال، ليس قربه تماماً، حتى لا تزعجكما طرطشة المياه، وحتى لا يمنعها صوت هدير الشلال من أن تسمعك، وأنت تغني لها بعزم ما فيك، غِنوة عبد الفتاح مصطفى ومحمد فوزي التي خلق الله الحب بكل طقوسه وتفاصيله، فقط ليكون شريط صورة لها:

«لا في ماضي هاقولك كان

ولا فاكرُه ولا نسيته

ولا مرة جمعنا مكان

عشان تدرى اللي قاسيته

بقلبي لك أنا كُلّي

وحايشك عني إيه قل لي

يا ساكن في الهوى قلبي

وساكن في الديار داري

جمالك كل يوم جنبي

آسرني وإنت مش داري

معاك بعينيّا وكفاية

تنوّر لي دنياي

أنا باشكي إليك منك

يا حبيبي».

أنا والرجل الأخضر

في مارس 2005 طلب مني الأستاذ إبراهيم عيسى رئيس تحرير صحيفة (الدستور) التي كانت قد استأنفت الصدور بعد توقف دام سنوات، أن أشارك في صفحة خصصها للكتابة عن «الزعيم» الليبي العقيد معمر القذافي، وفي حين اختار بعض المشاركين أن يتحدث عنه بسخرية منضبطة أو بجدية تليق بما ارتكبه من جرائم في حق ليبيا وشعبها، اخترت أن أكتب مقالاً هزلياً لا يخلو من الجد برغم أنه حمل عنوان (الرجل الأخضر)، وقد قلت فيه الآتي:

« كلما قدّم الأخ العقيد معمر القذافي فاصلاً فكاهياً جديداً من فواصله التي يتفوق فيها على كبار كوميديانات العرب والعجم، شعرت بالأسى والشفقة من أجل شيخ المجاهدين عمر المختار، وأخذت أتخيل روح جزار فزّان الكولونيل الإيطالي جراتسياني وهي تصرخ ضاحكة من قاع الجحيم «هل هذا هو ماكنت تحارب من أجله يا عمر، هل تذكر عندما قلت لي نحن معكم إلى نهايتكم أو نهايتنا.. ما رأيك في هذه النهاية التي انتهى إليها شعبك.. ألم نكن ألطف بذمتك.. على الأقل كنا نقتل واحداً من كل عشرة.. بينما يقتل غيرنا عشرة في كل واحد». وأتخيل عندها عمر المختار وهو يبكي في أسى، تماماً كما يبكي إلى جواره رفاقه أحمد عرابي ويوسف

العظمة وعبد القادر الجزائري وعبد المنعم رياض وعز الدين القسام وعبد القادر الحسيني وغيرهم من الذين ضحوا بأرواحهم الغالية من أجل طرد المستعمر الأجنبي واستبداله بمستخرب محلي يعيش ويستمر ويتوغل وينتشر.

هل من المناسب أن تأتي سيرة البكاء ونحن نتحدث عن العقيد القذافي؟ بالطبع لا. فنحن نتحدث عن رجل يمتلك حساً كوميدياً فريداً من نوعه، فهو كوميديان استثنائي ليس لديه أي رغبة في إضحاك الجمهور، على العكس يتحدث بجدية شديدة وبملامح متجهمة ليقول ما لا يمكن أن يتفتق عنه ذهن العصبة أولي خفة الدم من الرجال، هو ينتمي الى مدرسة نجيب الريحاني وعادل إمام وبيتر سيلرز وجاك ليمون وبن ستيلر وغيرهم من الكوميديانات العظام الذين يوقعونك على قفاك من الضحك وهم في منتهى الجدية والصرامة، لكن الفرق بينهم وبين القذافي أنهم سيسعدون لو شاهدوك تضحك، أما القذافي وأجهزته الأمنية لو اكتشفوا أنك تضحك على كلامه فسيوقعونك على قفاك من الضرب وستأخذ بالصرمة على دماغك بمنتهى الصرامة.

بالطبع كان يمكن أن يكون للرئيس القذافي منافسون شرسون في مجال الترفيه السياسي من بين الحكام العرب، فمعظمهم كوميديانات بالفطرة، وسر تميزهم الكوميدي

جميعاً أنهم يعتقدون أنهم يتكلمون بجد، وأن الآراء التي يطلقونها يتحرق التاريخ شوقاً إلى تسجيلها بأحرف من نور، لكن ما يمنع موهبة هؤلاء من الوصول إلى «أعزائهم المشاهدين» هو وجود مستشارين يكبتون هذه الموهبة ويقمعونها ويقومون بفلترة تصريحات رؤسائهم ظناً منهم أن تعرف الشعب على موهبة حكامه الكوميدية من شأنه أن يقلل احترام الشعب لرئيسه القائد المعلم، وأن من الأفضل أن يظن الشعب أن رئيسه رجل جاد أفضل من أن يعرفه على حقيقته كرجل «دمّه بينقّط عسل وسكر»، عملاً بقول القائل «يا بخت من حكمني وبكّا الناس عليّا ولا إنه يضحّكني ويضحّك الناس عليا». لكن الرئيس القذافي ولحسن حظنا ليس لديه مستشارون فهو مستشار نفسه، وليس لديه مفلترون لأن الذي في قلبه على لسانه ولذلك فـ «كوميدياه» تأتينا دون فلترة أو تقطير أو ترشيح كاملة العبث ومليئة بالكوليسترول وخالية من المواد الحافظة.

ربما كان أول ما يدعو للتأمل في الرجل هو اسمه اللافت للنظر، والذي لا يستطيع أي منا أن ينكر دوره في الشهرة العريضة التي حققها الرجل. كنت قد قرأت منذ فترة أن الاسم الذي يطلقه الأب على ابنه يسهم إلى حد بعيد في تحديد معالم شخصيته، ولا أعتقد أن هذه القاعدة يمكن أن تنطبق على أحد مثلما يمكن أن تنطبق على الرئيس معمر

القذافي، فهو حقاً اسم على مسمى، معمّر في الحكم إلى ما شاء الله، وقذّاف بكل ما لا يخطر على البال من آراء وأفكار، ذهبت إلى القاموس المحيط للفيروز أبادي محاولاً أن أقرأ اسم الرجل قراءة لغوية تقربني منه، فوجدت الفيروز أبادي يقول إن «القذِّيفي» في اللغة العربية هو السبَّاب الذي يقوم بالرمي بالحجارة، وأن القُذُف هو الموضع الذي يزل عنه الشخص ويهوي، وأن الناقة القاذف هي التي تتقدم من سرعتها وترمي بنفسها أمام الإبل، وأن القذافة هي المنجنيق. ووجدت كل التصريفات الممكنة لكلمة قذف، لكنني لم أجد تصريف كلمة قذّافي نفسها، فقررت أن أصرف النظر عن محاولة تأمل الرجل لغوياً وأكتفي بتأمله سياسياً ثم لونياً.

وربما كان أبرز ما توصلت إليه أنه يحسب للرئيس القذافي أنه كان أسبق الرؤساء العرب إلى عمل أكثر من «نيو لوك» فكري وسياسي خصوصاً خلال السنوات الماضية التي تحول فيها من الإيمان بالاتحاد العربي إلى الإيمان بالاتحاد الأفريقي ومن يدري لعله يتحول قريباً إلى الإيمان بالاتحاد السكندري خاصة بعد نجاة الأخير من شبح الهبوط الى الدرجة الثانية. وقد قام القذافي بهذه المراجعة الفكرية دون الاستعانة بسلاح التلميذ أو دليل المراجعة النهائية التي لا يستغني عنها أي طالب نبيه، بل قام بها من تلقاء نفسه خبط لزق، مدركاً أهمية النيو لوك في وقت لم تكن حتى المطربة

شيرين وجدي قد تنبهت إلى أهميته.

والملاحظ أن الرجل على كثرة ما تبدّل وتعدّل من أفكاره ونظرياته لم يتخل يوماً عن عشقه للون الأخضر الذي اتخذه رمزاً لكتابه المكدّس الحاوي لعصارة أفكاره وهي عصارة أشد نفعاً وتأثيراً من عصارة المعدة نفسها. قام القذافي بتغيير توجهه السياسي والفكري كثيراً، لكنه لم يفكر حتى في إدخال درجات جديدة على لون الكتاب الأخضر، بالمناسبة لم يقل لنا مرة ماهي درجة لون الكتاب الأخضر، هل هو أخضر زرعي أم أخضر بوستاج كرنبي أم أخضر «فانتوش الفاشيا» كالذي استخدمته الفنانة سميحة توفيق في مسرحية ريا وسكينة؟

عموماً لو استعنّا بالتفسير التآمري نستطيع أن نتفهم سر التمسك باللون الأخضر في ظل الغزل «اللا عفيف» الذي يتبادله القذافي مع الأمريكان، لنرى أن هذا اللون هو الأنسب في ظل هيمنة الدولار الأخضر سياسياً على العالم حتى لو لم يكن مهيمناً اقتصادياً، وهو أمر أعتقد أنه من الممكن أن يكون مفيداً لتجار العملة في ليبيا الذين يمكن أن تسأل أياً منهم «معاك أخضر؟» دون أن تتعرض للقبض عليك، لأن ذلك لو حدث بإمكانك أن تقول مدافعاً عن نفسك «أنا قصدي الكتاب الأخضر مش الدولار الأخضر».

على أي حال لست أدري ما الذي أوحى للرئيس القذافي أن يختار للكتاب الذي يحمل خلاصة فكره في الحياة اسم الكتاب الأخضر، خاصة أن ليبيا بلد صحراوي في أغلبه. ربما كان الرجل متأثراً بأسطورة الرجل الأخضر الذي حوله ضغط الآخرين عليه واضطهادهم له إلى «سوبر هيرو» تنهار أمامه أعتى القوى، ولو كان هذا التفسير صحيحاً لحقّ لليبيين أن يحمدوا الله أنه لم ينجذب إلى أسطورة الرجل الوطواط (باتمان)، إذ لكان اللون الأسود وقتها هو اللون الرسمي للدولة، ولأصبح الوطواط الحيوان القومي لليبيا، صحيح أن السواد موجود في كل الأحوال، لكن عدم رؤيته وجهاً لوجه طيلة العمر أمر صعب ولذلك تظل العشرة مع الأخضر أفضل حالاً.

ربما يبدو هذا التحليل لعشق القذافي للون الأخضر تحليلاً هازلاً، ولكن من قال إن هناك ما يدعو للجدية ونحن نتكلم عن الرئيس القذافي، هل رأى أحدكم الرجل وهو يقوم بتغمية عيني الرئيس الجزائري بوتفليقة عند أخذ الصور الرسمية للقمة العربية الأخيرة؟ لقد حمدت الله أن روح الطفولة البريئة لم تتملكه أكثر من ذلك، ليقوم مثلاً بعمل قرون لأقرب رئيس يقف إلى جواره، إذ لربما اندلعت حرب عربية أكثر ضراوة من داحس والغبراء. عندما شاهد صديق لي تلك الصورة قال لي منفعلاً: نفسي أفهم على ماذا يضحك

باقي الزعماء، وكان له تحليلات غير قابلة للنشر، لسفالتها وهزلها في نفس الوقت، لكنها في رأيي تحليلات بعيدة عن الصواب تماماً، ففي رأيي المتواضع أن الزعماء يضحكون فرحاً بوجود القذافي وسطهم، فهو بكل ما يفعله ويقوله مصدر من مصادر شرعيتهم واستمراريتهم في مناصبهم. ولكي أوضح لك أكثر دعني أقل لك إن مشكلة القذافي أنه لم يعد عبئاً على شعب ليبيا فقط، بل صار عبئاً على باقي الشعوب العربية التي كلما ضاقت صدورها بحكامها وظلمهم ومهازلهم، وجدوا لدى أبواق الحكام نغمة مستحيلة المقاومة تقول «احمدوا ربنا إن رئيسكم ليس كالقذافي»، وبالطبع لا يستطيع أحد حينها أن يمنع نفسه من أن يقول «ألف حمد وشكر.. تستاهل الحمد يارب».

قال لي صديقي: طيب ممكن تختم كلامك هذا بأن تقول لي ما الفرق بين الرئيس القذافي وباقي الزعماء العرب، قلت له: الزعماء العرب يشتغلون لشعوبهم في الأزرق. وحده الرئيس القذافي يشتغل لشعبه في الأخضر».

...

حين أرسلت هذا المقال إلى النشر، توقعت أن يتحفظ الأستاذ إبراهيم عيسى على بعض ما جاء فيه ويطلب مني تخفيفه، لكنه تحمس لنشره، ربما لأن ما كنت أنشره

في صفحة (قلمين) الأسبوعية كان أعلى في سخريته من الرئيس مبارك ورجاله، وربما لأن مصر كانت وقتها تعيش فترة انفتاح سياسي وإعلامي بسبب رغبة النظام في تخفيف الضغوط السياسية الممارسة عليه من الولايات المتحدة والدول الأوروبية المانحة، ليحصل على موافقتها على تمرير مشروع التوريث الذي كان يعد له حسني مبارك بقوة وبشكل بدأت ملامحه تتضح مع الإطاحة برجال الحرس القديم الذين ورثهم مبارك من سلفه السادات ونشأ ونما وترعرع بصحبتهم وفي ظل رعايتهم.

المهم أن المقال لقي نجاحاً كبيراً كسائر المقالات التي نشرت في نفس الصفحة، ولم يحدث بعدها قلق بشأنه كما كنت أتوقع، حتى ظننت أنني قد أفلتّ به وخلاص، وسرعان ما انشغلت بقلق من نوع آخر، حين تلقيت نبأ رفع ثلاثة بلاغات ضدي في النيابة العامة، قدمها كل من وزير القوى العاملة أحمد العماوي ورئيس اتحاد العمال السيد راشد ونائبته عائشة عبد الهادي التي أصبحت بعد ذلك وزيرة للقوى العاملة، بسبب مقال بعنوان (أم هند التي لا تريد حباً ولا حناناً)، سخرت فيه من طقوس احتفال مصر بعيد العمال الذي نظّمه الثلاثة وقدموا فيه وصلات نفاق بائسة -ستجد نص المقال في كتابي (السكان الأصليين لمصر)- وترافق مع تلك البلاغات سلسلة من المعارك والحملات الإعلامية

التي بدأت بعض الصحف والمجلات الحكومية في شنها عليّ بسبب ما كنت أكتبه في صفحة (قلمين)، وتواصلت تلك الحملات والمناوشات طيلة عام 2005 وعام 2006 الذي توقفت في نهايته -شهر نوفمبر- عن كتابة صفحة (قلمين) لأتفرغ لكتابة مسلسلي التلفزيوني الأول الذي كان يفترض أن يقوم النجم كريم عبد العزيز ببطولته، وكنت قد شعرت بالارتياح حين فقدت البلاغات التي قدمها المسؤولون الثلاثة خطورتها، بعد أن تمت الإطاحة بوزير القوى العاملة في تعديل وزاري واحتلت مكانه عائشة عبد الهادي التي رغبت كأي مسؤول جديد في فتح صفحة جديدة مع الصحافة، ومن هنا نامت البلاغات الثلاثة في درج ما في مكتب ما من مكاتب النيابة العامة، فتنفست الصعداء وظننت أن علاقتي بالمحاكم والنيابات انتهت ولو مؤقتاً.

بعد أسبوعين فقط من توقفي عن الكتابة في (الدستور) للتفرغ لكتابة المسلسل، فوجئت باتصال من إبراهيم عيسى ظننت أنه سيشجعني فيه على معاودة الكتابة للصحيفة، أو سيخبرني بقرب ظهور الإصدار اليومي من الصحيفة الذي كنت قد وعدته أن أكتب فيه، لكنني فوجئت بعد ضحكة عالية أعقبت عبارته الافتتاحية: «الدستور وراك مهما تبعد عنه»، أنه يخبرني بأن إدارة (الدستور) تلقت استدعاءً عاجلاً من مكتب النائب العام يطلب مني أنا وهو المثول للتحقيق

لأننا متهمون بإهانة رئيس دولة عربية وتعكير صفو العلاقات معها، ولأنني كنت قد كتبت عن رؤساء كثيرين في صفحة (قلمين) قبل أن أوقفها، راح بالي لأكثر من رئيس وملك، ولم أكن أتوقع أن يكون مقدم البلاغ معمر القذافي بنفسه، والذي كنت قد نسيت ما كتبته عنه، وكنت أظن أنه لم يلفت انتباه مسؤولي سفارته في مصر، وحين سألت الأستاذ إبراهيم عن تفاصيل أكثر، لم أجد لديه الكثير، لأن الصحيفة لم تقم بتسلم أوراق تخص القضية، لكنني استغربت أن سيادة الأخ العقيد القائد الملهم المجدد تسامح مع كل ما نشر عنه في تلك الصفحة، وما نشر عنه في الصحف المصرية وقتها، ولم يقف في زوره إلا المقال الذي كتبته، فاختصني بذلك البلاغ الذي شمل معي الأستاذ إبراهيم بصفته رئيساً للتحرير، برغم أن المحكمة الدستورية العليا كانت قد أصدرت قبل ذلك بسنوات حكماً يبرئ رؤساء التحرير من أي مسؤولية جنائية عن مقالات الرأي التي تنشر في صحفهم وتكتفي بتحميل الكتاب وحدهم المسؤولية.

حين استلمت أوراق البلاغ لكي أقوم بإرسالها إلى محاميّ الصديق العزيز عصام سلطان -فكّ الله سجنه وفرّج كربه- لاحظت أن القضية التي كان سيتم التحقيق معنا فيها تحمل رقم 1 لسنة 2007، أي أن النائب العام المستشار عبد المجيد محمود كان سيفتتح عمله في ذلك العام بنا، وكان

يمكن أن تكون تلك بُشرة خير، لولا أن العلاقة بين حسني مبارك ومعمر القذافي كانت وقتها في أزهى حالاتها، بعد أن قام مبارك بزيارة لليبيا لحل مشكلة كانت تتعرض لها العمالة المصرية هناك، وحين شاهدتهما ليلة التحقيق في برنامج إخباري ما، وهما يتبادلان الأحضان والقبلات وكأنهما توأمان تجمعا بعد طول شتات، تذكرت البنود القانونية التي تتحدث عن جريمة إهانة رئيس دولة شقيقة والتي تتدرج حتى تصل إلى السجن المشدد ثلاث سنوات.

وحين رأيت كيف ارتجّ جسدا الرئيس والعقيد من قوة الارتطام الأخوي، قلت في عقل بالي: «بالميت فيها تلات سنين يا معلم إن ما كانش عشان خاطر طولة قلمي، فعشان إثبات حسن النوايا وضمان مصالح العمال المصريين»، وحين نظرت إلى زوجتي وجدتها تتمعن في وجهي كأنها تترقب تقديري لحجم المصيبة، فقلت لها مطمئناً: «ما تخافيش اللي بتشوفيه ده مالوش دعوة بقضيتي خالص.. وبعدين ده مقال ساخر يعني.. وممكن آخد بسببه شهر حبس مع وقف التنفيذ عشان مصلحة العمال الغلابة وده أقل تمن يدفعه الواحد مقابل إغاظته للزعيم الأراجوز المفدى».

في الحقيقة، لم أكن مطمئناً، برغم أنني أستند إلى محامٍ بارع مثل عصام سلطان سبق أن كسب الكثير من قضايا

الرأي والنشر لي ولغيري، فقد كانت المرة الأولى التي يهتم فيها القذافي برفع قضية على من يهاجمه في الصحافة المصرية، وتصورت أنني لست المقصود في القضية، بل إبراهيم عيسى الذي كان نظام مبارك يفتش عن أي سبب لمعاقبته وتأديبه، ولذلك تم استغلال هذه القضية وضم اسمه إليها، وهو ما كان يعني أنني سأحصل على حكم في القضية لكي يبدو إخراجها جيداً للرأي العام المحلي والدولي، ومن باب تخفيف القلق قضيت الليلة التي سبقت التحقيق، وأنا أقرأ مقالي كلمة كلمة وأفكر في تخريجة قانونية للمقاطع «الصعبة» فيه، وأبحث عن مراجع وكتب يمكن أن أستعين بها في دفاعي عن نفسي، وحين فشلت محاولاتي في إقناع النوم بزيارتي ولو لساعات، قررت أن أقضي الوقت في ترتيب ما سيحدث لمشروع المسلسل الذي سيتعطل لو تم حبسي، ولم أكن أعرف وقتها أنه سيتعثر، وسيتم تصويره بعدها بعام ونصف مع بطل آخر هو أحمد رزق، وحين أدركني الصباح صليت صلاة مودع، واطمأننت على ذهاب ابنتي الكبرى إلى الحضانة، وقبّلت ابنتي الثانية التي لم تكن قد أكملت وقتها الشهر الثالث من عمرها، واستأمنت زوجتي على الحال والعيال، واستنهضت جدعنتها المعهودة التي ستنقذ العائلة لو حدث لي ما لا تُحمد عقباه، قبل أن نتناقش في تفاصيل مهمة مثل عدد الغيارات التي ينبغي تحضيرها

في الشنطة التي سآخذها معي، لو لم يتم الإفراج عني من سراي النيابة.

أمام مبنى دار القضاء العالي في وسط القاهرة أخذت مدداً من التفاؤل برؤية وجه صديقي عصام سلطان الذي لا تفارقه الابتسامة، وضعت «حقيبة السجن» في شنطة سيارته، وزاد من تشاؤمي أنه لم يستنكر اصطحابي لها، وفي طريقنا إلى مكتب النائب العام المساعد الذي أخبرنا حرس دار القضاء العالي أنه ينتظرنا في مكتبه، خبطنا بالصدفة في المحامي العاشق لأضواء الإعلام نبيه الوحش الذي أخذني بالحُضن بحرارة وانهال عليّ ببضع قبلات، مع أني لم أقابله ولم أقبّله في حياتي من قبل، ثم قال لي: «أنا منضم لهيئة الدفاع عنك»، قبل أن يسألني: «هو انت متهم بإيه صحيح؟»، فشكرته بقوة وقلت له إننا أتينا لزيارة صديق في المكان وليس عندي أي قضايا والحمد لله، ثم استأذنته وابتعدت عنه قبل أن يلقي عليّ المزيد من الأسئلة.

لكي أهدئ نفسي أكثر أخذت أذكّرها بالفرصة السعيدة التي حدثت لي في آخر مرة زرت فيها مبنى دار القضاء العالي التاريخي، والتي كانت في ربيع عام 2006، حين حضرت تصوير آخر مشاهد فيلمي (واحد من الناس)، لأرى مشهداً قد لا يحظى الكثيرون به، وهو رؤية فريق من العاملين في

الفيلم وهم يتناولون في بهو المبنى التاريخي «البريك» أو وجبة الطعام التي حصلوا عليها في الاستراحة، وبالطبع لم يكن يمكن أن أفوّت فرصة الاشتراك في وليمة كهذه، لا حباً في الطعام الذي لم يكن مستواه مشجعاً، وإنما حباً في عدم تفويت فرصة الأكل في مكان تاريخي كهذا.

مع فريق عمل فيلم (واحد من الناس) في دار القضاء العالي بعد الانتهاء من تصوير الفيلم، أتوسط الصورة أنا وكريم عبد العزيز وعلى يميننا مدير التصوير إيهاب محمد علي ومؤلف الموسيقى عمرو إسماعيل والممثلة بسمة وعلى يسارنا المخرج أحمد جلال ومهندس الصوت حسن

أبو جبل والممثلة منة شلبي

حين دخلنا إلى مكتب المستشار عادل السعيد مساعد النائب العام كان الرجل متحفزاً للقائنا كما بدا من ملامح وجهه المتجهم، لكنه لم يتمالك نفسه حين رأى الباب وهو يغلق سريعاً خلفي وخلف عصام سلطان، وسألني مستغرباً: «خير يعني ما فيش فضائيات ولا صحافة جايين معاكم؟»، فقد كان من المتعارف عليه في تلك الفترة التي ازدهرت فيها برامج التوك شو بعد أن اتسع هامش حريتها، ألا يذهب أي صحفي أو سياسي إلى تحقيق في النيابة أو إلى جلسة في المحكمة، إلا بعد أن يقوم بحشد أكبر عدد ممكن من كاميرات الفضائيات والصحف، ولا أكتمك الحق أنني لم أفعل ذلك استهانة مني بتأثير الصحافة والإعلام على القضاء، فقد كنت أعلم أنها كانت تؤثر إلى حد كبير، لكنني كنت راغباً في ألا ألفت أنظار الفضائيات والصحف إلى القضية، لكيلا يؤثر ذلك سلباً على مشروع المسلسل التلفزيوني الذي كان مخرجه الأستاذ جمال عبد الحميد متحمساً لإنجازه، ولم نكن وقتها قد اتفقنا مع شركة إنتاج بصورة نهائية، وبالطبع لم يكن أي منتج سيتحمس للاستمرار في مشروع سيتعرض كاتبه للحبس في قضية رفعها عليه معمر القذافي، إذا لم يتعرض لما هو أفدح، خاصة أن سمعة القذافي في التعامل مع خصومه بطرق «غير تقليدية» كانت «سابقاه».

ومع أن عصام سلطان كان قد نصحني بأن أقوم بعمل حشد إعلامي قبل توجهنا إلى النيابة، ليس فقط لأن القضية تستحق من الناحية الموضوعية، بل لأن ذلك الحشد يمكن أن يرفع من تكلفة تشديد العقوبات علينا من الناحية السياسية التي كان نظام مبارك يحسب لها ألف حساب في تلك الفترة التي ساد فيها التوتر علاقتها بالدول المانحة للقروض والمعونات، لكنني رفضت ذلك ورجوت الأستاذ إبراهيم ألا يقوم بعمل حشد إعلامي من جهته، وكنت متأثراً في ذلك بنجاح التجربة السابقة التي مررت بها، حين تعاملت بهدوء شديد مع البلاغات التي رفعها علي وزير القوى العاملة ومن معه، مع أن غيري كان يقلب الدنيا حين يرفع عليه محافظ أو رئيس هيئة دعوى قضائية، وقد ساعدني ذلك الهدوء على الاستمرار في عملي في السينما دون مشاكل. صحيح أن جو التوتر الذي عشته خلال بلاغات وزير القوى العاملة ومن معه، والذي كنت قد افتقدته منذ تركت العمل في الصحافة، قد دفعني إلى بيع فيلم سينمائي أحبه بسعر أقل مما كنت أستحقه، لأنني ظننت وقتها أن بلاغات كالتي رُفِعَت ستؤدي إلى حبسي، وكنت وقتها حديث الزواج، فأحببت أن أترك لزوجتي ما يكفيها لو تم حبسي، خصوصاً أن ما كانت تفعله (الدستور) وقتها كان غير مسبوق ومربكاً للجميع في السلطة والمعارضة، ومربكاً للقراء أيضاً.

وحين هدأت الأزمة، بدا لي أن القرار الذي اتخذته كان حكيماً، لأن كثيراً من العاملين في الوسط الفني لا يتابعون ما يجري على الساحة السياسية والصحفية إلا إذا سمعوا عنه في برامج التوك شو، أو رأوه يتصدر الصفحات الأولى للصحف، فعقدت العزم على أن أواصل فصل المسارات بين عملي في السينما وما أكتبه في الصحف، وكنت حتى أعتذر لكل من يطلب مني الرد في هذا البرنامج أو ذاك على ما ينشر عني من هجوم في الصحف الحكومية، وأقول له إنني حين أرغب في الرد سأكتب مقالاً وأنشره في (الدستور) أو (المصري اليوم)، وكان ذلك يؤدي إلى إماتة الكثير من الحملات التي تم شنها ضدي، خصوصاً أن أكثرها شراسة كان ينشر لحسن الحظ في صحيفة ميتة إكلينكياً مثل (روز اليوسف) اليومية التي حاول رئيس تحريرها عبد الله كمال عبثاً أن ينفخ فيها الروح بالتفوق على نفسه في الانحطاط الصحفي، لكنه فشل حتى في تقديم انحطاط رائج.

لذلك انبسطت وحمدت الله لأنني لم أستجب لنصيحة عصام سلطان بعمل حشد إعلامي، حين رأيت أن تعامل النائب العام المساعد اختلف معنا حين رآنا ندخل إليه في هدوء ودون دوشة، وهو ما شجعني أن أقول له حين سألني عن سر غياب الإعلام: «أصل القضية مش مستاهلة

يا افندم»، وهو ما جعل عصام سلطان يزغر لي منبهاً إلى خطأ ما قلته، لكنني أصررت على تثبيت «البُنط» الذي تصورت أننا كسبناه، فقلت للمستشار عادل السعيد إنني لا أتعامل مع نفسي بوصفي مناضلاً أو ناشطاً سياسياً، وحين أكتب أحرص على احترام القانون الذي درسته في مادة (التشريعات الإعلامية) في كلية الإعلام، وأثق أن القضاء سيدرك احترامي للقانون حين يناقشني فيما أكتبه.

حين استقبل النائب العام المساعد بابتسامة عريضة مقدمتي التي تصورت أنها منضبطة ودبلوماسية، حامت حول حدود التزلف والمجاملات دون أن تقع فيها، تفاءلت واستبشرت خيراً، لكن تفاؤلي سرعان ما انتقل إلى رحمة الله فور أن فتحت ملف القضية الذي سلمه لنا النائب العام المساعد وطلب منا الاطلاع عليه، فوجدت أن أول ورقة في الملف كانت خطاباً من رئاسة جمهورية مصر العربية إلى وزير العدل المستشار ممدوح مرعي، يتحدث عن متانة العلاقات بين مصر والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وأهمية الحفاظ على هذه العلاقات التاريخية التي قمت بزعزعتها، ويلفت عناية وزير العدل إلى وجود خطاب تلقته رئاسة الجمهورية من تشكيل سياسي ليبي لم أقوَ على حفظ اسمه الذي تكون من 21 كلمة على الأقل، لكنني فهمت أنه يماثل رئاسة الجمهورية لدينا، وحين

قرأت الخطاب الرئاسي الليبي الموجه إلى حسني مبارك، ظل منظر الحضن التاريخي الأخوي بين مبارك والقذافي يتراقص أمامي بين سطور الخطاب الذي كان أطول مما توقعت، لأنه كان يقتطع كل جملة من مقالي الساخر ثم يرفقها بتوصيف لمدى تأثير هذه الجملة على العلاقات التاريخية الوثيقة بين البلدين، فقلت لنفسي بعد أن قرأته: سأكون محظوظاً لو أخذت ثلاث سنوات من السجن المشدد، ولتذهب حريتي وسعادتي الزوجية والأبوية ومشاريعي السينمائية فداء الآلاف من عمالنا في ليبيا.

حين قرأت أوراق القضية التي سلمها لي المستشار عادل السعيد، تذكرت ما كان قد غاب عني وسط زحمة الحياة ومشاريعها، وهو أن القذافي وأجهزته لم ينتبهوا بالفعل إلى مقال (الرجل الأخضر) حين نشر لأول مرة في تلك الصفحة التي طلب مني إبراهيم عيسى المشاركة فيها في العدد الذي صدر عام 2005 في بدايات (الدستور)، فقد كان يمكن لذلك المقال أن يمر بسلام، لولا أنني بعد نشره بأكثر من عام وبالتحديد في يوليو 2006، تلقيت عدة رسائل من قراء أغضبهم قيام (الدستور) بنشر حوار مع القذافي أجراه الشاعر الكبير أحمد فؤاد نجم، ومع أنني لم أكن سعيداً بذلك الحوار الذي بدا لي دافئاً وودوداً أكثر من اللازم مع طاغية مثل القذافي، لكنني لم أكن في النهاية فرداً من هيئة تحرير

(الدستور) التي يفترض أنها تتحمل مسؤولية القرارات التحريرية، وفي الحقيقة لم يكن هناك أحد يتحمل تلك المسؤولية سوى الأستاذ إبراهيم عيسى منفرداً، لذلك قمت بما تعودت على فعله، وهو أن أنشر في صفحة (قلمين) ما يعبر عن موقفي الخاص المختلف مع ما تنشره (الدستور)، وكان الفنان عمرو سليم الذي يقوم برسم مواد الصحيفة يشاركني في ذلك، فحين نرى أن (الدستور) أفرطت في مديح جماعة الإخوان خصوصاً في مقالات إبراهيم عيسى، أكتب مقالة بعنوان (إخ.. وان) أو (الإسلام هو الحل والإخوان هم المشكلة)، ويرسم عمرو سليم رسومات لاذعة مصاحبة لها، ومع أن ذلك لم يكن يرضي إبراهيم عيسى كما علمت من بعض مساعديه، فإنه لم يكن يبلغنا باعتراضه حرصاً على استمرارنا في تحرير صفحة (قلمين)، ولأنه كان يدرك بذكائه أن ذلك الخلاف في الرأي كان يصب في مصلحة الصحيفة في نهاية المطاف.

ولذلك قررت أن أعيد نشر مقال (الرجل الأخضر) في (قلمين)، ولكيلا يبدو أنني أوجه رسالة غاضبة إلى أحد، قمت بتصديره بمقدمة تتحدث عن تحميل البعض لكل ما ينشر في (الدستور) أكثر ما يحتمل، وأن الذين يتهمونها بالعمالة للنظام الليبي لأنها نشرت حوار عمنا أحمد فؤاد نجم مع القذافي، ينسون «أن هذا الحوار أياً كان رأينا فيه هو

عمل صحفي مغرٍ لأي صحيفة، على الأقل لكونه بين اثنين من كبرى الشخصيات المثيرة للجدل في الوطن العربي، كما ينسون أن عمنا نجم أكبر من أن تكون مواقفه محسوبة على أحد غيره، يكفي أن الرجل صادق مع نفسه أياً كانت تناقضاته ولا يخجل من إعلانها»، وقمت بتذكير هؤلاء بالصفحة التي نشرتها (الدستور) في العدد الثاني للسخرية من القذافي، وقلت إنني سأعيد نشر المقال الذي ربما لم يقرأه الكثيرون، لأن توزيع (الدستور) لم يكن وقتها قد وصل إلى الأرقام المذهلة التي وصل إليها في عام 2006، ومع أن هناك من اعتبر أنني أضرب بما أفعله كرسياً في كلوبّ «اللقاء الأخوي بين عم أحمد والقذافي»، إلا أن إبراهيم عيسى شعر أن إعادة نشر المقال ستساهم في التأكيد على استقلالية (الدستور) وأنها حين نشرت الحوار مع القذافي كانت تقوم بنشر عمل صحفي مهم، ولا تفعل ذلك تزلفاً للنظام الليبي الذي لم تتوقف عن الهجوم على خطاياه في أكثر من مناسبة.

لم أكن أعرف وقتها أنني حين أعيد نشر المقال، سأساعد على وصوله إلى القذافي عبر رجاله في مصر، خاصة أنه أصبح يتابع (الدستور) بعد حواره مع عم أحمد الذي أثار ردود فعل عديدة في الصحافة العربية والعالمية، ولم أكن أعرف أيضاً أن المعارضة الليبية ستسعد جداً بنشر

مقالي وتعتبره تحدياً للقذافي وإفساداً لفرحته بحواره مع شاعر كبير بحجم أحمد فؤاد نجم، حتى إنني تلقيت بعد ذلك اتصالات ورسائل إلكترونية من بعض الصحفيين والمذيعين الليبيين المعارضين الذين طلبوا إجراء مقابلات معي، لكن بعض الأساتذة والأصدقاء نصحوني بألا أتمادى في تلك الاتصالات مع المعارضة لكيلا ألقى مصير عبد الحميد البكوش ومنصور الكيخيا وغيرهما من المعارضين الليبيين الذين امتدت إليهم أيدي القذافي داخل مصر، وقد اعتذرت لمن اتصل بي بلباقة، وطلبت منهم إعادة نشر المقال إذا أرادوا، وقد حدث ذلك بالفعل، ولم أدرك أنه سيساهم في زيادة غضب النظام الليبي مني، خاصة أنه كان يحظى بأصدقاء عديدين في صفوف المعارضة المصرية «القومجية»، لعب بعضهم مع الأسف دوراً مؤسفاً في تلميعه والدفاع عنه، ليس لوجه الله والقومية العربية، بل مقابل إعلانات سخية كانت تحصل عليها الصحف المعارضة المنهكة مادياً والتي كانت تعتمد على تسامح القارئ المصري الذي لن يتوقف عن شرائها، حين يرى أنها تقوم بنشر دعايات مستفزة لنظام يتضاءل قمع وفساد النظام المصري إلى جوار قمعه وفساده وانحطاطه.

كنت قد لاحظت وجود جفاء في تعامل النائب العام المساعد مع عصام سلطان، حين أصر على أن يسلمني أنا

ملف القضية، وحين حاول عصام أن يأخذه مني، طلب منه أن يتركني أطلع عليه أولاً، وحين انتهيت من تصفحه وأنا أحاول إخفاء ارتباكي وقلقي، قمت بتسليمه إلى عصام لكي يقرأه سريعاً قبل أن تبدأ وقائع التحقيق رسمياً، وأذكر أن فكرة شريرة راودتني وقتها وهي أن أقول مع بدء التحقيق إن تلك القضية باطلة من أساسها، لأن الأخ معمر القذافي ليس رئيساً وإنما هو –كما قال «بعضمة لسانه»– مجرد فرد من الشعب لأن الشعب الليبي يحكم نفسه بنفسه عبر اللجان الثورية، و«اللجان في كل مكان» طبقاً لنص الشعار الشهير الذي حوله الليبيون إلى «الجنان في كل مكان»، لكنني شعرت أن ذلك سيكون فيه استفزاز لذكاء العدالة العمياء كما نعلم، فقررت أن أفكر في مدخل آخر للحديث، لكنني خرجت من غرقي في أفكاري المرتبكة على صوت مشادة قانونية بين عصام وبين مساعد النائب العام، لأن عصام طلب تأجيل التحقيق للاطلاع لأننا لم نكن قد اطلعنا على ملف القضية للتو، ويبدو أن عصام حين رأى خطاب رئاسة الجمهورية الذي يعني وجود نية مبيتة لعقابنا، أدرك خطورة الأمر، ورأى ضرورة استخدام حقنا القانوني في تأجيل التحقيق، ليس فقط لكي نقوم بتحضير دفاع أقوى، وإنما لكي نقوم بعمل حشد إعلامي، بدا أننا سنحتاج إليه بقوة أياً كانت نتيجته ضارة بمسلسلي المسكين ومنتجيه المحتملين.

لا أذكر الآن نص ما قاله النائب العام المساعد لعصام سلطان رداً على طلبه تأجيل التحقيق معي، لكنني توقفت بالتحديد عند جملة قال فيها إن الموضوع لا يحتمل التأجيل لخطورته وحساسيته، لكنه تعهد في الوقت نفسه أنني سأحصل على فرصتي كاملة في الدفاع عن نفسي، وحين رد عليه عصام سلطان منفعلاً ومعترضاً على وجود خطاب من رئاسة الجمهورية في أوراق القضية لأن ذلك يعني وجود شبهة إملاء من السلطة التنفيذية بتشكيل مسار القضية، انفعل المستشار عادل السعيد وأرغى وأزبد وقال كلاماً من ذلك الذي يظهر في البيانات الرسمية عن العدالة التي ستأخذ مجراها واستقلال القضاء وعلوه فوق كل السلطات، وهو كلام كنت قد عبرت عن رأيي فيه كمواطن حين كتبت في فيلم (أبو علي) الجملة التي قالها بطل الفيلم كريم عبد العزيز وصارت بعدها مَثَلاً: «أتاري القانون طلع مجراه في قفايا وأنا ما أعرفش»، وحين بدأت أحضر نفسي للخازوق القادم لا محالة، وقع حادث عبثي مفاجئ كان يليق بالتحقيق في مقال سياسي يحمل عنوان (الرجل الأخضر).

بدأت الحكاية حين تلقى النائب العام المساعد اتصالاً على الهاتف الخاص بمكتبه، فانقطع حديثه الغاضب الذي كان قد وصل فيه إلى نقطة قال فيها لعصام سلطان إنه لن يسمح بتأجيل التحقيق، وأنه سيبدأ إلقاء أسئلته على الفور، طالباً

من عصام أن يتركني لكي أجيب على الأسئلة دون تدخل منه، وقبل أن يرد عصام سلطان عليه بانفعال يشعل الأجواء أكثر، جاء ذلك الاتصال الذي لم ننتبه كثيراً إلى مضمونه، لأنني اقتربت من عصام وقلت له إنني أعتقد أن التصعيد لن يكون في مصلحتي، وأن علينا أن ننحني للعاصفة قليلاً حتى يتبين لنا مسارها ومدى قوتها، مؤكداً أنني سأتحمل مسؤولية ما سيجري أياً كان، وحين علا صوت المستشار السعيد التفتنا إلى مكتبه فوجدناه يقول لمن يتصل به وهو يحاول جاهداً كظم غيظه: «لا يا افندم.. النمرة غلط.. لا مش هنا.. مش مهم هنا فين.. المهم إن النمرة غلط».

أنهى المستشار عادل السعيد المكالمة بتهذيب، ثم أخذ نفساً عميقاً، وبدأ في إملاء ديباجة التحقيق على سكرتير النيابة، ليقاطعه جرس التليفون ثانية، وحين رد عليه لم يطل الوقت حتى سمعناه يقول بصوت منفعل: «يا افندم قلت لحضرتك النمرة غلط.. أيوه دي مش نمرة مخبز التوفيقية.. برضه مش مهم حضرتك تعرف دي نمرة مين.. لو سمحت اتأكد من النمرة الأول قبل ما تتصل»، ثم أغلق السماعة بحدة، وقبل أن يعود المستشار السعيد إلى إملاء ما تبقى من الديباجة، كنت أعاني بشدة من آثار كتمي للضحك الذي أدركت أنه سيؤدي إلى المزيد من التوتر في أجواء التحقيق، خصوصاً أن الابتسامة العريضة كانت قد اختفت

من على وجهه فور انفعال عصام سلطان، حتى ظننت أنه لم يبتسم من قبل.

كان ضحكي سيُعدّ بالتأكيد استهانة بالتحقيق ومقام النيابة العامة، لذلك قررت أن أتماسك، لكن التليفون عاد بعد لحظات إلى الرنين، وعندها حَبَكَ الإفّيه ووجدتني أقول للمستشار عادل السعيد: «ما تجرب يا افندم تقول للي بيتصل إن ده مكتب النائب العام.. وصدقني مش هيتصل تاني»، فلم يتعاط إيجابياً مع الإفّيه، ونظر إليّ نظرة تفيد إدراكه لغبائي لأنني أدعوه لكشف رقم مكتب النائب العام للعامة، لكن الاتصال كان هذه المرة من رقم يعرف هدفه جيداً، وعلى إثره جاء هاتف من النائب العام مستدعياً مساعده لمقابلته، وفور أن خرج من المكتب قمت بتفريغ حمولتي من الضحك، في الوقت الذي كان عصام سلطان يواصل فيه قراءة أوراق الملف وهو في غاية «الكلضمة» والتجهم، وحين حاولت فكّه بأن قلت إن هذه الأجواء تليق بتحقيق حول مقال مكتوب عن القذافي، قال لي إنه ليس سعيداً بطريقة التعامل معي، وإنه يشعر بأن هناك نية مبيتة من الدولة لمجاملة القذافي على قفاي، وإن الموضوع لا علاقة له قانوناً بإبراهيم عيسى الذي سيتم إخراجه من القضية طبقاً للقانون، لأن الأمر يتعلق بمقالة رأي وليس بتحقيق صحفي أو خبر، وبالتالي لا يتحمل إبراهيم

المسؤولية قانوناً عن نشره طبقاً للحكم الذي أصدرته المحكمة الدستورية العليا قبل سنوات، ولذلك سأكون أنا الذي سيشيل الليلة، ومع أنني كنت أتوقع ما قاله عصام من قبل، فإن رصّه لذلك الكلام بمنتهى الجدية والقلق، كان كفيلاً بأن تتجمد الضحكات على فمي الذي لم يجد ما ينطق به غير كلمات: «ربنا يطمّنك يا شيخ».

حين عاد النائب العام المساعد إلى المكتب كان قد هدأ أكثر من ذي قبل، ربما لأن الحركة بركة، أو لأنه استعاذ بالله من الشيطان وهو يمشي، أو لأنه تلقى خبراً سعيداً، لكن هدوءه لم يؤثر على أسئلته التي كانت شديدة الحرص على تأكيد أن ما قمت به جريمة يعاقب عليها القانون وتخالف بنود المادة كذا والمادة كيت، وتؤثر على الأمن القومي المصري، وتعكر صفو العلاقات مع دولة شقيقة وجارة لمصر، وأزعم أن الله فتح عليّ فتوح العارفين، فأفادني بما سبق أن حضّرته وقرأته في الليلة الماضية، حيث بنيت دفاعي عن نفسي على نقطة رئيسية هي أن العرف الصحفي السائد في السنوات الماضية لم يكن يجد مشكلة في الهجوم على الرئيس معمر القذافي أو السخرية منه، وأشرت إلى كتابات كثيرة في مجال السخرية من القذافي كتبها الكاتب الكبير محمود السعدني والكاتب الكبير أحمد رجب، الذي كان يكتب أحياناً أفكار رسوم كاريكاتيرية تسخر من القذافي كان

يرسمها الفنان الشهير مصطفى حسين، وأشرت إلى أن تلك المقالات والرسوم نشرت في صحف ومجلات حكومية تتبع سلطة المجلس الأعلى للصحافة مثل صحيفة (أخبار اليوم) وصحيفة (الأخبار) ومجلة (المصور)، ومع ذلك لم يتم اتخاذ أي إجراء ضد من قاموا بها.

وبعد ذلك قدمت للنائب العام المساعد كتاباً من كتب الأستاذ محمود السعدني أصدرته دار الهلال يحتوي على مقال به فقرات تسخر بشكل لاذع من القذافي، وقلت إنني ككاتب لو رأيت أن هذه الكتابات والرسوم يتم منعها أو اتخاذ إجراءات قانونية بشأنها، لربما أدركت أن هناك مشكلة في نشرها، وبدا أنني على وشك أن أعطي لسيادة المستشار أرقام تليفونات الأستاذين الكبيرين محمود السعدني وأحمد رجب لكي يتم ضمهما إلى قائمة الاتهام في القضية، ومع أنني كنت أعلم أن حالة الأستاذ محمود الصحية لم تكن لتسمح له بحضور أي تحقيق، لكنني أصررت على طلب شهادته بوصفه الأستاذ الذي تعلمت منه فن الكتابة الساخرة، وهو ما كررت طلبه بخصوص الأستاذين أحمد رجب ومصطفى حسين، وبدا لي أن المستشار عادل السعيد فوجئ بالتوجه الذي قررت أن أعتمده في الرد، حيث لم أظهر بصورة المناضل الفخور بما كتبه، بل قررت أن أظهر في صورة حسن النية الذي يجهل أن ما فعله مخالف للقانون،

والطيب الذي لم يفعل أكثر مما فعله أساتذته الذين يرجو أن يتم إحضارهم ليكونوا شركاء في الحكم على ما فعله، خصوصاً أنه لم يقم بأكثر مما قاموا به من قبل.

بعدها استعنت بواحد من كتب الدكتور عبد اللطيف حمزة التي أرّخ فيها لفن المقالة الصحفية في مصر، وبمقدمة كتابه الذي قام فيه بتحقيق كتاب (الفاشوش في حكم قراقوش) متحدثاً عن فن السخرية السياسية، وطالباً الحصول على فرصة لمراجعة كلية الإعلام بجامعة القاهرة للاستعانة بالدراسات الجامعية التي قد توجد فيها عن فن الكتابة الساخرة وأدبياته لأؤكد أنني لم أتجاوز كثيراً حين كتبت ما كتبته، وأن تاريخ الصحافة في مصر حفل بما هو أقوى وأقسى، مستعيناً ببعض ما قاله الكاتب الكبير محمود السعدني في أحد كتبه الصادرة عن مؤسسة (أخبار اليوم) عن تسامح القضاء المصري مع السخرية السياسية، حريصاً على أن أؤكد بمنتهى «الحَلْيَطة» التي تطلّبها الموقف أنني لست محتاجاً لتعديد الأحكام القضائية الشامخة التي انتصرت لحرية الرأي التي تنطلق من منطلق حسن النية، وهو ما ينطبق عليّ لأن ما قلته جاء من موقع الغيرة على الشعب الليبي الشقيق الذي دفع ثمناً باهظاً للخلاص من الاحتلال الإيطالي، وكان يستحق أن ينال ما تمناه وناضل من أجله من حرية كريمة، مؤكداً أنني لا أرجو للشعب الليبي

إلا أن ينال ما ننعم به في مصر من حرية الرأي والتعبير التي يكفلها لنا الدستور والقانون والقضاء الشامخ.

كنت منشكحاً أيما انشكاح، كلما ألقيت نظرة إلى عصام سلطان، لأجده يتابع ما أقوله وقد عادت الابتسامة العريضة لتسكن وجهه، خاصة أنني كنت أكرر مع إجابتي على كل سؤال تقريباً نفس الكلام عن الأحكام القضائية الشامخة وانحيازها لحرية الرأي والتعبير، وهو ما لم يكن يستطيع المستشار عادل السعيد أن يشكو أو يتبرم منه، وحتى سكرتير النيابة الذي أرهقته كتابة ما أكرره كان بارعاً هو الآخر في كتم مشاعره تجاه الخطب العصماء التي كنت أقولها في إجاباتي، وأنا لا أدرك هل سيكون لها تأثير حقاً أم أنها ستكون في النهاية تحصيل حاصل، لأن القرار سبق اتخاذه بالفعل من قبل.

بعد أن انتهى التحقيق الذي استمر ثلاث ساعات جفّت فيها غددي اللعابية وانسدّت القنوات السمعية في آذان النائب العام المساعد وسكرتيره، تركنا المستشار السعيد وحمل أوراق التحقيق ودخل إلى مكتب رئيسه المستشار عبد المجيد محمود وغاب فترة، كنت أميل إلى أنها ستنتهي بدخوله المكتب ليعلن حبسي على ذمة التحقيق أربعة أيام، قبل أن يتم تحديد موعد لمحاكمتي، في حين كان عصام

سلطان متفائلاً جداً، وقام بتهنئتي على طريقتي في الإجابة على أسئلة النائب العام المساعد، وقال إنني أضعت مستقبلاً باهراً كان ينتظرني في المحاماة، لكنه لم يقل -لطفاً منه- إنه توصل إلى تلك النتيجة بسبب قدرتي المزعجة على تكرار نفس الكلام دون ملل ولا كلل، وبنبرات صوتية مختلفة في كل مرة، ولأنني لم أكن قد حكيت له من قبل عن تجاربي القضائية، فقد قلت له إن الأسلوب الذي توصلت إليه لم يأت من فراغ، وإنما نبع من تجاربي السابقة التي تعلمت فيها أن موقفك القانوني أمام النيابة والقضاء لا يعتمد فقط على التزامك بالقانون، بل يعتمد بشكل أكبر على قدرتك على إثبات ذلك الالتزام بشكل واضح أمام رئيس النيابة أو هيئة المحكمة، هذا إذا افترضنا أنك تتعرض لتحقيق ومحاكمة لن تمارس عليهما أي ضغوط خارجية أقوى من رئيس النيابة أو القاضي، وهو ما لم أكن متأكداً منه في تلك اللحظة.

لذلك، حين دخل النائب العام المساعد بعد فترة وهو لا يزال يحتفظ بملامحه المتجهمة، أخذت أسترجع ملامح وجهي ابنتيّ، وأنا على وشك أن أتخذ قراراً بمنعهما من زيارتي في السجن، لكيلا يعلق بذاكرتهما شيء من تفاصيله المقبضة، ولم أصدق نفسي حين وجدت المستشار عادل السعيد يتوجه بالكلام إلى سكرتير النيابة ويأمر بالإفراج عني من سراي النيابة بضمان محل إقامتي، وأجد نفسي بين

أحضان عصام سلطان الذي بدا لي أن عادل السعيد متضايقاً من فرحته أكثر من ضيقه بإفلاتي من بين يديه، وحين استوعبت ما حدث حرصت على أن أوجه تحية خاصة وحارة للمستشار عبد المجيد محمود الذي كنت قد سمعت عنه سمع خير قبل ذلك، وبالتحديد من صديقه الفنان صلاح السعدني -أبي الذي لم تلده ستّي- لكنه كان سمعاً يركز على كونه أهلاوياً عتيداً ومن أصدقاء ومريدي نجم الأهلي الأبرز الكابتن صالح سليم.

بالطبع لم أقل ذلك لكيلا ألبّخ الدنيا، بل قلت إنني حريص على الإشادة بأن النائب العام المحترم لم يتأثر بالخطاب الذي أتاه من رئاسة الجمهورية، والذي كان يمكن ببساطة شديدة أن يجعله يصدر قراراً بحبسي على ذمة التحقيق، أو حتى بإحالتي إلى محكمة الجنايات ليترك الكرة في ملعبها، ويخرج نفسه من الحرج السياسي الذي قد يقع فيه، وهي شهادة لم أكتف بقولها شفهياً، بل سجلتها كتابة في صحيفة (المصري اليوم)، وقلتها في ندوة دعاني إليها حزب الوسط بعد قيام ثورة يناير، وكان يديرها عصام سلطان نفسه، ولم يكن بعض حضور الندوة سعداء بما قلته، فقد تعالت الأصوات وقتها مطالبة بالإطاحة بالنائب العام الذي عيّنه مبارك، والإتيان بنائب عام ثوري، وهو ما قام به الإخوان بعد ذلك حين أطاحوا بعبد المجيد محمود وجاؤوا بالمستشار

طلعت إبراهيم، قبل أن تعيد محكمة النقض عبد المجيد محمود إلى مكانه ويتنحى بعد ذلك استشعاراً للحرج.

مع الصديق عصام سلطان في ندوة نظمها حزب الوسط بعد ثورة يناير

لم يكن لدي من البلاهة ما يجعلني أفترض في المستشار عبد المجيد محمود النزاهة الكاملة والعدل المطلق، لمجرد أنه لم يقم بحبسي بناءً على رغبة معمر القذافي، لأكون كبش فداء لتهدئة الأوضاع بين مصر وليبيا، فأنا لا أدري على وجه الدقة هل كان قراره بإخلاء سبيلي أنا والأستاذ إبراهيم عيسى من قبلي نابعاً من قوة موقفنا القانوني الذي أحسنت

في عرضه في إجاباتي، وشجعه على ذلك قراري بألا أقوم باستعراض إعلامي يستفز النيابة، أم أن ذلك القرار كان قد تم اتخاذه بالتنسيق مع رئاسة الجمهورية التي لم يكن أحد يعصي لها أمراً، والتي كانت ستقول للقذافي حينها إنها لم تقصر في إحالتي أنا وإبراهيم عيسى إلى المحاكمة، لكن القضاء المستقل هو الذي أفرج عنا، كما أنني لست أدري هل كان الإفراج عني مجرد خطوة مؤقتة كان يفترض أن تعقبها إحالتنا إلى المحاكمة بعد ذلك، ثم تغيرت الظروف حين زادت بعدها بعام حدة التوتر بين ليبيا والسعودية، والتي وصلت إلى أقصى مدى في الهزل خلال انعقاد القمة العربية بالدوحة حين قام القذافي بمهاجمة الملك عبد الله بن عبد العزيز على الهواء مباشرة، ولا أدري هل كان لذلك التوتر دور في تمويت القضية؟ أم أن موضوعنا كله تم نسيانه حين دخل في الأدراج ومنها إلى الدواليب؟ خصوصاً أنني لم أكتب عما جرى معي إلا بعد ثورة يناير، ولم أحكِ كافة تفاصيله إلا الآن.

كنت أدرك كل ذلك، لكنني لم أر أن من الشجاعة أن أكتم ما جرى، لعل من يعرفه يأخذه في الحسبان، ولعله يشير إلى ما كنت -وما زلت- أراه قصوراً في تعامل المنتمين إلى ثورة يناير والمؤيدين لها مع العاملين في أجهزة الدولة المصرية والذين كان الكل يستسهل وصفهم بـ «الفلول» ويردد كلاماً

حماسياً عن ضرورة الإطاحة بهم والاستعانة بكوادر ثورية، وهو كلام مضلل رغم حسن نيته، لأن الحصول على كوادر ثورية كفؤة كان أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً في ظل التجريف الذي مارسه حسني مبارك ومن قبله أنور السادات وعبد الناصر على وفي أجهزة الدولة، ولذلك كان من مصلحة الثورة المصرية أن تستفيد من كفاءات كثيرة في الأجهزة المختلفة، وتتعامل معها بواقعية وذكاء، دون أن تخشى من اتهامها بالإصلاحية أو قصر النظر، لأن ثائراً عتيداً مثل لينين قام بذلك عقب الثورة الروسية، وكان ذلك سبباً في قدرته على الإمساك بمفاصل الدولة في فترة حرجة، وستجد أمثلة على ذلك في جميع الثورات الكبرى، لكنني ذكرت اسم لينين رغبة في تذكير هواة المزايدين بأنه سيكون عليهم من الصعب أن يزايدوا على لينين شخصياً، لكن ذلك لم يمنع أغلبهم من الاستمرار في ترديد الخطب العنترية الحماسية التي لم تفض إلا إلى كوارث محققة، صحيح أن تلك الخطب العنترية والنظرة التي تتوهم إمكانية التغيير الجذري السريع لم يكونا وحدهما وراء ما جرى من كوارث، فقد لعبت المواقف التلفيقية والصفقات الانتهازية والخطوات الجبانة والأيدي المرتعشة دوراً أهم وأقوى في ما جرى، لكن المشكلة أن الكثيرين حين يقومون بتذكر ما جرى، يكتفون بإدانة الملفقين والانتهازيين والجبناء والمرتعشين فقط، ولا

يتحدثون عن الدور الخطير والمؤسف الذي لعبه المزايدون والمجعجعون والحنجوريون في دفع الكثير إلى الانفضاض عن الميادين، والرهان على من يحقق لهم الأحلام التي حلموا بها حين تمت الإطاحة بمبارك وأسرته.

لكن كل ما أقوله الآن، يبدو حديثاً بعيداً عن واقع سحيق القدم، لا يصدق أحد أنه حدث قبل سنوات قليلة في عمر الزمان، فقد أصبح من الخيال العلمي الآن تصور أن هناك من يمكن أن يتخذ قراراً قضائياً مستقلاً عن رغبة ضباط الأمن الوطني والمخابرات الحربية، فما بالك إن كانت هناك رغبة قادمة من رئاسة الجمهورية بحبس هذا الكاتب أو ذلك الناشط السياسي أو الحقوقي، وأصبح من المثير للأسى أن تجد الآن من يتحسر على أيام معمر القذافي، بعد ما جرى من كوابيس دامية في ليبيا، متناسين أو ناسين من هول الفجيعة والأسى أن ما حدث ويحدث في ليبيا وسوريا واليمن ومصر والعراق وفي كل بلد عربي ليس منفصلاً عما فعلته بالبلاد وشعوبها تلك السنين الطويلة من حكم الطغيان السياسي التي جعلت رئيساً يتحكم في مليارات الدولارات ويقرر مصائر ملايين البشر من أبناء شعبه، ينشال وينحط ويرغي ويزيد ويقلب الدنيا، لمجرد أن شاباً عابثاً وصفه في مقالة بأنه (الرجل الأخضر).

طرفٌ من حكايتي
مع القويس ميل

ولأنني كنت أؤمن بأهمية التواصل والتفاعل مع الآخرين دون قيود ولا حواجز، وأعتبر ذلك جزءاً من دور الكاتب ومهمته في الحياة ومن متطلبات عمله أيضاً، لم يكن من السهل أن أتخذ قرار قطع اتصالي الهاتفي المباشر مع العالم الخارجي، لأجعله يمر من خلال وسيط وحيد هو البريد الصوتي، أو «القويس ميل» كما لا يسميه مَجمَع اللغة العربية، بعد أن كنت أستخدمه فقط في حالة إغلاق هاتفي المحمول أو انقطاع الإرسال عنه.

لم يكن القرار سهلاً، خصوصاً إذا كان هاتفك المحمول هو مكتبك وجهة أكل عيشك، ووسيلة الاتصال الوحيدة بك لمن لا يثقون بالبريد الإلكتروني أو لا يجيدون التعامل معه، وقد كان هؤلاء يمثلون الغالبية الساحقة في عصر ما قبل الهواتف الذكية. كنت أعرف أن تحويل كل من يتصل بي إلى البريد الصوتي على الفور، ربما يجعلني أخسر تجربة إنسانية ربما كان الاتصال المباشر بصاحبها سيحملها لي فأستفيد منها على المستوى الشخصي أو المهني، إذا صح أن هناك فرقاً بين المستويين في حالة من اختار أن يكون كاتباً، خاصة أن عدداً من أهم وأمتع وأبشع التجارب التي عشتها في حياتي،

نشأت عبر اتصالات هاتفية مع أشخاص لم أكن أعرفهم بشكل مباشر قبل اتصالهم بي.

كنت أخشى أيضاً أن يدفعني ذلك القرار إلى المخاطرة بخسارة مشروع عمل يتأفف صاحبه من ترك رسالة عبر البريد الصوتي، خاصة وقد سبق لي أن شهدت ذات يوم تجربة كهذه، حين جلست مع منتج ونجم سينمائي في جلسة عمل مخصصة لاختيار مخرج لعملنا السينمائي القادم، وكان المنتج مستعجلاً على الاتفاق مع كل أطراف العمل لكي لا يطير النجم من يديه نحو منتج آخر، فكان كلما اتصل بمخرج اقترحنا اسمه، ووجده لا يرد أو يطلب ترك رسالة صوتية يستبعده من حساباته على الفور ليتصل باسم آخر، أياً كانت كفاءة ذلك المخرج أو مناسبته للعمل الذي نحضر له، وحين رد عليه مخرج لم أكن أطيقه فنياً ولا إنسانياً، فوجئت بالمنتج «المتصربع» يطلب منه الحضور إلى مكتبه فوراً لكي يوقع على عقد إخراج عمل يعده بأنه سيكون مفاجأة سارة له، ولحسن الحظ لم يكتمل ذلك المشروع العشوائي، أو من يدري ربما كانت عشوائيته ستنتج عملاً أفضل من مشروعات عقلانية، كانت تعد بما هو أفضل وأفضت إلى غير ذلك.

المهم أن ما حسبته لقيته، حيث قام منتج وغد بالتراجع

عن مشروع سينمائي كان على وشك أن يعرضه عليّ، لكنه حين اتصل بي ووجد أن البريد الصوتي هو الذي يرد عليه، وحين جمعتنا الظروف بعد ذلك بعام وعاتبته على ما بلغني عن إلغائه للمشروع، قال لي بجدية إنه اعتبر وضعي لرسالة بريد صوتي على هاتفي غروراً لا يليق بكاتب سيناريو يجب أن يكون في خدمة الجميع طيلة الوقت كأجدعها صيدلية مناوبة، وحين سألته لماذا لم يلغِ إذن مشروعه مع صديقنا النجم الفلاني الذي يقوم بتحويل كل مكالماته على البريد الصوتي، رد عليّ بمبرر عجيب وهو أن الغرور وأخذ مسافة من الناس، أمر يمكن قبوله من الممثلين لأنه جزء من طبيعة مهنتهم، لكنه لا يليق بالكُتّاب والمخرجين الذين يجب أن يكونوا دائماً تحت الطلب والنظر. وبالطبع لم تكن خسارة شخص يفكر بهذه الطريقة «الإقصائية» أمراً مزعجاً لي، حتى لو كان في مشروعه ماء المحاياة، فأكثر ما أزعجني حقاً في أوائل أيام استخدامي للبريد الصوتي وقبل أن يجمَد قلبي في استخدامه، كان خسارة صديق قديم أراد ذات يوم دعوتي إلى مناسبة عائلية سعيدة، فصدمه وجود البريد الصوتي حاجزاً بيني وبينه، وجعله يظن أنني تغيرت ولم أعد «زي زمان»، ولولا أنني عرفت بموعد ومكان المناسبة من صديق مشترك، لما كنت قد ذهبت إلى تلك المناسبة السعيدة التي حظيت فيها بلقائه هو وعدد من أصدقاء الدراسة،

الذين اضطررت أن أشرح لهم فلسفة استخدامي الدائم للبريد الصوتي الذي لم يضطرني إليه إلا الشديد القوي الذي لا علاقة له بالاستعلاء أو بالعنطزة.

لم تكن مناسَبة الصديق العائلية مناسِبة لكي أحكي لأصدقائي تفاصيل الواقعة التي قادتني إلى اعتناق «القويس ميل»، لذلك استعنت على تفسير موقفي بواقعة أقدم، كان بطلها أبي الذي لم تلده ستّي الفنان الكبير صلاح السعدني، حين دخلت بيته لأول مرة، فوجدت جهاز تسجيل الرسائل الصوتية «الأنسر ماشين» مستقراً إلى جوار الكنبة التي يكاد لا يفارقها، والتي شهدت تأسيسه لحزب الكنباوية الذي سعدت بالانضمام إليه واعتناق مبادئه فترة لا يستهان بها من حياتي.

كانت تلك المرة الأولى في حياتي التي أرى فيها جهاز «الأنسر ماشين»، بوصفي قادماً من عالم التليفون «أبو قرص وسِلْك مِلَوْلِو»، ولفت انتباهي أن العم صلاح لا يتعامل مع الجهاز الرابض إلى جواره باستخفاف، بل كان يطلق على «أنسَرِه» لقب «منقذ المعذَّبين وقاهر المعذِّبين»، وحين سألته عن سر ذلك اللقب اتخذها فرصة ليوجه لي أهم نصيحة أسداها لي، أو لعلها النصيحة الوحيدة التي أسداها لي، والتي تتكون من ثلاث كلمات فقط لا غير هي: «احترس من

المعذِّبين»، وهي نصيحة كان قد أسداها للسعدني في مطلع حياته الفنان الكبير حسن فؤاد رسام الكاريكاتير والصحفي وكاتب سيناريو فيلم (الأرض) ومكتشف العديد من أهم وأجمل المواهب الصحفية والفنية، وقد جاء في حاشية الإمام السعدني على متن نصيحة الإمام حسن فؤاد، أن أسوأ فئة من البشر ينبغي تجنبها هم من يعشقون تعذيب غيرهم من البشر بأشكال متنوعة من ثقل الظل والغتاتة والغلاسة، وأن من كرم الله علينا كبشر نعيش في الأزمنة الحديثة، أن قدرتنا على الاحتراس من المعذِّبين قد زادت بشكل أكبر مما كان يحظى به السابقون لنا بتعذيب، حيث أصبحت فرصنا في الاختيار والانتقاء أوسع وأكبر، بحيث أصبح من السهل أن نتوقف عن قراءة كاتب نكره كتابته، أو أن نستخدم نعمة الريموت كونترول للامتناع عن مشاهدة وجه مذيع نكره الذين خلّفوه فضلاً عن كراهيتنا له، أو نضع حاجزاً إلكترونياً بيننا وبين من لا نحب سماع صوته التعيس «على غيار الريق أو في نص اليوم أو على آخرة المِسا».

فإن لم نفعل ذلك بعد كل ما مُنِحناه من فرص واختيارات، لم يعد لنا إذن حق الشكوى ممن يعذبوننا، لأننا الذين جِبنا التعذيب لأنفسنا، ومع ذلك تظل المشكلة الأكثر تعقيداً في أولئك المعذِّبين الذين يفرضون أنفسهم علينا في صورة أقارب أو معارف أو أصدقاء أو محبين أو شركاء عمل، وأسوأ

أصناف هذا النوع من المعذِّبين هم أولئك الذين لا يدركون أنهم يمارسون تعذيب غيرهم بأفعالهم التي تبدو لهم طيبة ولطيفة وودودة، بل يتصورون أنهم يقدمون لك جميلاً رائعاً بإدخالك إلى عالمهم، أو بدخولهم عنوة إلى عالمك، ولذلك كان السعدني وهو سليل طائفة من عقلاء الكنباوية النادرين عبر تاريخ الإنسانية، يرى أن الكنبة أصبحت ضرورة حياة، وبديلاً آمناً عن المقهى الذي لا يمكنك فيه أن تتحكم بشكل كامل في اختيار من تجالسهم، فتضطر أحياناً لتحمل رزالات المعذِّبين الذين يهبطون عليك فيه من حيث لا تحتسب، خصوصاً إذا لم تكن قد اكتسبت مهارات التخلص من الصحبة الإجبارية، وهي مهارات لا يقدر عليها إلا أولو العزم ممن أزالوا غُدّة العشم من أرواحهم.

لذلك، ولذلك كله اكتسب الأنسر ماشين عند العم صلاح لقب «منقذ المعذَّبين وقاهر المعذِّبين»، لأنه سد الثغرات الخطيرة التي تسمح بها الهواتف بأنواعها لكي يتسلل إلى حياتك من لا ترغب في وجوده فيها، وفي نفس السياق يمكن أن نضع اختراعات عظيمة تالية لـ «الأنسر ماشين»، كالبريد الصوتي والبريد الإلكتروني وخواص «الأنفريند والبلوك والميوت والأنفولو» التي تحاول إنقاذنا قدر الإمكان من المعذِّبين الذين ابتلتنا بهم وسائل التواصل الاجتماعي، التي أصبح من المستحيل أن نستغني عنها كلية حتى حين

تتحول في بعض الأحيان إلى وسائل للتباعص الاجتماعي، أو التباغض الاجتماعي إذا كانت كلمة التباعص الاجتماعي يمكن أن تثير ضيقك.

كانت الفلسفة الحسن فؤادية الصلاح سعدنية هي الإطار النظري لقرار اعتماد البريد الصوتي الذي اتخذته، لكن السبب العملي المباشر والعاجل لاعتماد البريد الصوتي منهجاً في الحياة، كان وراءه -ولا تتعجب أنها إرادة الله- الدكتور صفوت حجازي الذي لم أكن قد التقيت به وجهاً لوجه، إلا في ليلة الاعتصام أمام مقر مجلسي الشعب والوزراء في أواخر أيام التحرير الثمانية عشر التي سبقت خلع حسني مبارك، ومع أنني كنت قد هاجمته من قبل بسبب الدور المخزي الذي لعبه في قضية أحمد الفيشاوي وهند الحناوي، فإن أداءه الشجاع في أيام التحرير العصيبة جعلني أتصور أنه يمكن أن يتغير بعد ما شهده من تجربة الميدان التي غيرت الكثير في الكثيرين، لتثبت لي الأيام سريعاً أن تصوري كان وهماً كامل الأبعاد، ومن منا لم تعلمه الأوهام؟ ومن منا لم يعتبره آخرون وهماً بعد كل ما جرى في النهر من دموع ودماء و«ميّة صِنان»؟

بدأت الحكاية حين تلقيت بعد أيام من خلع حسني مبارك، اتصالاً من الدكتور صفوت حجازي (فكّ الله سجنه إن كان

يستحق فك سجنه وهو أمر لا أقرره أنا ولا غيري بل تقرره المحاكمات العادلة التي لا وجود لها في قضاء مصر الذي تديره الأجهزة السيادية الآن) أخبرني فيه بعد فيض من المودة والتقدير، أنه تم اختياري أنا وآخرين أذكر منهم الآن مع حفظ الألقاب الأساتذة حسن نافعة ومحمود الخضيري ومنى مكرم عبيد وزكريا عبد العزيز وهشام البسطويسي ومحمود سعد وعلاء الأسواني وبثينة كامل لنكون أعضاء في كيان سيتم إعلانه قريباً، يحمل اسم (مجلس أمناء الثورة)، مهمته المقترحة «السعي الحثيث لتوحيد القوى الثورية التي جمعها ميدان التحرير وإذابة الخلافات بينها عبر الحوار المستمر للحفاظ على روح الميدان قوية وحاضرة»، وبعد أن أنهى كلامه الحماسي، شكرته على حسن ثقته، وشرحت له أن ما يتصوره ليس أمراً واقعياً ولا منطقياً، ففضلاً عن أنني لست مهتماً بالانضمام إلى أي كيان سياسي، لأن دوري هو الكتابة فقط، فإنني في الوقت نفسه أرى من باب النصح الأمين ضرورة تغيير اسم ذلك الكيان فوراً، لأنه لا يصح أن يقوم أحد بتنصيب نفسه أميناً على ثورة أو متحدثاً باسمها، حتى ولو كان غرضه نبيلاً ووجيهاً.

خلال حديثه الطويل التالي لما قلته، حرص الدكتور صفوت على أن يقسم بالله العظيم على أنه لا يكلمني كمبادرة شخصية منه، بل هو مكلف بالاتصال بي من عدد من

الشباب الثوري المتحمس، وأن اختياري للمجلس المقترح لم يكن عشوائياً، بل تم عبر استبيان قام به هؤلاء الشباب الذين تطوعوا للعمل في الكيان المقترح، وشارك فيه آلاف من الذين شاركوا في الميدان، فشكرت له ولهم حسن ظنهم، لكنني سجلت تحفظي على هذه الطريقة العشوائية في الانتخاب، خاصة أن هناك كياناً موجوداً بالفعل هو (ائتلاف شباب الثورة)، واجه الكثير من الاعتراضات والانتقادات لأنه يتحدث باسم الثورة، وبالتالي كان من الأولى أن يتم دعمه ومساندته، بدلاً من الانشغال بتشكيل كيان ثوري جديد، وعلى عكس ما توقعت أثنى الدكتور صفوت حجازي على ما قلته، مثنياً على وجاهة ما قلته، ولذلك دعاني لكي ألتقي في مبنى ساقية الصاوي بالزمالك ظهر اليوم التالي بأعضاء المجموعة التي ذكر أسماءها، والذين أبدوا جميعاً موافقتهم على الحضور، لكي أقول لهم هذه التحفظات ونتناقش فيها بكل صراحة ومودة.

تقبّل الدكتور صفوت لتحفظاتي لم يجعلني أتصور أن الامر سيكون في الغد على غير ما اتفقنا عليه، ولعلي أخطأت خطأً جسيماً حين لم أقم بالاتصال بالأسماء التي ذكرها، وأغلبها لأصدقاء أعزاء أو لشخصيات عامة أعرفها ويجمعني بها الود والتقدير، لكنني تحت تأثير «روح الميدان» التي كانت لا تزال دافعة ومحركة للكثيرين منا، قررت أن أؤجل

ملاحظاتي وأسئلتي إلى الغد، وربما لم أتشكك في سر اختيار ساقية الصاوي بالذات للقاء، لأنني كنت أعرف أن بها الكثير من القاعات الصغيرة التي كانت تقام فيها ندوات ومناقشات لأعداد محدودة من الحضور، ولذلك لم أدرك الفخ الذي وقعت فيه إلا في اليوم التالي، حين وجدت فور دخولي من باب مبنى الساقية عدداً من الكاميرات التلفزيونية وحشداً من الصحفيين، والجميع يسألونني بشغف عن تفاصيل وخفايا هذا الكيان الثوري الجديد الذي عرفت من السادة الصحفيين والمذيعين أنني أتولى فيه مع الأستاذ محمود سعد والدكتور علاء الأسواني مسؤولية اللجنة الإعلامية، طبقاً لما تقوله الأوراق التي يحملها الصحفيون والمذيعون في أيديهم، وبالطبع لم أفتح فمي المحتفظ بابتسامة بلهاء بما هو أكثر من السؤال عن المكان الذي يوجد فيه الدكتور صفوت حجازي الآن، عازماً على أن أحتج بقوة على تلك الخديعة وأنسحب في هدوء، متحملاً مسؤولية خطأي في الاعتقاد بأن «الثورة تجبّ ما قبلها».

حين دخلت إلى القاعة التي قيل لي إن الدكتور صفوت حجازي موجود فيها، وجدت في مدخلها كلاً من الدكتور حسن نافعة والدكتورة منى مكرم عبيد والكابتن نادر السيد والمستشار محمد فؤاد جاد الله، الذين اتضح أنهم جاؤوا مثل حالاتي على أساس التعارف والجلوس للتفكير فيما

يمكن عمله لإيجاد آلية يتحدث من خلالها الفرقاء الذين جمعهم الميدان قبل أن تقضي الاختلافات المتزايدة على «روح الميدان» التي زهقت وطلعت إلى بارئها مع أجواء استفتاء مارس اللعين، وقبل أن يتواصل حوارنا المتعثر بسبب إحاطتنا بعدد من الصحفيين وجدنا من يدعونا للدخول إلى القاعة التي سبقنا إليها الدكتور صفوت وآخرين كان من بينهم الدكتور محمد البلتاجي والدكتور سيف عبد الفتاح والدكتور خالد عودة، لكي نحضر مؤتمراً صحفياً قصيراً سيتم فيه الإعلان عن بدء تأسيس هذا الكيان.

لم يكن إدراك غضبي وارتباكي عصياً على أحد الشباب المشاركين في التنظيم، والذي كنت أكن له مودة وتقديراً كبيرين بعد ما شاهدته من شجاعته في جمعة الغضب، وما أعقبها من أيام الميدان الذي كان ذلك الشاب الجميل من أنشط الفاعلين في اللجنة المنظمة له، ولذلك انتحى بي جانباً، وبعد أن شرحت له موقفي سريعاً، قال إن المؤتمر الصحفي لن يقدم ما هو أكثر من الإعلان الشكلي عن إطلاق أعمال التحضير للكيان الذي سيُدعى كل من شاركوا في الثورة إلى التفاعل معه، عبر آليات ستتم مناقشتها فيما بعد بالتفصيل، وأنه لا يوجد سوء نية فيما حدث بقدر ما يوجد سوء تخطيط بسبب تلاحق الأحداث وتضاعف الأخطار المحدقة بالثورة، وأن الانسحاب الغاضب أو الانسحاب

المفاجئ بعد الحضور أمام الكاميرات، سيتم استغلاله بشكل سلبي يضر بصورة الثورة أكثر مما ينفع، وربما وجد من يصوره على أنه خلافات على مواقع لا وجود لها في الأساس، وأنه سيتم في بداية المؤتمر الإعلان بوضوح عن عدم وجود كيان يحق له أن يحتكر الحديث باسم الثورة أياً كان المشاركون فيه، وهو ما قيل بالفعل وتكرر في العديد من الكلمات.

وربما لأنني كنت في قمة الحرج والارتباك، فقد وجدت كلام الشاب العزيز على نفسي معقولاً، وشعرت أن أقصى ما يمكن فعله بعد هذه التوريطة، أن أوجه في كلمتي القصيرة تحية للشهداء والجرحى، وأن أكرر كلاماً أغضب كثيرين حين قلته في مناسبات سابقة وتالية، وهو أنه لا ينبغي المبالغة في تصوير أن الثورة شارك فيها الشعب المصري بأكمله، فقد كانت ثورة أحرار المصريين المقتنعين بمبادئها وأهدافها منذ البداية، وأنها لم تكن تحظى في أي وقت من أوقاتها برضا جميع المصريين، ولذلك من المهم أن يتم الحديث مع من لم يقتنعوا بالثورة ولم يتفهموا مطالبها بلغة يفهمونها بعيداً عن المبالغات الحماسية، كما تحدثت أيضاً عن أهمية عدم الاستعانة بما يتم ترويجه من شائعات أو خطابات عاطفية عن مبارك وكونه في غيبوبة وقد يتوفى في أي لحظة، للإفلات من ضرورة محاكمته على جرائمه

المتعددة وآخرها جريمة قتل المتظاهرين بعدها لم أطل البقاء في المكان بعد انتهاء المشاركين من إلقاء كلماتهم، واعتذرت عن لقاء مصغر كان قد دُعي إليه في أحد قاعات الساقية، ثم غادرت المكان.

لم أكن أعرف أن خازوقاً أكبر ينتظرني أنا ومن تم توريطهم في ذلك الكيان العجيب الحاضر منهم والغائب، فقد قام الدكتور صفوت أو أحد مساعديه –الله أعلم– بطباعة أوراق فيها تشكيل المجلس الذي أعلنه من تلقاء نفسه، ووضع إلى جوار اسم كل عضو موقعه الذي لم يستشره أحد فيه ورقم هاتفه المحمول، ليتم توزيع تلك الورقة على أوسع نطاق بل ويتم نشرها على الإنترنت بعد ذلك، ولك أن تتخيل حجم المكالمات التي انهالت علي في الأسابيع التالية على ذلك، والتي كان أغلبها يسأل عن أشياء لا علاقة لها أصلاً بالمهام التي ذكرت في البيان الذي يعلن أهداف الكيان، بوصفه تجمعاً للحوار بين الفرقاء السياسيين بشكل يحافظ على الروح التي كانت موجودة في ميدان التحرير، وهو ما لم يكن له أثر على الإطلاق في مكالمات مئات المتصلين الذين تعاملوا مع ذلك الكيان العجيب بوصفه حكومة الثورة التي تمتلك تأثيراً ونفوذاً يمكنه من رد المظالم وتلبية المطالب وتحقيق الأحلام، في وقت لم يكن الفريق أحمد شفيق قد رحل عن منصبه أصلاً.

وحين كنت أرد على المتصلين العشمانين أو المحتقنين، نافياً وجود أي صفة رسمية للمجلس الذي أعطته الصحافة أكبر من حجمه بكثير، ونافياً علاقتي المباشرة بأعماله ومهامه، ومؤكداً أن هناك سوء فهم في المسألة برمتها يهمني أن أقوم بتوضيحه للمتصل الكريم، كان المتصل الكريم يبدأ الرد عادة على كلامي بعتاب مهذب لأنني أتهرب من حل مشكلته وأزمته، ويقول إنه كان يتعشم فيّ خيراً لأنني قمت أصلاً بالرد على مكالمته، على عكس الأستاذ محمود سعد، الذي اتضح أنه كان أذكى مني فقام بتغيير رقمه بعد أول يوم حلت عليه فيه بركات المجلس اللعينة، وحين كنت أرد على من يعاتبني أو يؤنِّبني بأنني لا أملك سوى التضامن مع مشكلته وأزمته بالنشر في مقالي اليومي الذي كنت أكتبه في صحيفة (المصري اليوم)، والذي اضطررت لأن أخصص قسماً ثابتاً منه لنشر الشكاوى التي تصلني، كنت أفاجأ غالباً بتغير لهجة العتاب إلى لهجة غاضبة يكتفي صاحبها أحياناً بعبارات منطقية من نوعية «وهو النشر كان عمل لنا إيه قبل كده لما هيعمل دلوقتي؟»، ويتجاوز آخرون أحياناً إلى تلميحات عن الشقق والفيلات والأراضي التي كان الحزب الوطني يوزعها على محاسيبه، ويبدو أن «بتوع الثورة» سيقومون الآن بوراثتها وتوزيعها على أقاربهم ومحاسيبهم، بل كان غضب البعض الآخر يصل أحياناً إلى طعن بالتلميح

أو التصريح في الأعراض والذمم، يتطور إلى لعن سنسفيل الثورة التي خربت البلد ولم تحقق أهدافها، أو إلى شتائم «أبيحة» كنت أرد عليها بمثلها أحياناً، وأكتفي في أحيان أخرى بالتجويد بما هو أقذع وأضل.

ولأنني لم أكن أستطيع تغيير رقم موبايلي، الذي كان المنفذ الوحيد لعملي، وكان تغييره يشبه في تبعاته قرار تغيير عنوان مكتب أو منزل، فقد وجدت أن بديلي الوحيد للهروب من الجحيم الذي عشته على مدار أسابيع، هو أن ألجأ إلى البريد الصوتي فأقوم بتحويل كل ما يردني من مكالمات إليه، ولكي أساعد أصدقائي على التكيف معه بشكل صحي، وضعت لهم «كول تون» يفترض أن يمتص استفزاز أي عاقل سليم الوجدان، ألا وهو مطلع أغنية (يا دنيا يا غرامي) بصوت مطرب الملوك والأمراء والثوار والجلادين محمد عبد الوهاب، ليبدو لي من أول يوم قمت فيه باتخاذ ذلك القرار الصعب أنني كنت محقاً في اتخاذه، مهما جلب لي من اتهامات بالعنطزة والتكبر على خلق الله، ومهما أطاح بفرص عمل مرجوّة، لأنني تمكنت على الفور من استعادة كثير من ساعات اليوم التي كانت تنقضي في الشرح والتبرير والنقاش والخناق، بشكل بدأ يؤثر على قدرتي على القراءة والكتابة، فضلاً عن تأثيره على تواصلي الإنساني مع الأقربين الذين هم أولى بالمعروف، وسرعان ما

ساعدني صديقي الجديد على تنظيم ما أتلقاه من مكالمات، وسهّل عليّ الوصول إلى بعض أصحاب المشاكل التي يمكن أن أساعد فيها بالنشر من خلال ما أكتبه، وكان النشر عن بعضها مجدياً بحمد الله، وفي أغلبها لا قيمة له ولا حول ولا قوة إلا بالله، كما أنني اكتشفت أن لقرار اللجوء إلى البريد الصوتي فائدة عظيمة هي التهرب من طلبات الظهور في البرامج التلفزيونية والإذاعية، قائلاً فيما بعد لمن ألتقي بمقدميها ومعديها من الأصدقاء إنني بالتأكيد لم أستمع إلى رسائلهم التي يحذفها البريد الصوتي فور امتلائه دون تدخل من صاحبه، وهي معلومة كانت تنطلي على حديثي العهد باستخدام البريد الصوتي منهم، وقد كانوا الغالبية العظمى بحمد الله، وكانت تلك فرصة لاختبار جدية صداقتهم وخلوها من المنافع والأغراض.

ثمة فائدة عظيمة أخرى أسداها إلي البريد الصوتي وهو أنني أصبحت مع الوقت أستمتع بفكرة امتلاكي لرسائل صوتية مسجلة بأصوات السيدة فاتن حمامة وست الكل عبلة كامل والأخوال والأعمام عبد الرحمن الأبنودي وعلاء الديب وأحمد فؤاد نجم وعادل إمام وصلاح السعدني وعمار الشريعي وعدد من الذين أحبهم من أساتذتي وأصدقائي الكبار، وكنت كأي معجب ولهان، أظل أستمع إلى رسائلهم مراراً وتكراراً حتى تختفي من ذاكرة البريد الصوتي القصيرة

الأجل، لتترك المكان لرسائل جديدة، كان بعض هذه الرسائل محايداً جداً، يحتوي فقط على اسم المتصل مصحوباً بعبارة قصيرة للغاية مثل: «أهلاً يا أستاذ بلال، يا ريت من فضلك تكلمني لما تسمع الرسالة»، ولأن تلك العبارة القصيرة والعادية كانت بصوت سيدة الشاشة العربية فاتن حمامة شخصياً، فلم يكن غريباً أن أظل أسمعها عشر مرات متوالية، ومثلها متقطعة، حتى لو كنت قد اتصلت بالسيدة فاتن أو قابلتها بعدها.

على العكس لم تكن رسائل الخال عبد الرحمن الأبنودي غفر الله لي وله تقليدية أو تقريرية، فقد كان يعيد في كل رسالة كتابة مطلع أغنية أو قصيدة مثل: «يا بلالاً مال عنا واحتجب.. يا بلالاً زرت يوما أيكه.. يا بلال يا مثال الوطنية» وأشياء لطيفة من هذا القبيل، أما العم صلاح السعدني متعه الله بالصحة والعافية فقد كانت أغلب رسائله أصواتاً يصل معناها إلى المستمع طبقاً لطريقة نطقها مثل «هااااه» أو «همممم» أو «عممم»، ونادراً ما كان يترك رسائل مفصلة يستغرب فيها من عدم ردي الاتصال، معبراً عن دهشته من نومي المتأخر بعبارات من نوعية: «ما فيش حد بينام لوقت زي ده إلا نبيلة عبيد»، أما عمنا أحمد فؤاد نجم عليه ألف رحمة ونور فقد كان يطيب له دائماً أن يبدأ رسائله بكحة طويلة مصحوبة بسحبة بلغم أو بشخرة قصيرة، يتبعها

بشتائم ودودة تتنوع حسب المزاج، دون أن يؤكد على أهمية الاتصال به في أسرع وقت، لأنه يعرف أن ذلك لا يحتاج إلى توصية.

وبرغم البهجة التي كانت تمنحها لي كل تلك الرسائل الصوتية، فإنها لم تكن تقارن بالبهجة التي أحصل عليها، حين أستمع إلى رسالة تلقائية وجدت طريقها إلى البريد الصوتي بالخطأ، حاملة معها رأي صاحبها الحقيقي في شخصي، لأنه لم يعرف أن كلامه كان يتم تسجيله بعد سماع الصفارة، خصوصاً أن فكرة البريد الصوتي ظلت محدودة التداول لفترة، والطريف أن كثيراً من تلك الرسائل التلقائية كان يعلق على أغنية عبد الوهاب إما بالاستحسان لها أو بالاستغراب منها أو بعبارات تلقائية من نوعية «رايق قوي ابن الوسخة»، وبالطبع لا يتسع المقام لذكر قائمة كاملة بتلك الرسائل التلقائية المتنوعة الأشكال والأطوال و«التونات» والمشاعر، لكنني سأذكر لك فقط أكثرها إضحاكاً ودرامية، وهي التي حرصت على توثيقها كتابة قبل أن يحذفها «القويس ميل» لتظل في ذاكرتي إلى الأبد، بوصفها مصدراً للبهجة والمعرفة والتذكير بجوهر الحياة في نفس الوقت.

بدأت تلك الرسالة كما تم تسجيلها على البريد الصوتي هكذا:

(صوت أجش: آلو، آلو

صوت آخر: هاه، رد عليك؟

الصوت الأجش: مش عارف إيه الحكاية، بعد ما الغنوة خلصت، بيقول اترك الرسالة بعد سماع الصفارة.

الصوت الآخر: طب سمعت الصفارة؟

الصوت الأجش: مش عارف، أحّه هو الخط فتح كده واتحسبت مكالمة ولا إيه؟ هو يعني بـ كس أمه ما بيردش ليه على طول؟

الصوت الآخر: طب اسأل الواد علي كده هو بيفهم في الحاجات دي.

الصوت الأجش: ياعم إنت واقف بعيد وسايبنا ليه، هو إنت مش ليك في كس أم المصلحة دي معانا برضه؟

صوت ثالث غاضب: في إيه يا سي خرا ماتهدا علينا

الصوت الثاني: أصله ما ردش عليه وقاله سيب رسالة بعد سماع الصفارة

الصوت الثالث: يبقى البيه بسلامته مشغل بريد صوتي، طب سبت له رسالة؟ (بدا من كلامه ونبرات صوته أنه أكثرهم خبرة ببواطن الأمور)

الصوت الأجش: ماهو قالي أسيبها بعد سماع الصفارة، بس أنا ما سمعتش صوت صفارة

الصوت الثالث: خد بالك عشان ممكن يكون بيسجل كل ده

الصوت الثاني: أحه.. بجد؟

الصوت الأجش (مرتبكاً): لا ياعم قلت لك ماسمعتش صوت صفارة.

الصوت الثالث: طب مستني إيه اقفل وكلم كُسّ أمه تاني، وأنا هاقولك تعمل إيه بعديها، وابقى تف عليّا لو عبّرك من أصله طالما حاطط بريد صوتي ابن متناكة، بس خلي بالك الرسالة دي هتتحسب بتمن مكالمة».

وبعد قليل جاءتني رسالة جديدة من المتصل الكريم نفسه كان نصها كالآتي:

«صوت همس: يالله اتكلم اتكلم

الصوت الأجش متأدباً متودداً: سلام عليكم ورحمة الله، إزيك يا أستاذ بلال أنا واحد من أشد المعجبين بيك وباشوفك في البرامج وربنا يزيدك ويكرمك، أنا جبت رقمك من عالنت، من صفحة مجلس كيادة الثورة. أنا طبعاً مش هاقدر أقولك على المشكلة اللي أنا عايزها إلا لما أكلمك. أنا

هاكلم حضرتك كمان ساعة، وياريت ترد علينا عشان إحنا بإذن الله عشمنا كبير في حضرتك.

(بعد صمت) هاه.. أعمل إيه دلوقتي، أدوس على الشباك ولا أعمل إيه؟

صوت همس: اقفل يا عم اقفل، شكله مش هيرد خالص بكُسّ أمه».

تراجيديا البوهيمي!

«البوهيميّ الحقّ» عملة نادرة في بلادنا، لأن عموم ناسنا وأهالينا اعتمدوا في تعريف البوهيميّة على الشخصية الهزلية التي لعبها الفنان أحمد راتب في فيلم (يا رب يا ولد)، فسلّموا معه أن البوهيمي هو الشخص الذي «يفعل ما يحلو له»، وهو تعريف لطيف لكنه منقوص، لأن البوهيمي الحق هو الشخص الذي يفعل ما يحلو له دون أن يخشى مواجهة عواقب أفعاله، ودون أن يتهرب من تحمل مسؤولياتها، وهو ما يُخرج من مِلّة البوهيميّة أدعياء كثيرين يتصورون البوهيمية شكلاً ومظهراً أو «هزّ أطياز» كما يقول الشاعر، متجاهلين أنها موقف متكامل من الكون والوجود، قد يبدو لك لطيفاً وسهلاً، لكن ممارسته ستوصلك إلى نتائج ليست لطيفة بالضرورة، ولا سهلة بالمرة.

في أواخر عام 1994 سمعت لأول مرة كلمة (بوهيمي) وهي تُطلق على شخص من لحم ودم، بعد أن كنت أقرأ عنها منسوبة إلى شخصيات عاشت في أمكنة وأزمنة بعيدة. كنت وقتها قد بدأت أتدرب في مجلة (روز اليوسف) التي كانت وقتها الأنجح في الساحة الصحفية، وكان يكتب فيها كبار كتّاب مصر ويتردد عليها أهم شخصياتها العامة من فنانين وسياسيين ومثقفين. كانت تجاربي السابقة القصيرة في

بعض الصحف، قد علمتني أنه من العبث أن يضيع الصحفي المبتدئ وقته في محاولة تحسين علاقته بالصحفيين الأقدم منه، لأن ذلك سيكون مستحيلاً مع كثيرين سيستمتعون بتعذيبه و«مرمَطته» لتغذية طحالب نفسياتهم الخَرِبَة – اقرأها بالياء إن شئت. وبعضهم قد يغض الطرف عن تلك المرمطة التي يمارسها الأقدمون على المستجدّين، على أمل أن يتعلم الصحفي الشاب منها، أو باعتبار أن المرمطة كاس وداير وقدر لا فكاك منه على الجميع، وبعضهم وهو الصنف النادر جداً قد يقف إلى جانبه ضد المرمطة، ولكن بعد أن تبان أمارة أنه يستحق تضييع الوقت والجهد عليه.

في ظل ذلك الوضع المعقد –بفتح القاف وكسرها– اكتشفت أن من أهم مفاتيحك إلى مكان عمل آمن، هو تحسين علاقتك بقدامى العاملين من سعاة وعمال بوفيه ومصاعد وموظفي أمن وسنترال، إذ بوسع من أراد من هؤلاء الذين قد تستهين بأهميتهم، أن يجعل حياتك جحيماً، فيلطعك مثلاً في مدخل الصحيفة كل يوم على ملأ من الجميع، بحجة التأكد من شخصيتك، أو لأنه يشك في صحة خطاب التدريب الذي تحمله، أو لأنك نسيت الخطاب في البيت، أو قد يؤخر كوب الشاي الذي طلبته، والذي كان وجوده أمامك لازماً لإضفاء المزيد من الشرعية على تواجدك في صالة التحرير، أو يطلب منك ثمناً مبالغاً فيه لفنجان

القهوة متوقعاً أنك لا تمتلكه، أو يزعق فيك حين تطلب منه شراء سندوتشات كالتي اشتراها لمن هم أقدم منك، طالباً منك خدمة نفسك لأنه ليس مرمطون الذين خلّفوك، أو يجعل استخدامك للتليفون للاتصال بمصدر في حكم المستحيل، وما إلى ذلك من صنوف الأذى والتكدير.

أما إذا رضي عنك هؤلاء العاملون أو حتى رضي المهمون منهم، فيا سعدك ويا هناك، لأنك لن تحظى فقط بأهم ما يحتاج إليه صحفي ناشئ: الودّ والمقابلة الحلوة، بل ستأخذ أيضاً «شورت كَت» إلى زُبدة الأشياء وجوهر الأمور، فتجد الناصح الأمين الذي يحذرك من هواة الخوازيق والزُنَب ونقل الكلام، ويدلك على فاعلي الخير والصواب وهواة مساعدة المستجدّين في المهنة، وينصحك بتحاشي الإدلاء بآرائك أمام فلان، وبضرورة التبسم الدائم لعلّان، فتتفادى مطبات يمكن لوقعها أن يؤلم «عظمك الطري»، لكن المشكلة أن وصولك إلى ذلك الرضا ليس له «كتالوج» موحد، وقد كان بعض من على عماهم مثل حالاتي يطلبه بالإكراميات والعطايا، فيخيب سعيهم ويسمعون كلاماً بايخاً في جنابهم، خصوصاً في مجلة مثل «روزا»، اكتسب بعض سعاتها وموظفيها سمعة أسطورية، لأنهم من طول عِشرتهم مع كتاب وفنانين متمردين ومشاغبين، أصبحوا بدورهم متمردين وذوي شخصيات خاصة يصعب توقع ردود أفعالها.

عن نفسي، كنت حسن الحظ، لأني نلت مبكراً رضا عم عبد الراضي كبير سعاة المجلة وإحدى أهم شخصياتها، ومن رضي عنه عم عبد الراضي نال رضا كل العاملين بالمجلة، وعلى رأسهم موظفو الأمن الذين تقطع تكشيرتهم الخميرة من الأحلام، وما كان ذلك إلا لأني نلت قبلها رضا الحاجة سعاد رضا مديرة عام مؤسسة روز اليوسف وقتها، وهو رضا كان أجمل ما فيه أنه جاء عن طريق الكتابة لا شريك لها. كانت الحاجة سعاد شخصية أسطورية عاصرت صعود وانهيار المؤسسة مرات عدة، واحتفظت بأسرار أبرز من مروا بمجلتيها (روز اليوسف) و(صباح الخير)، وقد حظيت ببهجة صداقتها، حتى بعد تركي العمل في الصحافة، وظللت أستمتع بلقائها من حين لآخر في منزل أستاذي علاء الديب وزوجته السيدة عصمت قنديل، وكم ألححت عليها أنا وغيري، أن تكتب مذكراتها عن العمر الذي عاشته في مؤسسة كانت الأهم في تاريخ الصحافة المصرية، دون أن نستغرب أنها لم تفعل، لأن حجم ما كانت ستضطر إلى حذفه خوفاً من غضب الزملاء وورثتهم، كان سيجعلها مذكرات منزوعة الدسم والنفع.

كان لقائي الأول بالحاجة سعاد حين ذهبت لاستلام أول مكافأة عما نشرته في المجلة، ومع أنها كانت 75 جنيهاً

فقط، فإنها تظل المكافأة الأغلى على القلب والأكثر إبهاجاً للوجدان، ارتبكتُ حين قال موظف الحسابات أن الحاجة سعاد طلبت رؤيتي، فدخلتُ إلى مكتبها أقدم ساقاً وأؤخر فخذاً، لتفاجئني مقابلتها لي بحفاوة مربكة، وتحدثني عن موضوع نشرته ولفت انتباهها، فسألت عني وحين عرفت أنني لا أزال طالباً في نهائي كلية الإعلام، حرصت على مقابلتي والتعرف عليّ، وبعد أن سألتني بأمومة حانية عن أخبار الدراسة والسكن والأسرة، نادت على عم عبد الراضي كبير سعاة المجلة، وأوصته بي خيراً، قائلة له عبارة لافتة فهمت أنها «سيم» بينهما: «خلي بالك منه، ده مش تبع حد».

كان لعم عبد الراضي برغم حدّة ملامحه، ضحكة عريضة سِمحة، تفتح النِفس على المجلة والحياة، وبفضله تحسّن موقفي في البوفيه فجأة، فلم تعد تتأخر طلباتي، ولا يتأفف أحد حين أطلب شراء سندوتشات بدلاً من النزول لشرائها بنفسي، وأصبحت آخذ عدداً مجانياً من روز اليوسف وصباح الخير كل أسبوع كغيري من الزملاء القدامى، وبالإضافة إلى ذلك لم يبخل عم عبد الراضي عليّ بعدد من النصائح كان أبرزها تحذيري من الاصطدام بواحد من قدامى الصحفيين بالمجلة، كان من عادته أن يصطدم بالقادمين الجدد ويتعامل معهم بوصفهم فرائس سائغة، وحين ذكر لي اسمه استغربت، لأنه كان يطابق اسم شاعر شهير، كان فيما مضى من كبار

كُتّاب المجلة، قبل أن تبعده عنها دوامة التجارب والمنافي، ثم وصلت به تقلبات المواقف وتحولات الحياة ليصبح كاتباً ذا شنّة ورنّة في أكبر صحف البلاد، واتضح أن من حذرني منه عم عبد الراضي كان أخاه الأصغر منه بقليل الذي التحق بالمجلة منذ عقود، لكنه لم ينل نفس شهرة ونجاح أخيه.

لم يكن من عادة عم عبد الراضي الرطرطة في الكلام، فلم يشغل نفسه بتقديم تفسير مطول لتحذيره المقتضب، لأضطر إلى اللجوء إلى بعض أولاد الحلال لأعرف معلومات عمن أصبحت أطلق عليه لقب «شقيق البطل»، تمييزاً له عن موقع «صديق البطل» الذي يلازم البطل في الأفلام، ويكون أحياناً أحب إلى الجمهور من البطل نفسه، أما شقيق البطل فكثيراً ما تسمع عنه دون أن تراه، وإن رأيته يكون ذلك في مشهد عابر، يمارس فيه الغتاتة على البطل، أو يتلقى منه نصيحة أو سُلفة أو جواباً يُكلّف بتوصيله إلى أم البطل، أما في حالتنا هذه فقد تحول شقيق البطل -أو البوهيمي كما كنت أفضل أن أسميه- إلى شخصية مثيرة لاهتمامي وقلقي طيلة العام الذي قضيته في (روز اليوسف).

كانت المعلومات التي عرفتها عن صاحبنا متضاربة بشكل زاد في غموضه وأسطرته، خصوصاً أنني تأخرت في رؤيته، قال البعض إنه كان ذات يوم صحفياً لامعاً بل كان كاتباً أمهر

من أخيه، حتى إن بعضهم كان يقول ساخراً إن «الرسالة نزلت خطأً على أخيه بعد أن كانت تستهدفه»، وقد سمعت من أستاذنا خيري شلبي أنه كان سبب التطور الفني الذي حدث لأخيه الذي كان يكتب القصائد العمودية التقليدية، فكان أخوه يرسل له أجمل قصائد الشعر الحديث التي يقرؤها منشورة في مجلات بيروت، وهو ما أثر على أخيه وجعله يدخل ميدان كتابة الشعر الحديث ويلمع فيه. كان خيري شلبي قد عرفه في بداياته في قهوة (المسيري) الشهيرة بتجمع أدباء دمنهور فيها، وحين كتب عنه العم خيري فصلاً في كتابه الجميل (مراهنات الصبا) أشار إلى براعته الأدبية ليس فقط في كتابة القصة القصيرة، بل في نقد وتعديل محاولات زملائه الأدبية وهو ما كان يدفع أغلبهم إلى عرض إنتاجهم عليه واعتباره حكماً عادلاً، لكن عم خيري لم يقدم تفسيراً لانقطاعه عن الكتابة وما وصفه بأنه هزيمته في الحياة، واعتبر ذلك لغزاً غامضاً، ليظل التفسير السائد في أوساط الصحفيين أن عاصفة غرام خائب لخبطت كيانه، وتضافرت مع إحباطه بأنه لم ينل شهرة ونجاح أخيه، وعدم رضاه عن تقلبات مواقف أخيه، فجعل ذلك كله منه سكّيراً نزِقاً، يأتي إلى المجلة وهو مبسوط أكثر من اللازم، فيفتعل مشادة مع أي وجه جديد، فيضربه على قفاه، أو يبصق عليه، وأنه كان يخوض مواجهات عاصفة مع أخيه

اضطرت الأخ لتحاشيه والابتعاد عنه.

لكن بعض العارفين بالاثنين قال إن كثيراً من تلك الحكايات مبالغات لا أساس لها من الصحة، وإن علاقة الرجل بأخيه ممتازة برغم تنائيهما بحكم ظروف العمل والحياة، وكل ما هنالك أن صاحبنا البوهيمي كان «عنده دم وضمير» ولذلك كان شديد السخط على أوضاع البلد، ولذلك كان حين يلتقي بصحفي جديد يبادر إلى نَكشِه بسؤال: «وإنت بقى تبع مين من الحرامية؟»، وحين يلتقي بصحفية جديدة يحذرها من تسليم نفسها لفلان أو علّان، ولأنه لم يكن يُزوِّق كلامه، فقد ساد عنه الانطباع بكونه جلياطاً سليط اللسان، بينما هو في الحقيقة رجل حقّاني لا يعجبه حال الصحافة المائل، الذي ظل يواصل التدهور بشكل دفع ثمنه الموهوبون مثله، وهم يرون المناصب التي كانوا أحق بها تذهب إلى المتردية والنطيحة وما قرف السّبع من أكله، ولذلك كان يتخذ من قناع السكير الغاضب فرصة لبهدلة «المديوكر»، الذين لم يجرؤ أحدهم على معاقبته، لمعرفتهم أنه سيحارب من أجل حقوقه، وسيسمعهم ما يكرهونه من أسرار وتفاصيل. لكن كل هذا لم يمنع آخرين من التأكيد على أن متلازمة «البوهيمي المتمرد» تأتي معها أعراض جانبية، من أخطرها إمكانية أن يأخذك على غرّة في ساعة شيطان، فيتعرّف على شقّ مؤخرتك بإصبعه الأوسط، لا بيده اليمنى،

لتصبح بعدها مُسخة الرائح والغادي، وهو ما كان يجعل البعض يولّي منه فراراً كلما رآه، في حين صمد في مواجهته آخرون قاموا بالثأر لأنفسهم، أو طبقوا في زُمّارة رقبته.

كان طبيعياً ألا أنشغل بالتحقق من نوع ودوافع بوهيمية أخينا أو بتتبع حكايته مع الزمان، بقدر انشغالي بتأمين جبهتي الداخلية من عدوان مباغت، ولذلك أصبحت حين أخرج من باب مصعد المجلة أدور بجسدي دورة كاملة في أروقة المكان، بحثاً عن ملامح وجهه الذي كان أيضاً نسخة من وجه وصلعة أخيه، حتى إنني بسبب ذلك الارتباك أهدرت ذات مرة فرصة السلام والكلام مع أحد كتّابي المفضلين، الروائي الكبير فتحي غانم، الذي كان قد جاء لتسليم مقاله الأسبوعي، ولعله لم يفهم لماذا كان «شَحطٌ» مثلي، يسير متلفتاً في كل اتجاه، وهو يكاد يُلصق ظهره بحائط الممر الضيق، وهو سلوك لم أتوقف عنه، إلا حين أقسم عم عبد الراضي أن ما سمعته مجرد تشنيعة بحق رجل قلبه مثل «البفتة البيضاء»، وكل مشكلته أنه بحالات، لكن أقصاها وأقساها لن يصل إلى حد «بعبصة» الآخرين، بل الإمساك بخناقهم إن كان متعكر المزاج، والتريقة عليهم إن راقت غزالته وعَمُرت طاسته، لكنني بعد أن سمعت بدخوله قبل أسابيع خناقة عاصفة مع رسام كاريكاتير شاب، تطورت إلى تبادل اللكمات والشلاليت، رأيت أن «سوء الظن من حُسن

الفِطَن»، وعدت لالتزام أقصى درجات الحذر، خاصة بعد أن علمت أنه عاد للتردد بانتظام على المجلة لمشاكسة أهلها، برغم توقفه عن الكتابة فيها منذ زمن بعيد.

بعد طول تحرُّز، جاء لقائي «المرتهَب» به، كنت يومها قد غادرت المجلة ساعة عصاري، لأقف قُرب مدخلها المطل على شارع القصر العيني، منتظراً مرور صديق لنذهب إلى ندوة ما، وفجأة ألفيث البوهيمي يقترب من مدخل المبنى. كان التعرف عليه سهلاً، فقد كانت ملامحه فعلاً تطابق ملامح أخيه، توترت وأسرعت بعبور الشارع إلى الجهة المقابلة زيادة في التأمين، لأفاجأ بهاتفٍ يهتف بي: «إنت ياله، إنت يا تخين إنت، خد عندك رايح فين، استنى عايزك». انتفض جسدي من الذعر، وأنا أدعو الله ألا يكون هو الهاتف، وألا أكون أنا المهتوف به أو المهتوف فيه، وحين وصلت إلى الرصيف المقابل واستدرت، وجدته يشير نحوي بحركات عصبية مواصلاً الهتاف، وهو يهم بعبور الشارع، ولأنني كنت أقف في تمام الخامسة مساء في شارع القصر العيني المزدحم بالخلائق والمركبات، لم يكن لدي الاستعداد للمخاطرة بخوض تجربة التوقف والتبيّن مما يريده فأنال منه ما لا تحمد عقباه، فأخذت أهرول مبتعداً عنه.

حين نظرت خلفي للتأكد من مسافة بُعدي عنه، فوجئت

به يمد خطوته وهو يواصل الإشارة لي والهتاف فيّ بما لم أعد أتبينه، فقررت التخفف من أثقال التفكير، وأطلقت ساقيّ للريح، وكانتا لم تلتقيا بها منذ زمن بعيد، ولذلك لم يكن من الحكمة الاعتماد عليهما وأنا أعرف سابق خذلانهما لي كلما احتجت إليهما، خاصة أنه بدأ الجري خلفي، ولذلك ما إن اقتربت من محطة الأتوبيس المجاورة لمقهى النادي النوبي، حتى استعدت مهاراتي القديمة كحارس مرمى في أيام الطفولة، وطِرت نحو باب أتوبيس كان قد انطلق لتوه، ليعينني على التوزان فوق درجات سُلّمه مواطنون شرفاء، لم يفهموا لماذا أجري هارباً من رجل عجوز يصرخ غاضباً: «خد يا عبيط إنت رايح فين.. خد لما أقولك ما تخافش».

في اليوم التالي، كانت المفاجأة التي عرفتها من أكثر من زميل قديم، أن البوهيمي جاءهم مستغرباً من هروبي منه، خاصة أنني كما قال لهم كدت أقتل نفسي وأنا أندفع نحو أتوبيس متحرك، وأنه كان يريد فقط أن يسلم علي ويبدي رضاه عن بعض ما كتبت، وبالطبع أنكرت بحماس شديد أن أكون قد جريت خوفاً منه، أو أن أكون قد رأيته أصلاً، ولتتسق كذبتي، قلت إنني طرت بالفعل باتجاه أتوبيس 803 (أم المصريين – حدائق القبة) المتجه صوب بيتي، لكي لا أضطر لانتظار التالي له نصف ساعة، ولم أحفل بتعليقات الزملاء الساخرة، لأنني كنت سعيداً بما سمعته عن نَيل

رضا البوهيمي المهيب الذي لا يأمن القادمون الجدد جانبه وأصابعه، ولذلك حين التقيته بعدها بيومين في أروقة المجلة، توجهت نحوه بخطى واثقة، على مرأى ومسمع من المحيطين، لأمد يدي نحوه محيياً وناطقاً باسمه مسبوقاً بلقب «عمّنا»، شاكراً التحية التي أرسلها لي مع الزملاء، فما كان منه إلا أن رفع نحوي عينين زائغتين، وترك يدي معلّقة في الهواء وابتعد ليتركني غارقاً في خجلي، ومتجنباً التركيز مع ما حولي من ضحكات، ولم يخرجني مما أنا فيه، إلا عبارة فاجأني أنها جاءت من عم عبد الراضي بالذات: «احمد ربنا إنها جت على قد كده».

لم يطُل مقامي في روز اليوسف، غادرتها بعد نحو عام، لكن علاقتي بشارع القصر العيني طالت واستمرت، وكنت في أوقات متفرقة، أرى صاحبنا يسير فيه، أحياناً في هدوء وسكينة، وأحياناً وقد بدا عليه الغضب فسار يُخانق ذباب وجهه ويشوّح لكل من حوله، وحين تطلبت الظروف أن أنتقل من حواري الجيزة إلى شارع القصر العيني، لأسكن قريباً من مقر عملي بصحيفة (الدستور)، اخترت شقة في عمارة قديمة، كان أجمل ما فيها أن لها شُرفتان، الأولى تُطل على بيت الأمة وضريح سعد زغلول وترى منها قلعة صلاح الدين مُطِلّة من بعيد، والثانية داخلية تبُصّ على ظهر العمارات الواقعة في شارع حسين حجازي، وقد تحولت

المساحة الفارغة بين العمارات، والمصممة لإدخال النور والهواء إلى مقلب زبالة مُعتبر، فكأنك بذلك تطالع وجهي الحياة والقاهرة معاً، أو هكذا كنت أفلسف الأمر لأبرر غلوّ الإيجار، ثم اكتشفت مع مرور الوقت أن بلكونة المنظر القبيح تتميز في ضُهريّات الصيف وعصرياته بطراوة فريدة، فكنت أهرب إليها من حين لآخر، حريصاً على عدم إطالة النظر إلى الشبابيك والبلكونات، منعاً للخناقات التي يثيرها وجود العُزّاب في عمارات تكتظ بالعائلات.

كنت ذات عصرية أقرأ رواية في خلوة البلكونة، ليخرجني من تركيزي مع أبطالها صوتٌ غير مألوف يهتف بي: «يخرب بيتك.. هو إنت يا وله.. إيه اللي جابك هنا يا تخين»، وحين رفعت رأسي نحو مصدر الصوت، وجدت البوهيمي واقفاً بملابسه الداخلية في بلكونة مجاورة، وقد بدا في أشد حالاته يقظة وروقاناً، ملوحاً لي بيديه وهو يقول بسعادة غير مبررة: «آدينا بقينا جيران يا حلو»، فلم أدرِ إن كان ذلك حفاوة أم تهديداً، ولم أجد ما أرد به سوى ابتسامة بلهاء وتلويحة يد مرتبكة دخلت بعدهما مغلقاً شيش البلكونة ومفكراً في حل عاجل للتخلص من تلك الورطة التي لم تكن على البال ولا على الخاطر.

كان لتوتري الشديد سبب وجيه، حيث كنت خلال الفترة

التي سبقت رؤيتي المفاجئة للبوهيمي، قد سمعت من أصدقاء «روزا» القدامى حكايات عن تدهور أحواله النفسية والعصبية في السنوات الأخيرة، ليصير أكثر عصبية وانفلاتاً، وأصبح من المألوف أن تجده يشخط فيمن يوقعه حظه العثر تحت يديه قائلاً له قولته المشهورة بالإنجليزية «جيف مي باوند»، ليرتبك المشخوط فيه ويعطيه الذي فيه النصيب ليسارع به لشراء زجاجة خمر رخيصة إن كان كافياً، أو يكرر شخطته في زبون آخر حتى يكتمل المبلغ اللازم لشراء زجاجة الروم ماركة أربعة وثمانين، مشروبه الكحولي الأثير الذي لحس دماغه، لدرجة أن عم عبد الراضي أصبح يقبض راتبه بالنيابة عنه مطلع كل شهر ويعطيه مصروفاً يومياً، لكيلا يصرف راتبه في يوم واحد على الخمرة، ويذل نفسه بالسؤال باقي الشهر، خاصة أن حوادث احتكاكه ببعض المارة وهو سكران وقيام بعضهم بضربه قد تكررت مما سبب حرجاً وألماً لكل أصدقائه ومعارفه وبالطبع كان الحرج الأشد والألم الأعمق من نصيب أخيه الشاعر الكبير الذي كان يقول لكل من يبلغه بحوادث أخيه، إن كل محاولاته لإصلاحه فشلت ولم يعد أمامه إلا الصبر والاحتساب.

كانت قائمة المحتكين بمزاجه المتعكّر قد اتسعت مؤخراً لتضم نائب رئيس تحرير المجلة ورئيس تحريرها الفعلي الأستاذ عادل حمودة الذي كان يحسن دائماً معاملة

البوهيمي، ويعرف كيف يأخذه على قد عقله، لكن بعض أولاد الحلال «وزّوه» وحرّضوه، فقرر التغليس على عادل حمودة خلال وجود ضيفة مهمة في مكتبه، فدخل عليه حاملاً «ربع إزازة أربعة وتمانين وربع جبنة رومي»، وقرر أن يشرب ويمزّ في مكتب عادل حمودة الذي لم يتقبل الأمر لتندلع بينهما مشادة خرج بعدها البوهيمي جارياً في طرقات المجلة هارباً من بطش عادل، وإن كان أولاد حلال آخرين قد صالحوهما على بعض ليعتذر البوهيمي ويتعهد بعدم اصطحاب مشروبات كحولية إلى المجلة.

حين وقع البوهيمي في أزمة بعد فترة، وقف عادل حمودة إلى جواره متناسياً ما جرى، وتدخل لحل الأزمة التي كانت عبثية ككل ما له علاقة بصاحبنا الذي قرر خلال عودته إلى بلده في المنوفية أن يشتري جهاز كاسيت بالتقسيط من تاجر أجهزة كهربائية، وحين طالبه التاجر بالدفع، قلّ أدبه عليه فقرر أن يلقنه درساً قاسياً، وقام بتكليف ثلاثة محامين «ولاد لذين» بمهمة تأديبه، فقاموا برفع 12 قضية عليه في محافظات مختلفة، لتصدر في حقه أحكام غيابية متعددة بالحبس، ولأنه كان يدخل في أزمات كثيرة بسبب سكره وخناقاته مع البقالين الذين يستدين منهم ولا يرد، كان من المرجح أن يتم القبض عليه ويتم تنفيذ تلك الأحكام عليه.

قام عادل حمودة بتكليف اثنين من كبار الصحفيين في المجلة بالسفر إلى المنوفية للتفاوض مع التاجر الذي استصدر الأحكام ضده، وإقناعه بعمل خاطر لمجلة (روز اليوسف) والتنازل عن الدعاوى القضائية، وذهب الصحفيان إلى المنوفية برفقة محامي كبير لإنقاذ البوهيمي، وأحسن التاجر استقبالهم ودعاهم إلى غداء يتجاوز ثمن الكاسيت بمراحل ليقول لهم إن مشكلته لم تكن الفلوس على الإطلاق، لكنه طلب منهم أن يراضوا المحامين الذين قاموا باستصدار الأحكام، ليضرب الصحفيان المنقذان أخماساً في أسداس، حيث كان ما يحملانه من النقود أقل من ألف جنيه، وحين سألا المحامين عن المبلغ الذي يطلبونه لقفل القضية وتسليم أصل الشيكات، فوجئا بأن المبلغ الذي طلبوه كان خمسة وسبعين جنيهاً، فقال أحدهما «للأسف معانا ستين جنيه بس»، ليقبل المحامون بالمبلغ الذي قضى على شبح الحبس الذي كان يطارد البوهيمي، ويتم الطعن على الأحكام ويحصل على براءة من كل القضايا المرفوعة ضده.

ولأنك إذا أردت أن تُطاع فعليك أن تأمر بما يُستطاع، لم يطلب عادل حمودة من البوهيمي خلال صلحهما أن يتعهد بعدم المجيء إلى المجلة سكراناً، ولذلك حين حدثت بعد أشهر أزمة مع الإدارة قادها محرر فني قديم مطالباً بمنح الصحفيين علاوات مستحقة منذ سنين، وقرر بعض

الصحفيين الاعتصام في مكتب رئيس مجلس الإدارة محمود التهامي، انضم البوهيمي إلى صفوف المعتصمين بوصفه من قدامى الصحفيين في المجلة، وحين جاء مكرم محمد أحمد رئيس مجلس إدارة دار الهلال ورئيس تحرير مجلة المصور لزيارة المجلة ضمن زياراته للمؤسسات الصحفية كمرشح لمنصب نقيب الصحفيين، ترك البوهيمي مقر الاعتصام وقرر أن يقتحم القاعة التي يلتقي فيها مكرم محمد أحمد ومحمود التهامي مع صحفيي مجلتي (روز اليوسف) و(صباح الخير)، وكان سكراناً طينة كالعادة، وأخذ يصيح في وجه رئيس مجلس الإدارة «إنت يا محمود يا تهامي مش عايز تديني العلاوة ليه، ده إنت أصلاً مصحح مش صحفي»، في إشارة إلى أن التهامي دخل إلى نقابة الصحفيين من بوابة العمل كمصحح وليس كصحفي، ولأن مكرم كان منوفياً وبلديات الشاعر الكبير وأخيه، فقد نابه من الحب جانب حين أخذ يناديه باسمه الكامل صائحاً فيه: «وإنت يا مكرم محمد أحمد حَسَبو -اسم عائلته- بقى تتضامن مع المصحح ضد الصحفيين وعايز تبقى نقيب للصحفيين»، وبالطبع لم يكن أمام مكرم سوى أن يتعهد بحل أزمة العلاوات إذا تم انتخابه، ليهدئ ذلك من ثائرة البوهيمي الذي تعامل معه الجميع معاملة الأبطال في لحظة نادرة كان لسكره البيّن فائدة عمّت على الجميع.

لم يكن غريباً بعد كل هذه الحكايات التي سمعتها أن يصيبني التوتر من تلك الجيرة المفاجئة التي قضت على علاقتي الناشئة بالبلكونة، وإن كان بعض أصدقائي في (روزا) قد حاولوا التهوين من مشكلة جيرتي مع شقيق الشاعر الكبير، قائلين إنني يمكن أن أتقي شره بمنحه الذي فيه النصيب حين أراه، وأنه سيكون لطيفاً معي عندها، وسيدعوني لزيارته في الشقة لأشرب معه كأساً، كان بعضهم قد قَبِل دعوته إلى الشقة التي امتلكها أخوه في الخمسينات خلال عمله في (روزا)، وتركها له حين تزوج وانتقل إلى مصر الجديدة، ويبدو أنه تركها لشقيقه دون عفش، لذلك لم يكن فيها حسب شهادة من دخلوها سوى سرير صغير ووابور جاز وراديو والكثير من الكتب التي تشي بثقافة رفيعة امتلكها الرجل الذي كان يقرأ بالإنجليزية، وكانت روايته المفضلة (لعبة الكريات الزجاجية) للأديب الألماني هيرمان هسّه، التي كان مزاجه يروق ويصفو حين يتحدث عن أبطالها وأحداثها، كما كان يتعكّر حين يسأله أحد ضيوفه عن سر عدم زواجه أو عن علاقته بأخيه أو عن ذكريات عمله في مجلة (روز اليوسف) التي كان أحد أبرز رجال قسم الديسك المختص بإعادة الصياغة ووضع العناوين فيها، وكان قد قدم إلى الكتابة من عالم القصة القصيرة التي كان أحد أبرز فرسانها الواعدين في الخمسينات، خلال عمله كسكرتير نيابة في

دمنهور، لكنه هجرها فجأة بعد أن نشر عدداً من القصص الجميلة، واكتفى بالعمل في الديسك، ويقال إن علاقته بالكحوليات توطدت خلال عمله مع الكاتب الكبير صلاح حافظ الذي كان يمنحه كل أسبوع زجاجة خمر معتبرة مكافأة على عمله البارع في الديسك وترجماته البارعة، لكن جميع ندمائه الذين سألتهم عنه قالوا إنه يكون في أصفى حالاته حين يسكر في بيته، وأن الروح العدائية تتلبّسه فقط حين يسكر في الخمارات الرخيصة في وسط البلد، أو حين لا يجد ما يشتري به الخمر، واتفقوا على أنك حين تزوره في بيته وتنادمه، فإن أسوأ ما سيحدث لك هو أن يطلب منك ثمن الكؤوس التي شربتها معه بعد أن تنتهي القعدة، حتى لو كنت قد اشتريت خمرها على حسابك.

خف الكثير من توتري بعد ما سمعته، بل وبدأت أفكر في قبول دعوته إن طلب مني زيارته، ممنياً نفسي بأنها ستستطيع بشطارتها وحسن تصرفها دفعه إلى الفضفضة في كل المناطق المحظورة على زائريه، وبعد أن التقيت بالحاجة سعاد رضا وحدثتها عن جيرتي المفاجئة له ومخاوفي التي قلّت لكنها لم تتبدد تماماً، قالت لي ما لم يكن يعرفه إلا الذين رافقوه من البدايات، وحوّلت نفوري وقلقي منه إلى إشفاق شديد عليه وتعاطف جارف معه ورغبة في معرفته عن قرب بأي شكل، فبعد أن أكدت لي أنه كان موهوباً في كتابة القصة

القصيرة وبارعاً في الترجمة وإعادة الصياغة، قالت إنه بسبب عدم حصوله على مؤهل جامعي، تم استدعاؤه إلى الجيش لتأدية الخدمة العسكرية في منتصف الستينيات، ليكون من حظه أن يشهد هزيمة الخامس من يونيو 1967، ويرجع ماشياً من سيناء إلى السويس وهو يمسك بسلاحه رافضاً رميه مثلما فعل العديد من زملائه الذين رموا أسلحتهم وخلعوا ملابسهم لكيلا يفتك بهم الإسرائيليون، ومنذ أن خاض تلك التجربة المريرة لم يرجع منها كما كان.

بعد أن تم تعيينه في قسم الديسك بالمجلة مراعاة لظروفه، ظل قادراً على تحجيم آثار إدمانه للخمور، ليراه الجميع دائماً أنيقاً ومهندماً وملتزماً بعمله على أكمل وجه، لكن ذلك تغير، حين تغيرت (روز اليوسف)، بعد أن قرر الرئيس أنور السادات تأديب العاملين بها، بعد معارضتهم العلنية لوصفه انتفاضة 18 و19 يناير 1977 بأنها «انتفاضة حرامية»، ليطيح بصلاح حافظ وفتحي غانم اللذين اشتركا في رئاسة تحريرها، ويقرر أن يسند رئاسة مجلس إدارتها ورئاسة تحرير (روز اليوسف) إلى صديقيه مرسي الشافعي وعبد العزيز خميس، ويروى أنه قال مرة لعبد العزيز خميس إنه مبسوط منه جداً لأنه لم يعد يسمع شيئاً عن (روز اليوسف) لا بالطيب ولا بالبطّال، ومع تدهور أحوال المجلة التي ظلت لعقود أبرز المجلات السياسية في الشرق

وأكثرها شغباً، تدهورت أحوال كل العاملين بها، فهجرها البعض مهاجرين خارج البلاد أو راحلين إلى مؤسسات أخرى، واختار البعض أن يربط الحمار مطرح ما يحبه صاحب الحمار، واختار البعض أن يصبح من رجال المرحلة أياً كانت شعارات المرحلة وأفكارها، أما «بطلنا» فقد وجد راحته في الخمر التي ظن مخطئاً أنه سيتمكن من السيطرة عليها وترويضها لتكون ونيساً دائماً له.

الغريب أنني حين كنت أخاف منه كنت ألاقيه أو أراه كلما سرت في شارع القصر العيني، أما حين أصبحت أتمنى لقاءه وأسعى إليه، لم أره ولو مرة، سواءً في البلكونة التي عدت إلى ملازمتها أو حول بيتي الجديد وبيته القديم أو في شارع القصر العيني ونواحيه، وحين سألت عنه ساعياً إلى لقائه لعلي أستطيع إقناعه بعمل حوار يحكي فيه قصته، اتضح أنه لم يتعرض لحادث أليم أو مرض عضال كما كنت أظن، بل اضطر لترك شقته والقاهرة بما فيها، وقرر العودة إلى بلدته بالمنوفية، ليس لأنه كره حياته المؤسفة في القاهرة وقرر استبدالها بحياة أصح وأفضل، بل لأن أخاه زاره ذات يوم وطلب منه أن يقوم بإخلاء شقته في أقرب فرصة، لأنه بعد أن تركها له لأكثر من عقدين من الزمان، قرر أن يقوم بمنحها لابنه الذي أصبح على وشّ جواز، وهو ما اعتبره البعض رغبة في الخلاص من مشاكل أخيه التي

تضاعفت واستفحلت وأصبحت تهدد فرص مجيء الأخ الأكبر كوزير للثقافة، في حين رآه البعض رغبة صادقة في دفع أخيه إلى تغيير حياته والعيش في بيئة محاطة بالأقارب الذين يمكن أن يساعدوه على تحجيم إدمانه وطيشه، وأنه لو لم يكن يحب أخاه لما صبر عليه كل هذه السنين، وأشار بعضهم إلى قصيدة بديعة غير مشهورة كتبها عنه بعد رجوعه المأساوي من سيناء، متفائلين بقدرة الإقامة في مدينة ريفية صغيرة على تغيير حياة صاحبهم الذي يحبونه ويتمنون له الخير، لكن ذلك التفاؤل لم يدم، لأن بطلنا لم يتحمل طول الإقامة بعيداً عن القاهرة وحياته الصاخبة فيها، ومات في صمت، لكن ذكراه ظلت حاضرة في ذهني كلما صادفت من يتعافى على الدنيا وتغرّه قوته فيتصور أنه قادر على حل ألغازها والإفلات الدائم من خوازيقها.

ألف رحمة ونور عليه.

كوكو واوا في نيابة أمن الدولة!

«النيابة العامة

مكتب النائب العام

نيابة أمن الدولة العليا

الموضوع: القضية رقم 392 لسنة 1996 حصر أمن الدولة العليا

السيد الأستاذ رئيس تحرير جريدة الدستور

تحية طيبة وبعد:

بمناسبة التحقيقات التي تجريها النيابة في القضية عاليه، يُطلب السيد بلال فضل المحرر بالجريدة لجلسة تحقيق 17/6/1996 وذلك لسؤاله في القضية عاليه، وتفضلوا بقبول التحية.

رئيس النيابة

تحريراً في 10/6/1996»

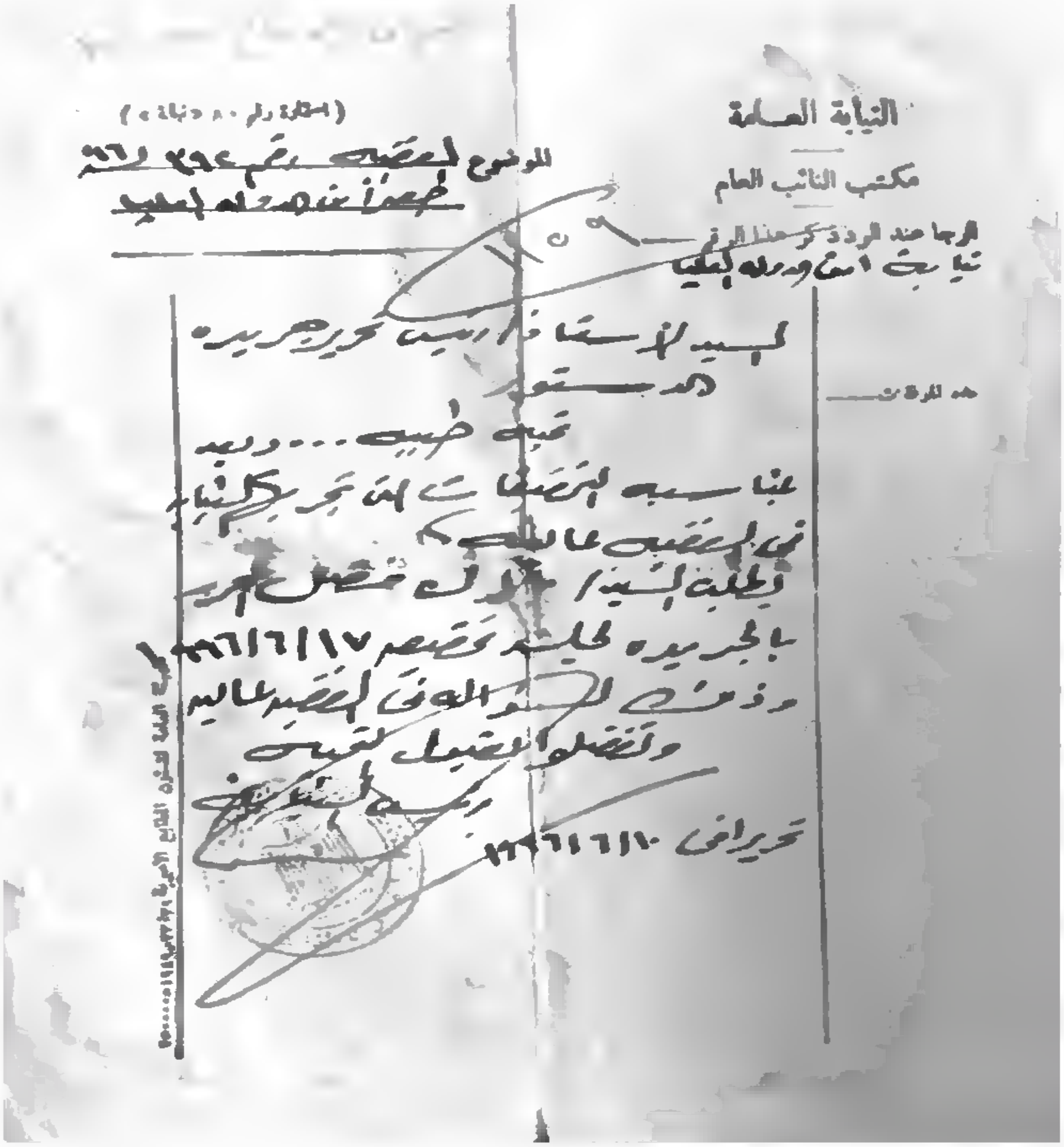
النيابة العامة

مكتب النائب العام

نيابة أمن الدولة العليا

السيد الأستاذ رئيس تحرير جريدة الدستور

تحية طيبة ... وبعد

تحريراً في ١٠/٦/١٩٩٦

حين فتحت الظرف الكاكي الصغير الممهور بختم النسر، وقرأت السطور السابقة مكتوبة بخط اليد على ورقة «ميري» كئيبة المنظر، كدت ألطم على وجهي من الخضّة لكني اختشيت، وقررت أن أتماسك كما ينبغي بصاحب قلم حر، لم يكمل الثانية والعشرين من عمره لكنه تلقى للتو أول استدعاء رسمي للتحقيق معه في النيابة، وليس أمام أي نيابة، بل أمام «نيابة أمن الدولة العليا» التي لم يكن يرد اسمها في تلك الفترة إلا مقترناً بقضايا الإرهاب وقلب نظام

الحكم.

فيما كان زملائي يتخاطفون الاستدعاء لقراءته وتفحصه، كنت أكرّ في دماغي قائمة بكل الموضوعات التي كتبتها منذ أن بدأ إصدار صحيفة (الدستور) في ديسمبر عام 1995، لأتوقف بالتحديد عند تحقيقين صحفيين كتبتهما، يمكن أن يكونا سبباً لذلك الاستدعاء، كان الأول بعنوان (من يكتب خطب الرئيس؟)، والثاني بعنوان (ماذا يقرأ الرئيس؟).

استبعدت التحقيق الثاني لأن جهاز الرقابة الذي كانت الصحيفة تُعرض عليه قبل الطبع أسبوعياً، كان قد حذف منه عدة فقرات تقارن بشكل محايد مستوى وحجم قراءات الرئيس مبارك بسابقيه عبد الناصر والسادات، لأن مندوب الرقابة اعتبر أن تلك المقارنة تشكل تقليلاً من شأن الرئيس مبارك، ولذلك أصر على تخفيف الكثير فيها، وبالتالي لم يعد فيما نشر في التحقيق أمر يمكن أن يقلق أمن الدولة العليا أو يزعزع استقرارها، وهو ما رأيت بعد طول تأمل أنه ينطبق أيضاً على التحقيق الأول الذي كان مجرد محاولة متذاكية –في إطار المسموح رقابياً– لقراءة العلاقة بين رؤساء مصر والكتاب المفضلين لديهم بشكل جعلهم يتعاونون معهم في كتابة خطبهم، تاركاً القارئ لكي يقول الكثير مما لم أستطع نشره.

قلت لنفسي: ربما غضبت رئاسة الجمهورية لأنني نشرت في ذلك التحقيق أسماء بعض من قاموا بكتابة خطب الرئيس مبارك، فاعتبرث ذلك سراً من أسرار الدولة لا يجوز إذاعته، ولذلك قدّمت في شخصي السمين بلاغاً إلى نيابة أمن الدولة العليا، وبدأت أفكر في طريقة التعامل مع النيابة لو طلبت مني أن أكشف عن المصادر التي استندت إليها فيما نشرته، وهل ستعتبر النيابة أن رفضي الكشف عن مصادري أمراً يستوجب الحبس، كما حدث في حالات سابقة قرأت عنها من قبل، خاصة أن مبادئي لن تسمح لي بتوريط الزميل حمدي رزق الذي كان قد قام بكتابة المعلومات الخاصة بدور مكرم محمد أحمد رئيس مجلس إدارة دار الهلال ورئيس تحرير (المصور) ونقيب الصحفيين السابق في كتابة خطب مبارك منذ مطلع الثمانينات، بالاشتراك والتبادل مع الدكتور أسامة الباز مستشار مبارك للشؤون الخارجية والدكتور مصطفى الفقي خلال عمله سكرتيراً للمعلومات في الرئاسة. كان حمدي رزق في ذلك الوقت قد انتقل إلى العمل في مجلة (المصور) قادماً من مجلة (روز اليوسف) التي تأخر تعيينه فيها، ولأنه يعرف مكرم محمد أحمد جيداً، فقد استجاب لطلب صديقه الأستاذ إبراهيم عيسى رئيس تحريرنا بالمساهمة في الموضوع بما يعرفه عن علاقة مكرم بخطب الرئيس، لكنه طلب عدم نشر اسمه معي على

التحقيق، لكيلا يتعرض لمشكلة تعرقل تعيينه المنتظر في مجلة (المصور).

كانت المحكمة الدستورية العليا قد أصدرت قبل ذلك بفترة بسيطة حكماً مهماً يعفي رؤساء التحرير من الخضوع للمساءلة القانونية عما ينشر في صحفهم ومجلاتهم، إذا تم نشرها بأسماء الذين كتبوها، وإذا لم يثبت خلال التحقيق تدخل رؤساء التحرير في ما تم نشره بالتعديل والإضافة، وهو ما لم يكن ينطبق على الأستاذ إبراهيم في هذه الحالة، وحتى لو كان ينطبق، لم أكن سأقوم بتوريطه معي، وكنت سأشيل التهمة لوحدي، لأكون على الأقل يعني قد مشاعر الفخر التي رأيتها ترتسم على وجوه زملائي، ليس لأنهم سيتخلصون مني، بل لأن استدعاءً كهذا يثبت أننا لا نؤذن في مالطة، بل نحن مؤثرون ومهمون، لدرجة أن بيننا من يُستدعى إلى نيابة أمن الدولة العليا، مثل كتاب صحف أحزاب المعارضة بالضبط، صحيح أننا كنا قبل ذلك نسمع من مصادر موثوقة عن انزعاج بعض أجهزة الدولة مما نكتبه، لدرجة أن بعض الوزراء كما قيل لنا قاموا بتحريض رئيس الجمهورية ليقوم بإغلاق الصحيفة، فطلب الرئيس من وزير الإعلام أن ينظر في الأمر ويقوم بحسم الموضوع، لكن الصحيفة لم تغلق منذ أن سمعنا ذلك قبل أشهر، فلم نعد ندري هل كان ما سمعناه «هَبْدَة» تطوع بها أحد محبي

الصحيفة، أم أن الأمر وراءه تربيطات لا نعرف عنها شيئاً؟

في خضم الذكريات التي عصفت بي منذ تسلمت الاستدعاء، تذكرت الانزعاج الذي أبداه قبلها بفترة وزير الصحة الدكتور إسماعيل سلام حين نشرتُ على صفحة كاملة في (الدستور) تفاصيل استجواب برلماني قام به النائب الوفدي وقتها أيمن نور عن وقائع فساد حدثت في ملف أموال المعونة الأمريكية وطريقة صرفها في وزارة الصحة، مع أنني لم آت بجديد فيما نشرته، وإنما قمت بعرض ما جاء في ملفات الاستجواب والوثائق المصاحبة له، صحيح أنني أضفت إليه الكثير من السخرية اللاذعة التي لم يمرر الرقيب بعضها بسهولة، لكن الناتج النهائي لم يكن في رأيي يستحق الذهاب إلى نيابة أمن الدولة العليا، بل كان يكفيه بلاغ عادي في نيابة قصر النيل التي يقع مقر الصحيفة في دائرة اختصاصها.

بطريقته التي تخلط الجد بالهزل بالشخر، طوى الأستاذ عصام إسماعيل فهمي رئيس مجلس إدارة (الدستور) ورقة الاستدعاء، ثم طلب مني أن أضع في بطني بطيخة صيفي، لأنني لن أذهب إلى النيابة «مع أي محامي والسلام»، وإنما سيكون بصحبتي مؤسس الصحيفة وأبوها الروحي الأستاذ أحمد الخواجة الذي كان يحمل عن جدارة لقب نقيب نقباء

المحامين، لأنه كان أكثر من تولى منصب نقيب المحامين منذ إنشاء النقابة خلال عهود عبد الناصر والسادات ومبارك، وكنت محظوظاً بالتعرف عليه قبل ذلك بأشهر، حين ذهبت إلى منزله مع عصام إسماعيل فهمي، لأجري معه حواراً قصيراً استخدمت ما جاء فيه ضمن تقرير صحفي عن أزمة كان يخوضها المحامون مع الدولة بخصوص مشروع قانون يشرّع قيوداً جديدة ضد مهنة المحاماة.

كان اسم أحمد الخواجة أسطورياً لدى أبناء جيلي والأجيال السابقة لنا، ليس بسبب سمعته الرفيعة في مجال المحاماة، فلم يكن أحد منا قد ورد على محكمة من أصله، ولكن بسبب ما كنا نقرؤه في مناسبات متفرقة عن اعتراضه بشكل رسمي منضبط على إجراءات مذبحة القضاء خلال عهد عبد الناصر، ثم رفضه التاريخي لاتفاقية كامب ديفيد ومشروع هضبة الأهرام في عهد السادات، مما أدى إلى حل مجلس النقابة في عهد السادات، وهو ما تكرر في عهد مبارك بعد مواجهة عاصفة بين النقابة والدولة بسبب اعتراض النقابة على العبث باستقلال القضاء، لكن المحامين أعادوا انتخاب أحمد الخواجة في الانتخابات التالية تحدياً للدولة.

كان أكثر ما يستهويني من القصص التي تروى عن الأستاذ أحمد الخواجة، تلك الواقعة التي تروي كيف غضب أنور

السادات منه لأنه حين دعي للقاء الرئيس في منزله ببلدته ميت أبو الكوم، بعد مواجهة جرت بين النقابة والدولة، لم يهرول للقاء السادات أمام الكاميرات، بل مشى بخطى متباطئة، فظهر كأن السادات هو الذي يبادر مسرعاً إلى لقائه، وهو ما أغضب السادات حين رأى المشهد في التلفزيون، فأحب أن يردها للخواجة في أقرب فرصة، فقام بدعوته إلى لقاء في استراحته الرئاسية بالقناطر، وبعد أن استقبله السادات اتجه معه إلى ركن في الحديقة يوجد به طاولة وكرسي وحيد جلس عليه السادات، ثم طلب استقدام المصورين لأداء عملهم، فأدرك أحمد الخواجة أن المطلوب من اللقاء هو أن تظهر صورته وهو يقف إلى جوار الرئيس منحنياً وهو يتحدث معه، فبادر بسرعة بديهة إلى الجلوس على الأرض جوار الرئيس، وهو يقول للسادات وهو يضحك: «معلهش يا ريس.. القعاد على الأرض صحي أكتر من قعدة الكراسي»، لتلتقط الكاميرات تلك الصورة التي نشرت عشرات المرات بعد رحيل السادات، مصحوبة في كل مرة بطبعة مختلفة من الحكاية.

ضحك الأستاذ أحمد الخواجة حين سألته عن تلك الواقعة، خصوصاً أن مجلة (روز اليوسف) كانت قد أعادت نشرها قبل أن ألتقيه بفترة بسيطة، معلقاً أن موضوع الصورة أخذ أكبر من حجمه، وأن البعض أصبح يركز عليها أكثر من وقائع

المواجهة التي جرت بين نقابة المحامين والسادات لإصلاح أحوال العدالة التي تعرضت لنكبة بعد مذبحة القضاء، ليكون جهد النقابة المستمر جزءاً من عوامل الضغط التي أدت إلى إنشاء المحكمة الدستورية العليا وعودة مجلس القضاء الأعلى إلى العمل، وإنصاف كثير ممن تعرضوا للظلم قبل ذلك، وقد كان ذلك الجهد مهماً في تحويل نقابة المحامين في تلك الفترة وما تلاها، إلى نقابة صاحبة رأي ومنبر للحريات يقصده كل المظلومين، ومع أن أحمد الخواجة كان قد أصبح واحداً من أبرز رموز حزب الوفد بعد عودته إلى الحياة السياسية، فإنه كان يرفض أن يكون لحزب الوفد نفوذ خاص في النقابة، كما كان يرفض شخصنة الخلاف مع عبد الناصر كما كان يفعل بعض الوفديين، مفضلاً تركيز جهود النقابة على قضية استقلال القضاء وترسيخ العدالة التي يجب أن يكون هماً للجميع مهما كانت آراؤهم السياسية، وهو ما جعله يحظى بتقدير واسع من كل الفرقاء السياسيين.

لم تكن صحة الأستاذ أحمد الخواجة على ما يرام حين زرته في منزله، لكنه كان حاضر الذهن وسريع البديهة وخفيف الظل، ومع أنني، بحكم حداثة التخرج وفقر الإمكانيات وحقارة المرتب الذي أحصل عليه، لم أكن على قدر الشياكة والأناقة الباديتين بوضوح في منزله، إلا أنه

تعامل معي بمنتهى التقدير واللطف، ونقل لي الأستاذ عصام فهمي بعدها كلاماً لطيفاً قاله عني وعما كتبته بخصوص الموضوع، فسارعت إلى نفي شبهة المبالغة المرتبطة بعصام فهمي، وصدقت ما قاله لأنني أحب أن أصدقه، ورجوته أن يتوسط لي لكي أجري مع «سيادة النقيب» حواراً طويلاً عن تجربة حياته، لن يكون هناك مكان أفضل من (الدستور) لنشره، وبسبب كل هذه الملابسات اللطيفة، كان من الطبيعي أن أصدق عصام إسماعيل فهمي حين قال لي إن علي أن أحط في بطني بطيخة صيفي، لأن الأستاذ أحمد الخواجة بجلالة قدره سيذهب معي إلى نيابة أمن الدولة، مما يعني أنني سأخرج سالماً من التحقيق الذي فشلنا في أن نعرف موضوعه وسببه، حتى تلك اللحظة.

كنت وقتها لا أزال أسكن في إحدى حواري الجيزة الضيقة، وكان لا بد أن أبذل مجهوداً لتحسين مظهري وملبسي، لكي أكون على قدر نيابة أمن الدولة العليا والأستاذ أحمد الخواجة، ولذلك كنت أنوي الصحيان من النجمة لضمان ذلك، ولكي أكون في مقر النيابة الكائن في مصر الجديدة قبل الموعد المحدد، لكنني لم أذق طعم النوم من شدة القلق والتوتر، وبعد أن نزلت من البيت حالقاً ومستحمّياً ومتشيّكاً -من وجهة نظري- ذهبت للاتصال بالأستاذ الخواجة لتذكيره بموعدنا، واخترت بقالاً يقع محله في «ميدان

الشُّرفا» القريب من منزلي، ليس لأنني كنت أحتاج إلى اسم الميدان بشكل رمزي في ذلك الصباح العصيب، ولكن لأن محله كان الأكثر انعزالاً عن دوشة الشوارع المجاورة التي لا تليق بمقام نقيب النقباء، ليقع قلبي على بلاط المحل المتهالك، حين أخذ جرس تليفونه يرن مراراً وتكراراً دون أن يرد، فتصورت أن بختي المهبّب جعل أزمة صحية تداهمه في اليوم الذي احتجت فيه إليه، ثم استبعدت ذلك لأن صوته في الليلة الماضية كان قد بدا لي في أحسن حال، ولُمت نفسي لأنني اكتفيت بتأكيد الموعد عليه، دون أن أتفق معه على مقابلته تحت بيته الذي كان مطلاً على النيل في العجوزة، لأذهب بصحبته إلى التحقيق، ربما لأنني شعرت أن ذلك لا يليق بكاتب مستقل، يجب أن يستقل المواصلات بنفسه في أول قضية نشر في حياته.

لم أجد ما أفعله سوى الاتصال بناشر الصحيفة عصام إسماعيل فهمي، لعلي أجد لديه حلاً لتلك الأزمة التي ضاعفت من تأثير النزول على لحم بطني إلى الشارع، فجعلتني أغالب الدوخة والغثيان، وقد كان رد فعله الأول شخرة حادة اعترض بها على إيقاظي له من عز النوم، قبل أن يدرك خطورة الموقف، فيطلب مني أن أغلق الاتصال حتى يشوف لي حلاً ويتصل بي مطرح ما أنا، وحين قلت له إنني لا أعرف رقم البقال الذي أتصل منه والذي كان وقتها

قد دخل إلى المخزن، لم أسمع منه شخرة أخرى كما توقعت، بل سمعت ضحكة عريضة قال لي بعدها ساخراً بما لا يليق برهبة الموقف: «أكيد أحمد بيه شم ريحة البسطرمة من المكالمة فما استنضفش يرد عليك»، ثم استدرك ليطمئنني إلى أن «سيادة نقيب النقباء» لم يتعرض لأزمة صحية والحمد لله وإلا لكان قد سمع بذلك، فقد كان عصام فهمي من أقرب الناس إليه وقتها، كما أنه رجل منظم لا ينسى أبداً مواعيده، وبالتأكيد سأجده حاضراً في مقر النيابة في الموعد المحدد، لكنه وعدني بالاتصال بمكتب الأستاذ الخواجة للتأكد، وطلب مني أن أعاود الاتصال به بعد نصف ساعة لأنه يحتاج إلى أن يفوق من آثار الخضّة التي أصبته بها، ثم ختم المكالمة بطرفة بضينة طلب فيها تغيير محل البقالة الذي أتصل منه لإن رائحة الجبنة الرومي المعفنة خنقته.

قررت استغلال وقت الانتظار للقضاء على الدوخة والغثيان، فطلبت من البقال عمل سندويتش بيض مسلوق وسندويتش جبنة رومي، ضربتهما على القهوة المجاورة مع شاي بالحليب، محاولاً التفكير في بدائل يمكن أن أعتمد عليها لو اتضح أن أزمة صحية أصابت «أحمد بيه» لتمنعه من الحضور معي، مطمئناً نفسي بأنه سيرسل لي أكيد محامياً من مكتبه للدفاع عني، لكن المهم أن يختار ذلك

المحامي مخضرماً خبيراً بنيابة أمن الدولة العليا، وليس شاباً حديث التخرج مثلي. دفعني الشك في حضور نقيب النقباء معي إلى تذكير نفسي بحقيقة كنت أتناساها، وهي أنني لست عضواً في نقابة الصحفيين، وهو ما سيسهل على أي وكيل نيابة غاضب مهمة حبسي بتهمة ممارسة المهنة دون ترخيص، ولن يشفع لي أنني تخرجت من قسم الصحافة بتفوق، وعملت لمدة عام في مجلة (روز اليوسف) صحفياً تحت التمرين، لتعاودني الدوخة والغثيان، وكأن سندوتشات وشاياً بالحليب لم تكن، فأقرر العودة إلى الشقة لأخذ شنطة أضع فيها «غيارين وترينج وفوطة وشبشب»، لأنني كنت أقرأ في مذكرات من تعودوا على أن تدخلهم السياسة أو الصحافة إلى السجن، حرصهم الدائم على تحضير شنطة بها غيارات وملابس صالحة للسجن، مقرراً أن أغالب رغبتي في الاتصال بأمي وإبلاغها بمشوار النيابة، بعد أن كتمته عنها، لأن رد فعلها كان بالتأكيد سيطيح بالبقية الباقية من ثباتي الانفعالي الذي لم أعد أملك غيره.

لم يكن عصام فهمي ليفوت طبعاً فرصة التلاعب بأعصابي، ليضحك ملء شدقيه بعد أن استمع إلى «صوت سُكاتي» وربما صوت بلع ريقي، حين قال لي في استفتاح المكالمة الثانية إن أحمد بيه قال له إن علي أن أسلم نفسي لأقرب قسم شرطة، لأن النيابة أصدرت لي أمر ضبط وإحضار، بعد

أن ثبت أنني خطر على أمن الدولة العليا، لكنه حين شعر أنه زوّدها حبّتين بكذبته وضحكته، طلب مني أن أخفف توتري لأن الموضوع لا يستاهل كل هذا الانفعال، وأكد أن أحمد بيه يرى أنني كبّرت الموضوع أكثر من اللازم، وأنه يريدني أن أتصل به على رقم مكتبه من أي مكان يجاور مقر نيابة أمن الدولة العليا، وأنه لم يكن سيسمح لي بدخول النيابة لوحدي لو شعر أن الموضوع خطير ويتطلب حضوره، وحين قلت للأستاذ عصام وأنا أحاول تنظيم مائة سؤال في دماغي: «لكن كيف سنعرف خطورة الموضوع قبل أن أدخل برجليّ إلى النيابة والله أعلم كيف سأخرج منها؟» طلب مني ألا أوجع دماغه بأسئلة لا يعرف إجابتها، ويكفي أنني سأتسبب في «أريفة» مزاجه طيلة اليوم لأنني أيقظته قبل موعده.

كان لا بد بعد الوقت الذي ضاع في المكالمات والصعود إلى الشقة والبحث عن شنطة تليق بالغيارات والترينج، أن ألغي فكرة الذهاب في المواصلات إلى مصر الجديدة، وأبحث عن تاكسي يقبل تشغيل العداد لتقليل خسائر المشوار إلى أقل حد ممكن، وهو ما تسبب في ضياع المزيد من الوقت، لأصل إلى مقر النيابة قبل موعد التحقيق بنصف ساعة، وهو ما اعتبرته فأل خير، لأن اختناق الزحام في العباسية هيّأ لي أنني سأصل إلى النيابة مع أذان الظهر، ليكون ذلك سبباً كافياً لحبسي دون تحقيق، وطردي من الصحيفة لأنني أسأت إلى

مقام نقيب النقباء.

كانت صيحات (الله أكبر ولله الحمد وقادم قادم يا إسلام) المدوية هي أول ما استقبلني حين نزلت من التاكسي أمام مقر النيابة، ليسارع سائق التاكسي بالتفليق من المكان، بعد أن كان قد شرع في مساومتي على زيادة المبلغ الذي يجب أن أدفعه، لأنه يشك في دقة الرقم الذي سجله العداد، وحين التفت خلفي لأفهم لماذا تخلى عن رغبته في النصب علي، وجدت عدداً مهولاً من الضباط والأمناء والعساكر يحيطون بمجموعة من مساجين الجماعات الإسلامية الذين بدأوا في النزول من عربة ترحيلات كبيرة وصلت إلى مقر النيابة، وهم يكبرون ويهللون ويُحسبنون على حسني مبارك وزبانيته وأعوانه.

وقفت متسمراً أراقب المشهد الذي أطاح بمخزوني الضئيل من «فال الخير»، ففوجئت بأمين شرطة يقترب نحوي شاخطاً زاغراً، وهو يسألني عن سبب وقوفي في المكان، قبل أن يلقي نظرة مرتابة إلى الشنطة الجلدية المهترئة التي أحملها، ويطلب مني فتحها بسرعة، ليثبت لي بطلبه أن ذوقي في اللبس لم يكن كافياً لنفي الاشتباه عني، وإلا ما طلب مني أمين الشرطة طلباً كهذا، لأبدأ في فتح الشنطة وأنا أحاول تحضيره لصدمة رؤية الغيارات والشبشب

العجيب، بالقول له إنني صحفي -وسجين رأي محتمل- جاء للتحقيق معه في النيابة في قضية لا يعرفها، ومعه نقيب نقباء محامي مصر، لكنه لا يعرف هل سيحضر للدفاع عنه أم لا؟!

كان اسم أحمد الخواجة كافياً وزيادة لدفع أمين الشرطة لتفهم موقفي الملتبس وعدم سؤالي عن كارنيه نقابة الصحفيين، ليتكرم بالإشارة إلى أقرب محل يمكن لي أن أستخدم تليفونه للاتصال بأحمد بيه، ولأنني كنت محتاجاً إلى بعض من العبث لكسر حدة الموقف، فقد تصادف أنه كان محل «جزمجي» كان لا بد أن تنزل له ثلاث أربع درجات قبل أن تدخله وتصل إلى التليفون الذي وضعه بالقرب منه، وكان من حسن حظي أن أجد الجزمجي العجوز مرهقاً أو متعكر المزاج، لأنه كان قد توقف عن دق كعب جزمة فور دخولي، ونهض ليصنع لنفسه كوباً من الشاي.

حين حولتني السكرتيرة للأستاذ أحمد الخواجة، كان لطيفاً كعادته وكان صوته رائقاً، لكنه لم يدع لي فرصة للإكثار من الكلام، وقال لي: «خليك معايا على الخط يا أستاذ.. هاتصل حالاً بهشام بيه وأفهم منه موقف قضيتك إيه.. بس ما تتكلمش خالص لو سمحت.. اسمع بس وبعد ما أخلص المكالمة معاه ويقفل هارجع لك»، ومع أنني لم أفهم

تماماً ما قاله، إلا أنني أكدت له أنني سألتزم بما قاله، ولم أعرف أنه كان يقصد هشام سرايا المحامي العام لنيابات أمن الدولة العليا، الذي كنت أقرأ اسمه في كل الأخبار التي تنشر بخصوص قضايا الإرهاب، ولا أنني كنت على وشك أن أشهد لأول مرة في حياتي تجربة حضور «كونفرنس كول»، أو ربما لم يكونوا وقتها يطلقون ذلك الاسم على المكالمات التي يشترك فيها أكثر من طرف، فقد كان «الأنسر ماشين» أكثر اختراع ثوري يخص التليفونات في حدود علمي وقتها، وكان أقصى ما أحلم به أن يكون لدي تليفون يعفيني من اللجوء إلى البقالين، وحين كانت أحلامي تشطح وتنطح كنت أحلم بإضافة خدمة إظهار الرقم إلى هاتفي الخيالي لكي أتجنب عناء الرد على المزعجين والمعذِّبين الذين سيظهرون في حياتي فور أن تكون حياة ناجحة ومزدهرة.

أخذ هشام سرايا المحامي العام لنيابات أمن الدولة العليا ينهال بالتحيات والسلامات على «أستاذ الأساتيذ ونقيب النقباء»، ويشكر الظروف التي جعلته يسمع صوته بعد طول غياب، فهممت بأن أخرّ على بلاط المحل ساجداً وشاكراً لله الذي أنعم علي بمحامٍ رفيع المقام يقف إلى جنبي في وقت الشدة، وحين رأيت الجزمجي يعود إلى مقعده حاملاً كوباية الشاي في يده، أبعدت السماعة عن أذني، وحذرته بصوت هامس من العودة للدقّ على الكعب، أو إحداث ضجة لن

تنجح يدي الموضوعة على السماعة في منعها من اختراق المكالمة التي قلت له إنها «مع ناس مهمين جداً»، فهز الرجل رأسه وتجاهل ما قلته وبدأ في شفط شايه باستمتاع وبأعلى صوت ممكن.

حين عدت للتركيز مع المكالمة، كان هشام بيه يقول للأستاذ أحمد الخواجة ضاحكاً إنه فكر للحظات أن يقول له إن القضية خطيرة وتتطلب حضوره إلى النيابة لحضور التحقيق، فقط لكي يسعد برؤيته ويأنس بحضوره، لكنه استعيب ذلك لأن الموضوع بأمانة لا يستحق أن يخبط من أجله مشواراً، وحين علا صوت خرفشة أوراق كان يقلب فيها، أضاف أنه يتمنى تغيير القانون الذي يجعل قضايا تافهة مثل هذه تحال إلى نيابة أمن الدولة العليا، لمجرد أن الشاكي فيها يشغل منصباً رسمياً في الدولة، وأنا لم أدر هل أزغرد لأنه وصف قضيتي بأنها تافهة، أم أخجل لأن ذلك لم يكن ما تصورته عن أول قضية رأي توضع في سجلي الذي لا بد أن يكون حافلاً بالكفاح من أجل حرية الرأي والتعبير، أم أقلق لأن موظفاً رسمياً قام باختصامي أمام النيابة؟

«أهوه سيادتك.. اللي مقدم البلاغ دكتور عميد كلية الفنون الجميلة في جامعة حلوان.. بيتهم الصحفي المذكور بالسب والقذف عشان كتب عنه في جرنان الدستور مقالة بعنوان

غريب شوية.. (كوكو واوا يا سيادة العميد)»

صمت الأستاذ أحمد الخواجة للحظات ثم أطلق ضحكة عالية شاركه فيها هشام بيه، قبل أن يسأل هشام بيه ما إذا كان متأكداً أن البلاغ مقدم في مجلة (ميكي) وليس في صحيفة (الدستور)، فعاد هشام بيه ليشكو له مجدداً من القانون المعيب الذي يجعل وقت نيابة أمن الدولة العليا الذي يفترض أن ينشغل فقط بقضايا إرهاب وقلب نظام حكم وجاسوسية، وبدلاً من ذلك ها هو يضيع في قضية «تافهة» مثل هذه، ثم استدرك فقال إنه مع ذلك يشكر عميد الكلية الشاكي لأنه أتاح له فرصة سماع صوت أستاذه، فوعده الأستاذ الخواجة بأنه سيمر عليه قريباً جداً ليشرب معه فنجان قهوة، ويشكره على وقته الثمين الذي لن يضيع المزيد منه.

في لمسة أبوية لا أنساها له، قرر الأستاذ الخواجة قبل إغلاق المكالمة، أن يقول لهشام بيه: «أظن مش محتاج أوصيك على زميلنا الصحفي.. ده في مقام ابني»، ليقول له هشام بيه إنه ليس محتاجاً ليوصيه، لأن الموضوع بسيط جداً، ويضيف ضاحكاً أنه سيوفر توصية أستاذه لقضية خطيرة يتهم فيها أحد محرري الصحيفة بتهمة تستحق السجن، ثم تبادل الاثنان التحيات الرقيقة والتمنيات الطيبة،

وأغلق هشام بيه السماعة، لأبقى أنا مخروساً على الخط، محاولاً تقرير الخطوة التالية، هل سأقفل الخط أنا أيضاً وأعاود الاتصال بأحمد بيه الذي قال إنه سيرجع لي دون أن يشرح لي كيف وأين؟

«بقى كنت عايزني أروح معاك لآخر الدنيا وأحضر معاك التحقيق عشان كوكو واوا؟»

بهذه العبارة القصيرة المكيرة، قطع صوت أحمد بيه الصمت القصير الذي أعقب خروج هشام بيه من المكالمة، ومع أنه أعقبها بضحكة عالية، فإنني لم أجد ما أرد به وأنا أقف في نُصّ هدومي، بعد أن تحولت أول قضية نشر أمثل بسببها أمام النيابة من ورطة إلى مسخرة، ولم أكن لألوم الرجل الكبير لو استغل الفرصة لمزيد من التهزيء والبَسْتَفَة، لكن كرم أخلاقه جعله يكتفي بسؤاله الساخر المنطقي، وقبل أن أستفيض في الاعتذار والشكر، طمأنني أن الموضوع سيمر بسلام، وطلب مني أن أتصل بمكتبه بعد مغادرة سراي النيابة لأترك خبراً أنني خرجت بالسلامة، لكي يتصل بهشام بيه شاكراً له على لطفه معي، وقبل أن يغلق المكالمة وعدني بأن يحضر معي التحقيق التالي، مضيفاً «بس لو كان في قضية تستاهل المشوار». بالذمة، ألم تكن ستلومه لو لم يقل ذلك؟

وضعت السماعة ووقفت أوبخ نفسي لأنني رأيتها على وشك الانزلاق نحو الإحباط بسبب تفاهة القضية محل التحقيق، وأذكرها بأن في الوقت متسعاً لذلك الإحباط، خصوصاً أن من ينتظرون عودتي من التحقيق بفارغ الصبر لن يرحموني من إفّيهات وتَرْيَقات يهون إلى جوارها ما سمعته من أحمد بيه وهشام بيه، ولذلك ليس علي الآن إلا أن أسارع فيما تبقى لدي من وقت قبل دخول مبنى النيابة، لأعصر ذاكرتي لكي تستعيد تفاصيل تلك «الكَتوبة» العجيبة التي أغضبت عميد كلية الفنون الجميلة وجاءت بي إلى النيابة، والتي لم يكن ينطبق عليها علمياً وصف «المقالة» الذي أطلقه عليها المحامي العام، والذي لم يكن ملف القضية سيصل إليه أصلاً لو لم يكن أحمد الخواجة طرفاً في الموضوع، فمع أنني قمت بكتابتها فعلاً، فإنها لم تكن مقال رأي بالمعنى المعروف، وهي في نفس الوقت ليست خبراً ولا تحقيقاً صحفياً، هي ببساطة شكوى كان يمكن أن تمر بهدوء لو لم أختر لها ذلك العنوان المأخوذ من إبداعات الفنان الكوميدي إبراهيم نصر صاحب حلقات (الكاميرا الخفية) الشهيرة.

كنت قد توليت بعد انطلاق صحيفة (الدستور) مسؤولية تحرير ركن بريد القراء الذي اختار له الأستاذ إبراهيم عيسى عنوان (صوت عالٍ وصدى أعلى)، طالباً مني أن أصنع فيه

حالة ساخرة كالتي كنت أصنعها في صياغتي لعناوين ومتن بعض الموضوعات الثقيلة التي كان يطلب مني تخفيفها، ففتحت على الرابع في صياغة رسائل القراء محققاً نجاحاً ساحقاً أدى إلى تحويل الركن الذي كان يحتل ثلث صفحة إلى صفحة كاملة في أقل من عام، وعلى عكس ما كانت تفعله الكثير من أبواب بريد القراء في الصحف والمجلات، لم أكن أنشر الشكاوى التي ترد إلى القراء بشكل تقليدي، بل كنت أقوم بإعادة صياغتها أو بـ «تصحيفها» على حد تعبير الأستاذ إبراهيم، لتصبح أشبه بالتقرير الخبري الموجز، مضيفاً إليها سخرية لاذعة من المسؤولين الذين تسببوا في المظلمة التي يشتكي منها القارئ، فتتحول الشكوى من واقعة فردية تخص صاحبها إلى مادة صحفية يمكن أن تمس عدداً أكبر من القراء.

لذلك، حين أرسل إلي بعض طلبة كلية الفنون الجميلة في جامعة حلوان يشتكون من أن عميد الكلية، مع أن ذاكرتي خانتني مع طوب الأرض عبر السنين، فإنني ما زلت أذكر أن اسمه كان الدكتور عاصم إمبابي، قام بمنع فريق المسرح الذي أنشأوه في الكلية، وكانت تلك موضة مستشرية في الجامعات وقتها مع توغل سيطرة تيارات الشعارات الإسلامية، لكن منع فريق مسرح في كلية للفنون الجميلة كان أنكى وأضلّ، لذلك فقد اهتممت بالشكوى

وقمت بصياغتها طالباً من العميد أن يتراجع عن قراره، ولأن مساحة الباب كانت لا تزال محدودة، وكان ينبغي أن أختار لكل رسالة تنشر عنواناً قصيراً لا يتجاوز أربع أو خمس كلمات، فقد قررت أن أضع عنواناً يثير انتباه القارئ نحو المادة، ولم أجد أفضل من إفيه (كوكو واوا) التي كانت وقتها من أشهر «التريندات» في مصر، قبل أن ينطلق عصر «التريند» بشكل رسمي، وكان من المألوف أن تسمعها تتردد في الشوارع والبلكونات من كثير من الذين أعجبتهم منذ أن سمعوها تتردد على لسان الممثل إبراهيم نصر في برنامج (الكاميرا الخفية)، مستفزاً بها ضيوف مقالبه قبل أن يكشف لهم أنهم كانوا جزءاً من مقلب ويسألهم: «تحب نذيع؟» ليأخذ موافقتهم على إذاعة المقلب، أو هكذا كنا نتصور ببراءة، قبل أن تلف الأيام ونعرف أن تلك المقالب كانت مشاهد تمثيلية مجهزة مسبقاً.

حين رفض عميد الكلية أن يتراجع عن قراره الغريب، قرر طلبة فريق المسرح أن يلجؤوا للسلاح الوحيد المتاح لديهم: التجريس، فبدأوا في تصوير ما كتبته وإرساله إليه في البريد، وكانت تلك أول مرة أسمع فيها عن هذه الوسيلة التي عرفت فيما بعد من قراء كثيرين أنهم يقومون بها حين أكتب عن رؤسائهم أو مديريهم المتغطرسين أو الفاسدين، وحين استمر عناد العميد، قرر الطلبة التصعيد فأخذوا

يكمنون للعميد في أماكن مختلفة من مبنى الكلية، منتظرين قدومه إليها، ثم ينادونه حين يسير في أروقة الكلية هاتفين بعنوان ما نشرته: «كوكو واوا يا سيادة العميد»، فيلتفت نحو مصدر الصوت غاضباً فلا يجد أحداً، أو يجد طلبة مشغولين بحال سبيلهم، فيسدد لهم نظرات غاضبة، وحين يستدير ليكمل سيره يعاوده النداء من جديد: «كوكو واوا يا سيادة العميد»، وحين أصبحت التفاتاته نحو مصدر الصوت أسرع، تم تقصير النداء ليصبح «كوكو واوا» فقط، ثم أصبح «كوكو» وحدها حرصاً على عدم الوقوع في مرمى بصره، ليتحول تجول العميد في أروقة كليته إلى حفلة تجريس تواطأ فيها الكثيرون، طلبة وموظفين وأساتذة.

ولأن الرجل لم يكن يستطيع توقيع عقوبات جماعية على طلبة الكلية، فقد قرر أن يفشّ غِلّه في العبد لله، وقام بتقديم بلاغ سب وقذف، فذهب البلاغ إلى نيابة أمن الدولة العليا التي لم يتغير منذ أيام اللورد كرومر كونها المختصة في قضايا سب وقذف الموظفين العموميين، والتي يلزمها القانون أن تحقق مع أي صحفي أو كاتب يتم تقديم البلاغ فيه، دون أن تنظر في جدية البلاغ أولاً، ولو كانت قد فعلت، لما اضطررت إلى إيقاظ عصام إسماعيل فهمي من سابع نومة، ولا إلى إقلاق راحة نقيب نقباء المحامين، ولا إلى تعطيل المحامي العام لنيابات أمن الدولة عن النظر

في قضايا الإرهاب والأمن القومي، وهو ما قررت أن أقوم بتسجيله خلال التحقيق، لعلي أكون سبباً في تغيير هذا الوضع الغريب الذي يجرجر الكتاب على ملا وجوههم في قضايا لا أقول تافهة، احتراماً لنفسي، بل فلنقل إنه يوجد ما هو أهم منها.

كان لا بد لي أن أترك شنطة الغيارات أمانة لدى الجزمجي، قبل الدخول إلى مقر النيابة، وكان لا بد له أن ينتهز الفرصة فيأخذ مني خمسة جنيهات كرسوم تخزين، بعد أن أصر بحسه الأمني المرهف على فتح الشنطة ليطمئن إلى ما فيها، لكن ذلك كان أرحم من تعرضي للتفتيش ستين مرة على باب النيابة وفي أروقتها، خاصة أن الأجواء كانت مكهربة، وتزداد كهربتها كلما تصاعدت هتافات وتكبيرات معتقلي الجماعات الإسلامية، وإن كنت قد ندمت على ذلك وأدركت أنني كان يمكن أن أوفر الجنيهات الخمسة، حين وجدت استقبالاً حافلاً بمجرد أن ذكرت اسمي على باب مقر النيابة، ليتضح أن سر الأستاذ أحمد الخواجة كان باتعاً بشكل يثبت صحة عبارة «يا بخت من كان النقيب محاميه».

خلال سيري بصحبة موظف الاستقبال نحو مكتب وكيل النيابة، لم يفارقني مشهد سير عادل إمام في أروقة مبنى مباحث أمن الدولة في فيلم (اللعب مع الكبار)، متخيلاً أنني

سأسمع صيحات التعذيب تنبعث من هذا المكتب أو ذاك، مع أنني أعرف الفارق بين النيابة والمباحث، لكن وجود ذلك التعبير المشبوه «أمن الدولة» كان كافياً لإزالة أي فوارق، وحين وصلنا إلى المكتب المنشود، استقبلني وكيل نيابة شاب ومتأنق بمودة منضبطة، وسألني عما أحب أن أشربه، فقررت ألا أضيع فرصة الخروج بمصلحة على قفا الدولة، فطلبت كوب ليمون مثل الذي أمامه، وحين ابتسم استدركت فقلت له طامعاً في المزيد من اللطف: «إلا إذا كنت هاحاسب عليه»، فلم يستسغ الدعابة، وطلب من الساعي إحضار كوباية ليمون ساقع لي، ثم بدأ يقلب في ملف يفترض أنه ملف قضيتي الخطيرة، بينما أخذ كاتب النيابة يسلقني بنظرات حِداد فصّصت ملامحي وملابسي وشرابي وجزمتي، وجعلتني أشعر بمشاعر عروسة دبّسها أهلها في جوازة صالونات.

بدا لي من خلال استقراء أجواء الغرفة والملامح والنظرات والزفرات، أن وكيل النيابة كان مضطراً لإحسان معاملتي، وأنه كان يتمنى لو أطلق رئيسه يده في التعامل معي بما أستحق، بوصفي كاتباً عابثاً يضيع وقت الدولة ومواردها في مناقشة شكوى طلاب منفلتين اخترت لها عنواناً أكثر انفلاتاً، وتأكد ذلك حين استقبل باستنكار بالغ معلومة أنني لست عضواً في نقابة الصحفيين، فتوقف عن استكمال التحقيق

الذي كان قد بدأه للتو بسؤالي عن اسمي وسني وعنواني، ثم أخذ نفساً عميقاً وخرج من المكتب، وتركني في خلوة مع سكرتير النيابة الذي أخذ راحته في تعلية صوت شَفْطاته من كوب الشاي، وهو يواصل تسديد نظراته المستهجنة لمظهري الذي اتضح أن مستوى شياكته لا يرقى إلى مستوى حضرة السكرتير.

كان وكيل النيابة قد أمسك بسماعة التليفون وبدأ في الاتصال برقم ما، ثم توقف ووضع السماعة قبل أن يغادر المكتب، ففهمت أنه كان ينوي الاتصال برئيسه المباشر، المحامي العام أو مساعده، لا أدري، لكنه قرر أن لا يشركني فيما سيقوله، فذهب ليبلغ رئيسه تلك المعلومة الخطيرة التي تكشف تطفلي على بلاط صاحبة الجلالة، وتلويثي لردائها الطاهر النقي، ويبدو أن رئيسه لم يهتم بتلك المعلومة، لأن حضرة الوكيل عاد بعد قُصر غياب مكبوساً محتقن الوجه، لأغالب توتري باستعادة صامتة لمطلع أغنية المطربة نادية مصطفى «جاي في إيه وسافرت في إيه.. وما ريّحتش عندنا ليه»، وقبل أن أبدأ في دندنتها في سري، أكمل وكيل النيابة شرب كوب الليمون، ومسح فمه بمنديل، وأخذ نفساً عميقاً، ربما كان يعبر به عن شكواه من هوانه على رؤسائه الذين حين اختصوه بقضية في غاية التفاهة، لم يطلقوا سراحه لكي يصول ويجول ويعامل المتهم بما يستحقه، وبعد أن

طرد هذه الأفكار من رأسه –أو لم يطردها لست متأكداً– بدأ في استئناف التحقيق بعبارات تلخص التهمة الموجهة لي من قبل الموظف العمومي الذي لجأ إلى الدولة لكي تحميه مني، ثم نظر إلي بوجهه الشمعي الجاد وقال تلك العبارة الشهيرة التي لم أكن أتصور أنها ستخرج من مجالها الحيوي في المسلسلات والأفلام لأسمعها عياناً بياناً: «ما قولك فيما هو منسوب إليك من اتهامات؟».

كنت قد قررت منذ أن اطمأن قلبي إلى سير القضية وتفاهتها، أن أنتهز الفرصة وأسجل موقفاً يعترض من حيث المبدأ على اعتبار ذوات وأشخاص الموظفين العموميين، أمراً يندرج تحت بند «أمن الدولة العليا»، مؤكداً أنني أحترم الحق في التقاضي وأقدر رغبة الموظف العام في أن يتم إنصافه ممن هاجمه إذا خالف القانون، لكن إدراج هذه البلاغات والقضايا بوصفها من اختصاص نيابة أمن الدولة العليا ومساواتها بجرائم الإرهاب والخيانة العظمى، يشكل افتئاتاً على حرية الرأي والتعبير، وداعياً المشرعين إلى تلافي هذا العوار القانوني الذي لا يليق أن يستمر من أيام اللورد كرومر، ونحن نستعد لدخول القرن الحادي والعشرين الذي يجب أن نتجاوز فيه كل تصوراتنا القديمة عن الصحافة والعمل الحكومي.

حرصت خلال إدلائي بهذه العبارات المبدئية على أن يكون نطقي متأنياً، لكي يتاح للكاتب تسجيلها بدقة، فلا تدخل التاريخ مشوهة أو ناقصة، وكنت أنوي أن أتبعها بفقرة ملحمية أخرى عن أهمية باب بريد القراء ودوره في حماية حقوق المواطنين وممارسة الرقابة على أعمال الموظفين العموميين، لكن وكيل النيابة الذي لم يفارق الامتعاض وجهه منذ بدأت دخول صفحات التاريخ، قرر أن يوقفني عند هذا الحد، ولكنه لم يوجه حديثه لي بل طلب متأففاً من السكرتير أن يتوقف عن التدوين، ثم نظر لي وقال وهو يلزق ابتسامة بالعافية على وجهه: «أظن الموضوع مش مستاهل كده يا أستاذ.. أنا عندي النهارده قضايا كتيرة وعندي تعليمات من هشام بيه إننا نخلص الموضوع بسرعة لإنه فعلاً بسيط»، فأخذت أهز رأسي موافقاً وأنا أخفي ضيقي من مقاطعته للعبارات التي اجتهدت في صياغتها خلال غيابه، لكنني لم أفهم ما الذي كان يريده بالضبط، خصوصاً أنه لم يقل لي طلباً محدداً، منذ أن أنهى حديثه بقوله: «اتفضل حضرتك اشرب الليمون، لما بيقعد بيمرّر».

حين بدأت في شرب الليمون قبل ما يمرّر، اتجه وكيل النيابة نحو سكرتيره وسأله عن آخر جملة كتبها فأعاد ما قلته عن كرومر والقرن الحادي والعشرين، فبدا لي الكلام حين سمعته بصوت السكرتير مبالغاً فيه بعض الشيء، لكني

هنأت نفسي على تسجيله في ورق ميري، لتعلم الأجيال القادمة أن هناك كتاباً حين ذهبوا إلى النيابة للتحقيق معهم في موضوع عنوانه (كوكو واوا يا سيادة العميد)، أصروا على تسجيل موقف يدافع عن حرية نقد الموظفين العموميين، وقبل أن تطول فرحتي بنفسي، سمعت صوت وكيل النيابة وهو يقول لسكرتيره: «طيب، اكتب بعد كده: ولذلك فأنا أنكر هذه الاتهامات كاملة، ولم أكن أقصد أي تحقير من شأن مقدم البلاغ، ولا أنوي الحط من قدره».

وضعت كوب الليمون، وهممت بإضافة فقرة أؤكد فيها على أن المسألة تتجاوز شخص مقدم البلاغ، فقاطعني وكيل النيابة برفعة يد وشبه زغرة، وقال لي بنفاد صبر: «أنا مقدر كل اللي حضرتك هتقوله.. بس احنا مش اتفقنا إن الموضوع بسيط.. أنا عايز أوفّر وقتي ووقتك»، فقررت أن أوازن بين أهمية تسجيل الموقف التاريخي في أوراق التحقيق حتى لو أدى ذلك إلى تعكير صفو علاقتي بوكيل النيابة ودفعه لأن يتغابى علي بأي من الوسائل القانونية التي تكفل له التغابي دون أن يلومه أحد، وبين أهمية أن أخرج من النيابة بسرعة عائداً إلى البيت دون أي خسائر غير ثمن التاكسي ذهاباً وإياباً، وفي لمح البصر اخترت الخروج بسرعة من النيابة، فابتسمت لحضرة وكيل النائب العام الحارس للمجتمع والقيم على ناموسه، معتذراً عن تعطيلي لوقته الثمين،

وقضيت بقية التحقيق مخروساً مكبوساً، دافساً بوزي من حين لآخر في كوب الليمون، أستمع إلى وكيل النيابة وهو يسأل بالأصالة عن نفسه، ويجيب بالنيابة عن نفسي إجابات قصيرة محكمة يسد بها ثغرات قانونية لم تكن تخطر على دماغي الممتلئ بكلام لا أول له من آخر عن حرية الصحافة وأمانة الكلمة وحق النقد، في حين أخذ السكرتير المبهر في سرعة تدوينه، يهز رأسه إعجاباً بإجاباتي التي ترد على لسان وكيل النيابة.

في أغلب إجاباتي، حرص وكيل النيابة على تأكيد حسن نيتي في عرض الشكوى التي تقدم بها الطلبة، والتي هي حق قانوني أصيل تكفله حرية الصحافة، ووجه باسمي لوماً إلى عميد الكلية لأنه لم يقم بإرسال رد إلى الصحيفة لكي ينال فرصته في توضيح وجهة نظره للقراء، مع أن حق الرد مكفول، وأكد أنني لو كنت قد تلقيت رده لأفردت له نفس المساحة التي أفردتها للشكوى، ونفى أن يكون هناك سابق معرفة بيني وبينه، أو بين الطلاب الذين أرسلوا الشكوى، مما ينفي وجود أي شبهة تواطؤ على النيل منه، وقال إن استخدام عنوان (كوكو واوا) كان يهدف إلى إشاعة روح من المرح تخفف من التوتر الموجود بين الطلبة والعميد، وأن العبارة المذكورة لا تخل بالآداب العامة، بدليل أنها أذيعت في إحدى قنوات التلفزيون الرسمي في شهر رمضان الفضيل

وفي برنامج موجه للأسرة المصرية، ليصوب سكرتير النيابة إلي في هذا الموضع بالتحديد نظرات متهكمة تقرر عجزي عن الإتيان بمثل هذا البيان القانوني المدهش والمفحم، فرددت عليه بنظرات موافقة تؤكد ذلك.

ما أدهشني أن وكيل النيابة لم يقم بطلسقة الموضوع ولملمته كما كنت أتصور -وأتمنى- بل أصر على أن يستوفي كل ما تصور أنه مهم لتغطية الجوانب القانونية للموضوع، فبدا لي كممثل بارع يتجلى في عرض «مونودراما» ويستمتع بحالة الأخذ والرد مع نفسه، وتبهجه فكرة التأليف على الهواء مباشرة، وهو يتخيل النواقص التي يمكن أن يكتشفها أحد ما في إجاباتي ويقوم بسدها، ومع أن بعضاً مما قاله عن سير العمل في الصحيفة، كان ينتمي إلى تراث المسلسلات التلفزيونية التي يحب ممثلوها أن يرددوا عبارات من نوعية «خد المقال ده ونزله المطبعة»، فإنني لم أعلق على أي مما قاله سوى بهز الرأس تأييداً ومط الشفاه إعجاباً وتوسيع حدقتي العينين انبهاراً.

بعد أن انتهى وكيل النيابة من وصلته الدرامية الطويلة، أشار إلي ثم إلى أوراق التحقيق بنظرات مرهقة، فسارعت إلى لطع توقيعي الكريم على أوراق التحقيق، وصافحت سيادته بحرارة متجنباً مصافحة السكرتير الذي مد يده لي،

معتبراً أن تلك عقوبة مستحقة على نظراته المتعالية علي في البداية، وحين طلب مني وكيل النيابة أن أسلم على أحمد بيه الخواجة، ليذكرني بأنه لم يفعل كل ذلك إلا إكراماً له، قررت أن أسوق فيها وقلت له: «يا ريت تبلغ تحياتي لهشام بيه سرايا»، وخرجت من مكتبه وأنا أحاول ضبط نفسي ومنعها من الرقص طرباً بالنجاة السريعة والمدهشة، التي لن يحظى بها المتهمون الذين رأيتهم يسيرون في أروقة النيابة والكلابشات في أيديهم، ولم أكن أعرف أنني سأسير مثلهم بالكلابش في يدي، خلال زيارتي التالية للنيابة، التي لم تكن تجربة مبهجة على الإطلاق، لكنني نجوت منها بأعجوبة.

في صحبة حرامي الأنبوبة!

كانت قد انقضت أيام قليلة على خلع حسني مبارك، وكانت قد مضت أسابيع دون أن أمر بجوار مبنى محاكم الجلاء المحترق، والملاصق لمبنى مؤسسة الأهرام في وسط القاهرة. يومها كان كوبري أكتوبر مزدحماً كعادته، وهو ما ساعدني على تأمل تفاصيل المبنى المحترق ذي الشكل العِفِش، ليندهش من معي في السيارة، وهم يرونني أتنهد وأحوقل وأضرب كفاً بكف، وأنا أتذكر بمزيج من الشجن والأسى، وقائع ذلك اليوم العصيب من أيام مارس 1998، الذي قضيت بعض ساعاته بداخل هذا المبنى، كتفاً إلى كتف، أو فلنقل كفاً إلى كف في صحبة حرامي الأنبوبة.

(١)

كنا يومها في أواخر شهر فبراير 1998، حين وقّعت بالاستلام وبعلم الوصول على استدعاء نيابة السيدة زينب لي للتحقيق العاجل، بتهمة إفشاء أسرار عسكرية ومخالفة قانون تنظيم الصحافة، مع أنني لم أعد رسمياً على قوة العمل في أي صحيفة يمكن أن أخالف فيها قانون تنظيم الصحافة، فصحيفة (الدستور) التي كنت أعمل سكرتيراً لتحرير إصدارها الأول، كانت قد أغلقت قبل أيام من توقيعي على الاستدعاء، بفعل قرار رئاسي غاشم قَطَمَ رقبة

صحيفتنا بعد حوالي عامين وثلاثة أشهر من مناورات مريرة ومبهجة على طريقة (علي الزيبق)، كنا نخوضها كل أسبوع مع أجهزة الأمن والرقابة والإعلام، لكي تصل الصحيفة إلى الآلاف من قرائها بانتظام، حتى وإن تعرضت لرقابة غشيمة، كانت تشوه بعض صفحاتها كل أسبوع، لأن (الدستور) كانت وقتها حاصلة على ترخيص إصدار قبرصي، كانت الصحف تلجأ إليه للتحايل على قيود إصدار الصحف داخل مصر، فقد كان القانون القبرصي يتعامل بمرونة بالغة مع الراغبين في الحصول على رخص لإصدار الصحف، ليس فقط إيماناً بالمعايير الأوروبية لحرية الصحافة، بل كجزء من «بيزنس النشر» الذي راج في قبرص منذ مطلع الثمانينات، وفتح الباب لإصدار صحف ومجلات قبرصية الهوية عربية اللسان، لم تجد فرصة للصدور القانوني في بلادها التي تم تأميم الصحافة والإعلام فيها.

لم يكن القانون القبرصي يشترط طباعة الصحيفة الحاصلة على الترخيص وتوزيعها في قبرص، بل كان يسمح للصحيفة الحاصلة على الترخيص بالطباعة والتوزيع في مصر، طالما قامت بدفع المعلوم، لكن السلطات المصرية كانت تشترط إطلاع الرقابة على محتويات أي صحيفة حاصلة على ترخيص أجنبي، ولكن بعد الطبع وليس قبله، لتبقى الصحيفة مهددة بعد طباعتها، بعدم توزيعها لدى باعة

الصحف المصريين، وهو ما كان يعني مخاطرة مالية كبيرة ودائمة لأي ناشر صحفي، مهما كانت علاقاته بمسؤولي الرقابة حسنة، ومهما قرر أن يبتعد عن الخطوط الحمراء، لأن الخطوط الرقابية الحمراء في مصر كانت وما زالت متغيرة بشكل غير مفهوم، مهما ظن البعض أنه قد أحاط بها فِهماً.

في ظل هذا الوضع الزئبقي، تعرضت صحف ومجلات كثيرة للمصادرة بسبب موضوعات فنية واجتماعية كانت تبدو عادية، أو حتى بسبب أخبار في صفحات الحوادث والمجتمع، مع العلم أن كثيراً من المواد الصحفية التي جلبت لأصحابها المصادرة ووجع القلب، كانت تُنشر بشكل عادي ودون أي مشاكل في الصحف المصرية، وخصوصاً في الصحف الحزبية التي كانت تحظى بهامش واسع في الحركة، في تلك السنين المباركية التي لم تكن قد شهدت صدور الكثير من الصحف السياسية المستقلة. حين صدرت صحيفة (الدستور) في نهاية عام 1995، لم يكن هناك صحف سياسية مستقلة تصدر في الأسواق، باستثناء صحيفة (الأسبوع) التي نجح صاحبها مصطفى بكري بحكم علاقاته القوية في إصدار ترخيص مصري لها، وحتى صحيفة (النبأ) الأسبوعية التي كان يملكها الصحفي القديم ممدوح مهران وكانت تمتلك رخصة مصرية، لم تكن مهتمة بالسياسة في ذلك الوقت بقدر اهتمامها بالحوادث والفضائح

لتكون أبرز وأنجح ممثل للصحافة «الصفراء» في مصر، وهو ما تغير إلى حد ما بعد وفاة ناشرها ممدوح مهران وتولي أبنائه مسؤولية إدارة الصحيفة ليضفوا عليها لمسات سياسية معارضة لم تفلح في إطالة عمر الصحيفة كثيراً.

في الوقت نفسه، كانت (الدستور) قد نجحت في التحايل على كثير من القيود الرقابية بفضل شطارة وفهلوة ناشر الصحيفة المرحوم عصام إسماعيل فهمي، وخبرته العريضة في التعامل مع الأجهزة الرقابية، فقد كان قبل إصداره للصحيفة يمتلك مع شقيقه سمير شركة (ساوند أوف أمريكا) للكاسيت التي اشتهرت في البدء بتوزيع الألبومات الغنائية الغربية لجمهورها المتعطش للحصول على الجديد باستمرار، ثم بإنتاج بعض ألبومات محمد منير الناجحة، ثم أنشأ بعدها دار نشر (سفنكس) التي نشرت عدداً من الكتب الرائجة للكاتب اللامع عادل حمودة وتلميذه وأبرز مساعديه في مجلة (روز اليوسف) إبراهيم عيسى.

تمكن عصام فهمي بفضل علاقاته الواسعة والمنتظمة بموظفي الرقابة، من «تجنيد» مسؤول من الدرجة المتوسطة داخل مكتب الرقابة، ليقوم مقابل مبلغ مالي شهري، بالمجيء إلى مقر توضيب وتجهيز الصحيفة ليلة الطبع، ليقوم بالاطلاع على كامل موادها، ويوصي بشطب ما لا يمكن

السماح بنشره، طبقاً للتعليمات الأمنية الثابتة لدى الرقابة، ليصبح علينا أن نبتكر له بدائل، فإن كان موضوعاً كاملاً يرى الرقيب أنه يستحيل السماح به حين عرضه على الرقابة رسمياً، قمنا بإيجاد بديل له، أو قمنا بالتفاوض معه على تغيير عنوانه أو حذف بعض فقراته بشكل يضمن تمريره في الغد، ليتم طبع الصحيفة فجر كل ثلاثاء، بعد أن يوافق الرقيب «ودياً» على أن ما بداخل العدد، لا يهين رئيس الجمهورية وكبار مسؤولي الدولة، ولن يقوم بزعزعة استقرار الدولة، ولن يهدم ثوابت المجتمع، ولن يخالف الدستور والقانون، وهي موافقة كانت في الغالب الأعم تصدر بشكل رسمي ظهر الثلاثاء، حين يقرأ بقية الرقباء العدد مطبوعاً، فيجيزون توزيعه لدى باعة الصحف عبر شركة (الأهرام) للتوزيع.

برغم ذلك الاختراق الودي لجهاز الرقابة، الذي أصبح مع الوقت عُرفاً مارسته صحف كثيرة حاصلة على تراخيص أجنبية، كانت صحيفة (الدستور) عرضة كل أسبوعين أو ثلاثة، لمن يتهمها في بلاغات رسمية وعرفية بزعزعة استقرار الدولة وهدم ثوابت المجتمع ومخالفة الدستور والقانون، ويتهم الرقابة على المطبوعات بالتقصير في دورها في حماية المجتمع مما يرد بالصحيفة من أفكار هدامة، ولأن «الإفراج» عن الصحيفة –طبقاً للمصطلح المستخدم رقابياً–

لم يكن من دور رقيبنا «الودي» وحده، فقد كان يحدث أحياناً أن يكون هناك رأي آخر لرئيسه لطفي عبد القادر، الذي ارتبط به منصب مدير جهاز الرقابة على المطبوعات، بعد أن لبث فيه سنين عدداً، وكان بحكم خبرته الطويلة كرقيب، يدرك أن بعض الموضوعات ستثير زوابع بعد نشرها، فيبلغ عصام إسماعيل فهمي، بأنه لا بد من أن يستأذن رؤساءه في وزارة الإعلام قبل الإفراج عن الصحيفة، وكان رئيسه المباشر هو وزير الإعلام المزمن صفوت الشريف، الذي لم يكن يكتفي بسلطاته المباشرة على الصحف الحكومية، بل كان يمارس سلطة غير مباشرة على الصحف الحزبية والمستقلة، سواء كانت حاصلة على ترخيص من داخل مصر أو خارجها.

ولأن أحداً لم يكن يدرك طبيعة الحسابات التي تدور في عقل صفوت الشريف، فتجعله يقرر الإفراج عن عدد بالكامل، أو مصادرته بالكامل، أو طلب تغيير بعض مواده، كان عصام إسماعيل فهمي يقوم صباح كل ثلاثاء بطبع كمية صغيرة من كل عدد، خصوصاً حين يدرك أن هناك موضوعاً أخطر من أن يعبر رقابياً، ليتفاوض فيما بعد على تغيير بعض عناوينه بدلاً من حذفه، وليتم إلصاق قطعة تحتوي العنوان البديل على اللوح الزنكي المستخدم في الطباعة، وكانت تلك التجربة المريرة هي التي تدفع الأستاذ إبراهيم عيسى رئيس التحرير، إلى بذل مجهود في اختيار موضوعات

مثيرة لاهتمام القارئ، ويمكن أن تمر بسلام من تحت مقص الرقيب في نفس الوقت، وربما لذلك اشتهرت (الدستور) في ذلك الوقت بموضوعاتها المثيرة للجدل عن التاريخ المصري القديم والحديث والمعاصر والدين والثقافة والفن والقضايا الاجتماعية، التي لم تكن تجد الرقابة مشكلة فيها، طالما لم تكن تهاجم مباشرة رئيس الجمهورية أو وزارة الإعلام أو الأجهزة الأمنية.

وحين تمكنت (الدستور) من فرض نفسها على الساحة الصحفية في مصر، وأصبح تعرضها للمصادرة يمكن أن يسبب مشكلة سياسية للحكومة، أصبح موقفها السياسي والصحفي أقوى، وأصبح بمقدورها أن تنشر موضوعات أكثر جرأة تخص الشأن الداخلي، وتهاجم سياسات الأجهزة الأمنية، وكان ذلك يؤدي لاعتراض عصام فهمي نفسه على بعض ما تزمع الصحيفة نشره، لكيلا يتسبب له في خسائر مادية، لو تعرض العدد للمصادرة، أو لكيلا يؤثر على علاقاته السياسية التي بدأت تقوى وتترسخ، وأيقظت بداخله أحلامه السياسية القديمة كعضو قيادي في حزب الوفد.

لكن الحسابات السياسية المحيطة بالصحيفة تغيرت بعد ذلك بشكل مفاجئ، بعد أن أصبح هناك صراع مباشر بين وزارة الإعلام ووزارة الداخلية، وذلك بعد أن نشأت بوزارة

الداخلية في عهد الوزير حسن الألفي، وحدة أطلق عليها اسم (إدارة الإعلام الأمني) رأسها اللواء رؤوف المناوي، الذي كان زوجاً لسناء قابيل الصحفية بمجلة روز اليوسف، وابن عم الصحفي عبد اللطيف المناوي الذي كان يعمل في مجلة (المجلة) اللندنية وقتها، ثم رأس قبل فترة من ثورة يناير قطاع الأخبار أو «انقطاع الأخبار» كما كنت أفضل أن أسميه، وبفضل معرفة رؤوف المناوي الوثيقة بالوسط الصحفي وزخانيقه، قامت وزارة الداخلية من خلال تلك الوحدة بتوثيق علاقاتها برؤساء تحرير جميع الصحف والمجلات، بدعوى التكاتف بين الصحافة والداخلية في محاربة الإرهاب.

اعتبر صفوت الشريف عمل تلك الوحدة، تدخلاً مباشراً في مهامه وتهديداً لنفوذه على الصحافة، الذي كان بسببه يتمتع بنفوذ لدى حسني مبارك، تماماً كما كان فاروق حسني يتمتع بنفوذ لدى مبارك، بفضل سيطرته على كبار المثقفين وعلاقاته المباشرة معهم، وفي هذه الظروف، وبفضل غضب صفوت الشريف على وزارة الداخلية، اتسع صدر الرقابة فجأة، واستطاعت (الدستور) أن تنشر طيلة عام 1997 عدداً من الموضوعات الصحفية الجريئة التي تهاجم سياسات وزارة الداخلية، بدءاً من اختلال معايير القبول في كلية الشرطة، والعلاقة المتوترة بين وزير الداخلية

ورئيس مباحث أمن الدولة، ووصولاً إلى الحديث عن بعض انتهاكات الضباط في أقسام الشرطة، كما نشرت موضوعات عديدة تتخطى بعض الخطوط الصحفية الحمراء، من بينها الموضوع الذي أوصلني في النهاية إلى أن أكون شريكاً في كلبش واحد مع حرامي الأنبوبة.

بالطبع لم يكن يعلم القراء المبهورون بشجاعة (الدستور)، أن نشر تلك الموضوعات، لم يكن وراءه ارتفاع مفاجئ لسقف الحريات المنخفض في البلاد، بل كان وراءه في الحقيقة تصفية طاحنة للحسابات بين «مماليك» مبارك، وهو ما لم يكن سيتوقعه القارئ العادي الذي يرى جميع أولئك المماليك ماثلين بكل رضا وحبور في حضرة الرئيس الأزلي خلال اجتماعاته وجولاته التفقدية، وهو أيضاً للأمانة ما لم يكن كتاب (الدستور) وصحفيوها مسؤولين عنه، لأنهم كانوا قبل كل شيء وبعده يؤدون عملهم بكفاءة وإخلاص، ويكتبون ما هم مقتنعون بأهمية وصوله للقارئ، تاركين فرصة مروره إلى القارئ للظروف السياسية المتغيرة، التي انتهت تقلباتها في فبراير 1998، بصدور قرار حاسم بإغلاق الصحيفة، بعد أن وقعت في فخ نصبتها لها الأجهزة الأمنية بعد مذبحة الأقصر، حين نشرت بياناً منسوباً إلى الجماعة الإسلامية التي نفذت مذبحة الأقصر، يتوعد رجال الأعمال الأقباط بالتحديد بتنفيذ عمليات موجعة ضد مصالحهم وشركاتهم.

كان ذلك البيان قد وصل، بالصدفة أو بحيلة شديدة الذكاء، لا أدري بالتحديد حتى الآن، إلى مكتب وكالة الأنباء الفرنسية بالقاهرة عبر الفاكس، وهو الذي كانت تعمل فيه الصحفية الأستاذة منى سالم زوجة مدير تحرير الدستور الأستاذ جمال فهمي، وحين رفضت وكالة الأنباء الفرنسية نشر البيان لعدم قدرتها على التحقق من صدقيته، قامت منى سالم بإعطائه لزوجها جمال فهمي، الذي أعطاه لإبراهيم عيسى الذي رأى فيه خبطة صحفية، وتسرع بنشره على صفحة كاملة وأفرد له عنواناً كبيراً في الصفحة الأولى، ليحدث ذلك النشر حالة من الرعب في أوساط رجال الأعمال ومن بينهم المهندس نجيب ساويرس صديق (الدستور) الأول، بل ولنقل أنه ظل لفترة طويلة صديقها الوحيد، فقد كان يدعمها بإعلان أسبوعي منذ عددها الأول، وكان قبل نشر ذلك البيان يقوم بالتحضير مع إبراهيم عيسى لإصدار جريدة فنية تحمل عنوان (ألف ليلة) وقام بدفع مبلغ مائة ألف جنيه لتجهيز أعدادها التجريبية.

لذلك أصيب نجيب ساويرس بصدمة بعد نشر البيان في (الدستور)، لأنه رآه في نهاية المطاف تشجيعاً على استهداف مصالحه، في فترة كانت الأعصاب منفلتة بعد مذبحة الأقصر، وهو ما جعله يقوم بتصعيد الأمر إلى حسني مبارك

خلال أحد الاجتماعات التي جمعت مبارك برجال الأعمال، ويشكو علناً من (الدستور) ومجلة (روز اليوسف) التي علقت أيضاً على البيان في إحدى تغطياتها الصحفية، فيصدر حسني مبارك قراراً فورياً بإغلاق (الدستور) فوراً والإطاحة بعادل حمودة من منصب نائب رئيس تحرير مجلة (روز اليوسف)، ولأن عادل حمودة كان مقرباً أكثر من النظام، فقد تم تعويضه بمنحه مقالاً أسبوعياً في صحيفة (الأهرام)، في حين تمت الإطاحة بإبراهيم عيسى ونحن معه إلى الشارع، وهو ما لم يستسلم له عصام إسماعيل فهمي وإبراهيم عيسى، حيث بدآ بمحاولة إصدار العديد من الصحف التي صادرتها الأجهزة الأمنية الواحدة تلو الأخرى، وبدأ عصام فهمي في خوض معركة قانونية للحصول على حكم قضائي يتيح له الحصول على رخصة لإصدار صحيفة (الدستور) من داخل مصر، وهو ما حدث بعد ذلك بكثير، وبالتحديد في عام 2005.

طيلة الوقت الذي سبق إغلاق الإصدار الأول لصحيفة (الدستور)، كان التعامل الأسبوعي مع ذلك الرقيب «العرفي» واحداً من مهامي الثابتة، بوصفي سكرتيراً للتحرير، وقد كانت التجربة بكل تفاصيلها العبثية، من أكثر التجارب أهمية وإفادة في حياتي المهنية، خاصة بعد أن أصبحت مع مرور الوقت صديقاً لذلك الرقيب الأريب، الذي لا أعرف

أين أراضيه الآن، فحين كانت الصفحة الأولى تتأخر في التجهيز، بسبب انتظارنا لبعض التقارير المهمة لكي تردنا من صحفيي قسم الأخبار، كنت أذهب أنا وهو إلى مسمط شهير بمنطقة الناصرية القريبة من مقر تجهيز الصحيفة، التي كنا نقوم بتجهيزها في القسم الفني بصحيفة (العربي) الناصرية الكائنة بشارع يعقوب المتفرع من ميدان لاظوغلي بوسط القاهرة.

كان ذلك الرقيب النحيل يعشق طبق لحمة «النيفة» بشكل لافت، وكنت من عشاق الفتة والممبار والسجق، وكان يلفت انتباهي حرصه الشديد على أن يدفع حسابه كل مرة، لأنه لا يقبل أن يأكل على حساب أحد، مع أنه في حقيقة الأمر لم يكن سيتمكن من دفع حساب النيفة لو لم يكن يمارس ذلك العمل غير القانوني الذي يكسب من ورائه أضعاف ما يكسبه من مرتبه الحكومي، وأذكر أنني حين سألته مرة عما سيحدث له، لو عرف أحد ما يقوم به، رد بإجابة هي من أبلغ ما سمعته في حياتي حتى الآن، حيث أمسك بقطعة نيفة ولوّح بها في وجهي قائلاً: «ما هو مش أنا لوحدي اللي باكل نيفة»، فصارت من وقتها مَثَلاً يحضرني كلما حضرت سيرة فساد صغير أو كبير.

حين تسلّمت ورقة الاستدعاء العاجل إلى النيابة، أدهشني

أن أعرف أن سبب الاستدعاء موضوع صحفي شاركت فيه مع الزميل سمير عمر –مراسل قناتي الجزيرة وسكاي نيوز فيما بعد– كان يحمل عنوان (من وراء اغتيال المشير أحمد بدوي)، فقد تم نشر ذلك الموضوع قبل شهور طويلة من إغلاق الصحيفة، ولم يعترض عليه الرقيب «العرفي» حين قرأه، كما لم تعترض عليه الرقابة بشكل رسمي حين رأته مطبوعاً في العدد، وزاد استغرابي حين قال لي المُحضَر الذي سلمني الاستدعاء، إنه يحمد الله لأنه وجدني سريعاً في المقر، لأنه تلقى تعليمات من رئيس النيابة بأن يرابط في مقر الصحيفة حتى يقوم بتسليم الاستدعاء لي ولزميلي سمير عمر، ولم يكن المحضر حريصاً علينا في الحقيقة بقدر ما كان حريصاً على أن يشاهد في بيته ووسط عياله مباراة مصر وجنوب أفريقيا في نهائيات كأس الأمم الأفريقية التي تزامنت مع إغلاق الصحيفة، لأن المحضر كما قال لي يتفاءل بالفرجة مع عياله، وكان يتوقع من أجل المصلحة الوطنية أن أساعده في الوصول إلى سمير عمر، لكي لا يضيع عليه الماتش وتحدث عُكوسات تؤدي إلى خسارة مصر للكأس المنتظر.

كان سمير عمر قد قام في ذلك الموضوع المشترك بسؤال بعض الشخصيات العسكرية السابقة المرتبطة بالمشير أحمد بدوي عن ملابسات واقعة مصرعه المفاجئ، في حين قمت

بعرض مطول لكتاب ألفه الصحفي اللامع محمود فوزي يتضمن حوارات مع بعض شهود الواقعة الغامضة، وقمت بعدها بصياغة ما كتبه كل منا في موضوع واحد، ولأن ما قام به سمير كان عملاً ميدانياً به مجهود أكبر، في حين كان ما قمت به عملاً مكتبياً به مجهود أقل، فقد حرصت على وضع اسمه قبل اسمي، وحين اقترح أحد الزملاء في الإشراف الفني أن نقوم بتبديل الاسمين، بوصفي سكرتير التحرير، رفضت معتبراً أن ذلك لا يليق بالمجهود الذي بذله سمير، ولم أكن أدري وقتها أن ذلك التصرف البسيط، سيكون سبباً هو والرقيب ورسالة أحد القراء في إخراجي بأعجوبة من ورطة مستقبلية، كان يمكن أن أدفع ثمنها «سنتين سجن» على أقل تقدير.

لم يكن موضحاً في ورقة الاستدعاء من الذي قام بالضبط بتقديم ذلك البلاغ ضدنا، ولم تفلح «كوباية شاي بثلاث معالق سكر وسيجارتين» في إقناع المُحضَر بأن يعطيني معلومات أكثر هي في الأصل من حقي القانوني، خصوصاً أن فرائصي كانت قد ارتعدت، حين وجدت ضمن توصيف التهمة الموجهة إلينا عبارة «إفشاء أسرار عسكرية»، فقد تذكرت أن صديقاً أقدم منا في المهنة يعمل في مؤسسة قومية، قال لنا عقب نشر الموضوع، إنه يستغرب كيف أجازت الرقابة نشره، خاصة أنه يتعلق بقضية عسكرية كان

الجيش وحده الذي قام بالتحقيق فيها، خاصة أنه قد كان في الموضوع الذي نشرناه ما يشير إلى وجود تواطؤ من بعض قادة الجيش أيام حكم أنور السادات على إغلاق تلك القضية بشكل سريع لا يتناسب مع خطورتها.

لم يكن لارتعاد فرائصي علاقة فحسب بما كان يعرفه كل صحفي وقتها، عن خطورة الوقوع في خصومة صحفية مع القوات المسلحة، لأنها ستجلب لصاحبها محاكمة عسكرية فورية، وسجناً لا يعلم مدته ولا مكانه إلا الله، في أيام لم تكن صعبة وبائسة كأيامنا هذه، لكنها لم يكن فيها وسائل اتصال اجتماعي تتضامن مع المحبوسين، أو قنوات فضائية تبث من خارج مصر، يمكن أن يمر صوت المظلومين من خلال بعض برامجها، أو منظمات حقوقية قد يشكل أداؤها ضغطاً خارجياً، يمكن أن يكون له أثر ما، بالتحديد في ساعات زنقة النظام وحاجته إلى المعونات والمنح اللازمة للنهب، فبالإضافة إلى إدراكي لذلك كله، كنت قبل بضعة أشهر من ذلك الاستدعاء، قد مررت بتجربة مريرة قصيرة بسبب واقعة نشر عادية، لم يكن يخطر على بالي أنها يمكن أن تصنف بوصفها جريمة عسكرية، وسأرويها لك الآن، لأضعك في الأجواء أكثر، أو ربما لأنني لا أضمن أن تأتي فرصة أنسب لحكيها.

(٢)

شوف يا سيدي، كانت صحيفة (الدستور) تصل إلى فَرشات وأكشاك باعة الصحف في القاهرة بدءاً من ليل الثلاثاء، في حين كانت تباع في بقية المحافظات صباح الأربعاء، ولذلك كان مقر (الدستور) يخلو من أغلب العاملين فيه يومي الثلاثاء والأربعاء، وهو ما كان يشجعني على الذهاب إلى المقر لاستغلال هدوئه، في إنجاز مهامي الأسبوعية، وعلى رأسها كتابة صفحة البريد التي كانت تحمل عنوان (صوتٌ عالٍ وصدى أعلى)، وكانت واحدة من أنجح صفحات (الدستور)، ثم البدء بكتابة تحقيق أو عرض كتاب أو الإعداد لحوار صحفي، لكي لا أُدفن كصحفي بفعل عملي المرهق كسكرتير للتحرير، فضلاً عن قيامي كل أسبوع بأداء مهام ما يعرف بـ (الديسك) أو إعادة الصياغة، التي كان يشاركني فيها بدءاً من مطلع العام الثاني في عمر الصحيفة، صديقي حمدي عبد الرحيم الذي كان يحرر الصفحة الثقافية أيضاً، وصديقي أكرم القصاص الذي كان يعمل وقتها بصحيفة العربي الناصرية ولذلك كان يوقع مقالاته باسم (أكرم حسين)، وكنا نتشارك معاً غرفة متناهية الصغر، استحقت عن جدارة لقب (الزنؤور).

كنت أحتل المكتب الأكبر داخل (الزنؤور)، باعتبار أن

مهامي كانت أكبر، في حين حظي حمدي بواحد من أصغر المكاتب في تاريخ الأثاث البشري، وكان أكرم يضطر في اليومين اللذين يحضر فيهما للعمل، إلى الجلوس على كنبة مجاورة لمكتبي، تحتل ما تبقى من فضاء (الزنؤور)، مستنداً إلى طرف المكتب لينجز عمله، ومبدياً من حين لآخر ضيقه المبرر من رائحة العرق الملتصقة بحشية الكنبة الإسفنجية الرخيصة، التي كنت أحولها إلى سرير في ليالٍ كثيرة، لتوفير أجرة التاكسي الذي لم أكن أجد غيره في أنصاص الليالي، لكي يقلني إلى حيث كنت أسكن في حارة سمكة بالجيزة.

كنت في أحد الأربعاءات، منهمكاً في فرز رسائل البريد، التي كانت ترد إلى الصحيفة بالمئات كل أسبوع دون مبالغة، فلم نكن قد عرفنا بعد عصر الإيميلات والمنشنات والبوستات والإنبوكسات، وكان العاملون بالصحيفة يعلمون أن دخول (الزنؤور) في ذلك الوقت أمر غير مستحب، لأنني كنت أقوم بتصنيف الرسائل بعد فردها على سطح المكتبين والكنبة وبلاط (الزنؤور)، ليساعدني ذلك على اختيار ما يستوجب النشر السريع منها، وما يجب أن يذهب إلى أصحاب الشأن من الزملاء للرد عليه أو متابعته في صورة أخبار أو تحقيقات، وما يجب أن يذهب إلى سلة المهملات، التي لولاها لغصّت مقرات الصحف بما يرد إليها من رسائل.

فوجئت خلال أداء تلك المهمة العسيرة، بعامل البوفيه وقد فتح الباب بقوة، لتطير الرسائل المتراكمة على سطح المكتب الملاصق للباب متناثرة في جنبات (الزنؤور)، وقبل أن أصرخ فيه غاضباً، وجدته يصرخ بفزع من رأى الثعبان الأقرع لتوّه: «الحقني يا أستاذ بلال.. الجيش دخل الجرنان»، ولأنني كنت أعلم علاقته الوطيدة بالبانجو، الذي كان يفضله على الحشيش، ليس فقط لأنه أرخص وفي متناول يده العاملة، بل لأنه أشد وطأة على طاسة النافوخ، فقد كان نصيبه مني شخرة إسكندرانية، اجتهدت في تجويدها لعلها تفيقه من «سَطْلَته» المزمنة، وقبل أن ينصبّ من فمي شلال شتائم «مِشكّلة» ومتعارف عليها، وجدته يقفز عابراً المكتب الصغير وقد داس على الرسائل، ليضع يده على فمي، وقد تحول صراخه إلى همس متحشرج، وصلني منه بوضوح عبارة تقول: «ما توديش نفسك في داهية يا ريّس.. أكسوم بالله زمبئولك كده.. الجيش دخل الجرنان».

و«الجيش الذي دخل الجرنان»، لم يكن سوى قوة مكونة من ضابط شاب وثلاثة عساكر، وجدتهم حين خروجي لاستطلاع الأمر، يجلسون إلى جوار مكتب السكرتيرة الفارغ في مدخل المقر، منتظرين قدومي أنا بالذات، كما قالوا لعامل البوفيه المذعور، الذي كان قد حاول «زحلقتهم» من المقر بالقول إن رئيس التحرير لا يحضر في هذا اليوم،

وإنهم يمكن أن يأتوا لمقابلته يوم الجمعة، فأخرج الضابط أوراقاً من ملف كان يمسكه، وقال له بحزم أنه لا يريد مقابلة رئيس التحرير، بل يريد مقابلة فلان الفلاني الذي ينزل اسمه على رأس هذه الصفحة، مشيراً إلى رأس صفحة البريد المنتزعة من العدد الذي صدر في نفس ذلك اليوم.

قبل أن أخرج لملاقاة مصيري، كان عامل البوفيه قد انهار طالباً مني العفو والسماح، لأن المفاجأة لم تعطه فرصة لارتجال كذبة، فيدعي أنني غير موجود أو مسافر أو تركت العمل في الصحيفة، لتزيدني طريقته في التعامل توتراً، وحين أخذت أبحث عن حذائي في جنبات (الزنؤور) المغطاة بالرسائل، كان توتري وقلقي يزيدان بفعل أسئلة عامل البوفيه المتلاحقة عن ما إذا كنت هارباً من التجنيد، وعن طبيعة ما كتبته في صفحة البريد وأغضب الجيش إلى هذا الحد، وعما إذا كنت أعرف «حد تقيل» في الشرطة العسكرية، وعن إمكانية أن نتصل بالأستاذ عصام أو الأستاذ إبراهيم ليشوفا لهما حلاً فيما أصبح يصفه بأنه مصيبة ووقعت على رأسي، قبل أن أعرف أصلاً كُنهه.

ومع أن توتري بلغ أقصى ذراه، بمجرد أن رأيت الضابط وعساكره بملابسهم «الميري» في مدخل الصحيفة، وقد كان ذلك مشهداً غير مألوف بالمرة في ذلك الوقت، فإن أعصابي

سرعان ما هدأت قليلاً، حين وجدت الضابط يستقبلني بشكل ودود، لأفهم سر مودته حين قال لي إنه يقرأ (الدستور) بانتظام، وإنه معجب ببعض ما أكتبه وبالأخص ردودي الساخرة على القراء في صفحة البريد التي يتابعها بشغف، فحمدت الله في سري وأثنيت على كرمه، وبدأت أستمع بهدوء إلى الضابط الذي قال إنه ينتمي إلى وحدة عسكرية لها رقم ما نسيته الآن، لكنها ليست تابعة لإدارة الشؤون المعنوية، بل لما يسمى بجهاز الاستطلاع الحربي، وأن وحدته تلك تقوم بعمل جرد لكل ما ينشر في الصحف عن القوات المسلحة، للتوقف عند ما يمكن تصنيفه بأنه أسرار عسكرية أو شؤون حربية.

عاد توتري للتصاعد بفعل ما قاله الضابط، وأنا أحاول أن أجرد في داخل ذهني سريعاً، كل ما نشر في الصفحة المدعوقة، لأفهم علاقته بالأسرار العسكرية، وحين أخرج الضابط من ملف يحمله صفحة البريد التي كشفت ذلك السر العسكري الخطير، وجدت دائرة حمراء تحيط بشكوى صغيرة منشورة في ذيل الصفحة تقريباً، يشكو فيها مواطن بمحافظة القليوبية من ضياع محفظته التي تحوي بطاقته الشخصية ورقمها كذا وبطاقته العسكرية ورقمها كذا، ليقول لي الضابط إن مجرد نشر رقم بطاقة عسكرية يعتبر مخالفاً للقانون، لأن أحداً يمكن أن يستغل ذلك الرقم في تزوير

بطاقة عسكرية، واستخدامها في أعمال غير شرعية، وأنه كان من واجبي أن أمتنع عن نشر بيانات عسكرية كهذه، لكي لا أقع تحت طائلة القانون.

كان يمكن لكلام الضابط أن يصيبني بإغماء فوري من فرط التوتر، لولا أن ساق الله إليّ في خلفية الكادر، وجه عامل البوفيه الذي كان على وشك أن ينفجر في البكاء، كأنه سمع للتو قراراً من المحكمة العسكرية بإعدامي، وحين رأى الضابط أن نظري مركز على زاوية ما خلفه، التفت ليرى عامل البوفيه وقد أوشك أن يتصدع فيخرج منه الماء، فضحك الضابط بشدة، لتزيد ضحكته من عبثية الموقف، ويشجعني ضحكه على طرح السؤال الذي كان يتراقص حولنا منذ بدأنا الحديث: «يعني سعادتك أنا مطلوب القبض عليّا؟ وهل ينفع أتصل بمحامي الجرنان؟»، ليضحك الضابط مجدداً، ويقول مستغرباً جهلي ببديهيات الحياة: «وهو لو كان مطلوب القبض عليك كنا هنقعد ناخد وندي كده؟ ده كانت الشرطة العسكرية قامت بالواجب وزيادة من زمان».

وحين انطلقت مني ضحكة عصبية كنت أخفي خلفها عدم فهمي لموقفي من الإعراب العسكري، وهل أنا مقبل على فشخة مبينة أم لا؟ أخذ الضابط يشرح أنه ليس قادماً للقبض عليّ وإلا لحضر بصحبة الشرطة العسكرية، وأن

مهمته لها علاقة بالحصول على أصل ورقة الشكوى المقدمة من المواطن، لاستكمال أوراق القضية التي يحاكم فيها، وحين سألته ببلاهة أي قضية يقصد، قال بابتسامة كأنه يروي أملوحة إن الشرطة العسكرية كانت قد قامت صباح اليوم بالقبض على الشاكي وأحالته إلى المحاكمة لأنه قام بإضاعة بطاقته العسكرية، ثم قام بنشر الواقعة في الصحف، بدلاً من التوجه إلى قيادته المباشرة للإبلاغ عن الأمر.

ولكي يطمئنني الضابط الدمث، وينفي تسببي في فشخ ذلك المواطن المسكين، الذي كنت أتصور أنني أسدي له خدمة بنشر شكواه، قال إن الأمر بسيط، وفيه شهر سجن بالكثير، وست شهور تأديب على أقصى تقدير، «لإن ده العادي يعني في الجيش»، ثم طلب مني أن أسرع في إحضار نص الشكوى، لأنه لا بد أن يعود إلى مقر وحدته، موصياً إياي قبل رحيله مباشرة، بالحذر في المستقبل حين أنشر أي رسائل أو موضوعات لها علاقة بالجيش، وقد ساعدني على الإسراع بتلبية طلبه، تعودي على الاحتفاظ بالمواد المنشورة في كراتين كنت أخزنها في بلكونة (الزنؤور) تحسباً للظروف، لينتهي الموقف المكهرَب بأسرع مما تخيلت، حين قمت بتسليم أصل الشكوى إلى الضابط، فنصل إلى ختام المشهد العصيب الذي أضفى عامل البوفيه عليه لمسة كوميدية في الختام، حين قام بأداء التحية العسكرية للضابط والجنود،

حال خروجهم من المقر، قبل أن يطير مرتمياً في حضني، وهو يهمس بعبارات مثل: «كفارة يا برنس.. كنت هتروح في أبو نكلة وتفشخنا معاك.. لازم تدبح حاجة بأربع رجلين.. فُكّها علينا زي ما ربنا كرمك».

كرّ شريط هذه الأحداث أمام عيني، بمجرد أن قال لي المُحضَر ضاحكاً بين شفطتين من كوب الشاي: «وهو لو الجيش كان اللي مبلّغ فيكو يا أستاذ.. كنت أنا برضه اللي جيت.. كان زمان الشرطة العسكرية مشمّعة المقر وساحلاكو كلكو على س 28»، ومع أنني كنت أسمع لأول مرة لفظة «س 28» التي أصبح كثير من المصريين يعرفون بعد ثورة يناير أنها مقر النيابات العسكرية، من فرط ما تردد اسمها في فواجع المحاكمات العسكرية للمدنيين، فإنني لم أسأل المُحضَر عن معنى ذلك الاسم الغريب الذي لفظه، والذي ذكرني بدروس الكيمياء القديمة، فقد كنت حريصاً على زحلقته، بعد أن ثبت انعدام جدواه في تقديم أي معلومات إضافية.

اتكل المُحضَر على الله فرحاً بإكمال مهمته بدون أن يضيع عليه الماتش، في حين سارعت بالتوجه إلى مركز للتجهيزات الفنية، كان يقع على بعد عمارات من مقر الصحيفة في شارع سعد زغلول، كان يتواجد فيه رئيس التحرير الأستاذ إبراهيم

عيسى، ليشرف على تنفيذ عدد جديد من (الدستور)، كان قد اتفق مع عصام إسماعيل فهمي على إصداره، تحدياً لقرار الدولة بإغلاق الصحيفة، وكان يفترض أن يتم ذلك من خلال حيلة قانونية بسيطة قام عصام فهمي بفعلها، حين اشترى ترخيص صحيفة حزبية من أحد الأحزاب الكرتونية التي لم أعد أذكر اسمها الآن، فقد كان القانون يتيح للأحزاب السياسية وحدها حق إصدار الصحف دون أخذ إذن مسبق من المجلس الأعلى للصحافة، ولم تكن الدولة تشعر بقلق من إساءة استخدام الأحزاب لهذا الحق، فقد كانت الدولة من خلال أجهزتها الأمنية العتيدة، مخولة بالموافقة على تأسيس الأحزاب السياسية، مما كان يجعل الساحة السياسية قاصرة على «الأحزاب برخصة»، وللتأكد من عدم خروجها على الخطوط الحمراء تحت أي ظرف، كان يتم تفخيخها من الداخل بأجسام مضادة للأحزاب، تؤدي إلى الإطاحة بالقيادات المشاغبة، وأحياناً إلى انقسام الحزب إلى أربع أو خمس جبهات، لو فكّر قادته أن يقوموا بما هو أبعد من دور المعارضة الكرتونية، التي تساهم في تكريس انطباع شعبي عام، بأنه لا يوجد في البلاد بأسرها أحد كفء وجاد وحريص على مصلحة مصر سوى الرئيس القائد المُفدّى ورجاله وحزبه.

في الوقت نفسه، كان جهاز مباحث أمن الدولة الذي يقوم

بعمل رقابة صارمة على الأحزاب ومتابعة دائمة لما ينشر في صحفها، يغض النظر عن عمليات المتاجرة بتراخيص الصحف الحزبية، التي كانت تتم بعلم بعض الضباط الكبار مقابل حصولهم على نسبة من ثمن بيع التراخيص، وكان عصام إسماعيل فهمي وإبراهيم عيسى يظنان أن عملية شراء الترخيص الجديد من ذلك الحزب، ستفلت من قبضة الرقابة الأمنية هذه المرة، بسبب انشغال الأجهزة الأمنية بتداعيات حادث الأقصر الإرهابي، خاصة بعد أن تم تصعيد رئيس جهاز أمن الدولة حبيب العادلي ليصبح وزيراً للداخلية، بعد إقالة اللواء حسن الألفي والإطاحة برجاله، وكانت (الدستور) قبل إغلاقها بأسابيع، قد نشرت ضمن سلسلة هجومها على وزارة الداخلية، تحقيقاً صحفياً سمحت به الرقابة عن أسرار الصراع بين وزير الداخلية ورئيس جهاز أمن الدولة، وكان عصام فهمي سعيداً للغاية بالتحقيق من باب الكيد في وزير الداخلية ورجله القوي رؤوف المناوي، وكان يظن أن التحقيق سيساعد الصحيفة ضد حملات وزارة الداخلية الشرسة المطالبة بإغلاقها، فربما رفع جهاز أمن الدولة إلى رئاسة الجمهورية تقريراً يوصي بعدم إغلاق الصحيفة، ليعضد ذلك من فرملة صفوت الشريف لمحاولات إغلاق الصحيفة، وكان عصام فهمي قد روى لنا قبل ذلك على سبيل الفخر واقعة قال فيها إن أحد المسؤولين اشتكى

في اجتماع مع حسني مبارك من خبر نشرته (الدستور) في أعدادها الأولى –العدد الخامس على ما أذكر– فنظر حسني مبارك إلى صفوت الشريف وقال له مؤنباً: «هو مش الجرنان ده كان اتقفل يا صفوت»، ومع ذلك لم تُغلق (الدستور) على الفور بل استمرت في الصدور حتى نهاية شهر فبراير 1998، وبالطبع لم يكن ممكناً أن يحدث ذلك بدون علم حسني مبارك، فربما أقنعه صفوت الشريف أن بقاء الصحيفة وهي تحت سيطرة الرقابة سيكون أكثر فائدة للنظام الذي كان لا يكف في ذلك الوقت عن التغني بشعار «لم يُقصف في عهده قلم ولم تُغلق صحيفة».

كان لدى (الدستور) صديق قوي آخر ينتمي إلى الدائرة المحيطة بقرينة رئيس الجمهورية سوزان مبارك، هو فاروق حسني وزير الثقافة، الذي كان يرتبط بصداقة وثيقة مع إبراهيم عيسى، منذ أن لمع ككاتب في مجلة (روز اليوسف) من خلال مقالاته المناهضة لتيارات الشعارات الإسلامية، ورغم أن صفوت الشريف وفاروق حسني كانا في ذلك الوقت في حالة عداء معلن، يعرفها كل المطلعين على كواليس السياسة في مصر، فإن فاروق حسني كان حريصاً على أن يوثق علاقته بصحيفة (الدستور)، دون أن يطلب منها بشكل مباشر دعمه أو التوقف عن انتقادها لوزارته، بل كان يخبر إبراهيم عيسى ببعض تفاصيل الحملات الأمنية

التي كانت تحرض حسني مبارك على (الدستور)، مؤكداً أنه كان يقول كلاماً طيباً للرئيس والهانم بحق (الدستور) وأهمية وجودها كصوت معارض «وطني»، وهو ما جعل إبراهيم عيسى يقرر في إحدى المرات، أن يفرد صفحة كاملة لمدح أعمال فاروق حسني الفنية، كتبها صحفي كان يعمل بالأهرام المسائي اسمه محمد عبد الواحد، سيصير فيما بعد مستشارا لوزارة الثقافة، وستجمعني معه تجربة أخرى مضحكة مبكية بعد سنين حين تشاركنا في إصدار صحيفة (القاهرة) الثقافية الأسبوعية التي أصدرتها وزارة الثقافة ولم أكمل العمل فيها أكثر من شهرين، لكن إبراهيم عيسى في المقابل كان كعادته ذكياً، فقد نشر تلك الصفحة المحتفلة بفن فاروق حسني في موضع آخر من الصحيفة، بعيداً عن صفحة الثقافة التي كان يشرف عليها في العام الأول من (الدستور) الشاعر الكبير إبراهيم داوود، وخلفه في تحريرها والإشراف عليها الروائي حمدي عبد الرحيم، ولم يقم إبراهيم عيسى بفرملة هجوم الصفحة المستمر على مؤسسات وزارة الثقافة، في نفس الوقت الذي كان يعلن فيه في أكثر من موضع عن إعجابه بفاروق حسني وصداقته له، قبل أن ينقلب عليه ثانية بعد إغلاق (الدستور) ويتعرض لمحنة منعه من النشر الصحفي لسنوات، لدرجة أنه قام بالسخرية اللاذعة منه والتلقيح على تفاصيل حياته الشخصية في

ثنايا روايته الشهيرة (مقتل الرجل الكبير)، قبل أن تعود صداقتهما وثيقة بعد ذلك بسنوات حين عاد إبراهيم عيسى إلى الأضواء من جديد.

كان عصام إسماعيل فهمي وإبراهيم عيسى يظنان أن حبيب العادلي المثقل بمهامه الجسيمة، سيغض النظر عن صفقة شراء عصام فهمي لترخيص الصحيفة الحزبية، وكانا يظنان أن ما حدث للصحيفة من إغلاق صارم لم يترك لها فرصة للمراجعة أو الاعتذار عن خطأ نشر بيان الجماعات الإرهابية الذي اعتقد الكثيرون أنه مفبرك و«مزقوق» على الصحيفة بذلك الشكل الذكي - كان مجرد غضبة حكومية مؤقتة سببها التوتر العام في البلاد بسبب حادثة الأقصر، وأن شكوى نجيب ساويرس ساهمت في تأجيج الغضب ضد الصحيفة برغم كونه من أبرز داعميها، وأن ذلك يمكن أن يتغير بعد أن يهدأ الموقف ويتاح للجميع فرصة توضيح مواقفهم.

ظن عصام فهمي وإبراهيم عيسى أيضاً أن عودة (الدستور) من خلال الترخيص الحزبي ولو بشكل مؤقت، يمكن أن يساعد في تحقيقها عوامل كثيرة من أهمها وجود سند جماهيري للصحيفة، لن يجعل جماهيرها يتوقفون عن شرائها حين يجدون عنواناً جديداً على ترويستها إلى

جوار عنوان (الدستور)، أو بدون وجود عنوان (الدستور)، لأن ذلك الجمهور بنص تعبير عصام فهمي كان سيشتري أي صحيفة عليها اسم إبراهيم عيسى، وأظنه كان محقاً فيما قاله لأن (الدستور) كانت قد حققت جماهيرية مذهلة بالمعايير الصحفية في مصر وقتها، وهو ما جعل الأستاذ إبراهيم يقول لي ذات مرة جلسنا فيها على قهوة بائسة في شارع متفرع من شارع القصر العيني بعد إغلاق الصحيفة بأسبوعين، إنه حزين ومستغرب لماذا لم تخرج أي مظاهرات من جمهور الصحيفة المحب تحتج على إغلاق صحيفته المفضلة.

لكن الرهان على الجمهور لم يكن السبب الوحيد للإقدام على خطوة كهذه، فقد كان هناك رهان مبالغ فيه، كما ثبت فيما بعد، على علاقة عصام إسماعيل فهمي الطيبة بصفوت الشريف، وعلاقة إبراهيم عيسى الطيبة بفاروق حسني المقرب من «الهانم»، وبعض العلاقات الطيبة التي كان عصام إسماعيل فهمي وإبراهيم عيسى قد كوّناها في مناسبات عديدة مع بعض رجال الدولة، وعلى رأسهم زكريا عزمي رئيس ديوان رئاسة الجمهورية، وهي العلاقة التي استمرت لسنوات طويلة، لكنها لم تخرج إلى العلن، إلا حين تناقلت بعض صفحات الإنترنت باستغراب في مايو 2010، الصور الودودة التي جمعت بين زكريا عزمي وعصام فهمي

وإبراهيم عيسى في حفل زفاف أحمد نجل عصام فهمي، والحقيقة أن ذلك النوع من العلاقات الشخصية لم يكن أمراً غريباً أو يخص (الدستور) وحدها، بل كان جزءاً من التركيبة السياسية الخاصة لعهد مبارك، الذي كان يحرص فيه رجال دولته على إبقاء ضفائر وجدائل مع أغلب رموز المعارضة السياسية والصحفية، من أجل لملمة المسائل في لحظات الأزمات، وهو ما لم يدرك أهميته جمال مبارك، بعد أن تمكن هو ورجاله من الإطاحة برجال أبيه القدامى، ولا يدرك أهميته السيسي الآن بعد أن جرب بنجاح ساحق فاعلية أسلوب الشخط والزغر في المعارضين.

كان يمكن لكل تلك العلاقات التي كوّنها عصام فهمي وإبراهيم عيسى برجال الدولة وببعض أجهزتها أن تكون مجدية، لكنهما تحت وطأة الحماس المستند إلى نشوة النجاح الجماهيري التي دامت عامين وثلاثة أشهر، قررا أن يلعبا مع أجهزة الدولة لعبة الأمر الواقع، بحيث تنزل الصحيفة الجديدة فجأة إلى الأسواق بعد طبعها في مطابع (الأهرام) التي كان عصام إسماعيل فهمي قد كوّن مع الوقت علاقات وطيدة مع مسؤوليها، الذين كسبوا لمؤسستهم أيضاً الكثير من طبع وتوزيع الصحيفة الأكثر مبيعاً في مصر، ولم يكن ممكناً بالطبع أن يبقى ذلك التحدي سراً، ولذلك حين وصلت أنباؤه إلى الرئاسة عبر الأجهزة الأمنية تضاعف

غضبها، وحين تغضب منك رئاسة الجمهورية، لن يرد عليك من تعرفه من رجالها بعد أول جرس كما كانوا يفعلون، بل سيطول انتظارك كلما تكرر اتصالك، وحين ينقطع الاتصال تماماً ستزيد خيبة أملك، ويزيد انفعالك، وتتملكك رغبة هدم المعبد على رؤوس الجميع، وتتلبّسك حالة نضالية ربما لم تكن من الأصل أهلاً لها، وكل ذلك يبدأ في اللحظة المريرة التي تدرك فيها أنك لم تكن صديقاً حقيقياً لأحد، بل كنت صديقاً مرحلياً، فقط لأنك تمتلك صحيفة مؤثرة، وحين لم تعد تمتلكها، أصبحت مجرد رقم على «إنديكس» التليفون، لا يلتفت إليه أحد.

حين وصلت إلى مقر التجهيز الفني الذي كان قد بدأ العمل فيه قبل فترة وجيزة، وفي ظل سعي جميع من في المقر لإنجاز العدد الأول من (الدستور) في ثوبها الحزبي الجديد، قبل أن يحل ليلاً موعد مباراة نهائي كأس الأمم الأفريقية، أخبرت الأستاذ إبراهيم عيسى بموضوع الاستدعاء العاجل لي بتهمة إفشاء أسرار عسكرية، فانطلقت منه ضحكة مجلجلة، وأشار إلى بروفة الصفحة الأولى للعدد المرتقب، والتي قرر أن ينشر فيها فوق ترويسة الصحيفة، قصيدة عمنا أحمد فؤاد نجم الشهيرة (كلمتين لمصر)، مُفرِداً على ثمانية أعمدة بعرض الصفحة الأولى عبارتها الجميلة: «حد ضامن يمشي آمن أو مآمن يمشي فين»، وما زلت حتى

الآن أحتفظ بقطعة الفيلم المعدة للطباعة التي تحوي تلك القصيدة الخالدة التي ما زالت للأسف من ثوابت الحياة في مصر.

كان الأستاذ إبراهيم في ذلك الوقت يعاني نفسياً من آثار استفحال مرض السيدة والدته التي كانت مهددة للأسف ببتر قدمها، كجزء من آثار علاج خاطئ تورط فيه طبيب شهير، وبدا لي أن ذلك الوقت لن يكون مناسباً للحصول منه على الكثير من التضامن في مصيبة الاستدعاء، فلديه من المصائب ما يكفيه، وفي ضوء ما كان يعانيه وقتها، قرأت ضحكاته العالية بوصفها منبئة عن شحنة انفعالية يمتلئ بها صدره، قبل أن يتضح أن ضحكاته اللافتة، كان لها علاقة بمصائب جديدة لا تخصني بل تعم كثيراً من زملائي، وأن استدعائي للنيابة، لم يكن أمراً يخصني أنا وسمير عمر فقط، بل كان جزءاً من حملة قضائية، قررت الدولة أن تشنها على (الدستور) وعدد من العاملين فيها بعد قرار الإغلاق مباشرة، حيث تم تحريك بلاغات عديدة في نيابات مختلفة، كان بعضها موضوعاً في الأدراج منذ سنة، وهو ما فسّر لي لماذا تأخر تقديم البلاغ بعد مرور عدة أشهر على نشر موضوع قتل المشير أحمد بدوي، وحين علت ضحكة مجلجلة أخرى من إبراهيم عيسى، توقعت أن يكون هناك مصيبة أخرى قادمة في الطريق، وهو ما حدث بالفعل.

(٣)

المصائب كما تعلم لا تأتي فُرادى، ومصيبتي الثانية كانت أنني لن أتمكن من المثول أمام النيابة برفقة محامٍ قدير، أطمئن إلى مساعدته لي على الإفلات من تهمة مقلقة مثل «إفشاء أسرار عسكرية».

في هاتيك الأيام التي كان يحكم مصر فيها نظام لم يخلع بعد برقع حيائه مع القضاء بشكل كامل، كان وجود المحامي الضليع في القانون، يفرق معك كثيراً في قضايا الرأي والنشر، فلم تكن إدارة سلطات الأمن لتحقيقات النيابة بالتليفون والأمر المباشر قد تحولت من استثناء إلى قاعدة، يعني، أنت تعلم الآن كيف أدت توصية الأستاذ أحمد الخواجة عليّ إلى تحويل التحقيق معي أمام نيابة أمن الدولة العليا من رحلة مرعبة إلى تجربة لطيفة ممتلئة بضحك عبثي.

لكن الأستاذ أحمد الخواجة كان قد فارق الدنيا إلى رحاب الله قبل عام ونصف، ليتولى بعده الدفاع عن أغلب القضايا المرفوعة على صحيفة (الدستور) المحامي البارز عصام الإسلامبولي، الذي كان يمتلك خبرة واسعة بقضايا النشر والرأي، وكان من شأن حضوره معي أن يطمئنني كثيراً، لكن إبراهيم عيسى أخبرني أن ذلك لأجل حظي لن يكون

متاحاً، لأنه سيذهب إلى النيابة في نفس اليوم، للحضور مع إبراهيم عيسى في بلاغ تم تقديمه ضمن سلسلة البلاغات التي انهمرت على الصحيفة عقب غلقها، إما لأن أحداً في رأس الدولة المصرية طلب ذلك، فامتثل كثيرون لرغبته، أو لأن من كانوا يكنون العداء للصحيفة وكتابها، شعروا أنها أصبحت فريسة سهلة، بعد أن فقدت مصدر قوتها الأهم، أو لنقل الوحيد، وهو قدرتها على تقديم صحافة ناجحة مؤثرة، فلولا ذلك لما سعى هذا المسؤول أو ذاك لاستغلالها، ولولاه لما خشيها هذا الجهاز، ولما خطبت ودها تلك المؤسسة.

اكتملت ملامح الصورة السوداء المقبلة، حين جاء إلى مقر التجهيز، زميلنا محمد رضوان الصحفي بجريدة الأخبار وقتها –مدير تحرير (المصري اليوم) فيما بعد– الذي كان يقوم بتحرير صفحة الحوادث والقضايا في (الدستور) دون أن يضع اسمه عليها، وقال لنا إنه تأكد من مصادره في الأجهزة القضائية، أن هناك تعليمات حكومية صارمة أمرت بـ «الشد على بتوع الدستور»، وهي عبارة مشحونة بالدلالات، خطر في بالي للحظة أن أسأله عن معناها التفصيلي، لكنني التزمت برأي الدين الحنيف: «لا تسألوا عن أشياء إن تُبد لكم تسؤكم».

وفي حين كان الحاضرون في ذلك الجمع الكئيب،

يتحدثون عن تفاصيل تحريك بلاغ رفعه الروائي القديم ثروت أباظة ضد جمال فهمي مدير تحرير (الدستور)، بسبب مقالة ساخرة نشرها في صحيفة (العربي) الناصرية -تعرض جمال بسبب تلك المقالة للسجن الفعلي ستة أشهر بعد أسابيع من غلق (الدستور)- كنت قد قررت أن أشغل وقتي فيما هو أجدى لي، وهو التفكير في اسم محامٍ قدير، يحضر معي التحقيق دون أن يحصل على أتعاب مادية لا أمتلكها أصلاً، قبل أن أحمد الله وأثني عليه، لأنه ابتلاني حتى الآن بقضية وحيدة تنتظرني، فقد كان يمكن أن أكون مثل غيري مطلوباً في قضيتين أو ثلاث.

ولأنني لم أكن وقتها عضواً في نقابة الصحفيين، لم تكن النقابة سترسل معي محاميها المخضرم الأستاذ سيد أبو زيد للدفاع عني مجاناً كما تفعل عادة مع الصحفيين، ولذلك ذكّرت نفسي بأن والدتي كانت تعاني من ظروف مادية سيئة في ذلك الوقت، ولم يعد لديها ذهب لكي تبيعه لدفع أتعاب المحامين، وفكرت في مدى تعاستي لأنني سأُحرم من ذلك المشهد الحميم الذي رأيته في عشرات المسلسلات والأفلام، ولن أرى أبداً يدي أمي الطاهرتين، مع «كلوز أب» على عروقهما البارزة من وعثاء السفر وطول الطريق، وهي تحمل صرة مليئة بالغوايش طالبة مني بيعها للإفلات من غياهب السجون، فأقبل يديها باكياً وأنا أصدمها بأن كل ما تحمله من

ذهب، لن يدفع أصلاً أتعاب أسبوع عمل لأي محامٍ غُقر.

ظللت ساهياً في غمرة تلك الأفكار العبثية، حتى أخرجني منها صوت إبراهيم عيسى وهو يشد من أزري، قائلاً إن (الدستور) لن تتخلى عني، وإنه سيتواصل فوراً مع ناشرها عصام إسماعيل فهمي لكي يأخذ منه وعداً، بأن الصحيفة ستكلف محامياً كبيراً لحضور القضية معي، واتصاله العاجل بعصام فهمي انتهى بإطلاقه لضحكة عريضة مجلجلة، كانت تحمل كالعادة مصيبة جديدة، لأن المحامي الكبير الذي رشحه عصام فهمي لكي يدافع عني، قائلاً إنه الوحيد المتاح في وقت ضيق كهذا، كان في الحقيقة رجلاً بيني وبينه ثارات أسبوعية، ولو كان أمري بيده، لأصدر بنفسه قراراً بحبسي مع الشغل والنفاذ، فكيف سيقوم بالدفاع عني إذن بقلب جامد؟

كان المحامي المتاح طبقاً لترشيح عصام فهمي، هو الدكتور إبراهيم على صالح النائب الأول السابق لرئيس محكمة النقض، الذي كانت تربطه صداقة قديمة بناشر (الدستور)، أظنها بدأت عبر اشتراك الاثنين في أنشطة حزب الوفد السياسية، قبل أن يقرر عصام فهمي استغلال تلك الصداقة لتوفير نفقات الدفاع فيما يرفع عليه من قضايا، مقابل أن يسمح للدكتور المستشار بقدح زناد فكره عبر

صفحات (الدستور)، وكان لعصام فهمي في ذلك سوابق عديدة، يلح عليّ من بينها الآن نموذج فريد، لا يمكن أن أفوت فرصة حكيه لك، هو نموذج طلعت جاد الله، الذي كان النموذج الجنيني الذي تولدت منه نماذج جديدة فيما بعد، من بينها نموذج الدكتور إبراهيم علي صالح.

(٤)

شوف يا سيدي، حين بدأت (الدستور) الصدور في نهاية عام 1995، لم يكن لناشرها عصام إسماعيل فهمي صداقات بأسماء شهيرة أو مهمة، باستثناء نقيب المحامين الأسبق والأبرز الأستاذ أحمد الخواجة الذي ولدت الصحيفة أصلاً على يديه، وظل اسمه على ترويستها بوصفه مستشارها السياسي والقانوني، وكان للرجل المخضرم دور مهم في إنقاذها من أزمات عاتية في الأسابيع الأولى من صدورها، وبعد أن انتقل «أحمد بيه» كما كنا نناديه إلى رحاب الله، بعد حوالي سنة من صدور (الدستور)، كنت أنا وإبراهيم عيسى نتندر بأن الشخص «المهم» الوحيد الذي يرتبط عصام فهمي بعلاقة وثيقة معه، كان عبد الإله عبد الحميد عضو المجلس المحلي لمحافظة القاهرة، والذي كان عصام يطلب من حين لآخر نشر أخبار قصيرة له مصحوبة بصورته، وبالطبع لم يكن عصام فهمي يعرف أنه خلال أشهر قليلة من نجاح الصحيفة

الساحق، سيصبح هاتفه المحمول مقصداً لكل كبار الساسة ورجال الأمن ونجوم المجتمع.

كان عصام فهمي مبهوراً بشخص فؤاد سراج الدين، زعيم حزب الوفد الأسطوري الذي كان برغم مرضه وتقدم سنه، لا يزال مسيطراً على مقاليد الأمور في الحزب، وكان عصام حريصاً على أن يثبت لأستاذه «فؤاد باشا» أنه بعد أن تم تهميشه في الحزب، استطاع إنشاء صحيفة أهم بكثير من صحيفة (الوفد)، التي لم يكن الحزب في ذلك الوقت يفعل شيئاً عليه القيمة غير إصدارها، وفي سياق إرضاء طموحه الحزبي، فرض عصام فهمي على (الدستور) استكتاب أحد قادة الصف الثاني في الحزب، وهو الأستاذ طلعت جاد الله، الذي كان شخصاً مهذباً أكثر من اللازم، وكان يبدو بما يرتديه من «بَلاطي» شتوية فضفاضة وقمصان صيفية حريرية مشجرة شخصاً شديد الأناقة من وجهة نظر شاب بائس رثّ الملبس مثل حالاتي.

لكن تلك الأناقة المفرطة لم تكن مشكلته معي، بل كانت مشكلته أنه كان يكتب مقالات تعيسة بالغة الركاكة، يغتصب فيها قواعد النحو والإملاء والمنطق، ومع ذلك فقد كفلت له علاقته الوثيقة بعصام فهمي فرصة نشر عمود رأي أسبوعي، مع «زملائه» محمد مستجاب وصافي ناز كاظم وأحمد فؤاد

نجم وخيري شلبي وصلاح عيسى وأسامة أنور عكاشة وحسين أحمد أمين ولينين الرملي ومحمد عفيفي مطر وغيرهم من كبار الكتاب الذين قد لا يلحق بعضهم بموعد النشر الأسبوعي، في حين يبقى مقال طلعت جاد الله وحده ثابتاً كل أسبوع، دون أن يفهم أحد ما يكتبه، ولا لماذا يكتب أصلاً، ولذلك كنت أتلقى كل أسبوع رسائل من بعض القراء «النِمَكيّين» الذين لا تفوتهم فائتة، يلحون في السؤال عن سر نشر مقالات ذلك الكاتب المجهول، الذي يأكل شنبه الضخم نصف المساحة المخصصة لنشر صورته.

لا أظن بعد كل هذه السنين أن أحداً من الذين شاركوا في تجربة (الدستور)، استطاع أن يفهم سر إصرار عصام فهمي على النشر الأسبوعي لطلعت جاد الله، لدرجة دخوله في مشادات عنيفة مع إبراهيم عيسى، حين كان يطلب تأجيل نشر هرائه أحياناً، من أجل نشر مقالة لكاتب أجمل وأهم، وكان عصام فهمي يبرر ضرورة الإبقاء على تعاسات طلعت، مرة لأنه مقرب للغاية من فؤاد سراج الدين، ومرة لأنه مقرب للغاية من البابا شنودة، في حين قال لنا بعض من يعرف الطرفين، إن الأمر له علاقة بصداقة طلعت الوثيقة برجال أعمال مسيحيين، كان أحدهم يمتلك شركة سيارات شهيرة، وأحدهم يمتلك شركة أدوية أدخلت إلى مصر حبوب (الميلاتونين)، التي كانت في ذلك الوقت اختراعاً شبيهاً

بالفياجرا، يعد الناس بالشباب الدائم والحيوية الأزلية، وأذكر أن (الدستور) نشرت بعد بدء استكتاب طلعت جاد الله، إعلانات لمنتج الميلاتونين ولسيارات رجل الأعمال، ليبدو التفسير الاقتصادي لتلك العلاقة الملغزة أكثر منطقية.

ما زاد الأمر عبثاً على عبث، أن عصام فهمي قال لإبراهيم عيسى خلال إحدى المشادات، التي اشتكى فيها إبراهيم من طول مقالات طلعت، إنه لا يهمه إذا قصصنا نصف ما يكتبه أو حتى ثلاثة أرباعه، المهم أن ننشر بعضاً مما يرسله كل أسبوع مصحوباً بصورته، وهو ما وجد فيه إبراهيم فرصة سانحة لتطفيش الرجل من الجريدة، فأوكل إلى محسوبك مهمة قصقصة مقالاته، التي وضعناها في التبويب أسفل مقالة الأستاذ أسامة أنور عكاشة الأسبوعية، التي كانت تطول في بعض الأحيان أكثر من المتفق عليه، فكنت بالطبع أختصر من مقالة طلعت جاد الله، لأنشر مقالة أسامة أنور عكاشة كاملة، معتمداً على تصريح عصام فهمي لنا بأن نحذف من مقال طلعت ما نشاء، طالما أبقينا على نشره مصحوباً بصورة لصلعته البهية وشاربه الكث، ومع ذلك فقد أثار الأخ طلعت أزمة حادة، بعد أول مقالة له تم اختصارها، وبعد أن قال له إبراهيم عيسى إن اختصار المقالات من اختصاصي كسكرتير للتحرير، شكاني طلعت لعصام فهمي، الذي كانت قد نشأت بيني وبينه في وقت قصير علاقة

إنسانية لطيفة، مرتكزها الأساسي تقديري لدمه الخفيف وحبنا المشترك لفن البذاءة الشعبية.

يعني، لا أعتقد أنني قابلت أحداً في العالم، لديه تنوع في مفردات الشتائم الشعبية المبتكرة مثل عصام فهمي، حتى إنه فاق في ذلك عمنا أحمد فؤاد نجم وعمنا خيري شلبي، اللذين كانا يحفظان كل ما جاد به الشعب المصري عبر تاريخه من شتائم، فضلاً عن النكت والأشعار والمواويل والأمثال والحكايات، وكان عصام فهمي يتميز عنهما وعن غيرهما، بقدرة عجيبة على تدكيك الشتائم وتضفيرها، بحيث تتحول من كلمات يتم بها تطعيم الجمل والعبارات للتعبير عن الغضب أو السخرية، لتصبح هي الجمل والعبارات ويلحق بها كلمات أخرى شارحة أو موضحة للمعنى، وحين يصبح لدينا كسائر الشعوب، دارسون جادون لفن الشتيمة، سأضع تحت تصرف أحدهم، ما لا أزال أحتفظ به في ذاكرتي من عطاء الرجل، لكي لا يطويه النسيان، وتستفيد منه الأجيال القادمة.

حين أخبرني عصام فهمي بشكوى طلعت جاد الله من النتف المستمر لريش مقاله، حتى إنه لا يصبح أحياناً مفهوماً على الإطلاق، كنت مستعداً للرد، حيث أريته مقال طلعت الأصلي الذي كان يكتبه على ورقة فلوسكاب مسطّرة، ويقوم

بلزق الكلمات بعضها ببعض، بشكل تطلع منه أعين زملائنا في قسم الكمبيوتر، وطلبت من عصام فهمي أن يقرأ المقال الأصلي، ويصدر قراراً برفدي من الجريدة، إذا استطاع فهم ما يقصده طلعت من المقال، وحين ألقى عصام فهمي نظرة ناشر قديم على المقال، أصدر شخرة عريضة وقصيرة في نفس الوقت، ثم قال لي ضاحكاً إن المقال أصبح مفهوماً بعد اختصاري لثلاثة أرباعه، ثم طلب مني بمودة أن أراعي الرجل من أجل خاطره، وأن لا أغضب من شكاويه، لأنه رجل طيب وابن حلال، وسيتعود بعد قليل على اختصاراتي، وربما دفعه ذلك لأن يختصر من تلقاء نفسه، المهم أن يستمر الرجل في النشر كل أسبوع، رافضاً أن يفصح لي عن سر تمسكه به بذلك الشكل الغريب، قائلاً بلهجة يختلط فيها الجد بالهزل إن ذلك من أسرار الجرنان العليا، وما عرفته فيما بعد أن عصام فهمي قال لطلعت جاد الله، إنه لن يستطيع أن يفعل شيئاً بخصوص شكاويه، وإن عليه أن يحل مشكلته معي بنفسه، لأنني شاب طائش حديث التخرج، وما يدفعه لتحملي هو أنني «شايل الجرنان على أكتافي»، مؤكداً له أنه تمكن من إحباط مؤامرة للإطاحة بمقالاته من الصحيفة، ونجح في فرض بقاء مقاله كل أسبوع، ولن يستطيع فعل أكثر من ذلك، لأنه لا يريد الدخول في أزمات أسبوعية مع مسؤولي التحرير.

حين عرف الأستاذ إبراهيم بما جرى بيني وبين عصام فهمي، وجد فيه مخرجاً سحرياً للكثير من المشاكل التي تحدث مع الكتاب والصحفيين، فدعاني ذات يوم إلى مكتبه، وقال لي بهدوء شديد إنه سيحدث منذ الآن وصاعداً، أن يدعوني لأحضر إلى مكتبه على وجه السرعة، فأجد أمامه كاتباً أو صحفياً من الذين كانوا يتعاملون مع الصحيفة من الخارج، وأنه سيقوم دون مقدمات بتعنيفي على الخطأ الذي قمت به في حق ذلك الكاتب أو الصحفي الكبير، وأنني سأكون مطالباً وقتها بالاعتذار عن ذلك الخطأ بحرارة، وأن أعد بعدم تكراره، وإلا سأتحمل أنا المسؤولية عن ذلك في المستقبل.

ولأننا لم نكن قد «أخذنا هذه الحِتّة» خلال دراستنا لقواعد العمل الصحفي في كلية الإعلام، التي كنت أول دفعتي فيها ولا فخر ولا نيلة، فقد حاولت ببراءة شاب حديث التخرج أن أفهم مغزى هذا الظلم الذي وقع على رأسي من حيث لا أحتسب، فقال لي الأستاذ إبراهيم ضاحكاً إن هذه أشياء لا يدرسونها في الكليات، وإنه تعرض لها حين عمل سكرتيراً لتحرير مجلة روز اليوسف، وعليّ أن أقبل بها كواحد من مستلزمات مهنة سكرتير التحرير، الذي أصبحت بعد سنين من ممارستها، أُعرِّف دوره الوظيفي لمن يسألني من طلبة كلية إعلام بأنه «الرجل الذي ينزح خراء الجرنان بأكمله دون

أن يشكو همه لأحد، ودون أن يشم رئيس التحرير رائحة الخراء، ودون أن يطرطش على القراء بعضه».

بعد ما قاله عصام فهمي لطلعت جاد الله عن محسوبك، قرر الرجل أن يغير طريقة تعامله معي، فأصبح يعاملني بمودة غامرة، بعد أن كان يتجاهلني كلما مر إلى جواري، بوصفه صديقاً شخصياً لرئيس مجلس الإدارة. كان طلعت يأتي كل جمعة ليقوم بتسليم «المقالة»، وكان على ما يبدو يحب أن يسمع نفسه وهو يقول للرائح والغادي في أروقة المقر الضيقة: «أنا جاي عشان أسلم المقالة»، وكانت ترتسم على وجهه وهو يقول ذلك علامات رضا أورجازمي بالغة، سرعان ما تختفي حين أنظر إليه بامتعاض وأقول له: «بس طويلة أوي المقالة يا أستاذ طلعت»، فيقول بابتسامة مطليّة بمودة يخفي خلفها رغبة في التنكيل بي: «البركة فيك بقى.. بس خليك حنين عليها الأسبوع ده».

كان من سوء حظ الرجل أن يوم الجمعة الذي يأتي فيه، هو أكثر أيام العمل ازدحاماً وإرهاقاً، لذلك كان يجدني على الدوام متجهماً، أحاول الإفلات من فخ نصبه لي أحدهم، أو أحاول نصب فخ لأحد، فتفشل كل محاولاته لإقامة علاقة إنسانية بيننا، تجعلني أكثر حناناً على مقالاته، ولذلك سلم أمره للمولى، وبدأ يتعامل معي بلطف، كأنني لا أقوم أبداً

بـ «جزّ» مقالاته وشدّها من شعرها وتقليم أطرافها، حتى تلائم المساحة المحددة لها، فيناولني المقالة الجديدة وقد افترّ وجهه عن ابتسامة «طويلة»، ثم يقول لي بهدوء راهب بوذي: «يا رب تكون مقالة الأسبوع اللي فات عجبتك، أصلها الحمد لله عاملة صدى كويس»، فأستلم المقالة صامتاً، وأسلم الأمر فيه للمولى، وأنصرف لحال أفخاخي، سائلاً الله ألا يوقعني يوماً في ضيقة كضيقة هذا الرجل.

(٥)

بعد أشهر من استقرار أوضاع طلعت جاد الله، ورضائه بالقليل الدائم بدلاً من الكثير المنقطع، سطع في سماء صفحات الرأي في الصحيفة نجم المستشار الدكتور إبراهيم علي صالح نائب رئيس محكمة النقض سابقاً، وصار واحداً من ثوابت عصام فهمي التي لا يملك أحد أياً كان هزّها. كان سيادة المستشار قد خرج على المعاش منذ فترة وفتح مكتباً كبيراً للمحاماة، لكنه قرر أن يشبع رغبة قديمة لديه في كتابة الرأي، عن كل ما يجري في مصر من أحداث، وكان الرجل الجليل يحب كثيراً أن ينصح مصر المحروسة، التي كان يتعامل معها كأخته الكبيرة المسافرة إلى الخارج منذ فترة، والتي لا يجد وسيلة للتواصل معها سوى مقالاته الإنشائية المطعمة ببعض النصوص القانونية وأحكام محكمة النقض

والمحكمة الدستورية العليا، وأشهد للرجل أنه جعلني أستعيد علاقتي بكلمات وتعبيرات لم أكن قد قرأتها مطبوعة، إلا في صحف النصف الأول من القرن العشرين التي كنت أطلع عليها في دار الكتب، أثناء إعداد أبحاثي الجامعية.

كان سيادة المستشار معتاداً على كتابة الأحكام التاريخية والمذكرات القضائية الملحمية، ولذلك كان من الصعب إقناعه بأن للصحيفة الورقية مساحة محددة لا يمكن تجاوزها، وأنه ربما تمكن العلم الحديث مستقبلاً، من اختراع وسيلة لتعبئة مئات الكلمات الفائضة من مساحة مقالته، في كيس يحصل عليه القارئ مع الصحيفة كل أسبوع، وحتى يحدث ذلك، ليس أمامه إلا أن يختصر مقالته، أو أقوم أنا بذلك عنه، مع مراعاة أن سيادته لا يكتب جزافاً، أو من أجل أن تنشر صورته مع المقالة، بل يكتب لكي تصل كلماته إلى مصر بانتظام، ولذلك يجب أن يكون كلامه مفهوماً، لكي لا تفهمه مصر خطأً فـ «يتوكس» حالها أكثر مما هو موكوس، وهو ما كان يحدوني للارتحال بين سطور مقالاته بحذر، لاختصارها بشكل يجعل المقالة تخرج متماسكة، خاصة أن اللقب الملتصق بصورته سيجعل القارئ يقرأ المقالة بجدية إضافية، وقد كنا في زمن لم يكن المستشارون فيه بعد قد تكاثروا و«رَطْرطوا» في جنبات الصحف وزواريق القنوات، ولعلي أزعم أن معاشرتي المنتظمة لمقالات الدكتور المستشار،

جعلتني أتفوق على نفسي في فن «التقضيب» الذي تفقد فيه المقالة أكثر من ثلاثة أرباع حجمها، دون أن يظهر عليها آثار الغرز، فلا تتعب مصر في قراءتها، وتصلها نصائح سيادته في أبهى حُلّة.

لكن سيادة المستشار للأسف، لم يكن يشاركني الإعجاب بفن «التقضيب»، ولأنه كان قد بلغ من العمر عتياً، فلم يكن يتاح له المجيء إلى مقر الصحيفة، بل كان يشكوني هاتفياً لإبراهيم عيسى، الذي كان يستدعيني خلال المكالمة، ويعنفني لأنني لا أقدر المستشار الدكتور حق قدره، ثم يهددني -وهو يكتم الضحك- بالويل والثبور إن امتدت يدي إلى مقالة سيادة المستشار القادمة باختصار أو حتى تشذيب، ثم يعطيني السماعة لأعتذر لسيادة المستشار عن هذا الخطأ غير المقصود، وأعد بعدم تكراره، لأسمع بعد ذلك «كلمتين بايخين من جَنابه في جِنابي» عن جيلي الغرّ المنفلت، الذي لا يقدر الكلمة الصادقة حق قدرها، ولا يعرف أهمية تعريف الأجيال الجديدة بنصوص الأحكام القضائية الشامخة.

ظل ذلك المشهد يتكرر بحذافيره، كلما نشر سيادة المستشار مقالاً لدينا، دون أن يملّ ثلاثتنا من ترديد نفس الكلام في كل مرة بمنتهى الانفعال والحرارة، حتى إنني

كنت أتوقع أن يتدخل الضابط المكلف بمراقبة تليفونات (الدستور) ذات مرة، ليشخر لنا ويطلب منا التوقف عن أداء هذه التمثيلية الرديئة، أو حتى التجديد في أدائها، ليبقى ذلك الحال على ما هو عليه، حتى جاء اليوم الموعود الذي وجدت فيه نفسي واقعاً تحت رحمة السيد المستشار الدكتور، الذي لم أكن أملك محامياً قديراً ومجانياً غيره، لينقذني من تهمة إفشاء أسرار عسكرية، وكنت أظن أن حالي وحال (الدستور) سيدفعانه للعفو والصفح، لكن رغبته في الانتقام كانت أقوى من سعيه للعفو، كما عرفت بعد أيام، حين وصلتُ إلى سراي النيابة.

(٦)

لم أكن أتوقع أن الدكتور إبراهيم علي صالح سينتقم مني بسبب ما فعلته بمقالاته الشاسعة، ربما لأنني أحسنت الظن بتاريخه القضائي المشرق، أو لأنه جعلني أقتنع بقدرته على التجاوز حين ذهبت إليه في مكتبه في زيارة سريعة للتحضير للتحقيق، فاستقبلني بحفاوة بالغة، وطلب مني ألا أقلق أبداً لأن الموضوع «باين عليه لعب عيال»، وأننا برغم كل ما نعانيه من أزمات في ملف الحريات، لم نصل بعد إلى الدرجة التي يعاقب فيها كاتب قام بعرض كتاب تم نشره في الأسواق منذ سنوات، وأنه سيقوم بحسم القضية فور لقائه

برئيس النيابة.

ولأنني وجدت كلامه منطقياً فقد قررت أن أدع القلق وأواصل الحياة، وربما لذلك لم أسهر طيلة الليل أتقلب على جمر الهواجس، ولم أذهب إلى النيابة قبل موعدي بساعات كعادتي، بل وصلت إلى مجمّع محاكم الجلاء الذي تقع فيه النيابة قبل الموعد بربع ساعة، وكان لدي من الثقة في أن القضية ستخلص مثل شكّة الدبوس، ما جعلني آخذ موعداً مع صديق يعمل في صحيفة (الأهرام) لكي نلتقي فور خروجي من النيابة، يعني قل مثلاً في العاشرة صباحاً أو الحادية عشرة بالكثير، فنتسكع قليلاً في وسط البلد، ثم نتغدى في مطعم مجاور للأهرام كان يتميز بتقديم الطبيخ بشكل أقرب ما يكون إلى الأكل البيتي الذي نفتقده، وبعد أن اكتشفت ضخامة مجمع المحاكم، قررت أن أتأخر عن موعدي مع صديقي لأتسكع بين قاعات المحاكم على أمل مصادفة قصة ملهمة، وهو ما لم تكن تبخل عليّ به المحاكم والنيابات قط.

حين صعدت إلى مقر نيابة السيدة زينب الذي كان في الدور الرابع على ما أذكر، لم أجد أثراً للدكتور إبراهيم علي صالح في محيط المكان، فظننت أن زحمة المرور أعاقته عن الموعد، فوقفت أنتظره إلى جوار الباب المفضي إلى

النيابة التي كانت مكونة من عدة غرف، ولاحظت أن هناك رجلاً لافتاً في جمعه بين قصر القامة البالغ والبدانة المفرطة والصلع النسبي يتفرس في ملامحي، فظننته قارئاً قوي الملاحظة رأى صوري التي نشرت عدة مرات مع مقالاتي في (الدستور)، لكنه حين أخذ خطوتين باتجاهي ثم تراجع بعدها، رجحت أن يكون قد رأى فيّ شبهاً مع أحد أقاربه، وحين أدرك بُعد الشبه قرر أن يتركني في حالي.

وحين خرج موظف متجهم ممسكاً بورقة ونادى على اسمي بصوت زاعق، اتجهت نحوه مبتسماً فنظر إلي بعدائية، وأشار إلي بقرف لكي ألحق به نحو مكتب رئيس النيابة، وحين وصلت إلى باب المكتب، لفت انتباهي أنني لم أصل إليه وحدي، بل كان بصحبتي ذلك الرجل الذي شخط فيه الموظف لكي يبتعد فقال له بثقة مفرطة: «أنا محامي حاضر مع المتهم من مكتب الدكتور إبراهيم علي صالح»، فنظرت إليه بذهول وريبة، ليس لأنه ذكرني بالممثل الأمريكي داني دي فيتو حين لعب دور الرجل البطريق في فيلم (باتمان)، ليس لأنه كان قصيراً وبديناً مثله، فتلك خلقة ربنا ومن أنا بمنظري هذا لكي أعيب عليها؟ ولكن لأنه لم يكن يوحي بالثقة في قدراته القانونية، ربما لأنه كان يرتدي بدلة غريبة الشكل واللون والرائحة، أو لأنه رأى أن حلاقة ذقنه والاعتناء بمظهره أمر غير مستحب، فضلاً عن أنه لم يكن يحمل حقيبة

من التي نراها مع وكلاء المحامين في الأفلام، بل قرر أن يضع بعض ما لديه من ملفات وأوراق في قلب عدد اليوم من صحيفة (الجمهورية).

كان لدي أسئلة كثيرة أرغب في توجيهها للمحامي المباغت عن اختياراته المختلفة في الحياة، لكنني اكتفيت بسؤال واحد عن الدكتور إبراهيم علي صالح وسر اختفائه، وقبل أن يجيب الرجل الذي كان قد قال إن اسمه عبد الله حاجة، قاطعنا رئيس النيابة شاخطاً فينا بغلظة، وطلب مني أن أجلس على المكتب لاستئناف التحقيق، فقلت له إنني لا يمكن أن أبدأ التحقيق دون حضور «المحامي بتاعي»، فصوّب نظرات محتقرة للأستاذ عبد الله وسألني: «هو الأستاذ مش مالي عينك ولا إيه؟»، فقلت له إن الأستاذ على رأسي من فوق، لكنني أفضل أن يكون معي الدكتور إبراهيم الذي يعرف تفاصيل القضية، وقبل أن أسترسل في الحديث عن أهمية الدكتور إبراهيم بالنسبة لي، قاطعني الأستاذ عبد الله البطريق بمداخلة قصيرة كشف فيها أن الدكتور إبراهيم «مش جاي عشان عنده قضية في محكمة النقض»، وحين وقفت أتهته كأنني بطلة تعيسة في مسلسل عربي تلقت ورقة الطلاق للتو، سمعت من بعيد صوت رئيس النيابة وهو ينادي على أحد ما، حين دخل إلى الغرفة اتضح أنه أمين شرطة، طالباً منه أن يضع في يدي الكلابشات ويجعلني

أنتظر في الطرقة، حتى يقوم بإنجاز بعض المهام المطلوبة منه.

أذهلني ما قاله رئيس النيابة، لدرجة أنني لم أفكر حتى في الرد عليه، بل نظرت إلى الأستاذ عبد الله البطريق نظرة عاجزة مستغيثة، كانت بمنزلة توكيل في الشهر العقاري له لكي يدافع عني، فشجعه ذلك على أن يسأل رئيس النيابة بما بدا لي شبيهاً بخفر العذارى «لازم يعني سعادتك؟»، ففتح رئيس النيابة فيه جاعورته قائلاً: «جرى إيه يا أستاذ؟ انت هتعرّفني شغلي؟ هو مش متهم زيه زي غيره ولا إيه؟»، فخرج الأستاذ عبد الله البطريق جارياً من المكتب، مما أوحى لي أنها كانت المرة الأولى التي يتعرض فيها لشخط أحد من أيام السيد الوالد، ولذلك كان لا بد أن أدافع عن نفسي فأقول لرئيس النيابة قبل أن تصل الكلابشات إنني في الحقيقة لست متهماً زي غيري، وإنني سبق أن تعرضت للتحقيق في قضية نشر قبل ذلك، فلم يتم وضع يدي في القيود، وعوملت أحسن معاملة، وقبل أن أكمل كلامي، فوجئت به يخبط المكتب بكلتا يديه ويقول لي: «مش ذنبي يا بيه إن اللي حققوا معاك ما طبقوش القوانين.. إنت هنا زيك زي أي متهم.. والصحفيين مش على راسهم ريشة.. وبعدين إنت أصلاً مش عضو نقابة صحفيين ولا معاك محامي عِدِل فمش فاهم إنت منفوخ على إيه».

للحظات هممت أن أقول له مشاكساً إن ما أنا فيه ليس نفخة غرور، بل هي نفخة دهون بسبب سوء التغذية، لكنني خفت من أن يزيد تعليقي الطين بلّة، وقبل أن أجد تعليقاً أفضل، سألني عن سمير عمر ولماذا لم يحضر معي إلى التحقيق، فقلت له إنني لا أعرف لأن الصحيفة التي نعمل فيها تم إغلاقها مؤخراً، ولم نعد نرى بعضنا كصحفيين، فعاد ثانية إلى تهكمه العدائي وقال لي «وكمان بتشتغل في جرنان من بتوع بير السلم.. ومش عايز تتكلبش.. أنا أصلاً ممكن أتهمك بانتحال صفة صحفي»، وحين استجمعت قواي وطلبت منه أن يسمح لي بالاتصال برئيس مجلس إدارة الصحيفة أو رئيس التحرير ليقوم بإرسال محام آخر على وجه السرعة، قال لي ساخراً إنني متأثر على ما يبدو بالفرجة على المسلسلات، حيث يقوم المتهمون باستخدام تليفونات النيابة للحديث مع أقاربهم ومعارفهم، مؤكداً أنني لا أحتاج إلى طلب محام، لأن المحامي الحاضر معي الذي أثبت حضوره في المحضر موجود في الخارج، مشيراً إلى الأستاذ عبد الله البطريق الذي اكتشفت أنه لم يفلّق هارباً من المبنى، بل قرر الحفاظ على ما تبقى من كرامته ووقف في الممر مطلاً علينا من بعيد، فنظرت إليه بكل ما في الدنيا من كراهية، وأنا ألومه لأنه لم يهرب من المكان ليتيح لي التحجج بغيابه لكي أطلب محامياً فيه الرمق.

كان أمين الشرطة قد عاد إلى المكتب وفي يده كلابش حديدي، وعلى وجهه ابتسامة عريضة تليق بمن يوشك على تحقيق انتصار تاريخي، وحين طلب مني أن أقوم بمد يدي لكي يضع فيها الكلابش، قرر رئيس النيابة التصعيد طالباً منه ألا يقوم بتقييدي منفرداً، وأن يضعني في كلابش مع متهم آخر، لكي أعرف أنه لا يوجد أحد فوق القانون، وهو طلب أدهش أمين الشرطة وأربكه، لكنه عاد إلى تركيزه حين شخط فيه رئيس النيابة وأمره بأن يصحبني إلى الممر حتى يفرغ لي.

كنت وقتها قد خرجت يا دوبك من «تَولتي» وبدأت استجماع تركيزي، وأدركت أن ما أنا فيه ليس كابوساً عابراً، ولا علاقة له بغضب رئيس النيابة من الدكتور إبراهيم علي صالح لأنه لم يتنازل ويتكرم بالحضور معي، وأرسل بدلاً عنه أقصر وكلائه وأكثرهم شياكة، وهو خاطر تافه يمكن أن يصف لك إلى أي حد كنت مصدوماً مما حدث، ربما لم يكن رئيس النيابة سيشخط في الدكتور إبراهيم بنفس الطريقة المهينة، لكنه كان سيغلظ له ولي في القول، وربما أكرم خاطر النائب السابق لرئيس محكمة النقض فقرر أن يفرد لي كلابش مستقلاً، لأن التعليمات التي وردته تقضي ببهدلتي وإهانتي، وهو ما تأكدت منه بعد قليل.

وَسْوَست نفسي المرتعدة لي بأن أنحني حتى تمر العاصفة، ورجتني أن أخضع بالقول لرئيس النيابة وأطلب منه التعامل معي برأفة وشفقة لأنني «ابن ناس ليس له في البهدلة»، لكنني تجاهلت وساوسها، لأنني أدركت أن رده علي سيكون بكلام ناشف من عينة «ولما إنت ابن ناس ومالكش في البهدلة إيه اللي يخليك تشتغل صحفي؟»، لذلك قررت أن أغير طريقتي في التعامل معه، وأصوب نحوه نظرات متحدية لكنها منضبطة، ثم أسير خلف أمين الشرطة خارج المكتب، وأنا أحاول التظاهر بالتماسك، مع أنني كنت خرباناً من الداخل.

(٧)

لا أذكر كم لبثت من الوقت قبل أن أدرك أنني أجلس على دكة خشبية في الطرقة المواجهة لمقر النيابة، ويدي اليسرى مربوطة بكلابش يمتد طرفه الثاني إلى يد شاب يجلس إلى جواري، لكنني أتذكر صدى صوت أمين الشرطة وهو يقول لي «ما تقلقش هاكلبشك في الإيد الشمال وهاوسّع لك الكلابش»، وأتذكر أن الدكة كانت أسفل شباك كان مفتوحاً على مصراعيه لدوشة الشارع ودفء الشمس ونور ربنا، وأنني حين حاولت أن أقف لأطل من الشباك الذي كان أعلى من مستوى رأسي تنبهت إلى شريكي في الكلابش الذي نظر

نحوي بابتسامة مودة عريضة ظننت لأول وهلة أن الموقف لا يتحملها.

لا أدري هل كانت تلك «البِلاكة» التي رُحتُ فيها حيلة دفاعية من العقل لاستيعاب ما جرى، تمهيداً للتفكير فيما سيجري، أم أنني كنت حاضر الذهن طيلة الوقت لكن ذهني قرر في لحظة كبرياء أن يقوم بعمل مونتاج للأحداث مزيلاً لحظة تقييدي في الكلابش، التي استدعت هذه المرة إحساساً عميقاً بالإهانة، ربما لأنني أصبحت أحسب نفسي من أهل الفكر والقلم الذين لا يصح معاملتهم كمجرمين، بعكس المرة الأولى التي تمت كَلْبَشتي فيها ولم تثر فيّ إلا إحساساً طاغياً بالخوف يليق بفتى في السابعة عشرة من عمره، مع أن سبب الكَلْبَشة يومها كان سياسياً أيضاً، ومع ذلك فقد كانت مشاعر الخوف أقوى من مشاعر الألم والإهانة.

لكن مشاعر الإهانة والألم سرعان ما اختفت هذه المرة، وحل محلها شعور غامر بالاستهانة واللا مبالاة بما جرى لي من كَلْبَشة، وكان الفضل في ذلك لشخصين: الأول الأستاذ عبد الله البطريق الذي كان قد عاود الاختفاء بعد كَلْبَشتي، ولم يعد يظهر في المجال الحيوي المحيط بي، فظننت أنه قرر أن يعود إلى بلدته جارياً وتاركاً هذه المدينة الظالم أهلها ورؤساء نياباتها، لكنه أطل برأسه فجأة من إحدى زوايا

الطرقة، وتلفت في كل الاتجاهات كأنه يبحث عن رئيس النيابة، وحين اطمأن إلى عدم وجوده لوّح إلي بالملف في حركة لم أفهم هل كانت تحية أم إشارة تضامن أم تأكيداً على بلاهته وسوء حظي.

ولأنه كان الوحيد الذي أعرفه في المكان، لم أمنع نفسي من الإشارة إليه بيدي اليمنى لكي يقترب حتى أسأله عما إذا كان قد ذهب للاتصال بالدكتور إبراهيم علي صالح، أو أطلب منه أن يتصل بعصام إسماعيل فهمي أو إبراهيم عيسى، لعلهما يشوفان لي صرفة في ما أنا فيه، لكنه تعامل مع إشارتي بوصفها عزومة له على الفطار أو على كوباية شاي، فوضع يده على صدره وانحنى، كأنه يقول لي «لا اتفضل أنت أنا سبقتك»، لتعلن أجهزة استقبال مخي عن فشلها في فهمي، ويتسبب ارتباكها في تحفيز مراكز الضحك، فأنفجر في ضحك هستيري، تضاعف حين فاجأني الأستاذ عبد الله البطريق ورفع شارة النصر، مؤكداً لي أنه لا يملك شيئاً يقدمه لي غير رفع إصبعيه وضمهما بعضهما إلى بعض، فرددت على تحيته برفع الإصبع الوسطى وتصويبها نحوه، طالباً منه أن ينقلع عن وجهي إلى الأبد، لأن المسألة ليست ناقصاه على الإطلاق.

أما ثاني من ساعدني على تبديل مهانتي إلى استهانة،

فقد كان شريكي في الكلابش الذي كيّفته حركة رفع الإصبع الوسطى، فشاركني في الضحك وهو ينظر لي بإعجاب، ثم بادر بتعريفي على نفسه قائلاً إن اسمه محمود العتّال، وإن العتال هذا ليس لقبه بل اسم شهرته، وإنه من أبناء السيدة زينب، وقبل أن أفتح فمي بكلمة، قال لي إن ولاد الحرام قبضوا عليه بتهمة سرقة أنبوبة، وإنه مظلوم ويشهد الله على ذلك، وإن الحكاية وما فيها أنه كان يسير في أحد شوارع السيدة ساعة الصُّبحيّة متجهاً إلى الناصية التي يقف عليها كل يوم مع غيره من عمال الفاعل السارحين على باب الله، في انتظار من يمر عليهم من المقاولين والراغبين في استخدامهم، فرأى أنبوبة محطوطة في مدخل أحد البيوت، فظن أن أحد السكان تخلى عنها لوجود عيب فيها، خاصة أنه لم ير عربة أنابيب في الجوار، ولم يسمع صوت ارتطام المفتاح المعدني بجسم الأنبوبة الذي يعلن عن وجود «بتاع أنابيب في المنطقة»، وحين استمر لدقائق في مراقبة الأنبوبة ولم ير من يقترب منها، اعتبر الأنبوبة هدية جاءته من السماء، وعليه أن يتقبلها بصدر رحب، فقرر لفح الأنبوبة على كتفه، والذهاب بها إلى أقرب تاجر خردة لبيعها وإراحة نفسه بثمنها من عناء العتالة ليوم أو ليومين.

لم يكن محمود يعلم أن عربة الأنابيب موجودة بالفعل ولكن في عطفة متفرعة من الشارع، وأن بتاع الأنابيب

كان قد ترك تلك الأنبوبة على مدخل البيت، وصعد لتركيب أخرى في شقة في الثالث، لكنه تأخر لمحاولة حل مشكلة في خرطوم الأنبوبة، وحين امتنّت صاحبة البيت لجدعنة ومهارة بتاع الأنابيب، قرر أن يستغل لطفها بعد أن انتهى من شرب كوباية الشاي، وطلب دخول الحمام لعمل الثقيلة لكي يلف في الشوارع براحته، وحين ارتاح وأخذ عرقه ونزل فوجئ باختفاء الأنبوبة، فجرى كالمجنون بحثاً عنها، حتى لمح محمود وقد لفحها على كتفه، فهتف وصاح ولمّ عليه الناس، وهو ما أربك محمود الذي شعر أن بتاع الأنابيب لن يصدق ملابسات أخذه للأنبوبة، ولذلك وزّه الشيطان فقرر أن يجري بها، مستغلاً لياقته البدنية العالية.

كان يمكن أن يفلت محمود بالأنبوبة، لولا أن ساق الله له سائق موتوسيكل كان متأثراً على ما يبدو بأفلام جاكي شان وفان دام، فقرر أن يجري خلفه بماكينته، وحين اقترب منه ركله بعنف شديد، فسقط على الأرض وهو يحتضن الأنبوبة خوفاً من انفجارها به، وقبل أن ينهض ويطلق ساقيه للريح، انقض عليه عدد من مكافحي الجريمة الذين وجدوا فيه فرصة سانحة لفش غلهم، فانهالوا عليه صفعاً وركلاً، دون أن يستجيبوا إلى توسلاته بأن يعطوه فرصة لشرح الموقف.

صمت محمود للحظات قبل أن يكمل باقي الحكاية، وحين

أكملها فهمت سر صمته الذي يبدو أنه كان يفكر خلاله في ائتماني على بقية التفاصيل أم لا، وحين قرر أن يحكي ليتخفف من بعض أحماله، قال لي إن الذي زاد وغطى على ما تعرض له من ضرب وحشي، أن أحد الضاربين «الشرفاء» قرر فجأة أن يقوم بـ «غَرف» محمود، وهو ما حوّله من كائن مستسلم إلى وحش كاسر يفتك بكل من يحاول الاقتراب منه، فزاد من ضغينة الذين نالوا منه بعض البونيّات والركلات والبوكسات، فقرروا بعد أن تكاثروا عليه وتمكنوا من تكتيفه أن يقولوا لضابط الدورية أنه حاول الاعتداء عليهم بمطواة قرن غزال، لا يدري محمود من أين ظهرت، ليلبس إلى جوار تهمة سرقة الأنبوبة، تهمة حيازة سلاح أبيض وتهمة البلطجة، وتفشل كل محاولاته في إقناع بتاع الأنابيب بأنه شاب غلبان وعلى باب الله زيّه، وأنه لم يكن سيمد يده على أحد لولا البعبوص الذي ناله بوضاعة وعدوانية، لكنه حين رأى ضابط الدورية وهو يِسَخسَخ على روحه من الضحك، حين جاءت سيرة البعبوص، قرر ألا يجيء بسيرته في المحضر، مكتفياً بالقول إنه كان يدافع عن نفسه، ومتمسكاً بإنكار التهمة، على أمل أن يجد في النيابة شخصاً يستمع إليه ويرأف بحاله.

أخذ محمود تنهيدة طويلة بعد أن انتهى من سرد حكايته، ونظر إليّ متطلعاً كأنه كان ينتظرني بشغف لكي أشاركه

رأيي فيها، وكنت أتمنى أن يكون لدي ما أقوله له لأخفف عنه، لكنني كنت وقتها مشغولاً بمشاعر الخجل التي تتملكني لأنني نصبت مناحة بداخلي، لمجرد أنني تعرضت للكلبشة لدقائق ربما تحولت إلى ساعات، لكنها تظل أهون بكثير مما عاشه محمود في تجربته الأليمة.

مددت يدي اليمنى لأربت على يد محمود اليمنى التي تشاركني الكلابش، وأنا أواسيه وأتضامن معه وأطلب منه التماسك لأنه -وليسامحني الله على كذبي- سيلقى من رئيس النيابة كل اهتمام ورعاية، خاصة أنه ليس صاحب سوابق، وهو ما سيتكئ عليه محاميه بالتأكيد لكي يثبت براءته، ليقاطع محمود هطلي الراغب في تطمينه بنصف شخرة قائلاً: «وهو أنا لو معايا فلوس أوكّل بها محامي كان ده حالي»، لتزيح عبارته ستاراً كان مُسدلاً عليه، بحيث لم أكن أرى منه إلا وجهه ويده الملتصقة بي، فآخذ بالي من ملابسه المتسخة والمِهزِبِدَة، والشبشب المهترئ الذي تبدت منه قدماه اللتان ما زالتا تعانيان من جروح متعددة حدثت بفعل جرجرته في الشارع وحَدْفِهِ في البوكس، قبل أن يُرمى في الحجز لأسبوع أو دون ذلك، وحين طلب منه أمين شرطة أن يمنحه علبة سجائر لكي يتيح له الاتصال بأهله وطلب محامٍ للدفاع عنه، اكتشف أمين الشرطة أنه قضية خاسرة، لأن محمود القادم من بني سويف للاسترزاق في

القاهرة، لا يمكن أن يتصل بأحد أقاربه في البلد ليفرجهم على خيبته الثقيلة، ولا يملك وسيلة للاتصال بأبناء بلدته الذين يتشارك معهم السكن في غرفة فوق السطوح، ولذلك اختار أن يستسلم لقدره وينتظر عرضه على النيابة، مسلماً أمره لله وللعدالة التي كان لديه ثقة غامضة بها.

(٨)

لم يكن لدي ما أقدمه لمحمود العتّال سوى الصمت المطبق، لأنني لم أكن أمتلك كلاماً ذا معنى وقيمة يمكن أن يواسيه في محنته، وهو خاف من أن يطول صمتي، فيفقد حالة الوَنَس التي بلّت ريقه ولو لدقائق، فتنبه إلى أنه لم يسألني إلا عن اسمي ومن أين أراضيّ، لكنه نسي أن يسألني عن الذي جاء بي هنا، وأنا تسرعت في الرد فقلت: «قضية نشر»، وقبل أن يعلق مستغرباً، حاولت التوضيح أكثر فقلت: «قضية صحافة»، وكان بديهياً أن يسألني ببراءة: «إيه؟ سرقت جرايد يعني؟»، ليستغرب من كريزة الضحك التي أصابتني، والتي قررت خلالها ألا أشرح لمحمود ما أتى بي إلى النيابة، لكيلا نفقد روح التضامن الجميلة التي باتت تجمعنا كلصوص صغار، أو ربما لكيلا يقلق من تفاصيل قضيتي، فيأخذ جنباً مني وأفقد حالة الوَنَس التي كنت محتاجاً إليها مثله وأكثر.

لذلك قلت لمحمود إنني حاولت سرقة جهاز كمبيوتر من

الصحيفة التي أعمل فيها، لأن صاحبها تأخر في صرف مرتبي، وكان لا بد أن أتصرف بأي شكل، وأدفع الإيجار قبل أن يتم طردي من الشقة لأبات في الشارع، وأنني برغم دراستي للموضوع ودخولي إلى مقر الصحيفة في توقيت مثالي، فإنني تعرضت للخيانة من أحد زملائي الذي كان يفترض أن يشاركني في سرقة كمبيوتر آخر، لكنه خاف في آخر لحظة وقرر الانسحاب، ولكيلا يتم اتهامه بسرقة الكمبيوتر، قرر أن يبيعني، فيكسب بنطاً لدى صاحب الصحيفة، وأذهب أنا إلى الجحيم، ليتم القبض علي متلبساً بحمل الكمبيوتر على سلالم مقر الصحيفة، ومع أنني اجتهدت في محاولة إقناع مدير الصحيفة أنني كنت ذاهباً لإصلاحه، لأنه دائم التهنيج، فإن ما قلته لم يكن مقنعاً، خاصة أنني قررت أن أقوم بالمرة بسرقة كرسي رئيس التحرير الذي لم يكن ظهري يشعر بالراحة إلا عليه.

على عكس ما توقعت، لم يرتح محمود لما قلته، وبدلاً من أن يعلن تضامنه معي، انطلق في وصلة لوم وعتاب، لأنني أسلمت نفسي للشيطان وضيعت مستقبلي، وأنه لو كان مكاني لفعل المستحيل لكي يحافظ على الفرصة التي منحها له الزمان بأن يعمل في وظيفة محترمة بدلاً من البهدلة وقلة القيمة، فلم أرغب في تبويخ حماسه بالقول إن الزمان استرد فرصته التي منحها لي بعد إغلاق الصحيفة، وإن

حكاية سرقة جهاز الكمبيوتر التي قلتها له لم تكن خيالاً عابثاً ابتدعته في ساعتها لمد حبل الحديث، بل كانت قراراً اتخذه زميل لنا كان متزوجاً ويعول، وكان على وشك تنفيذه بعد دراسة مستفيضة للفكرة، لولا أن أنعم الله عليه بفرصة عمل أغنته بالحلال، وأنني أتمنى أن أخرج من النيابة على خير، لكي أبحث عن فرصة عمل عاجلة تمكنني من دفع الإيجار، دون أن أضطر إلى مد يدي لحدّ أو على حاجة حدّ.

كان يمكن لحبل الحكي أن يطول أكثر بيني وبين محمود العتّال، لكنه انقطع فجأة حين اقتحم عبد الله البطريق المشهد، ليس لأنه خجل من هروبه وقرر أن يقف إلى جواري ويشد من أزري، بل لأنه أخذ كلمتين في جنابه من الدكتور إبراهيم علي صالح الذي اتصل به عبد الله على الموبايل وأبلغه بما جرى لي، فطلب منه الدكتور إبراهيم أن يطلب مني إبلاغ رئيس النيابة فوراً باحتجاج الدكتور إبراهيم شديد اللهجة على ما جرى، وأن أتوعده بتقديم شكوى ضده في مكتب النائب العام، لو لم يقم بفك الكلابش حالاً، وحين طلب منه عبد الله أن يتكرم بالمرور لإبلاغ رسالته لرئيس النيابة، طلب منه الدكتور إبراهيم أن يغلق الاتصال لأنه خرج من الحمام وسيعاود الدخول إلى قاعة المحكمة التي يترافع فيها، مشدداً عليه أن يطلب مني الثبات والتماسك، لأن أي تردد أو ارتباك سيظهر علي، قد يؤدي إلى طمع رئيس النيابة

أكثر، وربما قرر حجزي على ذمة التحقيق وإصدار توصية بتحويلي إلى القضاء العسكري الذي يفترض أن يختص بنظر موضوع كهذا له علاقة مباشرة بالجيش، وعندها سيتعقد الموضوع أكثر، ولن يكون الدكتور إبراهيم قادراً على التدخل فيه، وقبل أن أفشّ غلي في عبد الله البطريق وأذكره بأن رئيسه المبجل لم يتدخل أصلاً حتى الآن ليتدخل فيما بعد، وأطلب منه أن ينقّطني بسكاته ويتركني لمواجهة مصيري، كان عبد الله البطريق قد ابتعد عني فور انتهائه من إبلاغ رسالته واختفى من حيث أتى.

لست متأكداً ما إذا كان محمود العتال قد فهم كل ما قاله عبد الله البطريق، لكنني أعرف أنه فهم من سياق الكلام أنني أخطر مما تصور، لذلك أخذ يبتعد عني شيئاً فشيئاً مع أن الدكة كانت أصغر من أن تسمح بمزيد من البعد، وحين نظرت إليه مستغرباً، أشاح بوجهه ثم أغمض عينيه هارباً مني، فشكرت له في سري أنه كان أصيلاً، فلم يرفع عقيرته بالصياح منادياً على أمين الشرطة لكي يخلصه من توريطته معي ويطلب تقييده مع شخص أقل خطورة مني، وقررت أن أمازحه قائلاً له إن الذي كان يتحدث منذ قليل «محامي على فكرة ما يغركش منظره»، ويمكن أن أطلب منه أن يحضر معه التحقيق، لكن محمود العتال لم يتجاوب مع مبادرتي الراغبة في نكشه، وقال لي دون أن يفتح عينيه: «والنبي

يا عم تسيبني في حالي.. علي الحرام من ديني أنا مش ناقصك».

أعادني محمود بكلماته القليلة الحزينة وبـ «أتّتيوده» إلى حالة الأسى التي كان قد أخرجني منها، لكنني لم أستجب لنفسي الأمارة بالسوء التي نصحتني أن أفش غلّي فيه، وأذكره بما بيننا من فروق، وهي نصيحة كشفت لي عن غرق نفسي في الضلالة، لأن محمود كان برغم قلة بضاعته القانونية والسياسية، واعياً لدرجة كبيرة أكدت له أن البعد الفوري عني غنيمة، وأن مد حبل الود بيننا لن يكون في مصلحته، وقد يجعل موقفه في القضية أسوأ، لذلك اختار أن يغمض عينيه ولا يفتحهما حتى تزول غمة وجودي إلى جواره.

لكن ما قالته لي نفسي الأمّارة بالسوء كان أكثر واقعية ووجاهة مما بدأت تقوله لي نفسي اللوامة أو ضميري أو شيء ما بداخلي لم أتمكن من تحديده على وجه الدقة، لكنني أتذكر أن ذلك الصوت الذي علا بداخلي أخذ يتحدث عن أهمية أن أفتح صدري لمحمود حتى وإن نأى وأعرض بجانبه، وأحدثه عن كل ما كتبته من أجل الفقراء والغلابة والناس الطيابة، لعله يدرك أن هناك من يمكن أن يشعر بوجعه وآلامه، حتى وإن تعرض للظلم والقهر، وحين أساء

ذلك المتحدث تقدير صمتي، وظنه موافقة على ما يقوله، تمادى وطلب مني أن أؤكد لمحمود أنني لن أتخلى عنه، وأنني سأساهم في إيصال صوته للناس، حتى وإن تمت إحالتي إلى القضاء العسكري، فطلبت من المتحدث أياً كان أن يخرس، قبل أن أنهال عليه بجزمتي، حتى يفيق من بلاهته، ويحسن تقدير الموقف الذي يجعلني عبئاً على محمود، الذي لعله الآن يعض أصابع الندم لأنه شاركني في أحزانه، وظن بي خيراً لدرجة أنه طلب مني أن أساعده في حسم الجدل الذي يدور بداخله حول موضوع البعبوص، الذي لم يكن متأكداً هل سيكون من الأفضل أن يحكي عنه لرئيس النيابة لعله يساهم في فهم الظرف الذي كان يمر به، أم يستمر في إسقاطه من روايته، لكيلا يسخر منه رئيس النيابة كما سخر حضرات الضباط من قبله، وحين نصحته بأن يتجاهل الموضوع وألا يتوقع الكثير من رئيس النيابة الذي ربما كان في الأساس ضابط شرطة سابقاً، شعر بالإحباط الشديد، ولعله الآن يتعامل مع تلك النصيحة بوصفها توريطة من شخص بالغ الخطورة، لدرجة أنه قرر أن يدخل في خصومة مع الجيش بجلالة قدره.

(٩)

خدمني محمود العتّال من حيث لا يدري، حين انزوى

وتعامل معي بوصفي «جَرَبَة»، لأن الانفعالات التي أثارها موقفه بداخلي، استبدت بي واعتملت في صدري، فلم أجد سبيلاً لتنفيسها سوى أن أرفع فجأة عقيرتي بالغناء:

«يا امّه مويل الهوى يا امّه مويليّا

طعن الخناجر ولا حكم الخسيس فيّا

سألت شيخ الطريقة دوا الجراح اللي بيّا

نظر لي نظرة محبة وقال دوايا في إيدّيا»

زاد ارتباك محمود العتّال حين وجدني أدخل في الغناء من مقامٍ عالٍ ودون أدنى تمهيد، فزاد نأيه عني، حتى صار معظم جسده خارج الدكة التي نجلس عليها، ولولا زنقته معي في الكلابش لكان قد أخذ ذيله في أسنانه وجرى مبتعداً عني، كما جرى عبد الله البطريق من قبله.

قد يبدو لك الآن اختيار هذه الأغنية صائباً ومناسباً لمقتضى الحال الذي كنت عليه، لكنني في الواقع لم أخترها بعد طول أو قُصر تفكير، بل وجدت نفسي فجأة أغنيها بانفعال شديد، ربما لأنني كنت حديث التشبع بها، فقد داومت قبل التحقيق بأسابيع على حضور بروفات مسرحية (الملك هو الملك) للكاتب سعد الله ونوس والمخرج مراد منير، التي كان سيعيد الفنان صلاح السعدني –أستاذي

وصديقي وأبي الذي لم تلده ستّي- تقديمها على مسرح قصر النيل لأيام قبل تصويرها تلفزيونياً، حيث فاتت فرصة تصويرها حين تم تقديمها في الثمانينات لأول مرة، وقد كان أكثر ما يبهرني في ذلك العمل البديع أداء الممثلين المتوهج والأغاني التي كتبها للمسرحية عمنا أحمد فؤاد نجم ولحنها المبدع السكندري المظلوم حمدي رؤوف وغناها محمد منير بعظمة جعلتني لا أستسيغ غناء الشيخ إمام وتلحينه لنفس الكلمات، وهو رأي كان يغضب مني دراويش الشيخ إمام، مع أنه لم يغضب مني نجم الذي كان الزمان قد أنعم علي بصداقته حين بدأ الكتابة معنا في (الدستور) قبل ذلك التحقيق اللعين بعامين.

وضعت في تلك الكلمات البديعة وذلك اللحن الجميل كل همي وحزني وقرفي، وقررت زيادة في التنفيس عن كربي أن أتقمص طريقة منير في غنائها، فبدا ما أفعله جنوناً مطبقاً لكل من حولي، ولو كنت تشاركهم رأيهم الآن، أظنك ستغيره حين تعرف أن تلك الهبّة الغنائية المفاجئة كانت سبباً في إنقاذي مما أنا مقبل عليه من بهدلة، أو ربما أنني أقنعت نفسي بذلك لكي أحييها على اختيار ذلك الشكل اللاسع من الانفجار، مع أنني في الحقيقة لم أكن أملك وسيلة أخرى لفش غلّي وحزني قبل أن يطبق على نَفَسي.

يعني ما الذي كان بوسعي أن أفعله وقتها؟ هل كان ينبغي أن أقف على الدكة وأصرخ مطالباً وسائل الإعلام المحلية والدولية ومنظمات حقوق الإنسان بالتضامن معي ورفع الظلم عني، لأنني لا أستحق أن أعامل بقسوة ومهانة، لمجرد أنني قمت بعرض كتاب يطرح أسئلة مشروعة عن الملابسات التي ارتبطت بمقتل شخصية عسكرية رفيعة كانت على خلاف مع رئيس الدولة قبل أكثر من عشرين عاماً؟ هل كان يجب أن أُسلِم نفسي لغليانها وغضبها حتى أطقّ وأطبّ ساكتاً فأجبر رئيس النيابة على إسعافي إلى المستشفى؟ أم كان يجب أن أقترب من محمود العتّال وأحرضه على التفكير معي في طريقة نهرب بها من المبنى لنهيم على وجهينا في شوارع القاهرة ونؤسس تشكيلاً عصابياً مسلحاً يليق بوضعنا كهاربين من وجه العدالة؟ لو كان محمود لصاً عتيداً لحرضته على استخدام مهارته في فك الكلابش، ليتاح لنا أن نستغل غفلة أمين الشرطة عنا ونهرب؟ لكن محمود كان أكثر خيبة وارتباكاً مني.

لا والله، الكذب خيبة، كان لدى محمود العتّال تصور لمستقبله أكثر تماسكاً مني، فقد أقسم بالله العظيم ثلاثة لو أخرجه الله من أزمته بأعجوبة، أو ابتلاه بكذا شهر في السجن، أنه سيعود إلى بني سويف ثانية ولن يغادرها حتى يلقى الله، أما أنا فلم أكن أعرف ما الذي كان سيحدث لي لو

قرر رئيس النيابة حبسي على ذمة التحقيق أو إحالتي إلى النيابة العسكرية، وهل سيكون في انتظاري بعدها قضايا وبلاغات أخرى، ستظهر فجأة من أدراج الأجهزة الأمنية لي ولزملائي؟ وما الذي سيحدث حينها لفرص العمل التي جاءتني وكان يفترض بها أن تحل أزمة وجودي تحت سقف وبين أربع حيطان؟ وهل سأجد من يعبّرني أو يبكي على حالي لو تم سجني عاماً أو عامين أو ثلاثة؟ خاصة أن أغلب الصحف والمجلات التي كانت تعجّ بالكارهين لنجاح تجربتنا في (الدستور) قد تواطأت مع الحكومة، ولم تقم بالتضامن معنا كما كان ينبغي أو كما كنا نتصور؟ هذا إذا افترضنا جدلاً أن تضامنها معنا كان سيفرق ببصلة مع رئيس النيابة المتعجرف الذي لا أدري هل حظي باقي زملائي بمثله أم أنه كان من حظي أنا ونصيبي؟

أسئلة كثيرة مربكة ومقبضة، أنقذني منها قرار رفع الصوت بالغناء، لتتضح لي وجاهة اقتراح محمد منير وكوثر مصطفى وكمال الطويل الذي يدعوك في لحظات الأسى والحزن إلى أن «تعلّي صوتك بالغنا»، مع أنني لم أكن من محبي تلك الأغنية ولا الفيلم الذي عرضت فيه، صحيح أن رأيي كان سيتغير لو استفز غنائي رئيس النيابة فقرر حبسي فوراً بتهمة إهانة عضو هيئة قضائية، وهي تهمة لم يكن سيجد مشكلة في إقناع أمين الشرطة أو سكرتير النيابة

في الشهادة لإثباتها، إما بالقول إنني كنت أشير إليه بإصبعي الوسطى وأنا أغني «طعن الخناجر ولا حكم الخسيس فيا»، أو لأنني سخنت وأنا أغني وقررت أن أبطحه بروسيّة أو أصوّب نحوه شلّوتاً أو بونيّة، كان يمكن للتفكير في احتمال كهذا أن يوقفني عن الغناء، لكنني كنت قد انفصلت تماماً عن كل ما حولي وانطلقت في الغناء:

«يا مصر وانتي الحبيبة

وانتي اغترابي وشقايا

وانتي الجراح الرهيبة

وانتي اللي عندك دوايا

علمني حبك حقيقة

سهلة وبسيطة وعفيّة

شرط المحبة الجسارة

شرع القلوب الوفيّة».

حين أنهيت أول وصلة وأخذت التقاط أنفاسي وأدير النظر حولي، وجدت رئيس النيابة على رأس الذين وقفوا للفرجة عليّ من مواقع مختلفة، وقد كان بعضهم مذهولين مما يرونه ويسمعونه، وبعضهم مشفقين على الجدع الذي

لَسَع وهرِبت منّه على الآخر، وبعضهم مترقبين لما يمكن أن يحدث لي، وأذكر أنني لم ألحظ بين الوجوه المتطلعة وجوهاً ساخرة، ربما بفعل وقع المفاجأة، أو ربما لأن حرقتي في الغناء أعجبتهم، وهو ما شجّعني على معاودة الغناء وأنا أنظر هذه المرة في وجه رئيس النيابة ربما لأؤكد له أنني مِسْتبيَع وجئت بآخري، ولم يعد يهمني ما الذي سيفعله بي، قبل أن آخذ بالي أن ما ارتسم على وجهه لم يكن نظرات ذهول أو ترقب أو وعيد، بل نظرات إشفاق لم أفهمها أو أتأكد منها، إلا بعد قليل حين انسحب هو عائداً إلى مكتبه، وجاءني أمين الشرطة ليقوم بفك الكلابش من يدي، فأكتشف أن محمود العتال كان قد تم تقييده من قبل إلى حديد الشباك بشكل لم يكن يسمح له بالجلوس، وأنه ارتاح بعض الشيء حين تم تقييده معي وأتيح له أن يجلس على الدكة، ليصوب نحوي وأنا أسير مع أمين الشرطة إلى مكتب رئيس النيابة نظرات امتزج فيها الشعور بالحنق لأنني كنت سبباً في إعادته للبهدلة، والشعور بالارتياح لأنه سيتخلص من صحبتي المزعجة.

(١٠)

لماذا تغيرت معاملة رئيس النيابة لي في المرة الثانية؟ ولماذا تبدلت فظاظته إلى حياد لم أكن أتمنى أكثر منه؟

حتى الآن، لا أدري على وجه التحديد.

هل أفزعه انطلاقي المفاجئ في الغناء فتصور أنني مقبل على المزيد من اللسعان الذي سيجلب له فضيحة لا يحتاج إليها؟

لكن ما الذي يخيفه في ذلك إذا كان قد تعمد منذ البداية معاملتي بشكل غير قانوني وغير إنساني؟ ألا يفترض أن يكون في ذلك مدعاة لانبساطه لأنه سيرضي رؤساءه عنه؟ ربما لو كنا في زمن الموبايلات أم كاميرات لكان قد صوّر وصلتي الغنائية وأرسلها إلى من يهمه الأمر تأكيداً على تنكيله بي؟

هل ارتبك حين اعتبر ما قمت به فعل مقاومة يمكن أن يتطور بشكل ما فيسبب له صداعاً هو في غنى عنه؟ لكن ما الذي كان بوسعي أن أفعله غير أن أرفع عقيرتي بالغناء، خاصة أن رفعها بالسباب واللعنات سيعقد موقفي القانوني وهو ما سيسعده أكثر؟

هل قرر تغيير طريقته في التعامل معي لأنه كان متعاطفاً معي منذ البداية ورافضاً لما تلقاه من تعليمات، لكنه لم يكن يملك رفضها، لكنه حين استمع إلى كلمات أحمد فؤاد نجم، أيقظت «مؤمن آل فرعون» الذي بداخله، فقرر أن يفك قيودي ويحسن إليّ بما يستطيع قانوناً؟

هل صادف أنه اتصل بأحد أقاربه أو معارفه وحكى له ما قام به على سبيل التفاخر أو الإخبار، فلامه وعاتبه ذلك القريب الطيب الذي ربما تصادف أنه كان قارئاً يحب ما أكتبه، أو ربما سبق له أن قام بمراسلتي لأنشر له رسالته في صفحة البريد التي كنت أحررها؟

هل كان ما قام به من الأصل اجتهاداً شخصياً وراءه قرفه مني ومن عبد الله البطريق ودخلتنا الغلط عليه في المكتب؟ ولذلك قرر أن «يفوق عليّ»، وحين فاق وراقت دماغه قرر إنجاز التحقيق معي ليستأنف مهام يومه؟ ولماذا لا يكون قد تذكر بعد أن سكت عنه الغضب أنني قادم من طرف الدكتور إبراهيم علي صالح الذي ستجمعه به أروقة النيابات يوماً ما، والذي سيزعل منه حين يبلغه بما فعله بموكل يخصه ومحامٍ قادم من مكتبه، حتى لو كان فيهما العِبَر، لم يكن يصح أن يعاملهما بذلك الشكل المهين؟ ومن يدري ربما كان الدكتور إبراهيم قد استفزه ما عرفه من عبد الله البطريق فقرر أن يتصل برؤساء رئيس النيابة محتجاً على ما جرى وواعداً بالتصعيد؟ مؤجلاً تصفية حساباته معي إلى فرصة أخرى، حين تجمعنا صحيفة جديدة، سيكون من حقه أن يرمح بقلمه في صفحاتها كما يشاء؟

هل حدث تطور ما خلال سير إحدى القضايا التي كانت

تُنظر في نفس الوقت، كتلك القضية التي كان يتم التحقيق فيها مع إبراهيم عيسى، أو تلك القضية التي كان يتم التحقيق فيها مع جمال فهمي مدير التحرير، فدفع مسؤولاً ما إلى الاعتقاد بأن ذلك التصعيد لن يكون في مصلحة الدولة التي تعود مسؤولوها على التشدق بعبارة «لم يُقصف في عهد مبارك قلم ولم تُغلق صحيفة»، وإذا كانت الدولة يمكن أن تبرر للصحافة الأجنبية ولمنظمات حقوق الإنسان والجهات المانحة أن إغلاقها للصحيفة كان وراءه مخالفتها الإدارية لقوانين الرقابة، فكيف ستبرر لهم ذلك التنكيل القضائي الذي وصل إلى حد كلبشة صحفي وصاحب رأي مع حرامي أنبوبة، بغض النظر أن الأخير لم يكن أصلاً حرامي أنابيب؟

لم يكن من المناسب أن أستغرق في التفكير في تلك الأسئلة الأقل جدوى، وأترك التركيز في الأسئلة المرتبطة بصلب القضية التي انهال بها علي رئيس النيابة بملامح جادة وأداء هادئ، والتي لم أكن سأبرع في الإجابة عليها لولا «الكورس» المكثف السابق الذي كنت قد حصلت عليه من قبل خلال التحقيق معي في نيابة أمن الدولة العليا، حيث تقمصت روح وكيل النيابة الذي كان يسأل ويجيب على نفسه، وابتعدت عن كل ما له علاقة بالعنترية والبطولة من قريب أو من بعيد، وتحدثت بواقعية وانضباط عن

انتفاء أي مسؤولية جنائية عني وعن زميلي سمير عمر وعن إدارة تحرير الصحيفة، فلو كان ما كتبناه مخالفاً للقانون، لما سمحت به الرقابة على المطبوعات التي تُعرض عليها صحيفتنا كل أسبوع، ولا يمكن أن تجد طريقها إلى المطبعة لولا حصولها على ترخيص من الرقابة تصدره بعد قراءة كل ما ينشر بها، وهو ما أربك رئيس النيابة الذي لم يكن يتوقع إجابة كهذه، خصوصاً حين طالبت بضم رئيس الرقابة والمسؤولين فيها إلى القضية للإدلاء بشهادتهم فيها، مقرراً أن أذهب إلى أبعد مدى في هذا المجال وأضحي بالرقيب المولع بأكل النيفة لو لزم الأمر، لأن علاقاته مع رابطة آكلي النيفة من أمثاله قد تنجيه لكن صمتي لن ينجيني.

حاول رئيس النيابة أن يرمي لي طُعماً، أقوم من خلاله بإعلان عدم مسؤوليتي الكاملة عمّا نشر في التحقيق الصحفي، وأطلب محاسبتي فقط على ما جاء في الجزء الذي احتوى عرضاً لكتاب محمود فوزي، وأقول إنني لم أطلع على ما جاء في النصف الأول من التحقيق، لكنني استفدت من النصيحة الوحيدة التي عليها القيمة والتي تلقيتها من الدكتور إبراهيم علي صالح، حين قال لي إن ذلك لن يكون في مصلحتي في المدى البعيد، لأن النيابة ستستخدم أقوالي فيما بعد لتحريض زميلي على القول إنه ليس مسؤولاً عن كل ما جاء في التحقيق، لأنني أنا الذي

قمت بصياغته، بوصفي سكرتير تحرير الصحيفة والمسؤول عن الديسك أو إعادة الصياغة، وهو ما سيورطني أكثر.

لذلك كان علي أن أعلن بهدوء مسؤوليتي التضامنية عن كل ما جاء في التحقيق الصحفي، وأؤكد على عدم مخالفته للقانون، وأضيف تذكيراً بأن من قام بتقديم البلاغ لا يمتلك صفة تجعله أهلاً لذلك، فهو ليس من أقارب الرئيس السابق أنور السادات الذي لم يتهمه التحقيق أصلاً بقتل المشير أحمد بدوي، بل طرح أسئلة عن ملابسات ما حدث ودعا الجهات المختصة لتقديم إجابات عنها، وهو نفس ما قام به الكاتب محمود فوزي في كتابه الذي لم تعترض وزارة الدفاع عليه رسمياً ولم تطلب سحبه من الأسواق كما حدث لكتب أخرى تجاوزت الخطوط الحمراء وقدمت معلومات مغلوطة تضر بالأمن القومي، مؤكداً على ضرورة استدعاء الكاتب محمود فوزي للشهادة في القضية، وخاتماً حديثي بإعلان الثقة في نزاهة القضاء المصري وشموخه وتاريخه المشرف في مساندة حرية الصحافة، مستعيناً ببعض ما درسته في مادة (التشريعات الصحفية) التي درّسنا فيها الدكتور عمر سالم بعضاً من أحكام محكمة النقض في هذا المجال وقد كانت كلها أحكاماً مشرّفة حقاً وصدقاً.

استقبل رئيس النيابة كل ما قلته بهدوء ودون تحفز، بل

بدا لي بعد قليل أن أسئلته تقوم بتأكيد و«بَرْوَزَة» ما سبق أن قلته عن دور الرقابة على المطبوعات، سائلاً عن تفاصيل اطلاعها على الصحيفة، وعن خصوصية الصحف التي تصدر بترخيص من قبرص واختلافها عن الصحف التي تمتلك ترخيصاً مصرياً، فأدركت أنه يساعد على تأمين المخرج الذي قررت أن أسلكه، وتضاعفت رغبتي في فهم ما دفعه إلى ذلك التغيير الجميل والمريب، لكنني خفت من أن تقع تساؤلاتي في نطاق كفر النعمة، أو أن تكون قراءة خاطئة للأحداث تتعامى عن خازوق قادم، لذلك قررت إغلاق باب التساؤلات بالضبّة والمفتاح، وشحذ كل حواسي لتكون جاهزة لأسئلة رئيس النيابة، خاصة أنه بعد أن انتهى من الأسئلة العامة، أخذ يناقشني في كل جوانب التحقيق باستفاضة أرهقتني عصبياً وأرهقت سكرتير النيابة بدنياً، ليضطر لطلب دخول الحمام لعله يحصل بذلك على راحة من عناء ملاحقة أسئلة رئيسه وإجاباتي.

في الدقائق التي ذهب فيها سكرتير النيابة إلى الحمام، ساد المكتب صمت ثقيل وحذر، غالبت رغبتي الطفولية في قطعه بقول أي شيء يذيب جبال الجليد التي تفصلني عن رئيس النيابة، والتي كان سمكها يزيد كلما أطلق الرجل زفرة حادة أو خبط على سطح المكتب بعصبية، لأكتفي بالنظر إلى بلاط المكتب القميء، هارباً إلى نقوشه الرديئة من أفكاري

ومخاوفي، ومستعيذاً بالله من الشيطان الذي كان يوسوس لي بالانطلاق في نوبة جديدة من الغناء، لعلها تساهم في تحسين حالتي أكثر، كما فعلت النوبة السابقة التي لا أدري لماذا كان شيطاني متأكداً من مسؤوليتها عما جرى من تغيير مدهش في تعامل رئيس النيابة معي، وهو تغيير بدت ملامحه أكثر حين عاد سكرتير النيابة من فك زنقته، وواصل كتابة إجاباتي على تساؤلات رئيس النيابة التي لم تتطرق برغم استفاضتها وتشعبها إلى أسباب عملي بالصحافة برغم عدم حصولي على عضوية نقابة الصحفيين، وهو ما يمكن أن يعتبره لو أراد انتحالاً مني لمهنة الصحافة يستوجب المساءلة والإدانة.

منعني إيماني بالحكمة الشعبية الراسخة التي تدعونا إلى التريث قبل الفرحة «ما تزغردوش إلا لما تتنصفوا»، إلى إخماد شرارات التفاؤل التي بعثتها طريقة إدارة رئيس النيابة للتحقيق، مؤجلاً أي تقييم إيجابي للموقف حتى سمعت تلك العبارة الساحرة المبهجة التي تؤمر بإخلاء المتهم الذي هو أنا من سراي النيابة دون أن يقترن ذلك بأي من البعابيص القانونية كالكفالة الباهظة وما شابهها، وهو ما جاهدت نفسي لكي أتعامل معه بهدوء وانضباط، مع أنه كان يستدعي وصلة جديدة من الغناء المصحوب بالرقص، لأقف في ثبات حسدت نفسي عليه، وأمد يدي إلى رئيس النيابة

مصافحاً دون أن أنطق بكلمة، باخلاً على سكرتير النيابة بمصافحة مثيلة، وخارجاً من المكتب وأنا أغالب الإحساس بدوار مبعثه الخوف من سماع صيحة تباغتني من الخلف قائلة: «استنى عندك.. كلبشوه تاني».

(١١)

حين خرجتُ إلى الطرقة المواجهة لمكتب رئيس النيابة لم أر أثراً لمحمود العتال، ولم يطاوعني ضميري على الرحيل قبل أن أسأل عن مصيره، متمنياً ألا أسمع عنه خبراً سيئاً، فبشّرني أمين الشرطة بأن الحظ الحسن لم يكن من نصيبي وحدي، بل عمّ بحمد الله رفيقي في الكلابش، الذي قرر وكيل نيابة السيدة زينب الإفراج عنه من سراي النيابة، بعد أن رقّ لحاله بتاع الأنابيب، فقرر سحب البلاغ الذي كان قد قدمه فيه، وهو ما جعل وكيل النيابة يتعامل مع اتهامات البلطجة وحمل السلاح الأبيض بوصفها مبالغات لا تستحق الاستمرار في سجنه، خاصة أن محمود كان قد انهار بعد قليل من دخوله إلى التحقيق، ليتضح أنه لم يأكل لقمة من امبارح، فطلب له وكيل النيابة ابن الحلال سندوتشات وشاياً بالحليب، واستمع إلى قصته بتأثر وتعاطف، وقرر الإفراج الفوري عنه، ولا أدري هل أثرت تلك المعاملة الإنسانية التي لم يكن يحلم بها على قراره بالرجوع إلى بني سويف، أم أنه

أخذها جرياً من مجمع المحاكم إلى محطة الجيزة، ليترك القاهرة بلا رجعة.

للحظات، راودني خاطر أن أطلب من أمين الشرطة السماح لي بالدخول إلى مكتب وكيل النيابة لشكره على ما قام به، وسؤاله عن عنوان محمود العتال المثبت في أوراق القضية، لعلي أقرر ذات يوم زيارته والاطمئنان عليه، وأمحو ما استقر في ذهنه عن جنوني وخطورتي، ويبدو أن أمين الشرطة بخبرته العريضة قرأ ذلك الخاطر على وجهي، فبادر بالتربيت على كتفي وهو يطلب مني سرعة مغادرة المكان قبل أن يرجع رئيس النيابة في كلامه، قائلاً لي إنها المرة الأولى التي شاهده يضع فيها الكلابش لـ «حد بتاع سياسة»، فصححت له قائلاً إنني «بتاع صحافة مش سياسة»، فنظر إلي مستغرباً ولم يجد ما يرد به غير هزة من رأسه تأخذني على قد عقلي، أعقبها بمد يده مشيراً إلى حيث كان يقف عبد الله البطريق مترقباً وعلى وجهه ضحكة انتصار عريضة، ويقول لي: «طيب يالله اتكل على الله وخد في طريقك صبي المحامي اللي جاب لك الفقر».

حين وصلت إلى حيث يكمن عبد الله البطريق، رمى الرجل نفسه في حضني منهالاً علي بالتبريكات والتهاني، معبراً عن قلقه لأن التحقيق طال أكثر من اللازم، ومع ذلك فقد

ظل لابداً في موقعه يراقب الأحداث، وعازماً على أن يبلغ الدكتور إبراهيم بأي تطورات سلبية لا سمح الله، فشكرته على صبره ووقته الثمين، وطلبت منه أن يبلغ الدكتور إبراهيم تحياتي، مع أنني لم أكن متأكداً من وجود أي دور له في التغيير الذي حدث لرئيس النيابة، ولذلك رفضت بتهذيب طلب عبد الله البطريق بأن أذهب معه إلى أقرب كشك سجائر لنتصل بالدكتور إبراهيم ونبلغه بما حدث، وقلت له إن طاقتي تكفي بالكاد للمرواح، وأنني سأذهب إليه بنفسي في يوم تالٍ لأشكره على تلطفه بإرسال أنبغ مساعديه لحضور التحقيقات معي، فتعامل عبد الله البطريق مع ما قلته بجدية، وعاد لاحتضاني وتهنئتي، ثم أخذ يثب على الدرج مسرعاً لتبشير رئيسه بنتيجة التحقيق، ولا أستبعد أن يكون قد حدثه عن دفاعه البليغ والشجاع عني بشكل جعل رئيس النيابة يغير رأيه ويقرر الإفراج عني من سراي النيابة دون كفالة ولا دياولو.

ذهبث بعدها إلى النيابات والمحاكم في قضايا نشر متفرقة، دون أن يوضع الكلابش في يدي، لكنني كنت في كل مرة أدخل فيها إلى سراي نيابة أو أروقة محكمة، وبرغم تغير طريقة المعاملة وتحسنها، أتذكر محمود العتال والكلابش الذي جمعنا بعض الوقت، وأتساءل عما فعله الزمان به، وأندم لأنني لم أحرص على معرفة عنوانه، ومع أنني كنت في كل

مرة أفكر في رفع عقيرتي بالغناء، ولو من باب التجريب واختبار إلى أي مدى سيفيدني تغير الظروف والأحوال، إلا أنني طبعاً لم أكن أغني.

بلال فضل

كاتب وسيناريست مصري، ولد في القاهرة عام 1974، تخرج من قسم الصحافة بكلية الإعلام جامعة القاهرة. شارك في تأسيس صحيفة الدستور المصرية في إصدارها الأول عام 1995، وعمل بعد إغلاقها في عدة صحف وقنوات تلفزيونية، شارك في تأسيس صحيفة القاهرة عام 1999، وعمل في الإعداد التلفزيوني في قناتي ART وMBC ليتفرغ بعد ذلك لكتابة السيناريو لعدة أفلام سينمائية من بينها: حرامية في كي جي تو - صايع بحر - الباشا تلميذ - وش إجرام - أبو علي - حاحا وتفاحة - واحد من الناس - خالتي فرنسا - في محطة مصر - عودة الندلة - خارج على القانون - بلطية العايمة الذي حصل عنه على جائزة أحسن سيناريو من المهرجان القومي للسينما المصرية. عاد للكتابة الصحفية عام 2005 مقدماً تجارب صحفية ساخرة حققت نجاحاً كبيراً مثل تجربة (قلمين) في صحيفة الدستور، وتجربة (المعصرة) في صحيفة الشروق، كما خاض لسنوات تجربة كتابة المقال اليومي في صحف الدستور والمصري اليوم والتحرير والشروق والعربي الجديد التي قدم فيها تجربة مدونة (الكشكول) لمدة ثلاث سنوات ونصف، كما شارك بالكتابة المنتظمة في صحف ومجلات

ومواقع مثل روز اليوسف والكواكب والهلال والمصور وصباح الخير والاتحاد والوسط والقدس العربي والتحرير والدوحة والشباب والفنار والجزيرة ورصيف 22 وإرم نيوز وهنا صوتك والمدن ومدى مصر. كتب مسلسلات تلفزيونية مثل: الهروب - هيمه: أيام الضحك والدموع - أهل إسكندرية الذي تعرض للمنع عام 2014 - أهل كايرو الذي حصل على جائزة أحسن مسلسل عربي في عام 2010. بعد فترة من إعداد البرامج في عدة قنوات تلفزيونية قام بدءاً من عام 2010 بتقديم برامج تلفزيونية وإذاعية منها عصير الكتب والموهوبون في الأرض وفي أوروبا والدول المتخلفة قبل أن يقوم في عام 2022 بافتتاح قناة على اليوتيوب يقدم من خلالها برامجه مباشرة دون منتجين ولا رقابة. له عشرون كتاباً من بينها أربع مجموعات قصصية هي: بني بجم - ما فعله العيان بالميت - الشيخ العيل - وصفة جديدة للرز بالشعرية، وروايته الأولى (أم ميمي) التي صدرت عن دار المدى ووصلت إلى القائمة الطويلة لجائزة البوكر العربية عام 2022.